الصين-السعودية وحافات الاقتصاد الأمامية

الصين-السعودية وحافات الاقتصاد الأمامية

تأليف

أ.د. سلمان زيدان د. هشام مصباح السطلي

الطبعة الأولى

1439 هـ 2017م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2016/12/5472

زيدان ،سلمان
تطور العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية/سلمان زيدان .- دار زهران للنشر والتوزيع، 2017.
( ) ص.
ر.أ. 2016/12/5472
الواصفات:العلاقات الدولية// الاقتصاد //المملكة العربية السعودية /الصين

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً .

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.zahranpublishers.com

﴿وَ مَآ أُوتِيتُم مِنَ الْعلْم إِلا قَلِيلاً﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء: الآية 85

الإهـــــــــداء

- إلى،،، مَن قالَ بحقِهِمَا المَولَى تباركَ وتعالىَ: ﴿وَاخفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُلِّ مِنَ الرَحْمَة﴾ والديْنا، برّاً واحسَاناً...
- الى،،، المؤمنين الذين تجذرت بعقولهم الندية وأرواحهم الطاهرة، قيمُ السماء والأرض، وكلُ كلمة أنزلها الحليمُ سبحانه على عبده الأمين، سيد المرسلين سيدّنا محمد صلىّ الله وسلمّ عليه وعلى آله وصحبه أجمعين...
- الى،،، أولئك الذين يبتغون مرضاة الله تعالى في الدنيا والآخرة، من أهل العلم والعمل الحي والخير والاحسان والكلمة الطيبة، الى يوم الدين...
- إلى،،، كل مَن يفكرُ ويعملُ ويجتهدُ على طريق البناء والتنمية والتحسين المستمر للأفكار والأعمال والنهوض بأمة الاسلام وحملة رسالتها العظيمة، وادامة صرح القيم العليا الروحية والمادية المتوازنة...
- الى،،، الدارسين والباحثين في الغاطس من حافات العلم الأمامية، على طريق السعي والتطوير والتجديد...

وما الله بغافل عما تعملون...

الشـــكر والتقـــدير

أولاً وأخيراً لله عزّ وجلّ، الشكرُ كله والحمدُ كله، لما انعمَ علينا من حسن البصيرة

والتبصّر، وكل النعم التي حفانا بها، ليرى هذا العملُ النور بإذنه سبحانه وتعالى،،،

و لا ريب، في أنّ قيمة التعاضد مع الآخرين هي أعلى من الاعتماد على الذات فحسب،،، وما هذا العملُ العلميُ الذي بين أيديكم اليوم، إلاّ نتاجُ عملِ دؤوب لعقولِ كثيرة، نعبرّ لها عن العرفان لما استقيناه منها، من الهام وحكمة، ولما انطوت عليه من أصول وجذور ممتدة عبر الأجيال..

وبذات الاتجاه، نتقدم بالشكر الوافر الى العاملين في وزارة الاقتصاد والتخطيط والمؤسسات المعنية الأخرى بالمملكة العربية السعودية، والسفارة الصينية في الرياض، وكذلك وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، والمؤسسات الاقتصادية والاعلامية كافة في المملكة، على تعاونهم معنا في مهمتنا العلمية.. كما نعبرّ عن امتناننا العميق للعديد من الأساتذة والدارسين والأصدقاء والزملاء على مواقفهم المحمودة في دعم العمل العلمي وتزويدنا بالوثائق المتنوعة...

والحمدُ لله ربّ العالمين، الذي هدانا لهذا العمل، والصبر عليه، حتى بلغ ما بلغ من وصف ومستوى، نرجو الله العليم الخبير أن يتقبله منا، وينفع به البلاد والعباد...

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	5
الاهداء.....	7
الشكر والتقدير.....	9
المحتويات	11
التقديم	15
الفصل الأول- الفصل التمهيدي	**29**
1. 1- المقدمة	**29**
1. 2- الأهمية والأسس	**31**
1. 3- الأهداف المتصورة.....	**32**
1. 4- الفرصة المبرزة	**33**
1. 5- الفرضيات الساندة.....	**33**
1. 6- المنهجية المتبعة	**34**
1. 7- الحدود التقنية	**35**
1. 8- الهيكلية العلمية	**36**

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني- مقدمة في العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية	**41**
1.2- تمهيد.....	**41**
2.2- الموار الاقتصادية وتحليل الأنشطة.....	**42**
3.2- التطورات الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية.....	**48**
4.2- التجارة الخارجية أداة محرّكة للعلاقات الدولية.....	**59**
5.2- دروس في النمو الاقتصادي.....	**69**
الفصل الثالث- القطاعات الأساسية في اقتصاد المملكة العربية السعودية 1.3-	**77**
تمهيد	**77**
2.3- تأثير تغيير سنة الأساس في تقدير الناتج المحلي الإجمالي.....	**79**
3.3- الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية.....	**83**
4.3- تطور الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.....	**89**
5.3- القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية.....	**96**
6.3- التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) للمملكة.....	**109**
7.3- القوى العاملة والتنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.....	**125**
8.4- التنمية المستدامة والبيئة.....	**141**

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع- القطاعات الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية	**151**
1.4- تمهيد.....	**151**
2.4- المقومات الطبيعية والجغرافية في الصين.....	**152**
3.4- الاصلاح والتحديث الاقتصادي في الصين.....	**157**
4.4- البناء في القطاع الزراعي.....	**167**
5.4- قطاع النقل والمواصلات.....	**173**
6.4- قطاع البحث والتطوير للعلوم والتقنية.....	**175**
7.4- قطاع النفط في الصين.....	**178**
8.4- قطاع التجارة الخارجية الصينية.....	**187**
9.4- "يوان" العملة الصينية الرسمية.....	**190**
10.4- العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول العالم.....	**195**
11.4- حقيقة المؤشرات الصينية والدولية.....	**212**

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس- الميزان التجاري	**225**
1.5- تمهيد.....	**225**
2.5- مفهوم واتجاهات الميزان التجاري.....	**226**
3.5- التبادل التجاري بين السعودية والصين.....	**234**
4.5- تنافسية الاقتصاد والميزان التجاري.....	**245**
5.5- واقع الميزان التجاري بين السعودية والصين.....	**253**
الفصل السادس- الاستنتاجات والتوصيات	263
6. 1- الاستنتاجات	263
6. 2- التوصيات	271
الفصل السابع- الدراسات العلمية المناظرة	279
الفصل الثامن- المفاهيم والمصطلحات الاجرائية	311
قائمة الجداول.....	329
قائمة الأشكال.....	331
قائمة المصادر والمراجع.....	333

التقديـــــــم

من بديهيات القول: إن الاقتصاد الوطني في أية دولة من دول العالم، لا يمكن أن يبتعد عن دراسة قطاع المال والقطاعات الساندة والفاعلة للفعاليات الاقتصادية، أو ان يكون بمعزل عنها، باعتبارها من المحركات الموجبة لأنشطة الاقتصاد الوطني بكامل اتجاهاتها وعناصرها. ومن هنا نرى أن الاقتصاد في المملكة العربية السعودية يمتلك التأثير المتبادل ما بين روافده الاقتصادية ككل وقطاع المال من (بضاعة- نقد- بضاعة)، وبهذا يمكن فهم درجة التأثير الذي قد يحدثه قطاع المال في تدعيم مسيرة الاقتصاد الوطني وأثره المتنامي في قطاعات العمل. ولا يمكن بأي حال، النظر للمال كقطاع مجرد، دون مزجه وتفاعله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني، ومن هنا ينبغي فهم العلاقة الواضحة والراسخة بين استخدام المال في التنمية وعلاقة التنمية كوسيلة لتطوير الاقتصاد وشرايينه، عن طريق التخطيط الشامل للقطاعات وتوازنها وشموليتها داخل ماكينة هذا الاقتصاد، والأثر الواضح للقرارات الرشيدة (الاستراتيجية والمرحلية) في الأنشطة الاقتصادية على فعالية ونشاط هذه الماكينة.

لقد اعتمد الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، في العشر السنوات الأخيرة على تسخير الإنفاق الواسع لإحداث ما يسمىّ بالدفعة القوية عن طريق الحقن المستمر، لإحداث التفاعل بين المال كقطاع متوفر، والعناصر الأخرى للاقتصاد الوطني، إذ بدون هذا التفاعل لا يمكن أن يحقق الاقتصاد نقلة موضوعية إلى أمام. ومن هنا جاءت عملية النمو لهذا الاقتصاد وهذا التوسع والتكامل والترابط مكلفة، أو احتاجت لمبالغ طائلة، لسبب بسيط وهو إن السياسة العامة للخطط الاقتصادية جاءت بفلسفة عامة تقول: إن التنمية للاقتصاد الوطني لا تكون على حساب احتياجات شرائح المجتمع الأساسية، وربما الكمالية، ومن هنا كانت مسيرة التنمية تسير مع مسيرة الرخاء الحقيقي الذي يعيشه المواطن السعودي، وتحديداً سكان المدن الكبرى، إذ إن هذا الأخير لم يتحمل أية نتيجة من نتائج التنمية، كما حدث في معظم الدول النامية. كما إن المحافظة على تيسير السبل أمامهم، لم تكن محدودة لأسباب تنموية، وإن المحافظة على هذا التوازن بين الرخاء

للمواطن والمجتمع دون الإضرار بمسيرة التنمية، لا يمكن أن يتأتى لدولة أخرى ما لم تكن هذه الدولة كالمملكة، لأسباب تتعلق بـ:

- السياسة العامة للاقتصاد الوطني لكونه اقتصاداً حراً ومفتوحاً.
- الانطلاقة التي بدأت فيها التنمية وبداية التحول والظروف والأسباب والشروط الخاصة جدا.
- الإحساس بضرورة أن يشعر المواطن بالرخاء ويعيش ذلك دونما أي تأخير.

ضمن هذا السياق، لا ننسى أن المملكة العربية السعودية، قد حققت نجاحات على صعيد بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني. كل ذلك قد وفر إمكانيات مادية لإقامة شبكات الكهرباء وإنارة البلاد وإقامة الصناعة وتطوير الزراعة في حركة عمل دائبة عنوانها الكبير هو تعديل هيكل الاقتصاد الوطني، وإيجاد روافد جديدة لدعم الدخل القومي، وتنمية الموارد البشرية وإحلال القوى العاملة الوطنية تدريجيا محل القوى العاملة الأجنبية، بشكل يتفق مع بناء التنمية وحاجتها بالشكل والمضمون، وتأسيس القدرات البشرية المدربة في الإدارات العليا، وإدارة صناعة واتخاذ القرارات، والإدارات ذات الصفة الفنية، وهذا التفكير العقلاني والراجح، يأتي عبر عمليات متقدمة الى أمام، في التعليم الجامعي والعالي، والتدريب واكتساب المعارف والعلوم، للتحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع. ومن هنا نستطيع أن نتوصل إلى فهم حقيقة الإنفاق الضخمة في ميزانية الدولة خلال الفترة 1390 / 1391 إلى 1401 / 1402هـ. هذه الفترة الحافلة بالقفزات بالأرقام ونسب التطور السنوية، وهي تعكس ميزانيتين في ميزانية واحدة هي:

- الميزانية الإنمائية المتعلقة باستثمارات الخطط الاقتصادية والنفقات على المشاريع بشكل عام.
- الميزانية الاعتيادية وهي تمثل النفقات الجارية الواردة في الميزانية من رواتب وأجور وإنفاق عام... إلخ.

ضمن هذا الوصف تعتبر المملكة العربية السعودية احدى الدول ذات الشأن والثقل النوعي، الاقتصادي والمالي، والاستراتيجي والروحي، على المستوى الاقليمي

والدولي، مما دفع الكثيرين من دول العالم لتعزيز العلاقات ومد جسور التعاون معها. بل حتى الدول الكبرى لم تهمل هذا الشأن النوعي للمملكة، فعملت على ادامة الصلات وتطويرها باستمرار سواء على المستويات الاقتصادية أو السياسية وغيرها من الميادين. وجمهورية الصين الشعبية، من الدول المهمة الاقليمية والدولية، التي حرصت على مد الجسور مع المملكة العربية السعودية، نتيجة هذه المكانة، مما دفع الوصف كلاً منهما لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية والسياسية والتجارية، لاعتبارات عدة، في مقدمتها تزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، وتوسيع مصالحها الاقليمية والدولية، فقد جرى الاهتمام الصيني بدول منطقة الخليج العربي عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً، لكون اسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الأخر، فضلاً عن أهمية الاستثمارات المشتركة بينهما، وما يمكن أن تحقق من فوائد كبيرة للجانبين، في ظل التطور الاقتصادي على مستوى المملكة العربية السعودية، وتنامي القدرات المالية لدول الخليج العربية، وزيادة معدلات التنمية فيها. وبالمقابل فإن تحقيق جمهورية الصين الشعبية، نجاحات وقفزات اقتصادية هائلة غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة، دفع بالمملكة العربية السعودية، الى مد جسور التعاون مع الصين، فقد سجّل الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية خلال عام 2014، فائضا قيمته 74 مليار ريال لمصلحة المملكة، أي ما يعادل 30 في المائة من إجمالي التبادل التجاري، حيث مثلت الواردات من الصين خلال 2014 نحو 22 في المائة من إجمالي الواردات للعام نفسه، البالغ قيمتها نحو 651.9 مليار ريال بزيادة تقدر بنحو 3.4 في المائة عن العام السابق 2013. وبذلك تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم وحصة واردات المملكة في عام 2014، منتزعة الصدارة في قائمة الدول المصدرة، على خلاف عام 2013 الذي تصدرت فيه الولايات المتحدة. وجاءت الصين في المرتبة الأولى بين الدول المُصدرة إلى المملكة العربية السعودية والمستورد منها معا، لتكون أهم شريك تجاري للسعودية خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، حيث بلغت حصتها من إجمالي صادرات السعودية نحو 13.7 في

المائة، بقيمة 2.3 مليار ريال، وتمثل وارداتها نحو 15.1 في المائة تقريبا من إجمالي واردات السعودية للشهر نفسه، وبما قيمته 7.9 مليار ريال.

نمو التبادل التجاري بين السعودية والصين

شهد التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، نموا قياسيا خلال السنوات العشر من العقد الأول والسنوات الأولى من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث تجاوز أكثر من 73 مليار دولار في 2013، واستمرار العلاقات بين البلدين بالتطور الملحوظ، والذي تعززه الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في الرياض وبكين، مع التنويه الى ان العلاقات السعودية – الصينية تعود إلى أكثر من سبعة عقود خلت، إذ بدأت بتوقيع معاهدة صداقة في جدة عام 1946. وتستند العلاقات بين البلدين على ثلاثة اتجاهات، أولها بدء قوافل الحجاج الصينيين في نهاية السبعينات، وثانيها فتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990. وفي الفترة بين 1991 و1998 شهدت العلاقات تطورا تلخص في 16 زيارة واتفاقيات تعاون رفيعة المستوى في مختلف المجالات، فالسعودية اختارت الصين كأهم الشركاء الاستراتيجيين في الشرق الآسيوي، وذلك في نظرة سعودية إلى شرق آسيا كحليف استراتيجي جديد على مستويات عدة، أهمها الجانب الاقتصادي، حيث تعدُّ الصين أن السعودية هي خيارها الاقتصادي الأول في نواحٍ متعددة، أبرزها جانب استيراد النفط. وفي عام 2008، جرى توقيع بيان مشترك سميّ "البيان المشترك لتعزيز التعاون وعلاقات الصداقة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية". وبعد عام واحد من تلك الاتفاقية، جرى توقيع خمس اتفاقيات للتعاون في مجالات الطاقة والصحة والحجر الصحي والمواصلات والثقافة.

تُعدُّ المملكة العربية السعودية من أهم شركاء الصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وأفريقيا. ووفقا لإحصاءات الجمارك

الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 72.2 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت زيادة كبيرة في حجم مشاريع المقاولات للشركات الصينية في السعودية، كذلك تولي الصين اهتماما بالغا للتعاون في مجال الطاقة مع السعودية، حيث تتمتع كل منهما بإمكانات التكامل القوية في هذا المجال. يذكر أنه في عام 2013، استوردت الصين 53.9 مليون طن من النفط الخام من السعودية، ما يمثل خُمس إجمالي واردات النفط في الصين. وإضافة إلى ذلك، لدى البلدين آفاق واسعة في التعاون في مجال الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الرياحية وغيرها، إذ إن القدرة الإنتاجية للخلايا الكهروضوئية في الصين تبلغ 80 في المائة في العالم، وسترتفع في 2015 إلى ما فوق 35 غيغا واط، لتحتل المركز الأول في العالم، وأصبحت الصين أكبر دولة من حيث قدرة توليد الطاقة بالرياح، التي تبلغ 75.38 غيغا واط في نهاية عام 2012. وفي مجال البنية التحتية السعودية، تشارك الشركات الصينية في المقاولات بعقد مشاريع كبيرة في كل نشاط، وتأتي بالتقنيات والخبرات الناجحة من الصين، مع الأخذ بنظر الاعتبار التزام الحكومة السعودية بسياسة "السعودة" لتقديم فرص عمل أكثر محليا.

وفي هذا الاطار، فإن العلاقات التجارية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، علاقات متنامية ومتطورة على أكثر من صعيد ومجال، فالإحصاءات الرسمية تبين لنا مستوى العلاقات التجارية (الصادرات والواردات) بين الدولتين للسنوات 2013 و 2015م. توضح أن صادرات المملكة العربية السعودية الى الصين جاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بنصيب مئوي 17.5 ٪ من بين أكبر عشر دول تستورد من المملكة في عام 2015 م، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنصيب 18 ٪ من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية لأهم عشرة شركاء تجاريين. أما بيانات صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية مع أهم عشرة شركاء تجاريين في عام 2015م، فتوضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى بنصيب بلغ نحو 23 ٪ وبانخفاض عن العام السابق يقدر بنحو 1.5 ٪. بيد أن بيانات الواردات من أكبر عشر دول مصدرة للمملكة العربية السعودية في عام

2015 م، توضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى بنصيب 22 ٪ من إجمالي واردات المملكة.

تكامل التنمية في الروافد والموارد

ومن البديهيات المستعان بها، أن الموارد البشرية والمادية والطبيعية والجغرافية، والاستثمارات وادارتها الرشيدة والمتوازنة، تعتبر واقعاً متكاملاً وعنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وقد أثبتت تجارب عدة نجاح هذا المنهج وتطوره المستمر من دون تردد أو سكون، وفي مقدمة هذه التجارب التنموية، تجربة التنمية البشرية والمادية في الصين ونجاحها الباهر، والذي أسهم في ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي فيها، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني من الناتج المحلي الصيني الإجمالي. إلا أن معظم الباحثين يرون أن دولاً عديدة ومنها الدول العربية مازالت تضع عراقيل شتى أمام رؤوس الأموال الأجنبية، بتبريرات وادعاءات لا تتعلق بالمنطق السليم للتعامل مع أساسيات ومفردات البناء والخصوصية الوطنية، بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدرات الإنتاجية للدولة، وترشيح قواعد اقتصادها، إذا ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة، مثلما حدث ويحدث في الصين. فالصين انفتحت على العالم من خلال حسابات وسياسات وطنية صرفة وقوية، فالاستثمارات الأجنبية تأتيها من كل حدب وصوب، فتستحوذ على نصيب الأسد من بين الدول النامية وغير النامية، وتدفقات سنوية هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة بشرية ومادية، علمية وإنتاجية قوية، مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات. وهذا الوصف دفع بالمنتجات الصينية، بكل أنواعها وأشكالها، لتصل إلى كل أصقاع الأرض، حتى باتت تهدد منتجات بعض الدول المتقدمة والنامية، منذ أن عملت الصين على الاستخدام الأمثل للاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي، بحيث وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من ألف مليار دولار، وكذلك استخدام الصين القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة. وتؤكد الدراسات أن الصين وافقت عام 1999 وحده على 315 ألف مشروع استثماري أجنبي، بقيمة تعاقدية قدرها 600 مليار دولار، وبذلك أصبحت الصين دولة عملاقة في الجذب الأمثل للاستثمار، لتصبح ثاني اكبر مستقبل للاستثمارات

في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية. مع العلم أن نصيب الدول العربية من الاستثمار العالمي هو 1٪ فقط، وقد تكون البيئة العربية طاردة للاستثمارات في أكثر من دولة عربية، خاصة بعد بروز المشاكل والتدخلات الأجنبية الضارة والخبيثة التي ساهمت في اثارة الفتن وتأجيج الصراعات التدميرية للمرتكزات التنموية والحضارية وغيرها في الدول العربية. وانطلاقا من الواقع الصيني المتقدم والناجز في أكثر من مجال، ينبغي أن يتوقف الباحث لدراسة واقع الاقتصاد الصيني، وما آلت اليه تجربة الصين العملاقة في حلقات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعلمي، على صعيد البيئة الداخلية للصين والبيئة الخارجية لهذه الدولة العملاقة، والتي تعتبر تجربة فريدة من بين الدول في القرن الحادي والعشرين، وما سبقه من عقدين ماضيين من القرن العشرين، بغية الاستفادة من هذه التجربة، وأخذ الدروس والعبر منها، لما ينفع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وعموم الدول العربية، مع الأخذ بالحسبان الخصوصيات الوطنية والقومية للدول، واتجاهاتها وقيمها التاريخية، وبالتحديد القيم الروحية (قيم السماء والأرض) والموازنة الحاكمة مع القيم الدنيوية (القيم المادية المشروعة والصحيحة) في البناء والتنمية للإنسان وروافد الحياة الانسانية. من هذا المنطلق أعطى الباحث اهتماماً واسعاً، كيفياً وكمياً، لهذا الفصل، المتخصص بالاقتصاد الصيني.

تصورات وتصرفات في الأبعاد

معروف للباحثين والدارسين في أحوال وتطورات الحياة في جمهورية الصين الشعبية، أن الصين ومنذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر عام 1978، بني اقتصادها على النموذج السوفيتي السابق المتمثل بالاقتصاد المخطط المركزي، إذ لم تكن هناك شركات خاصة، مع انعدام الرأسمالية وغيابها، ثم قام الرئيس الصيني الأسبق (ماو تسي تونغ) بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي، من خلال القفزة العظمى للأمام. وبعد وفاة (ماو تسي تونغ) وانتهاء الثورة الثقافية، بدأ (دينج شياو بينج) والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد، والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجّه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد. وبذلك تميزّ وما يزال يتميز اقتصاد الصين، بكونه اقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة. كما أن السياسة الزراعية التجميعية تحولت في معظمها، من واقعها

واسلوبها القديم الى واقع جديد مواكب للتطورات الفكرية والتطبيقية، لتصبح في اطارات ومحددات القطاع الخاص في التملك للأراضي الزراعية، بهدف زيادة الانتاج وتشجيع العاملين فيه على الإنتاجية الأكثر والنوعية الأفضل. وضمن هذا السياق، شجعت الحكومة الصينية، مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، وفي الوقت ذاته عملت على التخفيف من ضغوطات الرقابة على الأسعار، وشجعت الاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه، مع التركيز على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في (شينتشين) بالقرب من هونغ كونغ، ثم في غيرها من المدن الصينية. كذلك جرت إعادة هيكلة الشركات غير الكفؤة المملوكة للدولة، من خلال إدخال التحديث العصري في إداراتها العليا ومستوياتها التنظيمية، بينما أغلقت الشركات غير المربحة. ومنذ الشروع ببرنامج التطوير الاقتصادي عام 1978، نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير سبعين (70) مرة، وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم، بل إن الاقتصاد الصيني يحتل حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، عند 34.06 ترليون يوان، أو 4.99 ترليون دولار أمريكي، على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل لا يزال منخفضاً عند 3,800 دولار، وفي هذا الاطار ساهمت القطاعات الأولية والثانوية والثالثية (الزراعة، والصناعة، والخدمات) بنسبة 10.6٪ و46.8٪ و42.6٪ على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام 2013. أما إذا أخذ تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار، فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند 8.77 تريليون دولار أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي 6,600 دولار، ويبلغ احتياطي الصين من النقد الأجنبي أكثر من 2.4 ترليون دولار، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال.

إن جمهورية الصين الشعبية تمتلك ما يقدر بنحو 1.6 ترليون دولار من سندات الضمان الأمريكية، كما تعتبر أكبر ممتلك أجنبي للسندات الأجنبية للدين العام الأمريكي، وتحت هذا المستوى، تصنف دولة الصين على أنها الثالثة في العالم، من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث جذبت 92.4 مليار دولار في عام 2013 وحده، كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج مبالغ كبيرة، يقدر الإجمالي بـ 52.2 مليار

دولار في عام 2013م، لتصبح سادس أكبر مستثمر خارجي في العالم. وكان لوجود الصين في منظمة التجارة العالمية، تعزيز لقوة الصين على الصعيد الاقتصادي، إذ هي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة، حيث تبلغ تجارتها الدولية 2.21 ترليون دولار (1.20 ترليون دولار من الصادرات، و1.01 ترليون دولار من الواردات).

جدير بالذكر أن هذه التطورات جاءت نتيجة طبيعية، لتصورات وتصرفات متوازنة وواسعة الآفاق والأبعاد، رسم ملامحها الحزبُ الشيوعي الصيني، الذي كان قد صمّم واصدر الخطط الخمسية التطويرية للحياة الصينية، ومنها النص الكامل للخطة الخمسية الثانية عشرة، التي لعبت دورا حاسما في تشكيل تنمية البلاد خلال السنوات (2011-2015) وتحقيق التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال 12 جزءا، وهي الاساس لصياغة الخطة الخمسية المذكورة، وتشمل تسريع تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وزيادة توسيع الطلب المحلى، ودفع تحديث الزراعة قدما، وتطوير نظام صناعي حديث، وتنمية منسقة لجميع المناطق، وبناء مجتمع موفر للطاقة وصديق للبيئة. وحددت الوثيقة العناصر الآتية كأهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1. الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبيا؛
2. تحقيق تنمية رئيسية في اعادة الهيكلة الاستراتيجية للاقتصاد؛
3. رفع دخل افراد الشعب بشكل عام بخطى سريعة نسبيا؛
4. تعزيز البناء الاجتماعي بشكل ملحوظ ؛
5. مواصلة تعميق الاصلاح والانفتاح.

رؤية السعودية لعام 2030 للنهوض باقتصاد المملكة

ومن الواجب أن نذكر، أن المملكة العربية السعودية، قد أعلنت في النصف الأول مع عام 2016، ملامح خطة عريضة للإصلاح الاقتصادي والتنمية، تحت عنوان "رؤية السعودية 2030" للنهوض باقتصاد المملكة وتحريرها من الاعتماد على النفط. وبموجب الخطة ستعمل المملكة على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار إلى 2.5 تريليون دولار ليصبح بذلك أضخم

الصناديق السيادية عالميا. وأوضحت مصادر رسمية أن البيانات الأولية تشير الى أن الصندوق سوف يكون أو يسيطر على أكثر من 10٪ من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية، ويقدر حجم ممتلكاته بأكثر من 3٪" من الأصول العالمية، ليكون محركا رئيسيا للكرة الأرضية وليس فقط على المنطقة. كما أن المملكة وفقاً الرؤية الاقتصادية لعام 2030، تستطيع بحسب المصادر الرسمية "العيش بدون نفط" بحلول عام 2020، حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل. من جهة ثانية، تهدف الرؤية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف، من نحو 43.5 مليار دولار سنويا إلى 267 مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16٪ من الناتج المحلي حاليا إلى 50٪ من الناتج. وفي ما يتعلق بمصادر الطاقة، فإن السعودية ستنشئ مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد. وفي ذات الاطار، ستطرح السعودية "أقل من 5٪" من شركة النفط الوطنية العملاقة "أرامكو" للاكتتاب العام في البورصة، وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي، إذ إن طرح جزء من الشركة للاكتتاب سينتج عدة فوائد، بحسب المصادر الرسمية، أبرزها "الشفافية، فإذا طرحت أرامكو في السوق يعني يجب أن تعلن عن قوائمها وتصبح تحت رقابة كل بنوك السعودية وكل المحللين والمفكرين السعوديين، بل كل البنوك العالمية"، وباتجاه تحويل أرامكو إلى شركة قابضة ذات مجلس إدارة منتخب.

ومن المؤمل أن تطبق المملكة نظام "البطاقة الخضراء" خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، الذي سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلا في السعودية، اضافة الى فتح أبواب السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد. كما أن الخطة تسعى لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليونا بحلول عام 2030. أما بشأن قضايا التوظيف والقطاع الخاص، فإن الخطة تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22٪ إلى 30٪، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6٪ إلى 7٪. الى جانب زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 3.8٪ حاليا إلى 5.7٪. وستعمل الحكومة السعودية على إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين، مع استمرار الإنفاق على مشروعات البنية التحية، وإنشاء

مكتب لإدارة المشاريع الحكومية، وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء دوري، ومراقبة مدى مواءمة عمل الجهات الحكومية، وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف. ووفق الرؤية الاقتصادية لعام 2030، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل 15 اقتصادا في العالم بدلا من موقعها الراهن في المرتبة العشرين.

محتويات الكتاب

اشتمل الكتاب الذي بين أيدينا، وهو من الكتب المهمة في التوثيق والتحليل الفكري والتطبيقي، على سبعة فصول، تناول الفصلُ الاول (الاطار العام) في مقدمته، توضيحاً للدراسة وأهميتها واهدافها ومساراتها التي يسعى الباحث للتطرق اليها، والبحث في تفصيلاتها، في اطار بحث الفرصة المبرزة بالعنوان" العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية- للفترة 2010/ 2014م"، والتي يراد دراستها والخروج باستنتاجات وتوصيات تساعد الدارسين والباحثين، وربما الجهات المعنية في القطاعات الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية، وكذلك الجهات المعنية الصينية، للاستفادة منها، فضلاً عن ما اشار اليه الفصلُ من تفرعات تصبُّ في اتجاهات الدراسة النظرية والتقييمية للعلاقات بين البلدين. بعد ذلك جاء الفصلُ الثاني، ليتناول الدراسة الفكرية للاقتصاد الدولي وحلقاته المادية. في حين ذهب الفصلُ الثالث نحو دراسة القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، اذ توزعّت مباحث هذا الفصل في تناول التطورات التاريخية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، الى جانب دراسة الوقائع والاحصاءات الرسمية ذات الصلة بروافد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها ما يخص التجارة الخارجية للمملكة، من حيث الصادرات والواردات، فضلاً عن بيان واقع الميزان التجاري بين المملكة ودول العالم ومنها الصين. ثم ذهب الفصلُ الرابع من الدراسة الى تناول المكانة الاقتصادية والاستراتيجية العالمية للصين، حيث استعرضت عناصرُ الفصل استراتيجيات النهوض الصيني، وموقع الصين في الاقتصاد العالمي، وسياسات الصين التنموية في البناء والتقدم على مستوى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وكذلك تجاه دول العالم، ومنها المملكة العربية السعودية واطارات التعاون بين البلدين، الى جانب

الأسباب الموجبة والمبررات المنطقية للتوجّه الاستراتيجي الصيني نحو المملكة وترسيخ العلاقات الاقتصادية معها، واستراتيجيات التنافس مع الآخرين في الأسواق السعودية. بعدها تناول الفصلُ الخامس آليات التطوير والتحسين لدائرة الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين، وامكانيات العمل المشترك بين الجانبين لتنمية القطاعات الاقتصادية والعلمية والفنية والبيئية وسواها من قطاعات، في ضوء الخبرات الكبيرة للصين في مختلف روافد الحياة، فضلاً عن التصوّر بشأن التحوّل من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي الفصل السادس تناولت الدراسة الوصفية والتحليلية، الاستنتاجات والتوصيات التي جرى التوصلُّ اليها. أما الفصل السابع فقد ذكرت فيه مجموعة من الدراسات المناظرة التي تعرضت لموضوعات ذات شأن بالعلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية لكلا الدولتين، مع بعضهما البعض، ومع دول العالم. في حين جاء الفصلُ الثامن ليشتمل على التعريف ببعض المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بالاقتصاد والعلاقات الاقتصادية. وتختتم قائمة المراجع، هذا الجهد العلمي والبحثي، الذي نرجو أن ينتفع به الباحثون والدارسون وسواهم من أهل الشأن ورأي العين.

التقديم لكاتبه

الفصـــــل الأول
الفصل التمهيدي

الفصـــل الأول
الفصل التمهيدي

1.1ـ المقدمة

مع تنامي الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية، واقتران ذلك بتزايد حاجة جمهورية الصين الشعبية إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، وتوسيع مصالحها الاقليمية والدولية، فقد جرى الاهتمام الصيني بدول منطقة الخليج العربي عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً، لكون اسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الأخر، فضلاً عن أهمية الاستثمارات المشتركة بينهما، وما يمكن أن تحقق من فوائد كبيرة للجانبين، في ظل التطور الاقتصادي على مستوى المملكة العربية السعودية، وتنامي القدرات المالية لدول الخليج العربية، وزيادة معدلات التنمية فيها.

إن تحقيق جمهورية الصين الشعبية، نجاحات وقفزات اقتصادية هائلة غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة، دفع بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، الى التفكير الجاد نحو مد جسور التعاون مع الصين، وقد سجّل الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية خلال عام 2014، فائضا قيمته 74 مليار ريال، أي ما يعادل 30 في المائة من إجمالي التبادل التجاري، حيث مثلت الواردات من الصين خلال 2014 نحو 22 في المائة من إجمالي الواردات للعام نفسه، البالغ قيمتها نحو 651.9 مليار ريال بزيادة تقدر بنحو 3.4 في المائة عن العام السابق 2013. وبذلك تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم وحصة واردات المملكة في عام 2014، منتزعة الصدارة في قائمة الدول المصدرة، على خلاف عام 2013 الذي تصدرت فيه الولايات المتحدة. وجاءت الصين في المرتبة الأولى بين الدول المُصدرة إلى المملكة العربية السعودية والمستورد منها معا، لتكون أهم شريك تجاري للسعودية خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، حيث بلغت حصتها من إجمالي صادرات السعودية نحو 13.7 في المائة، بقيمة 2.3 مليار ريال، وتمثل وارداتها نحو 15.1 في المائة تقريبا من إجمالي واردات السعودية للشهر نفسه، وبما قيمته 7.9 مليار ريال. مع أهمية التذكير بأن

المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر شريك تجاري للصين في غربي آسيا وشمالي إفريقيا[1].

من ناحية أخرى، تعد الصين الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية، إذ تشير التوقعات ان الاقتصاد الصيني، بحلول عام 2050، سيكون أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (43٪) قياساً الى القوة الشرائية، مع بيان أن الصين تسعى إلى رفع حجم اقتصادها إلى 4 تريليون دولار بحلول عام 2020[2]. ويعتبر الاقتصاد الصيني حاليا واحداً من أقوى الاقتصاديات العالمية سواء بالقياس مع الاقتصاديات الأوروبية أو الاقتصاد الأمريكي أو الياباني أو دول شرق آسيا مجتمعة. لذا يعتبر الاقتصاد الصيني اقتصاداً ذا تأثير في التجارة العالمية، واقتصاداً حيوياً في اطار الاقتصاد العالمي، في ضوء مراجعة موازين التجارة الخارجية للدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة مع الصين (موازين الاستيرادات والصادرات في هذه الدول) وعلى مستوى الوثائق الدولية، مما يعني سيطرة اقتصادية غير مرئية، وأحيانا يمكن أن تكون مرئية في بعض الاقتصاديات، التي تتبع مباشرة لقواعد ومفردات التجارة الصينية. وفي هذا السياق يندرج اقتصاد المملكة العربية السعودية خصوصاً، واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي عموماً، في ذات الاتجاه، تصوراً وتصرفاً، بل لن تكون هذه الاقتصاديات، بمنأى عن قوة تأثير الاقتصاد الصيني فيها، الآن أو في المستقبل المنظور. وهذا ما يمكن ملاحظته أو التعبير عنه بدراسة ميزان التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، من جهة، ولبلدان الخليج العربي، من جهة ثانية، مع الصين، ودراسة حجم الاستيراد من الصين ومقارنته بحجم الاستيراد للسلع، من باقي دول العالم، من جهة ثالثة، كي يتعرف الباحث على قدر وحجم وتأثير المنتجات الصينية في أسواق الدول المذكورة، وغيرها على مستوى المنطقة العربية، ومستوى محيطها الخارجي القريب والبعيد.

([1]) قراءة في العلاقات الخليجية- الصينية.- مركز حمورابي، موقع الكتروني، الانترنت.

([2]) المرجع السابق نفسه..

2.1ـ الأهمية والأسس

تنطلق أهمية الدراسة من الأسس الآتية:

1. تزايد وتائر التطور بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، على صعيد العلاقات الاقتصادية، وكذلك المجالات السياسية والثقافية والتعليمية والصحية.
2. التنوع الكيفي والكمي الكبير، على مستوى تبادل السلع والخدمات في التجارة الخارجية، بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.
3. الاعتماد المتزايد لاقتصاد المملكة العربية السعودية، على الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية الصينية، في تسيير وادارة العمليات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية داخل المملكة.
4. تركز صادرات المملكة العربية السعودية، للصين على النفط، وهى انعكاس مباشر في الهيكل السلعي والخدمي على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين، مما يستدعى معالجة حقيقية، وسعيا الى تنويع الصادرات السعودية، بغرض الموازنة العقلانية بحدودها الدنيا، على مستوى الناتج المحلى الاجمالي وتنمية قدراته المادية.
5. ارتباط الصادرات والواردات السعودية من حيث الهدف، في المساهمة بتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد، وحسن الاستثمار لمصادر الثروة الطبيعية، وبخاصة النفط، التي حبا الله تعالى أرض المملكة بها، لتأسيس علاقة متوازنة وصحيحة في العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، وبخاصة الصين، لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها من ناحية، وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية من ناحية أخرى.
6. بروز القدرات المتنامية للصادرات والاستثمارات الصينية في أسواق المملكة العربية السعودية، ومنافستها الجادة للدول الغربية والأمريكية التقليدية، ومدى تأثيرها على مستوى القطاعات الاقتصادية وتجاذباتها الآنية والمستقبلية.

7. تزايد نسبة اعتماد جمهورية الصين الشعبية من الاستيرادات لحاجاتها النفطية، من المملكة العربية السعودية، مقارنة بالدول المصدرة الأخرى للنفط، سواء في منطقة الخليج العربي أو غيرها من المناطق المنتجة للنفط في العالم.
8. الموقع المؤثر والقوي للاقتصاد الصيني، وفاعليته الكونية المتصاعدة، من خلال قنوات التجارة الخارجية، وأذرعها الرئيسية، سواء ما يتعلق بالصادرات للسلع والخدمات المتنوعة او تدفقات رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة والمتبادلة، في سوق المال والبورصة وقطاعات العمل والانتاج، وغير ذلك، على مستوى المملكة العربية السعودية، وسواها.

3.1. الأهداف المتصورة

تهدف الدراسة إلى:

1. تقييم واقع العلاقات الاقتصادية المتنامية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك التجارة الخارجية، من حيث التصدير والاستيراد، بين الدولتين.
2. التشخيص الوصفي والتحليلي للوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، وبيان وجه العلاقة بين هذا الوضع، وبين نمط إدارة التجارة الخارجية بينهما، خلال الفترة 2010-2014م.
3. توضيح الملامح العامة للميزان التجاري وعناصره الحاكمة، بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.
4. بيان الإطار التشريعي والتنظيمي وسياسات إدارة الصادرات والواردات السلعية في المملكة العربية السعودية، والخدمات الداخلة في التجارة الخارجية السعودية، بغرض التعرف على أوجه التقدم (نقاط القوة) وأوجه القصور (نقاط الضعف) في هذا الإطار.
5. التوصيف الموضوعي للقدرات الاقتصادية للصين وتأثيراتها في مفاصل الحياة الاقتصادية على مستوى المملكة العربية السعودية والمنطقة والعالم.

6. العرض المتوازن لمدى امكانية استفادة المملكة العربية السعودية من الخبرات الصينية في تنمية القطاعات الاقتصادية والعلمية والفنية والبيئية داخل المملكة.
7. الدراسة المقارنة لوضع الصين التنافسي، مع بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول، على مستوى الأسواق في المملكة العربية السعودية.

4.1. الفرصة المبرزة

تتبلورُ فرصة الدراسة في المحدّدات والأسئلة الآتية:

أولاً- ما هي طبيعة المستلزمات الحاكمة في العلاقات الاقتصادية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، وفي مقدمتها التجارة الخارجية؟

ثانياً- كيف تصلُ أو تستطيعُ الاداراتُ العاملة في القطاعات الاقتصادية، في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، أن تحققَّ التكامل بين المنافع المتبادلة والعلاقات المشتركة في تحسين دائرة الميزان التجاري بين البلدين؟

ثالثاً- ما هو التصّور والتصّرف في عملية التبنيّ والتطبيق لمعايير الموازنة الرشيدة للعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، لأغراض التطور المستمر للأداء الاقتصادي والبشري والمادي بينهما، لكسب الحاضر وضمان المستقبل؟

رابعاً- ما هي الخيارات المتاحة أمام الشركات والمنظمات العاملة في القطاعات الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، لتعزيز قدراتها البشرية والمادية، وتطوير استراتيجياتها في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟

5.1. الفرضيات الساندة

يقوم الكتاب على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى- عدم الوضوح الكافي لوجود قاعدة فكرية وعملية، تفسرّ مفهوم التكامل في العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.

الفرضية الثانية- العلاقة بين مستوى ومنهجية العلاقات الاقتصادية، والهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين المملكة العربية السعودية والصين، تُبرز اتجاهين أساسيين:

أولهما: إن التباين في مستوى العلاقات الاقتصادية (ارتفاعا وانخفاضا) يؤثر على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية من حيث الصادرات والاستيرادات.

ثانيهما: حداثة وتنامي أطر العلاقات الاقتصادية، يؤديان إلى الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري، إذ تشكل المواد الخام (النفط) من طرف المملكة، والسلع المصنعة من طرف الصين، نسبة مؤثرة من إجمالي المعاملات السلعية تصديراً واستيراداً.

الفرضية الثالثة: تتميز واردات المملكة العربية السعودية بوجود عدد غير محدّد من السلع والخدمات الواردة من جمهورية الصين الشعبية، وكذلك درجة عالية من التنوع الجغرافي للواردات السلعية والخدمية من مختلف بلدان العالم.

الفرضية الرابعة: مؤشرات ومحددات العلاقات الاقتصادية تؤثر في الدول بشكل مختلف، وقد تكون حادة، بحسب مراحل التطور التنموي التي تمر بها الدول، أي بروز الاختلاف في دعائم هذه العلاقات وقوة القطاعات الاقتصادية، بحكم مراحل التنمية التي تمر بها الدول.

الفرضية الخامسة- تركّز هيكل الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية، في تصدير الموارد الطبيعية (النفط)، مما ينعكس على كفة الصادرات في الميزان، ويقلل من القدرة التنافسية للصادرات السعودية من المنتجات السلعية الأخرى، على اختراق الأسواق في الصين وفي مناطق أخرى من العالم.

6.1. المنهجية المتبعة

جرى الاعتماد على أسلوب التحليل والاستنتاج من خلال المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتقييم العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية للفترة من 2010/ 2014م، وكذلك وصف أبعاد وسياسات إدارة الصادرات

والواردات السلعية بين البلدين، على امتداد العقدين الأخيرين، مع التركيز على الفترة الممتدة من عام 2010م إلى عام 2014م، والعامين التاليين، في إطار الأسلوب الوصفي الذي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات والمؤشرات اللازمة عن البحث المقصود، ومن ثم القيام بعملية تحليل محتوياتها. يضاف الى ذلك أن المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، يتكامل ويتناسب مع الفرصة المبرزة، إذ إنه يساعد على معرفة الحقائق والمزايا التنافسية المتصلة بنقاط القوة والضعف في نشاط العلاقات الاقتصادية، وفي مقدمتها التجارة الخارجية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، وبما يساعد على تفسير النتائج التي يتم التوصّل إليها، بإذن الله تعالى.

7.1ـ الحدود التقنية

أولاً- الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للدراسة من 2010-2014م، ويرجع اختيار هذه الفترة إلى أن كلاً من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، بدأتا بتطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية على وجه التحديد، بعد تطور العلاقات السياسية بين البلدين، وتبادل الزيارات الثنائية بين المسؤولين في كل منهما، حيث تجسدت الاهداف الرئيسية للزيارات، في زيادة مجالات التعاون الاقتصادي، وبخاصة فتح المملكة العربية السعودية أسواقها أمام السلع والخدمات والاستثمارات الصينية، وزيادة صادراتها النفطية الى الصين، في اطارات العمل المشترك باتجاه الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص المتاحة بين الطرفين، أو التي تنشأ عن الاتفاقيات والأسواق الدولية. ويرجع اختيار هذه الفترة أيضاً إلى ما شهده الواقع الاقتصادي والتجاري الدولي من التحولات التقنية الكبيرة، التي انعكست على الاتفاقيات الاقتصادية والأعمال التجارية بين الدول، وما برز من آثار ايجابية ألقت بظلالها على واقع العلاقات الاقتصادية ونشاط واتجاهات التجارة الخارجية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى أهمية الاستقصاء عن القضايا ذات الصلة بالتطور السريع للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ثانياً- الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، لكونهما البلدين المقصودين في البحث العلمي، المرتبط بالوصف والتحليل لواقع العلاقات الاقتصادية ونشاط التجارة الخارجية بينهما.

ثالثاً- الحدود الموضوعية: تناولت الحدود الموضوعية، قراءة أبعاد المنافع والمصالح المتبادلة، من وراء تطور وتنامي العلاقات الاقتصادية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، في ضوء التوصيف الموضوعي والتحليل العلمي، لوتائر التطور بين الدولتين، وكل ما يخص مرتكزات العلاقات التجارية بينهما، باتجاه التحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ووضع أسس متوازنة لعلاقات متوازنة وأكثر فاعلية وانتاجية، على مستوى مؤسسات وقطاعات العمل المتواجدة في السوق السعودية والسوق الصينية.

1. 8. الهيكلية العلمية

اشتملت هيكلية الكتاب على سبعة فصول، تناول الفصلُ الاول في مقدمته، توضيحاً للدراسة وأهميتها واهدافها ومساراتها التي يسعى الكتاب للتطرق اليها، والبحث في تفصيلاتها، في اطار بحث الفرصة المتعلقة بعنوان الكتاب: "العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية- للفترة 2010/ 2014م" والتي يراد دراستها والخروج باستنتاجات وتوصيات تساعد الجهات المعنية في القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وكذلك الصينية، للاستفادة منها، فضلاً عن ما اشار اليه الفصل من تفرعات تصبُّ في الاتجاهات النظرية والتقييمية للعلاقات بين البلدين. بعد ذلك جاء الفصل الثاني، ليتناول الدراسة الفكرية للاقتصاد الدولي وحلقاته المادية. في حين ذهب الفصل الثالث نحو دراسة القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، اذ توزعّت مباحث هذا الفصل في تناول التطورات التاريخية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، الى جانب دراسة الوقائع والاحصاءات الرسمية ذات الصلة بروافد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها ما يخص التجارة الخارجية للمملكة، من حيث الصادرات والواردات، فضلاً عن بيان واقع الميزان التجاري بين المملكة ودول العالم ومنها

الصين. ثم ذهب الفصلُ الرابع من الدراسة الى تناول المكانة الاقتصادية والاستراتيجية العالمية للصين، حيث استعرضت عناصرُ الفصل استراتيجيات النهوض الصيني، وموقع الصين في الاقتصاد العالمي، وسياسات الصين التنموية في البناء والتقدم على مستوى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وكذلك تجاه دول العالم، ومنها المملكة العربية السعودية واطارات التعاون بين البلدين، الى جانب الأسباب الموجبة والمبررات المنطقية للتوجّه الاستراتيجي الصيني نحو المملكة وترسيخ العلاقات الاقتصادية معها، واستراتيجيات التنافس مع الآخرين في الأسواق السعودية. بعدها تناول الفصلُ الخامس آليات التطوير والتحسين لدائرة الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين، وامكانيات العمل المشترك بين الجانبين لتنمية القطاعات الاقتصادية والعلمية والفنية والبيئية وسواها من قطاعات، في ضوء الخبرات الكبيرة للصين في مختلف روافد الحياة، فضلاً عن التصوّر بشأن التحوّل من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي الفصل السادس تناولت الدراسة الوصفية والتحليلية، الاستنتاجات والتوصيات التي جرى التوصلَّ اليها. أما الفصل السابع فقد ذكرت فيه مجموعة من الدراسات المناظرة التي تعرضت لموضوعات ذات شأن بالعلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية والميزان التجاري لكل من المملكة العربية السعودية من جهة، وجمهورية الصين الشعبية من جهة ثانية، مع بعضهما البعض، ومع دول العالم من جهة ثانية. في حين جاء الفصل الثامن ليشتمل على التعريف والتوضيح ببعض المصطلحات والمفاهيم الاجرائية ذات الصلة بالاقتصاد والعلاقات الاقتصادية. وتختتم قائمة المصادر والمراجع، هذا الجهد العلمي والبحثي، الذي نرجو أن ينتفع منه وبه الباحثون والدارسون وسواهم من أهل الشأن ورأي العين.

الفصل الثاني

مقدمة في العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية

الفصل الثاني

مقدمة في العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية

1.2- تمهيد

معلوم للباحثين والدارسين أن التنوع والاستقرار الاقتصادي، يشكلان مطلباً ملحاً تسعى إليه أية دولة، فهو يقود الى نمو اقتصادي بوتائر متصاعدة، يساهم في تعزيز عملية التطوير الكيفي والكمي للقاعدة الاقتصادية الوطنية، في اطار التكامل مع العناصر الحاكمة في الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة، من أجل دعم قدراتها التنافسية للقطاعات الاقتصادية المهمة العاملة على مستوى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. وضمن مستلزمات مواجهة تحديات التنويع للقاعدة الاقتصادية للدولة، بهدف تسريع معدلات النمو، ينبغي أن تتوجه الدولة في وضع الأولويات على صعيد الجدولة الاستراتيجية لحلقات النمو ومستوياته، على أن تكون الأولويات نحو القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي والقطاع التجاري، كقطاع مؤهل للإسهام بفاعلية التقدم في عملية التنويع ونحسين دائرته. لذا كان التفكير الاقتصادي ومازال، لدى المعنيين في القيادات الأمامية في معظم دول العالم، بتجسد في دراسة مدى إمكانية التقليل من اعتماد الدولة على مصدر واحد من مصادر الدخل، وإنما العمل المتواصل والبحث المستديم عن سبل ووسائل تضمن رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية كافة، وفي المقدمة منها صادرات القطاع الصناعي، نسبة إلى الصادرات ذات الوجه الواحد، من أجل تنويع مصادر دخل الدولة.

وحتى تتحقق مرامي هذا التوجه العقلاني المتوازن، كان لابد من الوقوف عند الفحص المستمر لطبيعة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية كافة، ونمو الناتج المحلي وتنوعه، للوقوف على مدى قدرة القطاعات الاقتصادية على النمو، وخاصة تلك التي تتمتع بمزايا نسبية تنافسية من أجل أن تنمو معها الصادرات الصناعية والزراعية وسواها، والذي يمكن أن تنعكس آثارها بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنويع مصادر دخل الدولة. ويُمكن قياس درجة النمو الاقتصادي للدولة باتباع طرق عديدة منها، القيام

بدراسة المستوى المعيشي لمواطني الدولة، إذ يُقسم الاقتصاديون أحيانا الناتج الوطني الإجمالي على إجمالي عدد السكان، وينتج من ذلك الحصول على مقياس متوسط الناتج الوطني الإجمالي الفردي، بغية الحكم على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع في تلك الدولة. ويقيس متوسط الناتج الوطني الإجمالي الفردي قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط، وذلك إذا ما تم تقسيم كل السلع والخدمات المنتجة في البلاد في تلك السنة، على السكان بصورة متساوية.

2.2ـ الموارد الاقتصادية وتحليل الأنشطة

1.2.2ـ علم الاقتصاد واستثمار الموارد

من بديهيات القول: إن الاقتصاد علم واسع يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية انتاج السلع والخدمات، ودراسة الطريقة التي تُنتج بها الأشياء التي يرغب فيها الجمهور، وكذلك الطريقة التي توزع بها تلك الأشياء، كما يدرس الكيفية التي يختار بها الناس والدول الأشياء التي يشترونها من بين الحاجات المتعددة التي يرغبون فيها. وفي كل الدول، تكون الموارد المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات قليلة، أي أنه لا يتوافر لأي دولة من الدول ما يكفي من المزارع، والمصانع، أو العمال لإنتاج كل ما يريده الجميع علاوة على أن الأموال تتسم بالندرة أيضا، فالقليل من الناس لديهم الأموال الكافية لشراء كل ما يريدونه، وفي الوقت الذي يريدونه، وعليه يتعين على المجتمع بجميع شرائحه، وفي كل مكان، أن يختاروا أفضل الطرق لاستعمال مواردهم وقطاعاتهم وأموالهم، فمن وجهة النظر الاقتصادية، يتعين على الجميع الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية، في سبيل مقابلة الاحتياجات والرغبات، ويعني هذا أنه يجب على كل مجتمع ومؤسساته وقطاعاته العامة والخاصة، استثمار الموارد بالشكل الصحيح والمتوازن، في سبيل إنتاج الأشياء التي يرغبون فيها أكثر من غيرها. لذلك يُعرِّف المتخصصون في العلوم الاقتصادية، أن الاقتصاد هو العلم الذي يُعنَى بدراسة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، وكذلك دراسة ومعالجة الطريقة التي يتم بها تقسيم السلع والخدمات بين شرائح المجتمع وفئاته.

على وفق هذا الوصف، تنقسم دراسات الاقتصاد عادة إلى فرعين [1]: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، ويُعّرف الاقتصاد الكلي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد، الذي يبحث في شؤون النظام الاقتصادي بمجمله بدلاً عن القطاعات المنفردة الموجودة فيه، فعلى سبيل المثال، فإن دراسة الاقتصاد الكلي لدولة ما، من الدول تبحث على الأرجح في الناتج القومي الإجمالي وتحلله، وفي العلاقات التي تربط بين هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة، وتحاول أن توضح التغييرات التي تمر بها تلك المؤشرات خلال فترة زمنية معينة، ربما تمتد لخمس سنوات. ومع إتاحة هذه المعلومات للمعنيين في ادرة شؤون الاقتصاد، فإنه يصبح بإمكان هؤلاء أن يبنوا التنبؤات، عما يحدث إذا ما جرت عمليات صناعة واتخاذ القرارات الاقتصادية المعنية، وقد تكون هذه القرارات في شكل زيادة الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات أسعار الفائدة. أما دراسات الاقتصاد الجزئي فهي تُركز على قطاع منفرد من الاقتصاد، وتبحث في التأثيرات المتعلقة بذلك القطاع بكثير من التفصيل، وقد يتكون هذا القطاع من مجموعة من المستهلكين، أو من شركة معينة أو من سلعة من السلع. ومن الأهداف الرئيسية للدراسة الاقتصادية الجزئية تحديد الكيفية التي تؤثر بها قرارات المستهلك وأنشطته، أو الشركة، أو أي وحدة أخرى مدروسة، على الأسعار الخاصة بسلعة أو خدمة معينة. ويبين الشكل (2-1) تقسيمات الاقتصاد.

الشكل رقم (2-1) يوضح التقسيمات أو الفروع الأساسية للاقتصاد*

***الشكل من اعداد وتصميم الباحث.**

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تستدعي الدراسة العلمية لأية سلعة من السلع، كالنفط، على سبيل المثال، النظر إلى الكمية المعروضة من السلعة، والأسعار التي يتلقاها المنتجون مقابلها ويدفعها المستهلكون. وكذلك تنظر الدراسة إلى السلع المنافسة الأخرى للنفط، مثل سلعة الفحم وأسعارها، فإذا ما زادت نسبة الأسعار عن مستوى معين، أخذ المستهلكون في تخفيض طلبهم على سلعة النفط، وربما يتحولون إلى بديل آخر مناسب، رغم غياب السلع المنافسة للنفط حالياً. ومن الجهة المقابلة فإن هنالك مستوى من السعر لا يستطيع المنتج أن يبيع النفط بأقل منه للمستهلكين، فإذا تناقص هذا السعر إلى مستوى

أقل، فإن المنتج لا يستطيع تغطية التكاليف بل يجب عليه تحمل الخسارة، بدلاً من الربح. وإذا حدث هذا الأمر، توقف الإنتاج والكميات المعروضة، حتى يعود بإمكان المستهلكين أن يدفعوا سعراً يُغطي تكاليف المنتج، ويحقق له بعض الأرباح التي يعيش عليها، ويقابل متطلباته الاستثمارية الجديدة منها. وبهذا الشأن، يُستخدم الاقتصاد القياسي الذي يُعنَى باستخدام التحليل الرياضي والإحصائي، في كل من دراسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. وعليه، ينبغي على كل دولة، أن تنظم عملية إنتاج السلع وتوزيعها والخدمات التي يطلبها مواطنوها. ولتحقيق ذلك، فإن النظام الاقتصادي المتوازن، يفرض على الحكومات والمؤسسات المتخصصة بالموارد والقطاعات الاقتصادية، طرح الحلول المناسبة للأسئلة الأربعة الأساسية التالية:

- ما الذي ينبغي إنتاجه من السلع والخدمات؟
- كيف يجري إنتاج تلك السلع والخدمات؟
- من الذي يتلقى السلع والخدمات المنتجة؟
- بأي سرعة ينمو الاقتصاد؟
- ما الذي ينبغي إنتاجه؟.

ولا ريب في القول: في أن ليس بإمكان أي دولة أن تنتج كل ما يكفيها من السلع والخدمات اللازمة، للوفاء بكامل احتياجات مواطنيها، بيد أن السؤال الملح يتجسد في ماهية أو أيّ السلع والخدمات التي يمكن اعتبارها أكثر أهمية من بين مجموعات السلع والخدمات المختلفة؟ هل من الأفضل استخدام الأرض لرعي الماشية أم لزراعة القمح؟ وهل يجب استخدام المصنع لإنتاج المشتقات النفطية، أم لإنتاج الجرارات، أم أجهزة التلفاز؟.. كيف سيجري إنتاج السلع والخدمات؟. أينبغي على كل أسرة أن تزرع غذاءها وتنسج كساءها؟ أم ينبغي إنشاء صناعات متخصصة لتوفر تلك السلع؟ أم ينبغي استخدام العديد من العمال في صناعة معينة؟ أم من الأفضل صناعة المزيد من الآلات التي تضطلع بمختلف المهام؟.. من الذي سيتلقى السلع والخدمات؟. هل يجب أن ينال الجميع أنصبة وحصصاً متساوية من السلع والخدمات؟ وما السلع والخدمات التي يجب أن تُخصص

للقادرين على شرائها؟ ثم ما السلع والخدمات التي يجب توزيعها بطرق أخرى؟.. ثم بأية سرعة ينمو الاقتصاد؟. ينمو الاقتصاد حينما يُنتج المزيد من السلع والخدمات، وعلى الحكومات والمؤسسات المعنية بالقطاعات الاقتصادية، أن تُحدد النسبة من مواردها النادرة التي ينبغي أن تُستعمل لبناء المصانع والآلات، ولتقديم المزيد من التعليم لأبنائها بما يكفل زيادة الإنتاج في المستقبل. كذلك يجب معرفة كم من موارد البلاد، يلزم تخصيصه لإنتاج السلع والخدمات، مثل الغذاء والكساء للاستهلاك المباشر، إضافة إلى ذلك، ينبغي على الدولة ومؤسساتها المسؤولة، أن تُقرر الكيفية التي تتفادى بها البطالة والنكسات الاقتصادية والحالات الطارئة الأخرى، التي تتبدد من وراءها موارد البلاد.

2.2.2ـ الموارد الانتاجية للنمو الاقتصادي

مثلما تتطور الحياة وروافدها، فإن الانسان يتطور وتتطور حاجياته، مما يعني النمو الواجب والحتمي للاقتصاد وفروعه وقطاعاته، حتى تتمكن الادارات الحكومية، من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعياتها أفضل. وبصورة عامة فكلما تسارع نمو اقتصاد دولة ما، تحسنت مستويات المعيشة فيها وارتفعت. وهنالك أربعة عناصر رئيسية تجعل من الممكن للدولة أن تنتج السلع والخدمات، وهذه العناصر تسمىّ بالموارد الإنتاجية، ونشير اليها في أدناه، وكما موضحة في الشكل رقم (2-2):

1. الموارد الطبيعية
2. رأس المال
3. القوى العاملة
4. التقنية.

الشكل رقم (2-2) يوضح العناصر و الموارد الانتاجية*

***الشكل من اعداد وتصميم الباحث.**

وفي السياق ذاته، يعرِّف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام، مثل المعادن والمياه وضوء الشمس، ويضم عنصر رأس المال المصانع والأدوات والمؤن والمعدات، أما اليد العاملة فتعني كل الناس الذين يعملون أو يبحثون عن عمل، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية، في حين تشير التقنية إلى دائرة البحث والتطوير العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات[2]. ولتحقيق النمو، فإن اقتصاد أي دولة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية، فعلى سبيل المثال، ينبغي على الدولة، أن تستعمل جزءا من مواردها لبناء المصانع والمعدات الثقيلة وغيرها من المواد الصناعية، ومن ثم يمكن استعمال هذه المواد الصناعية لإنتاج المزيد من السلع الأخرى في المستقبل . كذلك ينبغي على الدولة أن تبحث عن المزيد من الموارد الطبيعية وأن تنميها، وأن تبتكر تقنيات جديدة، وأن تعدّ وتدرّب العلماء والعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية وغيرها، وكذلك الاعداد الصحيح لمديري الأعمال الذين يوجهون الإنتاج المستقبلي، بمعنى الاعداد المبكر لما يُسمى بالمعرفة التي تكتسبها هذه الفئات المتقدمة في المجتمع، باعتبارها رأس المال البشري. ولهذا، فإن قيمة كل ما يُنتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، ويُقاس معدل نمو الاقتصاد

بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة بعد سنة. وفي الفترة من سنة 1970 إلى 1988م نما الناتج الوطني الإجمالي لبلدان مختلفة بمعدلات متوسطة يختلف بعضها عن بعض كثيرا، وذلك بعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد أثر التضخم. وقد تحققت المعدلات التالية: بريطانيا 2,2٪، الولايات المتحدة 2,9٪، إيرلندا 3٪، أستراليا 3,3٪، كندا 4,4٪، ماليزيا 6,5٪، سنغافورة 8٪، هونج كونج 8,8٪، جنوب إفريقيا 9,2% [3].

3.2ـ التطورات الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية

1.3.2ـ فترات الازدهار والانكماش

من المعلوم أن التطور الاقتصادي ينتج عنه الاستقرار الاجتماعي، والعكس صحيح، إذ إن أي تطور اقتصادي يصاحبه تطور في الحياة وروافدها البشرية والمادية، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الاقتصاد يندفع في بعض الأحيان، إلى مستويات عالية من الازدهار، وفي أحيان أخرى، ينحدر إلى مستويات دنيا وهابطة من الإنتاج والتشغيل، حتى تنطلق التسميات والعناوين حول هذه التطورات الهيكلية، فتسمّى الفترات التي يفوق فيها النشاط الاقتصادي مُعدله المتوسط، فترات الازدهار، وتسمىّ فترات الانخفاض القصيرة في نشاط الأعمال فترات الكساد أو الانكماش. وخلال فترات الازدهار، يرتفع إجمالي الإنفاق ويزداد بشكل واضح وملموس، فالمستهلكون يطلبون الكثير من السلع والخدمات، بينما تستثمر الشركات في المزيد من المجالات الجديدة التي يبغي من ورائها زيادة انتاجية العاملين والإنتاج الكلي. ولكن من الصعب أن يُجاري الإنتاج إنفاق المستهلكين بصفة مستمرة خلال فترات الازدهار، فإذا قلَّ عرض السلع والخدمات عن الطلب عليها، فقد تمر الدولة بفترة من التضخم (التزايد السريع للأسعار)، فإذا تسارع التضخم ليصل إلى الدرجات القصوى، فقد ترتفع الأسعار إلى مستويات يصبح من العسير فيها، على الكثير من الناس أن ينالوا المنتجات والخدمات المرغوبة التي يحتاجون إليها. مع الاشارة الى أن الاقتصاد لا ينمو أبداً في خلال فترة التراجع أو الكساد، إذ يتدهور الإنفاق الإجمالي، ويتباطأ الإنتاج، كما يفقد بعض الناس أعمالهم. وعادة ما تبدأ فترة تسمّى

بالانكماش تقل فيها أرباح مشاريع الأعمال أكثر فأكثر. ففي خلال الكساد، يمكن للحكومة أن تنفق المزيد من الأموال على السلع والخدمات، فبإمكانها بناء مبانٍ جيدة، أو تحسين الطرق الكبرى أو انشاء مشروعات جديدة. ويأتي هذا الإنفاق الحكومي الإضافي، بهدف خلق المزيد من الوظائف والمهن للعاطلين، كذلك يحاول الإنفاق الحكومي إنعاش الطلب العام على السلع والخدمات، حتى يصل هذا التوجه نحو تحفيز الطلب المتزايد ومن ثم تحفيز النشاط الاقتصادي بدوره. كما يُمكن للحكومات المعنية، أن ترفع من مستوى الطلب، بتخفيض الضرائب، حتى يتوافر للناس المزيد من الأموال لإنفاقها. مع التذكير بأن التضخم، عادة، ما يحدث في خلال فترات الازدهار، وقد تحاول حكومات الدول المقصودة، أن تخفض من حدة التضخم بالتقليل من النفقات، مما يؤدي إلى تقليص الطلب الإجمالي. من جانب آخر، يُمكن للحكومة أن تُخفض من الطلب برفع الضرائب، حيث يُصبح لدى الناس أموال أقل لإنفاقها على السلع والخدمات، حيث يدفع الطلب المتدني بالأسعار إلى أسفل.

2.3.2ـ تبادل المنافع المشتركة بين الدول

يتفق الاقتصاديون والسياسيون وغيرهم، على أن تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين الدول، طريق مفتوح لبناء اقتصاد اقليمي وعالمي تستفيد منه الدول والشركات، من خلال التجارة والتمويل الدوليين، إذ عبر هذا الطريق، تعتمد الدول بعضها على بعض في الحصول على السلع والخدمات الضرورية، بل أصبح بمقدور الاقتصاديين والباحثين في الشؤون الاقتصادية الدولية دراسة واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول، والبحث المستدام عن الطرق التي تساعد على تطوير وتحسين دائرة العلاقات الاقتصادية ونطاق التجارة العالمية وتوسيعهما، ليشمل كل منهما، على أكثر من قطاع وميدان. كذلك بدأ المعنيون بالتطورات الاقتصادية الدولية دراسة مشكلات الدول النامية في محاولة للاستفادة من محتويات ومضامين هذه المشكلات وانعكاساتها على الاقتصادات الدولية من جهة، ولكي يسهموا بإيجاد الحلول النسبية، ولمعالجة بعض هذه المشكلات وآثارها، التي قد يترتب عليها ما يصيب الاقتصاديات المتقدمة في الدول المتقدمة والمهيمنة على الاقتصاد العالمي، وما قد تتعرض اليه مساراتها من نتائج غير محسوبة، من حكوماتها ودولها

وشركاتها الكبرى، خاصة في مفاصل حركة التجارة العالمية، ومراكزها الحاكمة على امتداد مساحة الكرة الأرضية. والجدول رقم (2-1) يبين، على سبيل المثال، المبادلات التجارية (الصادرات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى.

الجدول رقم (2-1) يوضح المبادلات التجارية (الصادرات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى*

(مليون ريال)

الدولة	2013		2014		نسبة التغير السنوي (2014-2013)
	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي	
الولايات المتحدة الامريكية	199,060	19%	162,460	18%	-18.4%
الصين	188,936	18%	160,685	18%	-15.0%
اليابان	179,825	17%	156,821	17%	-12.8%
كوريا الجنوبية	131,750	13%	123,557	13%	-6.2%
الهند	129,444	13%	113,829	12%	-12.1%
سنغافورة	43,876	4%	46,798	5%	6.7%
تايوان	51,921	5%	43,918	5%	-15.4%
الامارات العربية المتحدة	38,896	4%	43,694	5%	12.3%
البحرين	38,081	4%	34,559	4%	-9.2%
فرنسا	32,191	3%	31,662	3%	-1.6%
المجموع	1,033,980	100%	917,983	100%	-11.2%

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص53.

أما الجدول رقم (2-2) فيبين المبادلات التجارية (الواردات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى مختارة، وهي أهم الشركاء التجاريين للمملكة.

الجدول رقم (2-2) يبين المبادلات التجارية (الواردات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى*

(مليون ريال)

الدولة	2013		2014		نسبة التغير السنوي (2014-2013)
	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي	
الصين	78,488	20%	87,122	22%	11.0%
الولايات المتحدة الامريكية	85,376	22%	84,730	21%	-0.8%
المانيا	44,812	11%	47,093	12%	5.1%
اليابان	35,153	9%	37,306	9%	6.1%
كوريا الجنوبية	36,018	9%	32,336	8%	-10.2%
الامارات العربية المتحدة	31,940	8%	31,019	8%	-2.9%
الهند	21,822	6%	23,509	6%	7.7%
فرنسا	19,663	5%	22,132	5%	12.6%
ايطاليا	20,374	5%	21,929	5%	7.6%
سويسرا	19,740	5%	17,953	4%	-9.1%
المجموع	393,386	100%	405,129	100.0%	3.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص54.

أما الشكل رقم (2-3) فيبين المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى مختارة، وهي أهم الشركاء التجاريين للمملكة.

الشكل رقم (2-3) يوضح الصادرات والواردات من وإلى المملكة العربية السعودية من الصين ودول أخرى*

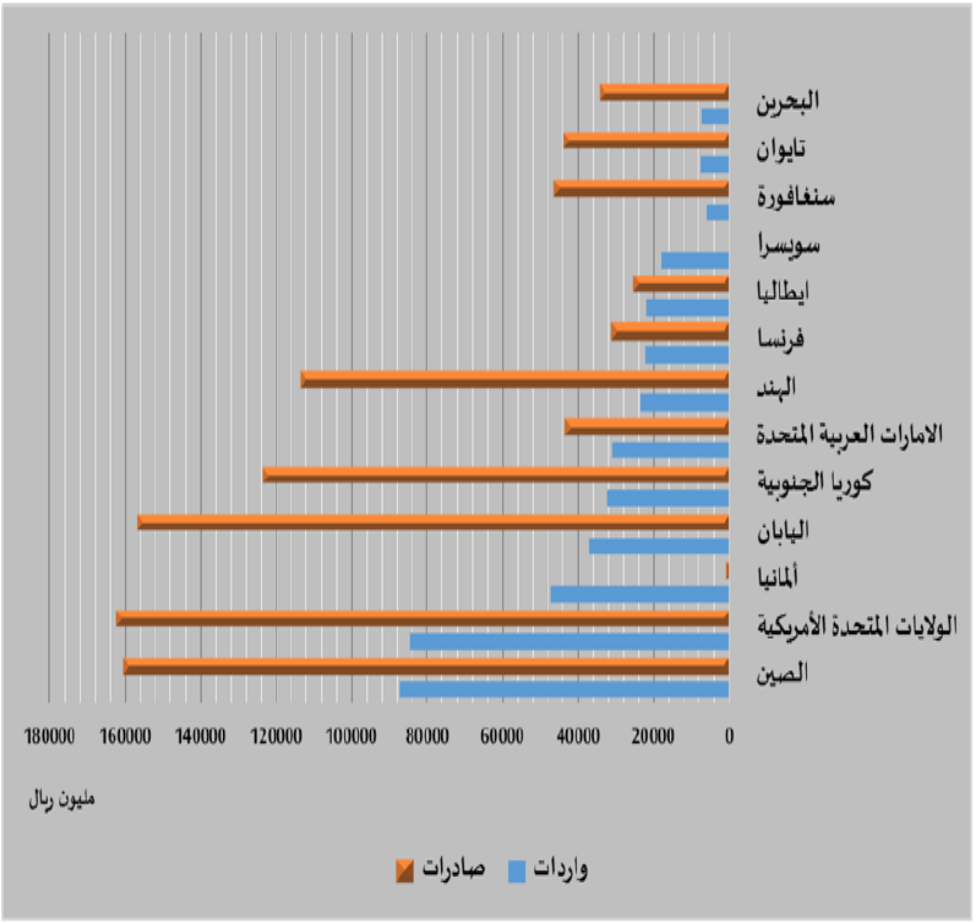

*المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص54.

إن بيانات الصادرات المؤشرة في الجدول (2-1)، وبيانات الواردات في الجدول رقم (2-2) ثم بيانات (الصادرات والواردات) في الشكل رقم (2-3)، توضح العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية في عام 2014 م، بين المملكة العربية السعودية، مع كل من الصين ودول أخرى مختارة، كأهم الشركاء التجاريين، إذ إنها تستورد من المملكة العربية السعودية، وتصّدر اليها في الوقت نفسه ، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنصيب 18٪ من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية، تليها الصين واليابان في المرتبة الثانية، وذلك بنصيب مئوي 17.5٪ و 17٪ لكل منهما، وجاءت كوريا في المرتبة الثالثة بنصيب 13 ٪، ثم الهند في المرتبة الرابعة بنصيب ٪12 ، ويليها كلٌ من سنغافورة وتايوان والإمارات العربية المتحدة بنصيب مئوي 5٪ لكل منهما، ثم يلي ذلك كلٌ من البحرين وفرنسا، بنصيب مئوي 4٪ و 3٪ على التوالي.

كما توضح بيانات الواردات المؤشرة في الجدول (2-2) والشكل رقم (2-3) المبادلات التجارية مع أكبر عشر دول مصدرة للمملكة العربية السعودية في عام 2014 م، وقد احتلت الصين المرتبة الأولى بنصيب 22 ٪ من إجمالي واردات المملكة العربية السعودية، لأهم عشرة شركاء تجاريين، تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية، حيث تناقص النصيب المئوي للواردات من الولايات المتحدة ا لأمريكية من 22 ٪ في عام 2013 م إلى 21 ٪ في عام 2014 م، وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 12 ٪، ثم اليابان بالمرتبة الرابعة بنصيب مئوي 9٪، ثم كوريا الجنوبية بنصيب مئوي 8٪ ، وقد انخفضت قيمة الواردات من كوريا في عام 2014 م بنسبة سالب 10.2 ٪ عن العام الماضي، يلي ذلك الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة بنصيب مئوي 7.9 ٪ ، وقد انخفضت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الإمارات في عام 2014 م بنسبة سالب 2.9 ٪ عن العام السابق، ثم يلي ذلك كلٌ من الهند وفرنسا وإيطاليا وسويسرا بنصيب مئوي 6٪ و 5٪ و5٪ و 4٪ على التوالي.

من هذا المنطلق، نرى امكانية أن تستفيد وتغنم المملكة العربية السعودية، والدول والشركات، من العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أجواء حركة التجارة العالمية، ذلك لأن موارد العالم ليست موزعة توزيعاً متساوياً، فالمملكة العربية السعودية وبلدان الخليج

العربي، مثلاً، تمتلك الثروات النفطية الكبيرة، وأستراليا تمتلك مراعي ممتازة للماشية، بينما تمتلك تشيلي خامات معدنية غنية غير النفط. ويُمكن لإنتاج العالم أن يزداد إذا تخصصت كل دولة في إنتاج السلع التي يمكنها توفيرها بسهولة، بينما تستورد السلع التي تجد صعوبة في إنتاجها إنتاجاً اقتصادياً. وعلى الرغم من مزايا العلاقات الاقتصادية بين الدول ومزايا التجارة العالمية، فما فتئت الدول تحاول خلال مئات السنين أن تحد من الواردات، لتنتج الكثير من السلع والخدمات التي تحتاجها، في حين تخشى دول كثيرة أن يُفضي تخصصها في القليل من المنتجات، إلى تزايد اعتمادها على البلدان الأخرى. ففي حالة الحرب، يمكن للمؤن والحاجيات الانسانية والمادية، من السلع الضرورية والخدمات، أن تنقطع، أو يفرض عليها الحصار، أو أن تستغله الدول المتحاربة فيما بينها، وبخاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهيمن على صناعة واتخاذ القرارات الاقتصادية (الحصار) والعسكرية (العدوان والحرب) والسياسية وسواها، في السياسة الدولية، كما هو الواقع ازاء رفع العصا الغليظة والتهديد بالحرب أو العدوان العسكري، أو القيام بهما بالفعل، لمواجهة وتدمير الدول الرافضة للهيمنة والعدوانية الأمريكية، كما حصل مع العراق، البلد العربي المسلم، الذي بنى قاعدة اقتصادية وعلمية كبيرة، حتى بلغ بالإدارة الأمريكية مستوى من الهوس الشرير لتدمير هذه القاعدة ومواردها البشرية والمادية، الى أن وصل العراق الى مستوى ما كان عليه حالُ العالم، ما قبل الثورة الصناعية، بحسب تصريح وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جيمس بيكر، مطلع عام 1991 في جنيف، وامام مسمع ومرأى العالم، قبل العدوان الأمريكي البريطاني والغربي الكوني الأول، على العراق في مطلع العام نفسه أيضاً [4].

هذا من جهة ومن جهة ثانية، ينادي رجال الأعمال كثيراً بتوفير الحماية لصناعاتهم إزاء المنافسة الأجنبية، وإلا فسيتمكن المنتجون الأجانب، من احتكار بعض المنتجات ورفع أسعارها، بل ويصر الكثير من الناس على أن الدولة بإمكانها أن ترفع من مستوى التشغيل لتساعد في تجنب الكساد، وذلك بتقييد الواردات، وتطوير الصناعات الوطنية عوضاً عنها. ولهذا نجد أن بعض الدول تتخذ إجراءات عديدة لتقييد التجارة، وأهم طريقتين: أولهما التعريفة الجمركية، وثانيهما حصص الواردات. فالتعريفة الجمركية

هي ضريبة تُفرض على السلع المستوردة، وترفع هذه من سعر المنتجات المجلوبة من دول أخرى، وتسمح حصة الواردات باستيراد كمية محددة من منتج معين في كل سنة. وقد عملت الولايات المتحدة واليابان والكثير من البلدان الأخرى المتعاونة معهما، على تعزيز قدراتها من أجل زيادة التجارة العالمية. ففي عام 1957م، كونت ستة من البلدان الأوروبية، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي تسمىّ أيضاً السوق الأوروبية المشتركة، من أجل إزالة كل معوقات التجارة فيما بينها. ومنذ ذلك الحين انضمت دول أخرى كثيرة إلى المجموعة، ولاتزال بلدان عديدة أقل نمواً تطبق تعرفة مرتفعة لحماية صناعاتها، وقد فرضت الكثير من عدداً من القيود التجارية، بعضها على بعض.

3.3.2- التعامل بالعملات في التجارة الخارجية

يشكل التعامل بالعملات بين الدول وكيفية ادارتها، العملية الحاكمة في العلاقات المالية والاقتصادية، التي يتم بمقتضاها استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، إذ إن سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية، فمثلاً يُعبّر عن صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال السعودي بسعر الصرف **1 / 3.75**، في حالة كون الدولار يعادل **3.75** ريال سعودي، والحاجة للصرف الأجنبي تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي. أما في الوقت الحاضر ليس الدولار العملة الوحيدة، التي يمكن التعامل معه في التحويل الخارجي، فاليورو يمكن التبادل والتعامل معه بصرف عملة دولار- يورو، فإن سعر الصرف، يورو للدولار، هو السعر الذي يتساوى عنده الطلب العالمي للدولار الأمريكي مع التوفر العالمي لليورو، ولا شك أن هناك ترابطاً وثيقاً وعلاقة قوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث أن العلاقات الاقتصادية الدولية والتي يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في العلاقات، والذي بموجبه تحوّل العملة الوطنية إلى العملة والعملات الأجنبية الأخرى. ويتحدد سعر الصرف، بالعملة أو التعامل الحر في السوق، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى، على أساس عرضها من

ناحية، والطلب عليها من ناحية الأخرى، ويتحدد سعر الصرف التوازني للعملة المعنية في السوق الخارجية من خلال تعادل الطلب على العملة مع عرضها في الخارج [5].

يذكر أن هناك عدة أساليب لتحديد أسعار الصرف تتمثل بالآتي [6]:

أولاً – أسعار الصرف الثابتة Fully fixed exchange rates، وتتمثل أسعار الصرف الثابتة بنظام الذهب، من خلال وظيفتين: أولهما، داخلية ومهمتها تحديد كمية البنكنوت المصدر، وفي ظل نظام الذهب، يرتبط الإصدار النقدي برصيد البلد من الذهب، في ظل نظام محدد فيه سعر الصرف، تتدخل الحكومة (أو البنك المركزي الذي يعمل بالنيابة عن الحكومة) في سوق العملة بحيث يبقى سعر الصرف قريباً من سعر الصرف المستهدف، أي أنه يلتزم بسعر صرف واحد ولا يسمح بأي تذبذبات كبرى من هذا السعر المركزي. وثانيهما، خارجية لنظام الذهب، فهي تثبيت سعر الصرف، أي سعر المبادلة عملة وطنية بالعملات الأجنبية، ويتميز نظام الذهب بثبات نسب مبادلة العملات بعضها ببعض.

ثانياً– أسعار الصرف الحر التغير Semi-fixed exchange rates ، إذ إن تحديد نظام سعر الصرف الحر يتوقف على الطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند على إلى قاعدة الذهب، وإن أسعار الصرف الحر والتغيير يتميز في أن يلعب الدولار الأمريكي وبمساواة مع الذهب دور مقياس القيمة، فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي، وكذلك بالتزام أمريكا من حيث التحرك للعملة بداخل إطارات مسموح بها للتذبذب، لكون سعر الصرف هو الهدف المتحكم في صناعة السياسة الاقتصادية، وفي تحديد أسعار الفائدة لكي تتمشى مع الهدف ويتم إعطاء سعر مستهدف محدد لسعر الصرف.

ثالثاً– تعويم حر floating Free، حيث تحدد قيمة العملة فقط بواسطة العرض المتوفر وقوة الطلب في سوق الصرف الأجنبي، ويعتبر تدفق كل من التجارة ورأس المال من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف، وقد يكون النظام نظام صرف عائم، بمعنى أن النظام المالي يسمح بتحرك أسعار الصرف بسبب ضغوط السوق بدون تدخل من الحكومات الوطنية.

أما من طرف التمويل الدولي على مستوى العلاقات بين الدول، فإن التجارة داخل الدولة تستلزم نوعاً واحداً من العُملة، مثل الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية أو الريال في المملكة العربية السعودية أو الين في اليابان أو الـ (يوان) في الصين، بينما تستلزم التجارة بين الدول العديد من أنواع العملات، ولهذا السبب، تستعمل مؤسسات الأعمال والحكومات نظاماً مصرفياً وتمويلياً دولياً لتبادل العملات بعضها مقابل بعض. فإذا افترضنا أن مستورداً سعوديا يدين بـ 1,000 يوان لأحد رجال الصناعة الصينيين، لقاء شحنة من الدراجات الهوائية الصينية، فسيدفع المستورد المال للمصنّع بشيك من نمط خاص بقيمة 1,000 يوان، ويسمىّ هذا الشيك كمبيالة الصرف الأجنبي، ويشتري المستورد الشيك من مصرف أو متعامل في سوق النقد الأجنبي، ويعتمد السعر الذي سيدفعه المستورد بالريال السعودي، لقاء النقد الأجنبي على سعر الصرف الجاري لليوان الصيني، وسعر الصرف هو سعر عملة معينة لقاء عملة أخرى. والجدول رقم (2-3) يوضح جانبا من العملات لبعض البلدان وتبادلاتها المقارنة.

تجدر الاشارة، أنه، وحتى بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين الماضي، كانت الحكومات في معظم البلدان تحدد سعر الصرف الخاص بعملاتها، وفي بعض الأحيان كانت الحكومات تعمد إلى تخفيض قيمة عملاتها، وذلك في محاولة لزيادة المبيعات الخارجية. ولكن منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) تبنت بعض البلدان نظام أسعار الصرف العائمة، الذي في ظله يرتفع سعر العملة الخاصة ببلد من البلدان، وينخفض تبعاً لظروف الطلب العالمي عليها، فإذا ارتفع الطلب على الريال السعودي ارتفع سعره، وإذا انخفض الطلب عليه انخفض سعره[7]. مع العلم والتنويه بأن معظم الدول تحتفظ بسجلات لمعاملاتها التجارية والمالية، مع الدول الأخرى، وإجمالي الكميات الخاصة بالسلع والخدمات، إضافة إلى الذهب والأموال التي تتدفق إلى داخل البلاد وخارجها في خلال فترة معينة، تُكّون ما يعرف بميزان المدفوعات، فإذا دفع بلد من البلدان كميات أكبر من الأموال مقارنة بالكميات التي يتلقاها من الآخرين، عانى ذلك البلد عجزاً مالياً في ميزان المدفوعات، أما إذا تلقى البلد مبالغ أكبر من تلك التي يدفعها

للآخرين، فإنه يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات، وهذا الموضوع سنتناوله بشيء من التفصيل في (الفصل السادس من اطروحتنا، إن شاء الله تعالى).

الجدول رقم (2-3) يوضح تبادل العملات بين الدول، قياساً بالدولار الأمريكي ليوم 24/ 9/ 2015*

الرمز	الدولة	آخر سعر	التغيير	نسبة التغيير
USD/SAR	الريال السعودي	3.7506	-0.0001	0.0000
USD/CNY	اليوان الصيني	6.3841	0.0001	0.0000
USD/JPY	الين الياباني	119.9990	-0.2095	-0.1743
USD/EUR	اليورو الاوروبي	0.8919	-0.0025	-0.2800
USD/GBP	الجنيه الاسترليني	0.6549	-0.0009	-0.1400
USD/DZD	الدينار الجزائري	106.5100	0.6750	0.6400
USD/BHD	الدينار البحريني	0.3773	0.0000	0.0000
USD/EGP	الجنيه المصري	7.8278	-0.0036	-0.0500
USD/IRR	الريال الايراني	29957.0000	1.0000	0.0000
USD/IQD	الدينار العراقي	1134.3999	-53.6001	-4.5100
USD/JOD	الدينار الاردني	0.7092	0.0000	0.0000
USD/KWD	الدينار الكويتي	0.3021	-0.0004	-0.1300
USD/LBP	الليرة اللبنانية	1506.5000	0.0000	0.0000
USD/LYD	الدينار الليبي	1.3703	0.0054	0.4000
USD/MAD	الدرهم المغربي	9.7247	-0.0064	-0.0700
USD/OMR	الريال العماني	0.3850	0.0000	0.0000
USD/QAR	الريال القطري	3.6408	-0.0017	-0.0500
USD/SDG	الجنيه السوداني	6.0800	-0.0150	-0.2500

*المصدر: الجدول من اعداد وتصميم الباحث، استنادا الى موقع www.fxnewstoday.ae .

4.2- التجارة الخارجية أداة محرّكة للعلاقات الدولية

1.4.2- علاقة التجارة الخارجية بالفكر الاقتصادي

من البديهي القول: إن التجارة الدولية ليست حديثة العهد وإنما ترتبط بتطور الفكر الاقتصادي ومدارسه المختلفة، وكان الفكر التجاري الذي ساد أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قد أدى إلى إخضاع التجارة لقيود متعددة بهدف المحافظة على المعدن النفيس (الذهب)، وتعتبر الثورة الصناعية وظهور الدول القومية مع سيادة المذهب الطبيعي، الفرصة التي أطلقت العنان لحرية التجارة الدولية. وقد ظهرت نظرية (هيوم) في التوازن التلقائي لتوجه أول ضربة لفترة القيود التجارية، حيث أثبتت عن طريق تحليل الميزان التجاري أن زيادة الواردات عن طريق المعدن النفيس إلى إنجلترا مثلاً، ستؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الإنجليزية قياساً إلى غيرها، فعندئذ تقل حركة الصادرات ثم ترتفع الإيرادات ويبدأ الذهب بالتسرب إلى الخارج من جديد. وهذه النظرية تضمنت ثلاثة عوامل أساسية هي[8]:

أولاً: افتراض العلاقة بين كمية النقود في البلد ومستوى الأسعار.

ثانياً: إن حجم التجارة بين بلد وأخر يتوقف على العلاقة بين مستوى الأسعار في كل منهما.

ثالثاً: إن البلد الواحد فيه مستويات مختلفة الأسعار تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي الى حركة متقابلة وفقاً لأنواع السلع، كما إن هذه الاختلافات تؤدي بالنتيجة الى مستوى عام للعلاقة التجارية يستفيد منه البلدان، وكذلك الانسجام بين المصلحة الفردية للمصدرين والمصلحة العامة للمجتمع، لأن هدف الفرد أن يسعى لتحقيق الربح بتصدير السلعة الرخيصة الثمن إلى بلد يكون السعر عالياً فيها، بيد أن مجموع حركة المصدرين لمختلف السلع تؤدي الى تحقيق مصلحة المجتمع .

ضمن هذا السياق فإن السياسة التجارية عبارة عن مجموعة الإجراءات والوسائل التي تستخدم في مجالات الاقتصادية الدولية، وبالذات التجارة الخارجية منها. ومن المعلوم أن هذه الإجراءات والوسائل، وبالتالي السياسة التجارية التي أن تتبع، تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وأوضاعها وإمكاناتها واحتياجاتها، ودرجة تطورها الاقتصادي وطبيعة نظامها الاقتصادي، والهدف الذي تريد تحقيقه من إتباع سياسة تجارية معينة. مع العلم، إن جميع الإجراءات والوسائل المتبعة في التجارة الخارجية قد تصلح لبعض الدول، وقد لا تصلح في دول أخرى لاختلاف ظروفها واحتياجاتها ودرجة تطورها، وطبيعة نظامها الاقتصادي، وتتضمن السياسات التجارية مراقبة مباشرة على الواردات والتي تهدف إلى تحويل الإنفاق الوطني بعيداً عن السلع الأجنبية وفي اتجاه السلع الوطنية، ورقابة تهدف إلى تشجيع الصادرات وذلك بتحويل الطلب الأجنبي في اتجاه السلع الوطنية، وأيضاً رقابة على تحرك رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب، والذي يمكن أن يكون سبباً في مشاكل اقتصادية عديدة، وبالتالي فإن السياسة التجارية بإجراءاتها ووسائلها المتنوعة والعديدة والمتطورة تختلف حسب الظروف والمكان الذي تتبع فيه، خاصة وإن السياسات التجارية ترتبط باتخاذ إجراءات ووسائل تعد في واقع الأمر خروجاً على حرية التجارة، والتي إذا تحققت وفق شروطها الأصلية المتمثلة بالمنافسة الكاملة وحرية المبادلات وممارسة النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك المرتبط منها بالخارج، بصورة متكافئة، لأن حرية التجارة تحقق دورة أكبر من الموارد، وبكفاءة عالية، مع الاشارة الى أن من الوسائل التي تقيد التجارة هي الضرائب الجمركية. من ناحية أخرى، فإن الغرض من آلية مراجعة السياسة التجارية "الإسهام في التقيد المحصّن بالقواعد والأنظمة والالتزامات، من قبل جميع الأعضاء، تحت الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، حيثما أمكن التطبيق، وكذلك بالاتفاقيات التجارية الجماعية، وبالتالي تعبيد الطريق أمام عمل أسهل لنظام التجارة المتعدد الأطراف من خلال تحقيق شفافية اكبر في فهم السياسات والممارسات التجارية للأعضاء"[9].

ونظراً لتزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية بين الدول، فأن ذلك مـردّه، أن التجـارة الخارجية تحقق منافع أو مكاسب عديـدة للـدول، ويمكـن ذكـر بعـض أهـم هـذه المنـافع والمكاسب، الآنية والمستقبلية، في النقاط الآتية [10]:

أولاً- زيادة الإنتاج المتحقق، من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي، من قدرات أكبر وأوسع على مستوى التخصص، وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى استثمار الإمكانات والموارد المتاحة، البشرية والمادية، لزيادة الإنتاج لدى الدولة المعنية، اعتماداً لا على السوق الوطنية فحسب، بل على السوق الخارجية.

ثانيـاً- تحقـق التجـارة الخارجيـة، الوجـود والحجـم الأكـبر للإنتـاج، والإمكانيـة الأكـبر للمنتجين، بحيث يتحقق من خلال هذه الامكانيات، القدرات البشرية والمادية لدى الدولة، باتجاه زيادة الإنتاج والانتاجية والتحسين المستمر لجودة المنتجات والخـدمات، عـن طريـق استخدام فنون إنتاجية متطورة، يُستثمر فيها قدر واسع من رأس المال الإنتاجي، والبشري والمادي المحسوب.

ثالثاً- رفع مستويات المعيشـة، المرتبطـة، بتطـور التقنيـات والأسـاليب الانتاجيـة والفنيـة والادارية، في اطـار كـل مـن التخصـص وتقسـيم العمـل الـدولي، لكونهمـا العنصـرين المستندين إلى المبادلات الخارجية والإنتاج النوعي والكمي، لأغراض السوق الخارجية.

رابعاً- تدفع التجارة الخارجية الـدول ذات العلاقـة بهـا، نحـو التخصـص بإنتـاج السـلع والخدمات، التي تتمتع بقدرة على إنتاجها، وتتفوق بها على ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك المجال، وهو ما يؤدي بالتالي ويساعد إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في قطاعات الدولة المعنية.

خامساً- تجعل التجارة الخارجية، الأسواق مفتوحة أمام الدولـة وقطاعاتهـا الاقتصـادية، لغرض الاسـتفادة مـن عوامـل الإنتـاج المتـوفرة في الـداخل، في حـين أن اتسـاع السـوق الخارجية إلى السوق الوطنيـة، يسـاهم ويسـاعد علـى توسـيع قاعـدة الإمكانيـات الماديـة

والبشرية لزيادة حجم الإنتاج، بالتالي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة للإنتاج.

سادساً- تساعد التجارة الخارجية على سير وتدفق السلع والمواد المنتجة، بانسيابية في السوق، بمعنى أن التوازن في الانتاج والتدفق الصحيح، يمنع إغراق السوق بالمنتجات وعدم تبديدها.

سابعاً – تخلق التجارة الخارجية المنافسة بين المنتجين، وبذلك تمنع الاحتكار في السوق المنافسة، وفي ظل المنافسة هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية جيدة نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين، لأن المنتجين في ظل المنافسة الكاملة، لا يوجد أمامهم سوى خفض الكلفة وتحسين النوعية، لغرض وصولهم لتحقيق أرباح أعلى من خلال هذه المنافسة المقتدرة.

2.4.2- التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير المتبادل بينهما، حيث إن للتجارة الخارجية دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية، مهما كانت طبيعة هذا التأثير، ايجابية كانت أم سلبية، وكذلك لا بد أن تؤثر التنمية الاقتصادية على التجارة الخارجية، إذ إن التجارة الخارجية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، من خلال ارتباطها بالعمل لتحقيق التنمية بشكل واسع، وبالتالي فإن الظروف الاقتصادية الدولية يمكن أن تسّير عملية التنمية وتوسّع مدى تحقيقها، في حين يحصل العكس عندما لا تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية، ومن أبرز آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية الآتي:

1. التجارة الخارجية تلبيّ مستلزمات التنمية الاقتصادية عند إقامة المشاريع، مما يقتضي قدراً من رؤوس الأموال الإنتاجية بشكل آلات والمعدات، وهذه المواد غير متوفرة في كثير من البلدان النامية، مما تتطلب استيرادها من الخارج، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

2. التنمية الاقتصادية تحدث أنواعا وأشكالاً من التطورات في الإنتاج والدخول، مع ما يرافقه من زيادة في فرص العمل المتاحة، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة في الاستهلاك، ومن هنا تدعو الحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية ومستلزمات روافد الحياة من الخارج، أي اعطاء الحرية والحركة لميادين ومفاصل التجارة الخارجية.
3. عند إقامة المشروعات التنموية في أي بلد، قد يستغرق الأمر مدة من الزمن حتى تنتج، وهذه الفترة تحتاج إلى الطلب الاستهلاكي من الخارج.
4. في حالة التنمية الاقتصادية، تحتاج الدولة إلى أعداد كبيرة من الأيدي والمهارات العاملة، وهذا التوجه قد يساهم في تخفيض قوة العمل في القطاع الزراعي، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج، مما يتطلب استيراد المواد الغذائية من الخارج.
5. التجارة الخارجية تتطلب أسواقاً خارجية ومنافذ تسويقية عديدة، في المحيط الخارجي للدولة، بغرض تصريف المنتجات من خلال التنمية الاقتصادية.

من هنا فإن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، بيد أن واقع التجارة الخارجية في البلدان النامية، يتسم بالعديد من السمات التي ترتبط بشكل وثيق بطبيعة اقتصاداتها، وهيكلها الإنتاجي، ومن أبرزها هذه السمات ما يأتي[11]:

أولاً- إن هيكل ومحتوى التجارة الخارجية للبلدان النامية، يعتمد بشكل رئيس على الصادرات من المواد الأولية، التي تشكل في معظم الدول النامية النسبة الأكبر من صادراتها إلى العالم الخارجي. وبما أن الصادرات هي التي توفر القدرة على استيراد الاحتياجات الوطنية من الخارج، فإن ضعف استجابة الطلب، وتوفير الحاجيات المقصودة، يكمن في التغيرات التي تحصل في الأسعار أو في العلاقات الدولية الاقتصادية، والسياسية المصاحبة لها.

ثانياً – إن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة، سواء اتصل الأمر بالواردات أو الصادرات، لم يكن بالقوة الملزمة للمجموعة الثانية (الدول المتقدمة)، وهذا يعود لأسباب تاريخية مؤداها بأن نشأة التجارة الخارجية في العصر الحديث على صعيد الدول النامية، قد تم في معظم الحالات من خلال شركات الدول المتقدمة.

ثالثاً – تقتصر صادرات الدول النامية على عدد محدود جداً من السلع والمنتجات، وهي منتجات وسلع أولية، بحيث تشكل هذه السلع المحددة، النسبة الأكبر في صادراتها.

رابعاً – اتجاه معدلات التبادل الدولي، هو في غير صالح منتجات الدول النامية، بل هو لحساب الدول المتقدمة، نظراً لأن معظم المنتجات والسلع تصدّر وفقاً للأسعار المصنفة والمحددة من قبل الدول المتقدمة، بما في ذلك ما يطرأ على الأسعار من نسب متزايدة على الساحة الدولية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فأنه في إطار التجارة الخارجية والتبادل الدولي الحر، الذي أصبح سائدا في العلاقات الاقتصادية بين الدول، أصبحت قوى السوق وآلية الأسعار لا تخص قوى العرض والطلب الوطنية وحدها فحسب، فالعرض بالسوق الوطنية يشمل منتجات واردة من الخارج، كما أن الطلب لا يقتصر على المقيمين في دولة ما، بل يمتد ليشمل الطلب من غير المقيمين، لذلك فالسعر لا يتحدد وطنياً، بصورة كاملة، بالأسواق المفتوحة، بل يتحدد من خلال الأسعار العالمية، والتي في النهاية تتحدد ضمن محصلة العرض والطلب في جميع الأسواق الخارجية مجتمعة. وعندما يرتفع سعر سلعة ما، فان هذا قد يكون بسبب زيادة الطلب من ناحية، كما أنه يؤشر لزيادة العرض من ناحية أخرى، وبذلك يتحدد ماذا ننتج؟ وعليه فأن ارتفاع الأسعار العالمية للبترول مثلاً، يؤشر لزيادة إنتاج وتصدير البترول، وارتفاع الأسعار العالمية للقمح يؤشر لزيادة إنتاج وتصدير القمح وهكذا. وإذا كان انتقال عنصر رأس المال ميسورا، كما هو الحال في حركة رأس المال داخل حدود الدولة الواحدة، فأن انتقاله من الدول الغنية إلى الدول التي تعاني من ندرة في عنصر رأس المال، سوف يساوى من تكاليف الإنتاج، بل تصبح هي اليد العليا في إنتاج وتصدير جميع السلع للدول النامية، لانَّ تكلفة عنصر العمل فيها، منخفضة أصلا.

ومن هذا الموقف، فإن وجود حواجز لانتقال عناصر العمل ورأس المال بين دول العالم المختلفة، هي التي تؤدى لاختلاف الأسعار الوطنية عن الأسعار العالمية، وبالتالي هي المحدّد للتخصّص الدولي ونمط التجارة العالمية، مع بيان أن الحواجز التي تعوق حركة عناصر الإنتاج ليست قانونية فحسب، كالتشريعات المنظمة لاستخدام القوى العاملة الأجنبية في كل دولة، ولكنها أيضا ثقافية ولغوية واجتماعية.

3.4.2- الاجراءات الحاكمة بين التجارة والعلاقات الاقتصادية

بغية إحكام العلاقة بين التجارة وروافد الحياة الاقتصادية في الدول النامية، وحتى تؤدي التجارة الخارجية دورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، هناك العديد من الإجراءات الحاكمة، والتي يرتبط البعض منها بالأجل القصير، ويرتبط الآخر بالأجل الطويل، والتي من بينها الآتي من الخطوات أو الاجراءات[12]:

أولاً- التقليل من الواردات إلى أدنى حد، بحيث لا يؤثر على النشاطات الاقتصادية، أو يقلل من مدى التنمية الذي يمكن أن تتحقق، وذلك من خلال تقليل الواردات غير الضرورية وشبه الضرورية، والتي يمكن وضع أولوياتها بما يراعى في تحديدها أهمية الحاجة الى استيرادها، بحب معيار ضرورتها وأهميتها في إشباع احتياجات السكان الأساسية.

ثانياً- اعتماد وتوسيع المنتجات الصناعية الوطنية، وتخفيض استيراد السلع الاستهلاكية الغير ضرورية، أو مستلزمات الإنتاج الغير الأساسية، حيث يلاحظ أن هناك طاقات كامنة لدى العديد من الدول النامية على إنتاج مثل هذه السلع، إلا أنها غير مستغلة، وبالتالي فإن بذل جهود وكلف يكون مبرراً إزاء الكلف العالية.

ثالثاً- زيادة وتشجيع الصادرات بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك تقديم الدعم والإعانات أو عقد اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى، تتضمن توفير الإمكانيات لها، وعقد اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى تتضمن توفير الإمكانية للتوسع بالصادرات، واختيار المشاريع الإنتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة على الدخول إلى السوق العالمية حسب المعايير الدولية.

رابعاً- الابتعاد عن التمويل الخارجي، ومحاولة الاعتماد على التمويل الداخلي والاكتفاء الذاتي، أو من خلال المشاركة أو الاقتراض من الخارج، نظراً لما تفرزه هذه الأشكال من حالة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وما ينجم عن هذه التبعية من استنزاف لقدراتها ومواردها، وبالتالي ما تمثله إعاقة للعمل من أجل التنمية، وتحديد مداها.

خامساً- العمل على إقامة قاعدة للصناعة الإنتاجية في الدول النامية، وتطوير قدراتها على ذلك، باعتبارها الأساس الضروري واللازم لتوسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

سادساً- الاعتماد على قاعدة تكنولوجيا ذاتية، باعتبارها الأساس الضروري والمهم لتطوير الاقتصاد ونموه في مجالاته وقطاعاته المختلفة، وسواء ارتبط ذلك بصناعة معدات الإنتاج ومستلزماتها أو متطلبات الاستهلاك، وبما أن قدرة الدول النامية في هذا الجانب الحيوي، محدودة، فإن الحال يستدعي العمل على تنمية القدرات البشرية والمادية، من خلال دوائر البحث والتطوير، وكذلك عبر قنوات التجديد والتحفيز والإبداع في الأداء البشري والمادي معاً.

ومما يلاحظ على بعض النظريات الاقتصادية، أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات الدولة الاقتصادية، كان بإمكانها تحقيق استراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي. فالدول النامية ومنها الدول العربية، تمتلك الأسباب الذاتية والموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي، وحيث أن الإرادة الحقيقية للدولة، ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة، وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة، وتحويل بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية الى القطاع الوطني الخاص الكفوء، وإتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية، مع حماية المنتوج الوطني، والتركيز على الصناعات التصديرية، والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، كل هذه التوجهات وغيرها، تؤدي إلى

توازن واستمرار صحيحين في عملية النمو الاقتصادي. هذا من جهة ومن جهة ثانية، ينبغي التذكير بفكرة (المثال الكاذب) الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في الدول النامية، فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول. ولنا من اقتصاديات الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا، خير التجارب لما ذهبنا إليه، فعندما استقلت الصين عام 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم، وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام، وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، وكان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية، آنذاك، ولكن سرعان ما تلاشت، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس والقدرات البشرية الوطنية، وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيديولوجية محددة، وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية. وفي العام 1975 وضعت الحكومة الصينية خطة حتى العام 2000 لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على الآتي[13]، وكما يبيّنها الشكل رقم (2-4):

- رفاهية المستهلك،
- زيادة الإنتاجية،
- الاستقرار السياسي،
- تأكيد زيادة الدخل الشخصي،
- زيادة الاستهلاك،
- إنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز.

الشكل رقم (2-4) يوضح مضامين خطة الأعوام (1975- 2000م) للحكومة الصينية*

*الشكل من اعداد وتصميم الباحث.

كما عمدت الحكومة الصينية، إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة، لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، حيث تنتج المصانع الصينية الآن 70٪ من الألعاب والدمى في العالم، و60٪ من الدراجات الهوائية، ونصف إنتاج العالم من الأحذية، وثلث إنتاجه من الحقائب. وتحت هذا الاطار، يستحيل في العادة أن نجد منتجات غير صينية من هذه الأصناف، على رفوف المتاجر في العالم، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات، وخمس إنتاجه من البرادات، ونصف إنتاجه من الأفران، وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول إن

إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بشكلٍ ملتوٍ لكن اتجه للأمام بشكلٍ صريح"[14].

5.2- دروس في النمو الاقتصادي

معروف للباحثين في قضايا السكان، أن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم يعيش في دول نامية، وتقع معظم هذه الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتتباين الظروف والأحوال إلى حد كبير بين الدول، فقد حققت معظم الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية، مستويات عالية من النمو الاقتصادي خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي الماضي، وتحسنت مستويات المعيشة فيها إلى حد كبير، وبصورة تدريجية، وهي تسعى جاهدة اليوم، من التقليل من درجة اعتمادها على الزراعة، لتشرع في بناء الصناعات التحويلية والاستهلاكية وسواها من الحلقات المهمة في النهوض الاقتصادي، حتى وصلت بعض هذه الدول الى قناعات أكثر، واتجاهات متزايدة، بأهمية الاستقلال الاقتصادي لها ولشعوبها، كما بدأ نصيبها من الواردات العالمية، يتناقص بمرور الزمن. ولكن هنالك مشكلات مشتركة في بعض الدول النامية، فقد تُعاني تلك الدول من فترات فقر مدقع، وربما تقع المجاعة، وكثيراً ما يُعاق توزيع المؤن الضرورية بسبب رداءة شبكات الطرق والسكك الحديدية، كما توجد في العديد من تلك الدول أحياء فقيرة تسوء فيها ظروف السكن، وقد تندر المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات، كما أن شحَّ المياه أمر معروف في هذه الدول أو بعضها، وهو غالباً ما يمثل أحد مسببات الأمراض، إذ لا يستطيع الناس المحافظة على المستويات الصحية المطلوبة. ويقود عدم التخطيط الكافي للأسرة، مع وجود بعض المواقف المبدئية من مسألة حجم الأسرة إلى إحداث معدلات عالية للولادة، مما يؤدي إلى تزايد أعداد السكان تزايداً سريعاً، وإلى تزايد الطلب على الغذاء والسكن الذي يصبح من المتعذر استيفاؤه، ومن الطبيعي هنا أن لا يكون هنالك استثمار كافٍ لتنمية الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.

من الطرف الآخر، تقوم بعض الدول المتقدمة، بتقديم "المساعدات والعون" للدول النامية، وقد يُمنح العون مباشرة من دولة لأخرى، أو من خلال المنظمات الدولية، وقد تكون هذه المساعدات أو العون "مشروطة"، كما هو تعامل البتك الدولي في عمليات

الاقراض للدول النامية وحكوماتها، سواء في صورة مساعدات فنية، أو في مجال التعليم، أو بتقديم أموال لتمويل شراء الواردات، أو غيرها من الوسائل، علاوة على الاستثمار في شركات جديدة تستخدم السكان المحليين، بيد أننا نرى أن ما يسمىّ بالمساعدات للدول النامية، ما هي إلا مقدمات للهيمنة ومصادرة القرارات الوطنية، ودس أنف الدول الكبرى في شؤون وأوضاع هذه البلدان، في الوقت الذي تحدده وتراه، وبحسب مقتضيات مصالحها وأغراضها الخاصة، أو انعكاساتها في السياسات الدولية أو في جزء منها، عبر مختلف السياسات والوسائل.

من هذا الفهم والادراك للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول على مستوى العالم، فإن التجربة الصينية، كما أشرنا آنفاً، في الاعتماد على الذات وعلى قدراتها البشرية والمادية، تدفعنا لتعزيز القناعة بأن هناك الكثير من المقومات والدروس التي ينبغي أن تستفيد منها الدول العربية والنامية قاطبة، من التجربة أو المعجزة الصينية العملاقة، لكونها تجربة فريدة في التعامل مع ما تشهده الساحة الدولية من متغيرات كبرى، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتفككه الى دول عديدة، فالتجربة الصينية، كما هو معروف، تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، ونشاط هذا السوق يخضع لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين[15]. غير إن هذا الانفتاح الذي شهدته الصين، وما زالت، على العالم الخارجي، لغرض الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي وتجربة فريدة من نوعها، لم يؤد إلى أن تستجيب الصين لما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، وما يريده الغرب المادي، من تغييرات في النظام السياسي الصيني. فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ترى أن الاندماج الاقتصادي لا بد أن يصحبه اندماج سياسي، أي الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي، وبقدر ما يزداد اندماج اقتصاد الدول الأطراف، من موقع التبعية، في الاقتصاد الرأسمالي للمركز، يزداد اندماج النظام السياسي لهذه الدول، من موقع التبعية، في النظام السياسي للمركز"، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير كولن باول في عام 1988 إلى أن هناك علاقة وثيقة بين "التقدم الاقتصادي والحرية الاقتصادية والحرية السياسية"[16]. وهذا الطرح الفكري والتطبيقي للإدارة الأمريكية، يعني قيام نظام سياسي

في الدول التابعة، التي تبنت الحرية الاقتصادية، ليتلائم مع الحرية الاقتصادية، المصمّمة أمريكياً، مما يؤدي بالنتيجة إلى تبني نظام سياسي على نفس النمط الذي يقوم عليه النظام السياسي في المركز، أي الولايات المتحدة، والذي لا يمكن الفصل فيه بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. والحقيقة، إن هذا الطرح الأمريكي أو الرؤية الغربية لما يجري في الصين، يقصد به إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي، وهذا خلاف ما موجود في الصين. وإن ما يدعم هذا الاتجاه، هو أن هناك مسارين قد ميزّ بينهما الأدب الاقتصادي لما جرى، ولا يزال، من متغيرات في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، والدول النامية، في عملية الانتقال، هما [17]:

المسار الأول- التحول Transformation: ويشير إلى إعادة هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي بشكل مدروس ومخطط نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد وآليات السوق، ونظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، بمعنى آخر فأن عملية التحول هنا تنطوي على حدوث نقلة وتحول جذري مقارنة بالماضي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

المسار الثاني- الإصلاح Reform: ويشير إلى تغيير في السياسات أو إتباع سياسات جديدة، من شأنها أن تسمح بالأفكار الديمقراطية والنظام الديمقراطي ونظام السوق إلى الحد الذي يضمن سيطرة واستمرار النظم القائمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم فان الإصلاح لا يعني بالضرورة حدوث تغيير عميق في النظم القائمة. وفي الواقع، إن التجربة الصينية هي نوع متقدم وواع من الإصلاح الاقتصادي، ومرد ذلك عدم ارتباط هذه العملية التي تجري في الصين بتغيير في النظام السياسي، لا سيما وإن الاقتصاد بدأ منذ النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين)، يحظى بأهمية متزايدة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات الخارجية الدولية، وقد أدركت القيادة الصينية ذلك، فانتهجت طريق الإصلاح، الذي جعلها تتحول من "عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي"، وفي فترة قياسية.

مراجع الفصل الثاني

1. د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب. علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي.- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1427هـ/ 2006م.
2. نورة الرشيد. الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي.- المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية إدارة أعمال، 2010.
3. بحث في الاقتصاد، موقع عيون العرب في الانترنيت.
4. د. سلمان زيدان. القيادة الادارية واستراتيجية التعامل مع الازمات.- صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2005، ص71.
5. د. بسام الحجار. العلاقات الاقتصادية الدولية.- بيروت: الدار العلمية، 2003م، ص79.
6. المرجع السابق نفسه، ص14.
7. د. زكي المسير. مقدمة في اقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود.- عمان: دار النهضة العربية، 1983، ص21.
8. المرجع السابق نفسه، ص35.
9. المرجع السابق نفسه، ص64.
10. د. فليح حسن خلف. العلاقات الاقتصادية الدولية.- عمان: مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001م، ص29.
11. د. بسام الحجار. العلاقات الاقتصادية الدولية. مرجع سابق، ص76.
12. د. فليح حسن خلف. العلاقات الاقتصادية الدولية. مرجع سابق، ص378.
13. المرجع السابق نفسه، ص169.
14. أوديد شينكار. العصر الصيني. ترجمة: سعيد الحسينية.- بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 95.
15. د. محمد السيد سليم. الصين في ظل نظام القطبية الثنائية. في كتاب: العرب في الاستراتيجيات العالمية.- عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994، ص 331.

16. د. عبد الرضا الطعان. الايديولوجية والنظام الدولي الجديد اراء ومواقف.- بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص 181.
17. محمد فايز فرحات. الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية.- القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998، ص89.

الفصل الثالث

القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

الفصل الثالث

القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

1.3- تمهيد

من بديهيات القول: إن الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يشكلان مطلباً ملحاً تسعى إليهما أية دولة، فهو يقود الى نمو اقتصادي بوتائر متصاعدة، يساهم في تعزيز عملية التنويع المتوازن للقطاعات المتنوعة في الاقتصاد الوطني. والمملكة العربية السعودية هي احدى الدول التي تستند على هذا الفهم والوصف، وإلى الميزة النسبية التي تتمتع بها، من أجل دعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة. وفي إطار مواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية، ومن أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي، فإن المملكة العربية السعودية تتوجه منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نحو القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، كقطاع مؤهل للإسهام بفاعلية في عملية التنويع الاقتصادي المتوازن والصحيح. لذا كان التفكير الاقتصادي ومازال، لدى المعنيين في القطاعات الأمامية في الاقتصاد السعودي، يتمثل في دراسة مدى إمكانية التقليل من اعتماد الدولة على دخل النفط، والبحث عن سبل ووسائل تضمن رفع مساهمة القطاعات غير النفطية، وفي المقدمة منها القطاع الصناعي وصادراته، نسبة إلى الصادرات النفطية، من أجل تنويع مصادر دخل الدولة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وحتى تتحقق مرامي هذا البحث، فقد أفردنا لهذا الفصل، خصوصية في التناول، وفقا للتوجه الجاري الآن على صعيد المملكة العربية السعودية، إذ كان لابد من الوقوف عند الفحص المستمر لطبيعة العلاقة النسبية بين القطاعات الاقتصادية كافة، ونمو الناتج المحلي النفطي من جهة وغير النفطي من جهة ثانية، للوقوف على مدى واقعية التصوّر والتصرّف العقلاني المتوازن، لدى القيادات الأمامية في الاقتصاد السعودي، وقدرة القطاعات الاقتصادية على النمو، وخاصة تلك التي تتمتع بمزايا نسبية تنافسية، من أجل أن تنمو معها الصادرات بوجه عام، والصادرات الصناعية بوجه خاص، والذي يمكن أن

تنعكس أثارها على النمو الاقتصادي وتنويع مصادر دخل الدولة. فمن ناحية النمو الاقتصادي المعلن، كان عام 2014م عاماً إيجابياً للمملكة العربية السعودية، من حيث تطورات أسعار النفط، باعتبارها المورد الرئيس لدخل المملكة، مما ساهم في اسناد الواردات الحكومية، الأمر الذي انعكس في يسر على تمويل المصروفات المتزايدة، وتخفيض الدين الخارجي. ولكن مع تزايد التكاليف الثابتة للمصروفات السعودية، التي اتضحت أكثر، مع ما انعكس على المملكة، من تطورات وصراعات واشتعال الفتن، في محيطها الخارجي، وبالتحديد في محيطها العربي، حتى أصبح الحال الموصوف، يفرض على كاهل الدولة السعودية ومؤسساتها وقطاعاتها الاقتصادية، مسؤولية كبيرة لتنويع مصادر دخلها، وادارة التنويع الكيفي والكمي للقطاعات الاقتصادية، الى ما هو أبعد من الخطط التنموية، وما يصاحبها من برامج للتطوير التقني والتحديث الاداري.

تحت هذا الاطار، تحقق نمو ملحوظ في الاقتصاد السعودي عام 2014م ، اذ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى 3.47٪ مقارنة بـ 2.67٪ في عام 2013م، وتعزى هذه الزيادة في نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى عاملين أساسيين، الأول: زيادة متوسط الإنتاج النفطي بنسبة 0.8٪، فقد زاد إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية، من 3,517 مليار برميل في عام 2013م إلى حوالي 3,545 مليار برميل في عام 2014م، الثاني: النمو السريع لنشاط تكرير النفط، إذ سجل نموا بلغت نسبته 12.53 ٪ في عام 2014م، حسب بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية [1]. وقد استفاد هذا النشاط بشكل كبير من دخول مصاف كبيرة إلى مرحلة الإنتاج، مثل مصفاة ساتورب في الجبيل الصناعية، ومصفاة ياسرف في ينبع، مما أدى إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية الوطنية للتكرير في الاقتصاد السعودي. من جهة أخرى، فإن هذه الزيادة في الإنتاج النفطي في عام 2014 م، والتي أدت بدورها إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي، مقارنة بالعام الذي سبقه، قابلها تباطؤ في معدل نمو الناتج المحلي للقطاع غير النفطي، الذي نما بنسبة أقل من عام 2013 م، ويرجع السبب في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي للقطاع غير النفطي لعام 2014 م، إلى انخفاض معدل النمو في كل من

القطاعين الخاص والحكومي. وإن تباطؤ النمو في القطاع الخاص يعكس استمرار اعتماده على الإنفاق الحكومي، وكذلك ارتباط نموه بنمو ذلك الإنفاق، حيث تباطأ معدل نمو الإنفاق الرأسمالي الحكومي من 19% في عام 2013م إلى 12 % في عام 2014م. ولكن، وعلى الرغم من تباطؤ النمو في القطاع الخاص، إلا أنه كان القطاع الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م، فقد بلغت نسبة مساهمته في النمو 2.16 % مقارنة بنسبة مساهمة القطاع النفطي البالغة 0.64٪، فيما بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي 0.63٪.

2.3- تأثير تغيير سنة الأساس في تقدير الناتج المحلي الإجمالي

معلوم للمهتمين والعاملين في دوائر المعلومات الاحصاءات، أنه وبسبب التطورات والمتغيرات، تجري عمليات محددة في تغيير سنة الأساس، من بين السلاسل الزمنية، والتي تستخدم عادة، في تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية. ويقصد بالأساس النقدي أن تتم ترجمة الأحداث ذات التأثير النقدي، وتتزامن الأحداث التي يتأثر بها القياس خلال فترة معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية فقط، فأساس القياس النقدي الصرف، يعني تطابق صافي الدخل مع صافي النقد خلال فترة معينة [2]. ففي مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، احدى دوائر وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، جرى اعتماد هذا الاجراء الاحصائي في تغيير سنة الأساس (من **1999**م إلى **2010**م)، مما أدى بدوره إلى تغيير في تصنيف حصص الأنشطة الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي. ويعّد تغيير سنة الأساس من **1999**م إلى سنة الأساس **2010**م مناسبا، حيث من المفترض أن تمثل سنة الأساس سنة أكثر نمطية، وقد شهدت سنة **1999**م أدنى مستويات أسعار النفط خلال ذلك العقد، بينما تعدّ سنة الأساس الجديدة **2010**م أكثر نمطية، بحسب وجهة نظر ورؤية المعنيين في مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، إذ عادة ما تقوم مراكز المعلومات القومية المختصة بالبيانات بمثل هذه الإجراءات، مثلما أشرنا آنفاً، بهدف إعطاء صورة دقيقة وأكثر واقعية لنمو الناتج الحقيقي، حيث إن تغيير حصص القطاعات المختلفة يؤدي إلى فهم أوضح للتغير الحادث

في هيكل الاقتصاد السعودي، والقطاعات المسؤولة عن النمو. وقد أدت هذه التغييرات في تصنيف حصص القطاعات إلى جعل قطاع النفط يحصل على حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تم خفض حصص معظم القطاعات الأخرى. لقد أدى التغيير في سنة الأساس إلى زيادة حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013م بدرجة كبيرة لترتفع من 20.4 % بموجب سنة الأساس القديمة إلى 43.5٪ بموجب سنة الأساس الجديدة، في حين تراجعت حصة القطاع الخاص غير النفطي بدرجة كبيرة أيضا من 58.9% بموجب سنة الأساس القديمة إلى 38.7% بموجب سنة الأساس الجديدة. وقد ظل القطاع الحكومي عند مستوى متقارب إلى حد كبير في التصنيفين، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 19.8% بموجب سنة الأساس القديمة ليصبح 17% بموجب سنة الأساس الجديدة. والشكل رقم (3-1) يبين هذه الاجراءات والتطورات التي صاحبت تغيير حصص القطاعات المختلفة.

الشكل رقم (3-1) يوضح تأثير تغيير سنة الأساس على المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية والأنشطة الاقتصادية*

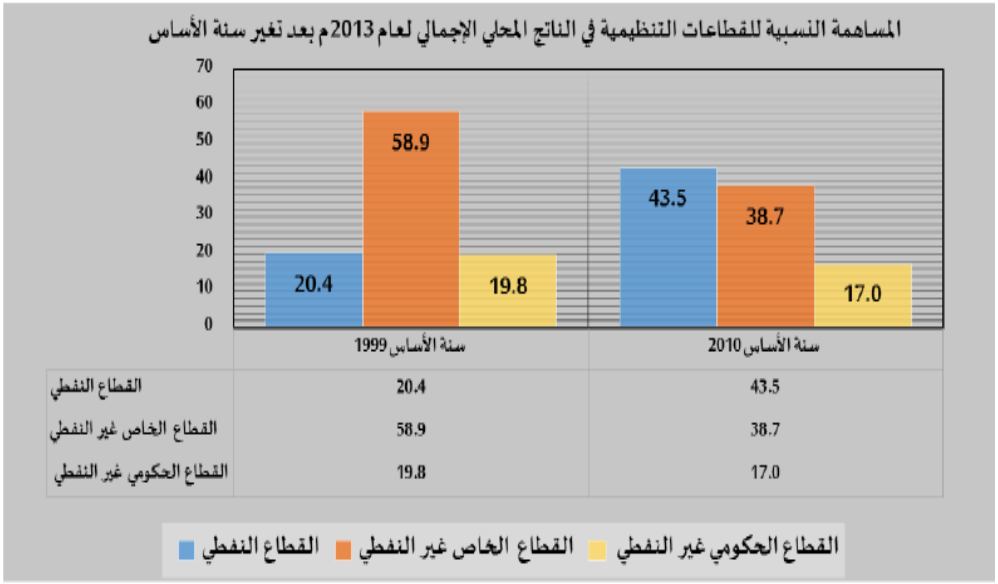

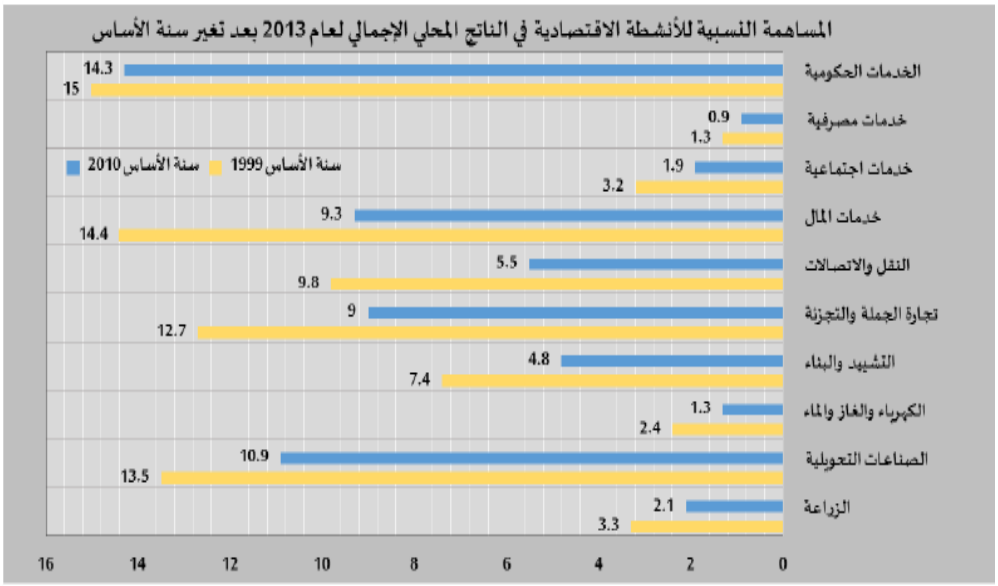

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص13.

كما أسفر تغيير سنة الأساس إلى زيادة كبيرة وملحوظة في حصة نشاط التعدين والتحجير، في حين تراجعت حصص الأنشطة غير النفطية، حيث بلغت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي 41 % لسنة الأساس **2010**م، بينما كانت نسبة مساهمة هذا النشاط لا تتجاوز 18.8% بموجب سنة الأساس 1999م. وقد تأثرت حصص جميع الأنشطة الأخرى بدرجات متفاوتة وبلغ أكبر تأثير في نشاط خدمات المال، ونشاط النقل والاتصالات، ونشاط الجملة والتجزئة، ونشاطي التشييد والبناء، والصناعات التحويلية على التوالي .وقد كان التأثير الأقل في نشاطي الخدمات المصرفية، والخدمات الحكومية، التي لم تتأثر كثيرا بتغيير سنة الأساس، ويرجع السبب في تغير حصص الأنشطة عند تغير سنة الأساس إلى أن أسعار النفط في عام 1999م كانت منخفضة جدا، إذ بلغ متوسط سعر البرميل 17 دولار، مما أدى إلى انخفاض حصة القطاع النفطي وارتفاع في حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وبتغير سنة الأساس إلى 2010م، تغيرت وتحسنت حصة القطاع النفطي بسبب الأسعار المرتفعة للنفط إذ يقدر متوسط سعر البرميل في تلك السنة بـ 77 دولارا. وفي المقابل انخفضت حصة القطاع الخاص غير النفطي. كذلك كان لتغيير سنة الأساس من 1999م إلى 2010م، تأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أدت الأسعار المرتفعة للنفط في عام 2010 م، إلى أن يكون وزن القطاع النفطي كبيرا جدا، ولكن الإنتاج النفطي بقي ثابتا إلى حد كبير .لذلك فإن الوزن المرتفع للقطاع النفطي (المستقر) يعني أن نمو إجمالي الناتج المحلي أقل. وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو عند مستويات أقل لسنة الأساس2010م مقارنة بمستويات النمو لسنة الأساس 1999م. وتشير التقديرات إلى أن متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2012) يقدر بنحو 6.2 % لسنة الأساس 1999م، في حين لم يتجاوز ذلك المتوسط نسبة 4.1 % لسنة الأساس 2010م. ويمكن النظر الى الشكل رقم (3-2)، للتعرف على تأثير تغيير سنة الأساس على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه.

الشكل رقم (3-2) يوضح تأثير تغيير سنة الأساس على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه*

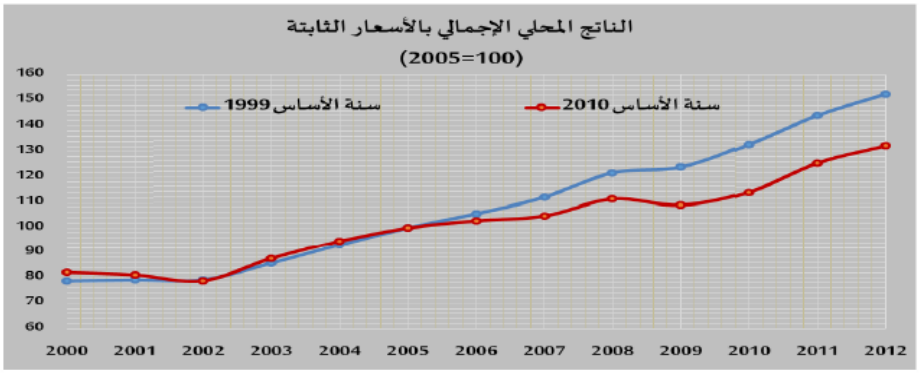

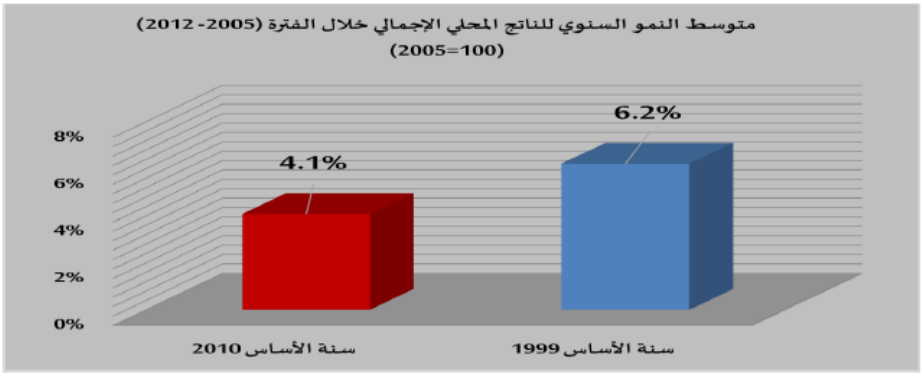

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص14.

3.3- الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية

1.3.3- مفهوم التدفق (الدخل- الناتج) المحلي

قبل التناول والتحليل لواقع الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، فإن ما نود بيانه أن ما تتميز به العلاقات الاقتصادية هي الحالات المتجددة لحلقات التواصل والتبادل بين القطاعات، بما فيها حلقة تدفق (الدخل- الناتج) المحلي، باعتبارها عمودا من الأعمدة التي توضح العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد

الوطني، حيث يستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مؤداها، أن كل ريـال سـعودي يجـري إنفاقه لشراء سلعة أو خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد الوطني. وفي هذا المنوال فإن الاقتصاد الوطني يتكون من قطـاعين أساسـين، همـا القطـاع العـائلي والقطاع الإنتاجي، والشكل رقم (3-3) يوضح أن القطاع العائلي يقوم بتقديم خـدمات عناصر الإنتاج التي يملكها (عمل، أرض، رأس المـال، التنظـيم) إلى قطـاع الإنتـاج. ومـن الطرف الثاني، يقوم قطاع الإنتاج باستخدام خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجيـة. ويحصل القطاع العائلي على دخـل نظـير مسـاهمته في العمليـة الإنتاجيـة، ويسـمّى هـذا بالدخل المحلي. أما بالنسبة للقطاع الإنتاجي، فإنه يقوم ببيع السلع والخدمات المختلفـة إلى القطاع العائلي، ويمثل مجموع قيم هذه السلع والخدمات الناتج المحلي، وكذلك فإن مجموع ما تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات وشرائها يمثل الإنفاق الكلي، ويتضح لنا مما تقـدم أن كل ريال سعودي تم إنفاقه في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة، يمثل في نفس الوقت دخلاً لمن ساهم في العملية الإنتاجية لهذه السلعة أو الخدمة.

الشكل رقم (3-3) يوضح حلقة تدفق الدخل- الناتج في الاقتصاد المحلي*

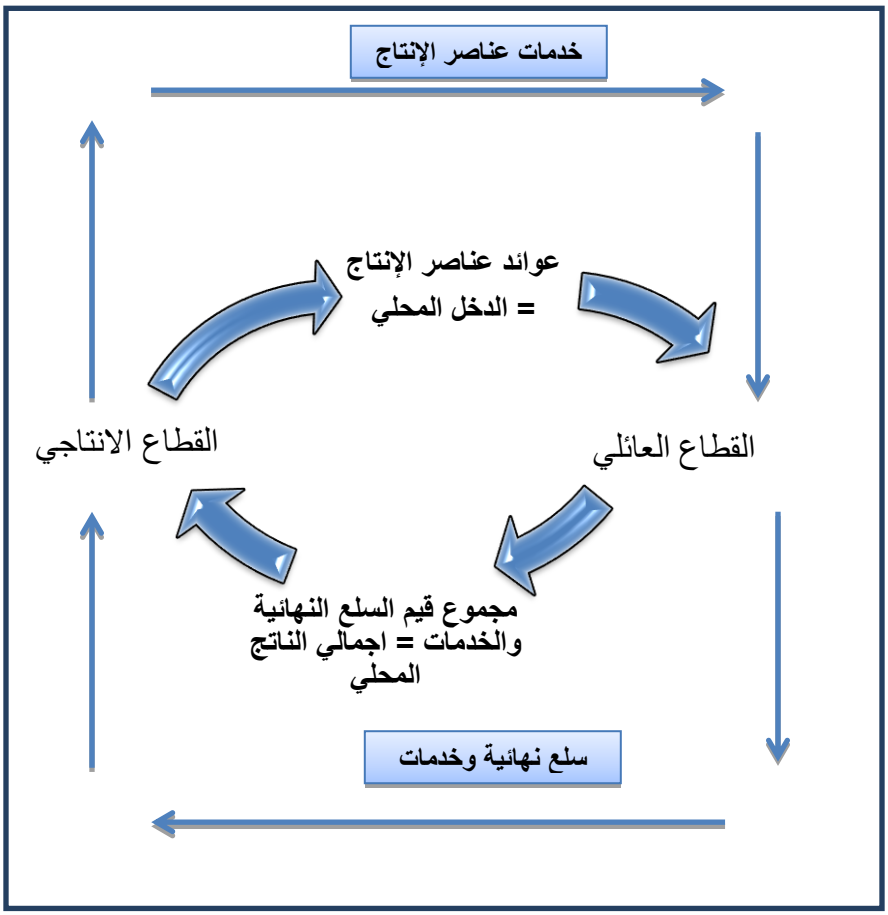

*الشكل من اعداد وتصميم الباحث.

ومن المعلوم للباحثين والمعنيين في الشؤون الاقتصادية، وكما بيّنا آنفاً، فإن من أبرز القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسية، هو القطاع الانتاجي النفطي، ومن الثابت أن المملكة تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، إذ يُقدر بنحو 264.2 مليار برميل، وهو ما يعادل نسبة 55٪ من احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 29٪ من إجمالي احتياطيات أوبك، ونسبة 23٪ من احتياطي النفط العالمي (المرتبة الثانية على الصعيد العالمي) و(المرتبة الخامسة) من حيث

احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وكانت السعودية ثاني منتج للنفط في عام 2012 بعد روسيا (9,8 مليون برميل في اليوم) ولكنها أول مصدر للنفط (أكثر من 7 ملايين برميل في اليوم)، حيث تمثل الصادرات النفطية ما نسبته 90٪ من إجمالي عوائد الصادرات السعودية الى دول العالم [3].

2.3.3- نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية

وبحسب الاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والاقتصاد في المملكة العربية السعودية، واستناداً الى الجدول رقم (3-1) الذي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية، فقد سجّل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد السعودي نموا ملحوظا في العام 2014م بنسبة قدرها 3.47 % مقابل نمو بنسبة 2.67 % في عام 2013م. وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة متوسط الإنتاج النفطي بنسبة 0,8% (من 9.5 مليون برميل/ يوميا في عام 2013 م، إلى 9.68 مليون برميل/ يوميا في عام 2014م) حيث زاد الإنتاج السنوي من النفط في المملكة العربية السعودية، بمقدار 27.5 مليون برميل في عام 2014م عن العام السابق، ليصل إلى حوالي 3.55 مليار برميل. ويمكن أن تعود هذه الزيادة أيضا إلى النمو السريع لنشاط تكرير النفط، حيث سجل نموا بلغت نسبته 12.53% في عام 2014م مقارنة بنمو سالب يقدر بنسبة 4.96 % في عام 2013م. وقد استفاد هذا النشاط المهم في التنمية الاقتصادية، من دخول مصاف كبيرة إلى مرحلة الإنتاج مثل مصفاة ساتورب في الجبيل الصناعية ومصفاة ياسرف في ينبع، بحيث ارتفعت الطاقة الإنتاجية المحلية للتكرير في الاقتصاد السعودي. وبمقارنة القطاع النفطي مع القطاع غير النفطي، فإن زيادة الإنتاج النفطي في عام 2014م، أدت إلى ارتفاع معدل نمو القطاع النفطي إلى 1.49% مقابل معدل نمو سالب يقدر بـ 1.63٪ في العام السابق. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فقد حقق معدل نمو بلغ 5٪ في عام 2014م مقابل معدل نمو بنسبة 6.38% في العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض في معدل نمو القطاع غير النفطي لعام 2014م إلى انخفاض معدل النمو في كلّ من القطاعين الخاص والحكومي، ففي القطاع الخاص انخفض معدل النمو من 6.95 %

في عام 2013م إلى 5.58 % في عام 2014م، كما انخفض معدل النمو في القطاع الحكومي من 5.09 % في عام 2013م إلى 3.68 % في عام 2014م. وقد ارتفعت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014م ليبلغ نسبة 39.5 % مقابل 38.7% في العام السابق. أما القطاع النفطي، فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى42.7 % خلال عام 2014م مقابل 43.5 % في العام السابق، ويمكن ملاحظة هذه المتغيرات والتطورات في الجدول رقم (3-1).

من ناحية ثانية، يمثل قطاع المحروقات 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي (يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 727,3 مليار دولار أمريكي أي المرتبة التاسعة عشرة في العالم)، و 87٪ من عائدات التصدير، و91٪ من إيرادات موازنة الدولة، وتعتبر حصة القطاع الخاص ضئيلة، إذ يندرج قطاع النفط ضمن القطاع العام. وأعلنت الحكومة السعودية عزمها تقليص اعتماد الاقتصاد على المحروقات، ووضعت هدفا يتمثل في رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20٪ في عام 2020.

ويستند تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية الجاري إلى الميزة النسبية للسعودية في هذا القطاع، إذ قرّرت الحكومة استثمار 100 مليار دولار أمريكي في تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنووية في المملكة العربية السعودية، مما يدل على رغبتها في تنويع مصادر الطاقة.

الجدول رقم (3-1) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية*

(ملايين الريالات بالأسعار الثابتة لعام 2010)

القطاعات	2013			2014		
	القيمة	معدل النمو%	النصيب النوعي	القيمة	معدل النمو%	النصيب النوعي
القطاع النفطي	1,022,382	-1.63	43.5%	1,037,615	1.49	42.7%
القطاع غير النفطي	1,308,810	6.38	55.7%	1,374,277	5.00	56.5%
القطاع الخاص	908,846	6.95	38.7%	959,585	5.58	39.5%
القطاع الحكومي	399,964	5.09	17.0%	414,692	3.68	17.1%
رسوم الاستيراد	19,181	-1.84	0.8%	19,986	4.20	0.8%
الناتج المحلي الإجمالي	2,350,373	2.67	100.0%	2,431,877	3.47	100.0%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص12.

كما أن حكومة المملكة العربية السعودية، مستمرة في برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث يجري التركيز حالياً على استقطاب استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في عدة قطاعات مثل: النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة والاتصالات والعقار. وكجزء من جهودها الرامية الى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنويع الاقتصاد، قامت المملكة العربية السعودية بتدشين مشاريع ضخمة شملت انشاء ست مدن اقتصادية في مناطق مختلفة من المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة، وتعزيز التنويع الاقتصادي. كما أن المملكة العربية السعودية تمر بأفضل فترة إصلاح وتحرير اقتصادي، وذلك بهدف التوصل الى التحديث، والتنويع الاقتصادي، والمنافسة عالمياً، وأن يساهم القطاع الخاص في قيادة الأنشطة الاقتصادية، مسترشداً بأفضل الممارسات الدولية. إضافة لذلك تم اتخاذ إجراءات هامة لتحسين بيئة الأعمال، والمزيد من الإصلاحات الإضافية،

كما أن عمليات تحرير قطاع الخدمات المالية والاتصالات أدت إلى تشجيع المنافسة، والجودة العالية المستوى، وتوسيع نطاق الخدمات بأسعار منخفضة، حيث تؤدى هذه الخدمات إلى المزيد من الزخم الاقتصادي [4]. كذلك قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتصفية الدين العام تدريجيا (3,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012) في خلال العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين، مستغلة الارتفاع الملحوظ في عائداتها النفطية. ويتمثل أحد أهداف الحكومة السعودية الآن في إدارة الاقتصاد، من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية ترمي إلى دعم نمو القطاعات غير النفطية، عبر زيادة الإنفاق على هذه القطاعات بنسبة 24٪ (استثمارات مخصصة في الميزانية بقيمة 285 مليار ريال سعودي).

وفي ذات المنهج، فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الثانية والعشرين بحسب تصنيف "ممارسة أنشطة الأعمال" التابع للبنك الدولي، مما يمثل عاملا مؤاتيا للاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر هذه الاستثمارات الأهم لبلدان الشرق الأوسط (187 مليار دولار أمريكي استثمار في المخزون في عام 2011)، ويمثل حجم السوق الداخلي (29.2مليون شخص، منهم 19,4 مليون سعودي) ميزة للاستثمار الأجنبي. بيد أن هذا الاستثمار يبقى متركزا في قطاع الطاقة، ويتعين على السعودية، من وجهة نظر الباحث، تخفيف القيود المفروضة على سوق العمل والقطاع الخاص الذي لا يمثل إلا 40٪ من الناتج الوطني الإجمالي، من أجل النجاح في تنويع اقتصادها.

4.3- تطور الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

اضافة الى النفط، فإن للمملكة العربية السعودية موارد طبيعية أخرى من المواد الخام الصناعية والمعادن، مثل البوكسيت، والحجر الجيري والجبس، والفوسفات وخام الحديد، إلا أن الاتجاهات المتوازنة لحكومة المملكة تتمثل بالتنويع الكيفي والكمي للقطاعات الاقتصادية لتشمل الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، وقد استطاعت ان تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد، حيث تم تصنيف المملكة العربية السعودية، كواحدة من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، والمركز التاسع عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز الحادي عشر عالمياً كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار. وهذه المعطيات

والمؤشرات لم تأت من فراغ، فقد أشارت بيانات وزارة المالية في المملكة العربية السعودية أن الإيرادات الفعلية بلغت نحو 1046 مليار ريال في عام 2014م مرتفعة بنسبة 22.3 %عن الإيرادات المقدرة في الميزانية، لكنها تقل بنحو 110 مليار ريال (أي بنسبة 9.5٪) عن الإيرادات الفعلية للعام السابق، وتعدّ أدنى إيرادات منذ عام2010 م. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 10% ، متأثرة بانخفاض أسعار النفط بنسبة 8.8 %على الرغم من زيادة الإنتاج بنسبة 1 %ليصل متوسط الإنتاج إلى 9.7 مليون برميل يوميا في عام 2014م [5].

لقد تطور ونما الإنفاق الرأسمالي بنسبة 12.8 % في عام 2014م، عن مستواه في العام السابق 2013م، حيث يعدّ الإنفاق الرأسمالي ضروريا لدعم النمو في القطاع غير النفطي، ويساعد في تقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل. وعلى الرغم من أن الإنفاق الرأسمالي كنسبة مئوية من الإنفاق العام قد شهد زيادة مستمرة خلال عشر سنوات لترتفع نسبته من 13.2% في عام 2004م إلى 32 % في عام 2014م، إلا أن الإنفاق الجاري مازال يشكل الجزء الأكبر إذ يمثل نحو 68٪ من إجمالي الإنفاق [6]. وعلى الطرف الآخر، أي الصعيد التجاري، فقد استطاعت المملكة أن تطور تجارتها من تجارة محدودة موسمية (تعتمد بشكل كبير على موسم الحج مثلا) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة وتوجهات سليمة لحكومة المملكة، نحو تنمية المجالات الصناعية والزراعية والبشرية.

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على صعيد المملكة العربية السعودية، لعام 2010م، أن هناك تفاوتا في معدلات نمو الأنشطة الاقتصادية في عام 2014م، وبحسب ما يوضحه الجدول رقم (3-2) فإن نشاط التعدين والتحجير يمثل 39.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو أكبر أنشطة الاقتصاد، وقد حقق معدل نمو 0.77٪ في عام 2014م مقارنة بمعدل نمو سالب في عام 2013م. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة حجم الإنتاج النفطي بنسبة 0.8٪ ، والذي يمكن أن يعزى إلى عوامل وطنية وعالمية، منها الزيادة المطردة في الاستهلاك الوطني للنفط، إذ تعدّ المملكة العربية السعودية من أكبر الدول في الشرق الأوسط استهلاكا للنفط، بحيث تستهلك

حوالي ربع إنتاجها الكلي من النفط الخام والغاز الطبيعي، ويمثل ذلك ما يقارب 2.9 مليون برميل يوميا من النفط.

وبحسب الاحصاءات الرسمية، فقد سجلَّ نشاط الكهرباء والغاز والمياه معدلا مرتفعا جدا للنمو، مقارنة بالعام السابق إذ بلغ 5.77٪ في عام 2014م، مقارنة بمعدل نمو 1.63 % في عام 2013م، ويعود ذلك إلى النمو المتسارع في الطلب على الكهرباء والمياه، على سبيل المثال، قفزت أحمال الذروة الكهربائية في المملكة في صيف عام 2014 م إلى 56.500 ميغاوات بحسب مركز التحكم للنظام الكهربائي وذلك بزيادة 7.7 % عن الأحمال المسجلة في عام 2013 م .وقد نما إجمالي الطاقة المستهلكة من 256.688 مليون كيلوواط في الساعة لعام 2013 م إلى 266.293 مليون كيلوواط في الساعة لعام 2014 م، حسب بيانات وزارة المياه والكهرباء [7].

من جانب آخر، سجلَّ نشاط النقل والاتصالات، معدل نمو قدره 6.21 % في عام 2014م. ومع انه يعُد معدل نمو مرتفع ،إلا أنه أقل بدرجة بسيطة من معدل نمو القطاع في عام 2013م والبالغ 6.42 ٪ ، ويتوقع أن يتوسع أداء هذا النشاط بعد الانتهاء من إنجاز الكثير من مشاريع التنمية خاصة في مجال الطرق والمواصلات الجاري تنفيذها حاليا، حيث إن تحسن أعمال النقل والحركة في الاقتصاد السعودي ينعكس إيجابا على أداء هذا النشاط بشكل عام. وقد استفاد نشاط الاتصالات من النمو في خدمات الانترنت وخدمات النطاق العريض، فالاستثمارات في نشاط الاتصالات في المملكة تقدر بنحو 132 مليار ريال في عام 2014م. وذلك بحسب دراسة متخصصة للسوق في الخليج .

وقد ارتفعت نسبة انتشار الانترنت بمعدلات عالية بحيث يقدر عدد مستخدمي الانترنت في المملكة العربية السعودية بنحو 18.3 مليون مستخدم في عام 2014م. وبحسب بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات يقدر بنحو 102 مليار ريال في نهاية عام 2014م، مقارنة بـ 36 مليار ريال في عام 2005 م، وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بنحو 14 % ويمثل الإنفاق على تقنية المعلومات نحو 36 % من إجمالي الإنفاق، ويتركز معظمه في الأجهزة

وخدمات التقنية. مع توقعات نمو حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة خلال عام 2015 م بنسبة 12 % بسبب الاستثمارات الكبيرة من القطاع الحكومي والخاص[8].

الجدول رقم (3- 2) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي*

النشاط الاقتصادي	2013			2014			مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة	معدل النمو%	النصيب المئوي	القيمة	معدل النمو%	النصيب المئوي	2013	2014
1- الزراعة. الغابات. والاسماك	49,623	1.91	2.1%	50,502	1.77	2.1%	0.0%	0.0%
2- التعدين والتحجير	963,602	-1.42	41.0%	970,995	0.77	39.9%	-0.6%	0.3%
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	954,551	-1.46	40.6%	961,677	0.75	39.5%	-0.6%	0.3%
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	9,051	3.16	0.4%	9,318	2.95	0.4%	0.0%	0.0%
3- الصناعات التحويلية	255,603	3.37	10.9%	275,615	7.83	11.3%	0.4%	0.9%
أ) تكرير الزيت	62,029	-4.69	2.6%	69,801	12.53	2.9%	-0.1%	0.3%
ب) صناعات اخرى	193,574	6.25	8.2%	205,813	6.32	8.5%	0.5%	0.5%
4- الكهرباء. الغاز والماء	29,837	1.63	1.3%	31,557	5.77	1.3%	0.0%	0.1%
5- التشييد والبناء	112,617	7.77	4.8%	120,211	6.74	4.9%	0.4%	0.3%
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	212,698	6.55	9.0%	225,420	5.98	9.3%	0.6%	0.5%
7- النقل والتخزين والاتصالات	128,620	6.42	5.5%	136,602	6.21	5.6%	0.3%	0.3%
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	218,365	9.22	9.3%	227,350	4.11	9.3%	0.8%	0.4%
أ) ملكية المساكن	115,307	13.99	4.9%	121,040	4.97	5.0%	0.6%	0.2%
ب) أخرى	103,058	4.34	4.4%	106,310	3.16	4.4%	0.2%	0.1%
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	45,340	6.46	1.9%	47,908	5.66	2.0%	0.1%	0.1%
10- الخدمات المصرفية المحتسبة	20,168	1.03	0.9%	20,366	0.98	0.8%	0.0%	0.0%
المجموع الفرعي	1,996,136	2.35	84.9%	2,065,793	3.49	84.9%		
11- منتجو الخدمات الحكومية	335,057	4.92	14.3%	346,099	3.30	14.2%	0.7%	0.5%
المجموع	2,331,192	2.71	99.2%	2,411,892	3.46	99.2%		
رسوم الاستيراد	19,181	-1.84	0.8%	19,986	4.20	0.8%		
الناتج المحلي الإجمالي	2,350,373	2.67	100.0%	2,431,877	3.47	100.0%	2.67	3.47

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص17.

أما نشاط التشييد والبناء، فقد حافظ على وضعه كأحد الأنشطة الأعلى نموا في الاقتصاد، حيث بلغ معدل نموه في عام 2014م 6.74 % ويعود ذلك إلى استمرار الإنفاق الاستثماري الحكومي على مشروعات البنية التحتية الضخمة. وعلى الرغم من زيادة قيمة الناتج المحلي للنشاط، إلا أن معدل نموه بدأ في التراجع مقارنة بمعدل نموه في العام السابق والبالغ 7.77%. ويعود ذلك إلى أن كثيرا من المشاريع تم إنجازها بالفعل، أو تم صرف اعتماداتها في العام الماضي. وقد انخفضت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 0.4 % في عام 2013م، إلى 0.3 % في عام 2014م. من جهة أخرى، شهد عام 2014م انخفاضا في أسعار معظم المواد الإنشائية، إذ انخفض سعر الحديد من 3094.4 ريال للطن في عام 2013م إلى 2903.8 ريال للطن في عام 2014م، وبنسبة انخفاض 6.2٪ كما انخفضت أسعار الكيابل بنسبة 4.9% ، وكذلك انخفض سعر كيس الإسمنت بنسبة ضئيلة 2%، في حين ارتفع سعر المتر المكعب للأخشاب من 2575 ريال في عام 2013م إلى 2625 ريال في عام 2014م، وكذلك ارتفع سعر المتر المكعب من الخرسانة الجاهزة بدرجة طفيفة من 205.3 ريال في عام 2013 م إلى 206.3 ريال في عام 2014م. والجدول رقم (3- 3) يوضح التطورات ذات الصلة بمتوسط الأسعار للمواد الإنشائية في المملكة العربية السعودية. في حين يتناول الشكل رقم (3- 4) تطورات أسعار الحديد والإسمنت على مستوى المملكة لعام 2014م.

الجدول رقم (3-3) يوضح متوسط الأسعار السنوية لبعض المواد الإنشائية للأعوام 2012- 2014م*

المواد الانشائية		2012 القيمة	2013 القيمة	2014 القيمة	نسبة التغير السنوي (2013)	نسبة التغير السنوي (2014)
الخرسانة الجاهزة (Ready-mixed concrete)	م3 (متر مكعب)	202.0	205.3	206.3	1.6%	0.5%
الحديد (Iron)	طن (Ton)	3117.6	3094.4	2903.8	-0.7%	-6.2%
الأسمنت (Cement)	كيس (50) كيلو	14.17	14.20	13.91	0.2%	-2.0%
الكيابل (Cabling)	م (متر طولي)	37.75	37.09	35.27	-1.8%	-4.9%
الأخشاب (Timber)	م3 (متر مكعب)	2509.8	2575.2	2625.1	2.6%	1.9%

المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص29.

الشكل رقم (3- 4) يوضح أسعار الحديد والإسمنت للعامين 2013- 2014م*

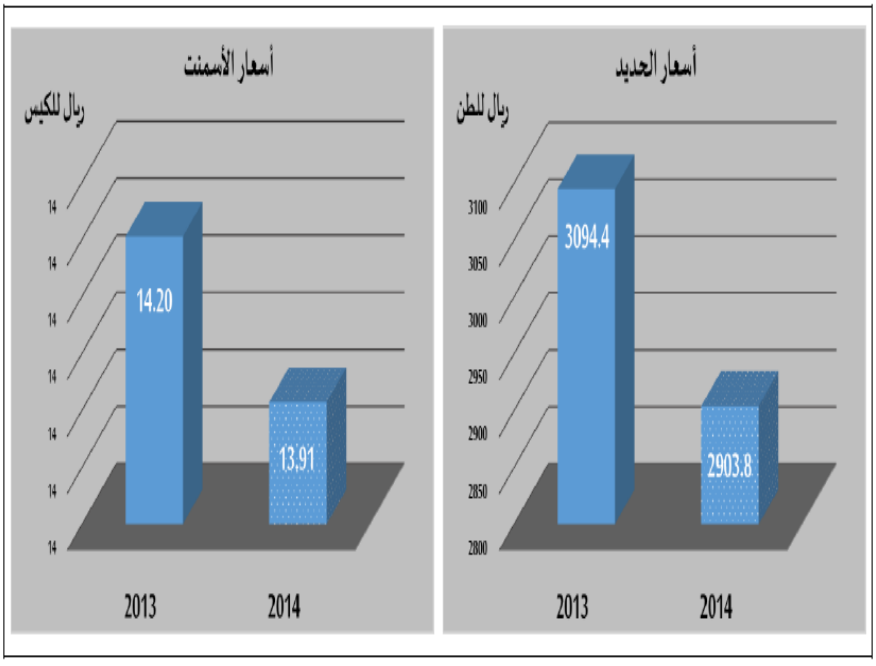

المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص29.

وكما هو الحال بالنسبة لنشاط التشييد والبناء، تباطأ معدل النمو في نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بدرجة قليلة، إذ سجل معدل النمو في هذا النشاط في عام 2014م 5.98 مقارنة بنسبة نمو 6.55% في عام 2013م. ومن المرجح أن تكون الإصلاحات في سوق العمل وإحلال القوى العاملة الوافدة بقوى عاملة سعودية أعلى تكلفة، قد أدى إلى تراجع مستوى النمو في هذا القطاع، إذ يبلغ متوسط رواتب العاملين السعوديين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة بحسب بيانات وزارة العمل في المملكة العربية السعودية 3619 ريالا، في حين يبلغ متوسط الأجر للعاملين غير السعوديين 1204 ريال، أي أن تكلفة العامل السعودي الواحد تعادل تكلفة ثلاثة عمال وافدين، وقد انخفضت نسبة مساهمة هذا النشاط ايضا في الناتج المحلي الإجمالي من 0.6٪ في عام 2013م إلى 0.5 % في عام 2014م [9].

5.3- القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية

1.5.3- ميزان النفط ودوره في الاقتصاد العالمي

بما أن النفط هو الشريان الحيوي من شرايين الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، والشريان الرئيسي في عجلة دوران الاقتصاد العالمي وتطوراته الكيفية والكمية والبشرية، على مدى الزمن المنظور، فإننا سنركز عليه في هذا الفصل، للأهمية، ولإبراز دوره المعاصر والمؤثر في الحياة البشرية، وفي الخطط والبرامج التنموية التي تضعها الدول قاطبة، من حيث الزيادة والنقصان في العرض والطلب على هذه المادة الاستراتيجية، ليس فقط على مستوى المملكة العربية السعودية، وإنما على مستوى مساحة الكرة الأرضية، وبخاصة الدول الكبرى المؤثرة في العلاقات الاقتصادية وفي مسارات السياسة والمصالح الدولية.

وقبل أن نتناول ميزان النفط العالمي ودوره، نشير الى أنه حتى في عام 1955 كان الفحم أشهر أنواع الوقود في العالم، وبدأ النفط يأخذ مكانته بعد ذلك. وبعد أزمة الطاقة

في عام 1973 وأزمة الطاقة في 1979، ركزت الحكومات على وسائل تغطية إمدادات الطاقة، فلجأت دول مثل ألمانيا وفرنسا إلى إنتاج الطاقة الكهربية بواسطة المفاعلات النووية، حتى أن 70٪ من إنتاج الكهرباء في فرنسا أصبح من الفاعلات النووية. كما أدت أزمة الطاقة إلى إلقاء الضوء على أن النفط مادة محدودة، ويمكن أن تنفذ، على الأقل كمصدر طاقة اقتصادي. وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإن أكثر التوقعات تبيّن محدودية الاحتياطي المخزون من النفط في العالم، إلا أن مستقبل النفط كوقود، يظل محل جدل، فالتقارير التي صدرت في عام 2004م، تفيد بأن النفط في الولايات المتحدة الامريكية، لن يزيد النفط في باطن أرضها، بل هو في تناقص مستمر، على العكس مما هو في باطن الأرض العربية، سواء في المملكة العربية السعودية أو العراق او دول الخليج العربي. كذلك هناك جدل أخر بأن التقنيات الحديثة ستستمر في إنتاج الهيدروكربونات الرخيصة، وأن الأرض تحتوي على مقدر ضخم من النفط غير التقليدي، كمخزون على هيئة نفط وملحقات انتاجية متصلة، مثل النفط الرملي، وهذا المخزون المؤكد يسمح باستمرار استخدام النفط لفترة طويلة من الزمن [10]. ومما يثير الانتباه أن حوالي 90٪ من احتياجات السيارات للوقود، يتم الوفاء بها حاليا عن طريق النفط، فالنفط، على سبيل المثال، يشكل 40٪ من الاستهلاك الكلي للطاقة في الولايات المتحدة، ولكنه يشكل تقريبا 2٪ في توليد الكهرباء. مع التذكير بأن 80٪ من مخزون العالم للنفط، يتواجد في الشرق الأوسط، وحوالي 62.5٪ منه في خمس دول هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران، بينما تمتلك أمريكا 3٪ فقط. يضاف الى ذلك أن قيمة النفط تكمن في إمكانية نقله، وكمية الطاقة الكبيرة الموجودة فيه، والتي هي مصدر لتحريك وتحديث معظم روافد الحياة، ومادة أساسية في العديد من الصناعات الكيمياوية، مما يجعله من أهم السلع في العالم في الزمن المنظور [11].

واتساقاً مع الوصف الآنف الذكر، فإن هذه السلعة الاستراتيجية ظلت وما تزال تتجه اليها الأنظار على امتداد مساحة الكرة الأرضية، خاصة من قبل الدول الصناعية المتقدمة، فقد شهد عام 2014م على صعيد الأسواق النفطية العالمية، تطورات كبيرة، نتيجة لتراجع نمو الاقتصاد العالمي، وتباطؤ النمو في الطلب على النفط، إضافة إلى زيادة

المعروض منه. واستناداً الى بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.06٪ ليبلغ 91.2 مليون برميل يوميا، في حين ارتفع متوسط العرض العالمي بنسبة 2.39٪ ليبلغ 92.22 مليون برميل يوميا. وفي الوقت نفسه، سجلّ ميزان النفط العالمي فائضاً يقدر بنحو 1.02 مليون برميل في اليوم، إضافة إلى ضعف الطلب، ساهم هذان العاملان، بهبوط أسعار النفط في عام 2014م، إذ انخفض سعر خام برنت بنسبة 8.78% ليبلغ 99.08 دولارا للبرميل مقارنة بنحو 108.62 دولارا للبرميل في عام 2013م. كما انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 97.18 دولارا للبرميل في عام 2014م بانخفاض نسبته 8.78٪ مقارنة بنحو 106.53 دولار للبرميل خلال عام 2013م. ووفقا لبيانات الأوبك، ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2014م، ليبلغ 92.22 مليون برميل يوميا مقارنة بنحو 90.7 مليون برميل يوميا في عام 2013م [12].

ويتضح أن هذا الطلب على النفط، كان مدعوما من دول عدة، مثل الصين ودول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية ودول افريقيا، بينما تراجع متوسط الطلب من دول أوروبا ودول المحيط الهادي. من جهة ثانية، نمت إمدادات النفط من خارج أوبك بنسبة 3.85 % لتبلغ 56.35 مليون برميل يوميا في عام 2014م مقارنة بنحو 54.26 مليون برميل يوميا في عام 2013م، ويعدّ ذلك النمو في الإمدادات نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي كسبب رئيس، وقد ازداد إنتاج الولايات المتحدة الكلي من الزيت الخام وسوائل الغاز والوقود الحيوي من 11 مليون برميل يوميا إلى 12.7 مليون برميل يوميا، بينما ازداد الإنتاج من الزيت الخام من 7.5 مليون برميل يوميا إلى8.7 مليون برميل يومياً، ومن ذلك 3.5 مليون برميل يومياً نفط صخري. ورغم التسارع في نمو إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام الخفيف خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن انقطاع الإنتاج في عدد من الدول أدى إلى تأجيل تأثير تلك الزيادة في الإمدادات الأمريكية على أسعار النفط. لقد زاد إنتاج الولايات المتحدة بنحو 3 مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس الماضية منذ الربع الثالث لعام 2009 م، إلا أن انقطاع الإمدادات من خمس دول وهي (ليبيا وإيران واليمن والسودان وسوريا)، والتي يبلغ إجمالي إنتاجها 2.4

مليون برميل في اليوم، أتاح للإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية أسواقاً بديلة بكل سهولة.

بيد أن الملفت للنظر، أن الاحصاءات الرسمية تؤكد أن عام 2014م كان بداية لمرحلة تهاوي أسعار النفط، وقد لوحظ الانخفاض الكبير في الشهرين الأخيرين من ذلك العام. ووفقا لبيانات أوبك انخفضت جميع أسعار النفط العالمية خلال عام 2014م، حيث بلغ متوسط السعر للنفط العربي الخفيف 97.18 دولارا للبرميل بانخفاض نسبته 8.78 % مقارنة بنحو 106.53 دولار للبرميل خلال عام 2013م. وانخفض متوسط السعر لنفط بحر الشمال (برنت) أيضا بنسبة 8.78% ليبلغ 99.08 دولارا للبرميل مقارنة بنحو 108.62 دولار للبرميل في عام 2013م. وبلغ متوسط سعر نفط دبي 96.71 دولارا للبرميل خلال عام 2014م، بانخفاض نسبته 8.29 % مقارنة بنحو 105.45 دولار للبرميل في عام 2013م. وبمتابعة أسعار النفط في الربع الأول من عام 2015م، يلاحظ أن شهر يناير شهد أدنى انخفاض لأسعار النفط، إذ سجل سعر برميل النفط العربي الخفيف 44.47 دولارا، ثم بدأت أسعار النفط في التحسن في شهر فبراير من العام نفسه، إذ بلغ سعر برميل النفط العربي الخفيف 53.78 دولارا، وقد ارتفع سعر خام برنت إلى 60 دولارا للبرميل خلال شهر مارس، في حين بلغ سعر النفط العربي الخفيف في شهر مارس 52.2 دولارا للبرميل [13].

كذلك، أبرزت بيانات منظمة الأوبك إلى أن متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام 2014م بلغ نحو 92.22 مليون برميل يوميا بارتفاع نسبته 2.39 % مقارنة بنحو 90.07 مليون برميل يوميا في عام 2013م، وقد فاق نمو العرض نسبة النمو في الطلب العالمي على النفط، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط إجمالي الإنتاج المعروض من خارج دول الأوبك بنسبة 3.85٪ ليبلغ 56.35 مليون برميل يوميا في عام 2014م، مقارنة بنحو 54.26 مليون برميل يوميا في 2013م.

الجدول رقم (3- 4) يوضح متوسط الإنتاج العالمي من النفط*

مليون برميل/يومياً

الدول	2013	2014	نسبة التغير السنوي (2013-2014)
الجزائر	1.16	1.15	-0.86%
انغولا	1.74	1.66	-4.60%
الاكوادور	0.52	0.54	3.85%
ايران	2.67	2.77	3.75%
العراق	3.04	3.27	7.57%
الكويت	2.82	2.77	-1.77%
ليبيا	0.93	0.47	-49.46%
نيجيريا	1.91	1.91	0.00%
قطر	0.73	0.72	-1.37%
السعودية	9.59	9.68	0.94%
الامارات	2.74	2.76	0.73%
فنزويلا	2.36	2.37	0.42%
دول منظمة الأوبك	30.21	30.07	-0.46%
دول أمريكا	18.16	19.86	9.36%
دول اوروبا	3.58	3.59	0.28%
دول المحيط الهادي	0.49	0.52	6.12%
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	22.23	23.97	7.83%
دول آسيا الأخرى	3.61	3.56	-1.39%
أمريكا اللاتينية	4.78	5.03	5.23%
دول الشرق الأوسط	1.36	1.34	-1.47%
دول افريقيا	2.4	2.42	0.83%
اجمالي الدول النامية	12.15	12.35	1.65%
الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	13.41	13.43	0.15%
دول اوربا الأخرى	0.14	0.14	0.00%
الصين	4.24	4.26	0.47%
اجمالي المناطق الأخرى	17.78	17.83	0.28%
فوائض عمليات التكرير	2.1	2.2	4.76%
إجمالي المعروض من خارج أوبك	54.26	56.35	3.85%
امدادات اوبك من سوائل الغاز الطبيعي	5.6	5.8	3.57%
المعروض العالمي	90.07	92.22	2.39%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص60.

وتحت هذا الاطار، وحين النظر الى كل من الشكل المزدوج رقـم (3- 5) يتضـح لنا تطور متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ ارتفع بنسـبة 7.83٪ من22.23 مليون برميل يوميا في عام 2013م، إلى 23.97 مليون برميل يوميا في عـام 2014م، ومعظم النمو كان في الإنتاج من أمريكا، حيث شكل النفط الصخري الأمريكي معظم هذه الزيادة والتي بلغت نسبتها 9.36 % من 18.16 مليون برميل يوميا في عـام 2013م، إلى 19.86 مليون برميل يوميا في عام 2014م. أما من خارج منظمة الأوبك فقد ارتفع متوسط إنتاج دول الاتحاد السوفيتي (سابقا) خلال عام2014م بنسبة 0.15% فقط ليبلغ 13.43 مليون برميل يوميا في عام 2014م. وخـلال الربـع الأول مـن عـام 2015 م، ارتفع متوسط الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 1.6% [13].

الشكل رقم (3- 5) يوضح الإنتاج العالمي من النفط*

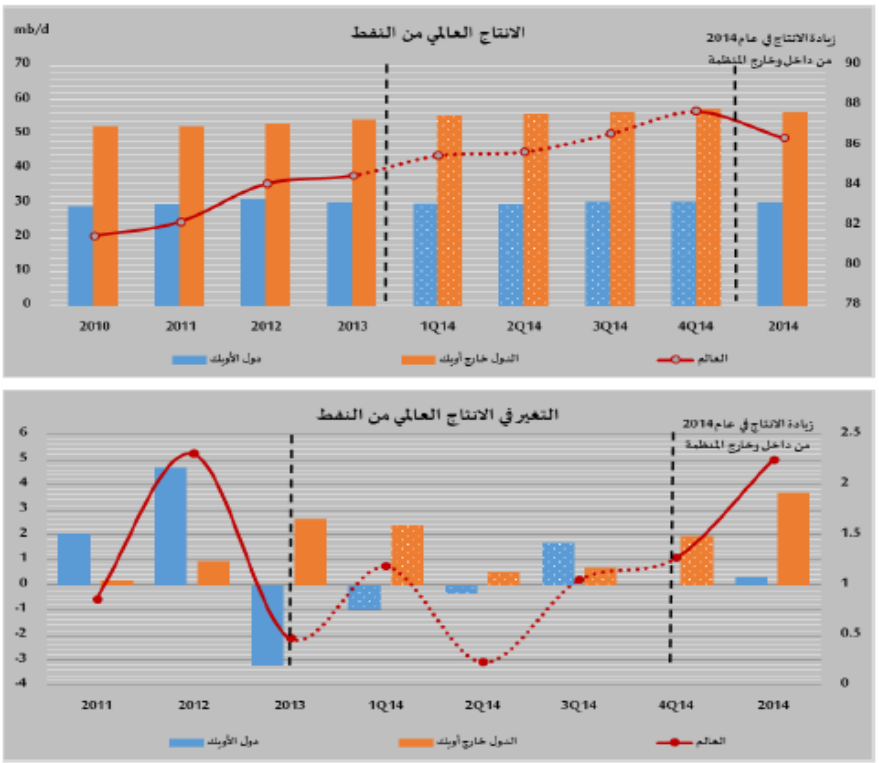

*المصدر: تقرير الاقتصـاد السـعودي لعـام 2014م.- الريـاض: وزارة الاقتصـاد والتخطـيط، 2015م، ص61.

ورغم وجود فائض وكفاية نفطية في السوق، إلا أن هناك زيادة في الإنتاج من دول الأوبك أيضاً، حيث إن هناك توجهاً لدى بعض أعضاء أوبك مثل السعودية والإمارات والكويت بعدم خفض الإنتاج، وقد اتضح من قرار المملكة العربية السعودية بعدم اتخاذ قرارات بخفض الإنتاج أن أولويتها هي زيادة الحصة السوقية أو المحافظة عليها، ولذلك زاد إنتاج المملكة من النفط في عام 2014م بنسبة 0.8٪ عن العام السابق، وقد ارتفع كذلك إنتاج النفط من العراق في 2014م بنسبة 7.5 % عن العام السابق، وهو ما يمثل 225 ألف برميل يوميا، بينما تقلصت إمدادات ليبيا في عام 2014م بنسبة 49.5 % عن العام السابق، وبنحو 454 ألف برميل يوميا. وعلى الرغم من ما يسمّى بـ"العقوبات المفروضة" على صادرات إيران، فقد زاد الإنتاج الإيراني في عام 2014م بنسبة 3.75٪ عن العام السابق وبنحو 71 ألف برميل يوميا، وكما موضح في الشكل رقم (3-6).

الشكل رقم (3- 6) يوضح نمو إنتاج النفط في دول مختارة من دول أوبك وأمريكا

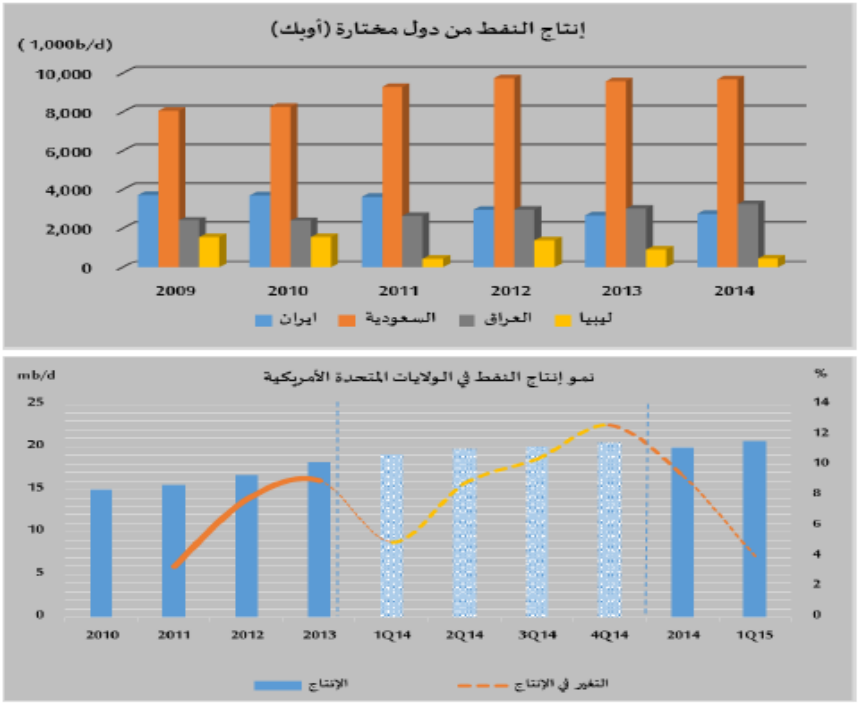

المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص64.

2.5.3- متوسط الطلب على النفط

بحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (3- 5) فإن متوسط الطلب العالمي على النفط خلال عام 2014م ارتفع بنسبة 1.06% ليبلغ 91.2 مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو90.2 مليون برميل يوميا في عام 2013م، بشكل أساسي من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد كان هذا الارتفاع في الطلب مدعوما إذ ارتفع متوسط طلب الصين بما نسبته 3.87 % ليبلغ 10.46 مليون برميل يوميا مقارنة بنحو 10.07 مليون برميل يوميا في عام 2013م. ومن المعلوم أن استراتيجية الحكومة الصينية لأمن الطاقة طويلة الأجل قائمة على شراء مخزونات من النفط الخام في الأوقات التي تنخفض فيها الأسعار، لذلك فإن الارتفاع في الطلب على النفط يعود إلى جهود الصين لتعزيز تلك المخزونات، وتمتلك الصين مخزونات من النفط الخام تكفي لاستهلاكها لمدة 30 يوماً، وتستهدف بحلول عام 2020م أن تغطي مخزوناتها لمدة 100 يوم، ومع انخفاض الأسعار، فإن الصين تلجأ إلى زيادة مشترياتها من النفط الخام لغرض بناء المخزون الاستراتيجي [15].

الجدول رقم (3-5) يوضح متوسط الطلب العالمي على النفط*

مليون برميل/اليوم

الدول	2013	2014	نسبة التغير السنوي (2013-2014)
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	46.06	45.78	-0.61%
دول أمريكا	24.09	24.19	0.42%
دول اوروبا	13.64	13.45	-1.39%
دول المحيط الهادي	8.33	8.14	-2.28%
اجمالي الدول النامية	29	29.76	2.62%
دول آسيا الأخرى	11.06	11.27	1.90%
أمريكا اللاتينية	6.5	6.69	2.92%
دول الشرق الأوسط	7.81	8.06	3.20%
دول افريقيا	3.63	3.74	3.03%
اجمالي المناطق الأخرى	15.18	15.66	3.16%
الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	4.48	4.54	1.34%
دول اوروبا الأخرى	0.63	0.66	4.76%
الصين	10.07	10.46	3.87%
إجمالي الطلب العالمي	90.24	91.2	1.06%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص65.

كما ارتفع متوسط الطلب لكل من دول الشرق الأوسط، بنسبة 3.20 % ليبلغ 8.06 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو7.81مليون برميل يومياً في عام 2013م، ودول أمريكا اللاتينية بنسبة 2.92% ليبلغ 6.69 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 6.5 مليون برميل يوميا في عام 2013م، ودول أفريقيا بنسبة 3.03 % ليبلغ 3.74 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 3.63 مليون برميل يومياً في عام 2013م، في حين تراجع متوسط الطلب في دول أوروبا ودول المحيط الهادي نتيجة لضعف النمو الاقتصادي، وارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2015م بنسبة 0.1 % ليبلغ 91.4 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو91.3 مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام 2014م [16].

3.5.3- إنتاج واستهلاك المملكة العربية السعودية من النفط

ارتفع إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام بمقدار 27.5 مليون برميل، من 3517.6 مليون برميل في عام 2013 م إلى 3545.1 مليون برميل في عام 2014م. وقد بلغ إنتاج المملكة ذروته في شهر يوليو من عام 2014 م ليصل إلى 10.005مليون برميل يومياً في ظل زيادة الطلب العالمي على النفط، وصعود الأسعار إلى حوالي 120 دولارا للبرميل، إلا أن تراجع الطلب العالمي وتهاوي أسعار النفط في شهر نوفمبر من عام 2013، أدى إلى هبوط الإنتاج السعودي إلى 9.610 مليون برميل يومياً. ويبين الشكل رقم (3- 7) استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط.

الشكل رقم (3- 7) يوضح استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط*

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص67.

ضمن هذا الاطار، يتضح من الجدول رقم (3- 6) ذلكم الارتفاع في المملكة العربية السعودية، من الاستهلاك الإجمالي من المنتجات المكررة، والزيت الخام، والغاز الطبيعي في عام 2014م، ليصل إلى 1516.82مليون برميل مقارنة بنحو 1423.8 مليون برميل في عام 2013م.

الجدول رقم (3- 6) يوضح استهلاك المملكة العربية السعودية من المنتجات المكررة والنفط الخام والغاز الطبيعي*

مليون برميل

البنود	2013	2014	نسبة التغير السنوي (2013-2014)
أ) الاستهلاك العام			
غاز البترول المسال	12.27	11.48	-6.4
البنزين الممتاز	184.14	190.71	3.6
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	25.56	27.28	6.7
الديزل	259.40	261.22	0.7
زيت الوقود	107.47	125.86	17.1
الزيت الخام	176.94	202.36	14.4
الإسفلت	20.94	28.59	36.5
زيوت التشحيم	1.59	1.92	21.1
الغاز الطبيعي	496.44	504.09	1.5
المجموع الفرعي	1284.72	1353.51	5.4
ب) استهلاك صناعة النفط			
غاز البترول المسال	2.99	3.71	24.0
زيت الوقود	4.84	13.72	183.3
الديزل	6.92	12.67	83.0
غاز الوقود	20.29	20.56	1.3
الزيت الخام	0.07	0.1	42.9
الغاز الطبيعي	100.8	110.54	9.7
أخرى	3.15	2.01	-36.2
المجموع الفرعي	139.07	163.31	17.4
المجموع الكلي	1423.8	1516.82	6.5

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص68.

وكانت هذه الزيادة في الاستهلاك المحلي والموضحة في الجدول رقم (3- 6) نتيجة لارتفاع الاستهلاك العام بنسبة 5.4 % وارتفاع استهلاك قطاع صناعة النفط بنسبة 17.4٪، ويتمثل الطلب على النفط في المملكة العربية السعودية، من احتياجات المصافي والحرق المباشر لتوليد الكهرباء. وتعود الزيادة في الطلب على النفط في المقام الأول إلى بدء تشغيل مصفاة ساتورب في الجبيل الصناعية، والتي بلغت طاقة التكرير 0.4 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من عام 2013م، مما أدى إلى رفع مستويات استهلاك المصافي. يذكر أن الاستثمار في قطاع التكرير بدأ يشكل أهمية قصوى بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، نظرا لدوره في تحقيق نمو اقتصادي متنوع وتوفير فرص العمل للداخلين الجدد من السعوديين في سوق العمل. وقد بدأ الاستثمار في هذا القطاع منذ فترة الثمانينات، إلا أن المصافي القديمة مثل مصفاة جدة تعدّ مقارنة بما هو موجود في المناطق التي بدأت الاستثمار في مجال التكرير في وقت لاحق. وحيث إن هناك نموا متزايدا في الطلب المحلي على المنتجات الخفيفة، فقد تم توجيه استثمارات ضخمة لتحديث قطاع تكرير النفط، وارتفعت طاقة التكرير بتشغيل مصفاة ساتورب ومصفاة ياسرف في عام 2014م، والذي سنتناوله لاحقاً. ونعتقد أن لإسهامات النفط من إيجابيات وسلبيات مختلفة ومتباينة، تنعكس على تطور القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، فهي تقسمّ إلى خمسة روابط، كما يفصّل بعض الباحثين، المهتمين بدراسة اسهامات القطاع النفطي في تطور الاقتصادات العربية [17]:

1. الروابط المالية عبر النفقات الحكومية للاحتياجات المختلفة في الاقتصاد والتي تعتمد بشكل رئيسي على حجم إيرادات النفط والقدرة الاستيعابية للاقتصاد.

2. الروابط الأمامية وهي تشير إلى الإنتاج النفطي الذي يصبّ مباشرة في القطاعات الأخرى من الاقتصاد السعودي. هذا النوع من الروابط يشمل السوائل التي تحتاجها الصناعات البتروكيميائية، أو الإنتاج النفطي الخام الذي تحتاجه المصافي المنتشرة في أنحاء المملكة. تفوق إيجابيات هذا النوع من الروابط النوع الأول لأن هذه النشاطات الصناعية تخلق قيمة مضافة على النفط بدل بيعه وتصديره مباشرة للخارج، إذ أن القيمة المضافة

للصناعات البتروكيماوية زادت من 24 مليار دولار أمريكي عام 1990م، إلى 54 مليار دولار عام 2004م. من الممكن تضمين المشتقات النفطية المدعومة حكوميًا ضمن هذا النوع من الروابط. والدعم هذا يساهم في شكل كبير في خفض تكلفة المواصلات لجميع المؤسسات بلا استثناء. فهذا الدعم غير مركز ويستفيد منه الجميع مما يجعل جزءًا كبيرًا منه يعتبر هدرًا ولا يزيد من الكفاءة الاقتصادية. إذ أن الأرقام الدقيقة لقيمة الدعم الحكومي متحفظ عليها من قبل وزارة التخطيط والاقتصاد مما يجعل تقييم أثر هذا الدعم بشكل دقيق صعبًا. على الرغم من ذلك، يقدر اقتصاديون حجم الدعم لمجمل السلع بـ 350 مليار ريال [18]. مع الإشارة إلى أن الدعم الحكومي في حد ذاته لا يعتبر إشكالية اقتصادية، ولكن هذه الأرقام تعبر عن مشكلة إذا ما كان الدعم غير مركز للقطاعات والأفراد المحتاجين مما ينتج هدراً لا طائل منه.

3. الروابط الخلفية، وهي تشير إلى القطاعات الاقتصادية المرتبطة بتوريد المواد الأساسية لصناعة النفط مثل الأنابيب أو شركات المقاولات التي تبني المنشآت والمصانع الضرورية للقطاع النفطي، ودرجة نشاطها بحسب طبيعة عملها تعتمد بشكل كامل على درجة نشاط القطاع النفطي.

4. الروابط الاستهلاكية من حيث الاعتماد على دخل النفط لشراء المواد والخدمات من الخارج. هذا النوع هو أقل الأنواع فائدة على الاقتصاد. فهو يستخدم دخل النفط مباشرة لتعزيز الثقافة الاستهلاكية في المجتمع عبر توريد جميع الخدمات والمواد من الخارج من دون خلق أي قيمة مضافة للنفط المستهلك من باطن الأرض، حيث يكون النفط هو المنتج النهائي الذي يتم بيعه ولا يستخدم في صناعات يكون النفط فيها المادة الأساسية.

5. الروابط الاجتماعية والسياسية التي تشير بشكل عام إلى دور النفط في انعدام التوازن بين الدولة والمجتمع وعدم اعتمادها على الضريبة لتحصيل مواردها مما يجعلها مستقلة إلى حد كبير عن المجتمع. يساهم النفط أيضًا في تعزيز السلوك الريعي (rent-seeking) عبر التنافس لتحصيل أكبر قدر من ريع النفط من دون أي أنشطة إنتاجية وإبداعية، إذ أن القرب من مركز السلطة السياسية يتيح الفرص للوصول إلى الريع عبر التوزيعات الشاملة

والمشتريات الحكومية. هذه الاعتمادية شبه المطلقة على النفط في الاقتصاد تكون أوضح في تركيبة الصادرات منها في تركيبة الناتج المحلي، حيث شكلت الصادرات النفطية 84٪ من إجمالي حجم الصادرات عام 2013م التي كانت قيمته أكثر من 1454 مليار ريال، فيما شكلت الصادرات البتروكيماوية، وهي من الصناعات القليلة ذات القيمة المضافة العالية، ما نسبته 4٪ فقط من الصادرات النفطية [19].

6.3- التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) للمملكة

1.6.3- أثر الصناعات التحويلية في تنشيط التجارة الخارجية

بغية تنويع مصادر اقتصادها، فقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية القطاع الصناعي أهمية كبيرة أسهمت في ازدهار القطاع الصناعي، حيث شهد إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة تطوراً مطّرداً خلال الفترة الماضية ارتفع معه إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية من 15 بليون ريال في عام 1975م إلى أكثر من 110 بليون ريال بنهاية عام 2010م، كما أن معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية ظلت في اتجاه تصاعدي طوال هذه الفترة، حيث بلغ معدل النمو السنوي للقطاع خلال هذه الفترة 10.2 ٪، وهو من أعلى المعدلات بين القطاعات الاقتصادي. ونتيجة للتطور الكبير الذي شهده الإنتاج في الصناعات التحويلية خلال ذات الفترة ، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من 4,1٪ في عام 1975م إلى 12,6٪ بنهاية عام 2010م. وبصورة موازية ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 7,8 ٪ في عام 1975م إلى 17,4٪ في عام 2010م. وتشير هذه النسب إلى نجاح خطط التنمية في دفع النهضة الصناعية والتعاون المثمر الذي لقيته هذه الخطط من قبل القطاع الخاص[20]. ضمن هذا السياق، فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية، معدل نمو مرتفع ليقفز من 3.37 % في عام 2013م، إلى 7.83٪ في عام 2014م، مدفوعا بالنمو العالي في نشاط التكرير، حيث سجل نشاط تكرير الزيت أعلى وأسرع معدل نمو بلغت نسبته 12.53٪ خلال عام 2014م مقابل نمو سالب نسبته 4.69٪ في العام السابق. وبذلك يعّد نشاط تكرير النفط أسرع الأنشطة

نموا في الاقتصاد السعودي في عام 2014م، وذلك نتيجة لاستفادة النشاط من دخول مصاف كبيرة مرحلة الإنتاج وارتفاع الطاقة الإنتاجية المحلية للتكرير. ومن هذه المصافي على سبيل المثال، مصفاة ساتورب الجبيل) وهي مشروع مشترك بين (أرامكو) السعودية و (توتال) الفرنسية بطاقة إنتاجية تبلغ 400 ألف برميل يوميا، ومصفاة ياسرف (ينبع) المملوكة لـ (أرامكو) السعودية وشركة (سانيوبك) الصينية بطاقة إنتاجية تبلغ أكثر من 400 ألف برميل يوميا من الخام العربي الثقيل. كما أن هناك العديد من المشاريع المستقبلية للتوسع في مجال التكرير وزيادة الطاقة الإنتاجية من المنتجات المكررة والمواد البتروكيماوية مثل مجمع صدارة للبتروكيماويات الذي تبلغ تكلفته 20 مليار دولار ويتكون من 26 وحدة تصنيع، وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمجمع ثلاثة ملايين طن في السنة من مختلف أنواع البتروكيماويات. وعلى الرغم من انخفاض النصيب المئوي لتكرير الزيت ضمن أنشطة الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من سالب 0.1% في عام 2013م إلى 0.3% في عام 2014م. في حين يعّد نشاط الصناعات التحويلية ككل هو النشاط الأكثر إسهاما في نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته 0.9% . الجدير بالذكر أن نشاط الصناعات التحويلية يشكل 11.3 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن المتوقع أن يستمر هذا النشاط في صدارة الأنشطة الرائدة والقائدة للنمو في الاقتصاد السعودي. وتتوافر في هذا النشاط صفات النشاط أو (القطاع الإنتاجي) الرائد للاقتصاد السعودي (Key Sector) إذ تقدر الروابط الخلفية والأمامية لهذا النشاط باستخدام نموذج مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) بحوالي 1.15 روابط خلفية مع الأنشطة الأخرى، مما يعني أن هذا النشاط يعتمد في إنتاجه على مدخلات أنشطة الاقتصاد الأخرى، كما تقدر الروابط الأمامية للنشاط بحوالي 1.36 والذي يعني أن التوسع في الإنتاج لهذا النشاط من الممكن أن يحفز أيضا أنشطة أخرى في الاقتصاد على الإنتاج. ويعّد النشاط الذي تزيد فيه الروابط الخلفية والأمامية عن رقم (1) صحيح هو نشاط قائد للاقتصاد.

والجدول رقم (3- 7) يوضح هذه التطورات في قدرات وطاقات التكرير في المملكة العربية السعودية. وعليه، فإن الباحث يلاحظ من الجدول المذكور، أن الاستهلاك

من المنتجات المكررة، قد تضاعف في المملكة العربية السعودية، لأسباب كثيرة في مقدمتها، نظام الدعم الحكومي لوقود النقل وتوليد الكهرباء، والزيادة المطردة في السكان والنمو الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى زيادة استهلاك الكهرباء، وزيادة استخدام الوقود في الصناعة. مع العلم أن أسعار الوقود في المملكة تعدّ من أقل الأسعار في العالم إذ يباع الديزل بحوالي 6.7 سنت للتر، كما يباع البنزين بـ 16 سنتا للتر، وتباع المنتجات المكررة بأسعار مخفضة إلى الشركة السعودية للكهرباء التي تستخدم يوميا حوالي 200 ألف برميل من الديزل و40 ألف من زيت الوقود لتوليد الكهرباء. إن هذه التطورات والاهتمامات التي توليها المملكة العربية السعودية، لتنمية الصادرات الصناعية، تتماشى مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل. وبالرغم من الحداثة النسبية للصناعة في المملكة، ولا سيما تجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير، إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. ولقد كان للصادرات البتروكيماوية السعودية قصب السبق في الدخول إلى الأسواق العالمية، كما ساهمت في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر. ويوضح الجدول رقم (3- 8) التطور الحاصل في المصانع المنتجة الوطنية والمشتركة حتى نهاية الربع الثالث 2013م.

الجدول رقم (3- 7) يوضح مصافي النفط والطاقات التكريرية برميل/ يوميا*

المصفاة	تاريخ التشغيل	الشركة المالكة	طاقة التكرير (برميل/ يوميا)
المصافي المحلية			
مصفاة جدة	1976	أرامكو السعودية	90,000
مصفاة رأس تنورة	1986	أرامكو السعودية	550,000
مصفاة الرياض	1981	أرامكو السعودية	124,000
مصفاة ينبع	1979	أرامكو السعودية	240,000
جازان	2016	أرامكو السعودية	400,000
مشاريع التكرير المشتركة المحلية			
مصفاة سامرف (ينبع)	1983	أرامكو السعودية-إكسون	400,000
مصفاة ساسرف (الجبيل)	1986	أرامكو السعودية-شل	305,000
مصفاة بترو رابغ (رابغ)	1990	أرامكو السعودية-سيميتو كيميكل	425,000
مصفاة لوبريف		أرامكو السعودية	
مصفاة ساتورب (الجبيل)	2014	أرامكو السعودية-توتال	400,000
مصفاة ياسرف (ينبع)	2014	أرامكو السعودية-سابنوبك	400,000
مشاريع التكرير المشتركة الدولية			
شركة فوجيان للتكرير والبتروكيماويات (جمهورية الصين الشعبية)	-	25% أرامكو السعودية –شركة فوجيان	240,000
شوا شل (اليابان)	-	15% أرامكو السعودية –شركة شوا شل	395,000
إس-أويل، (جمهورية كوريا)	-	35% أرامكو السعودية –شركة إس-اويل	669,000
موتيفا، (الولايات المتحدة)	-	50% أرامكو السعودية-شركة نفط شل	1070,000

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص23.

الجدول رقم (3-8) المصانع المنتجة الوطنية والمشتركة حتى نهاية الربع الثالث 2013م

رقم التصنيف	النشاط الصناعي	العدد	عدد القوى العاملة	إجمالي التمويل (بالمليون)
1	صنع المنتجات الغذائية	678	116,534	45,941.60
2	صنع المشروبات	172	40,374	23,548.30
3	صنع المنسوجات	86	13,959	4,402.00
4	صنع الملبوسات	98	12,335	1,045.38
5	صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	39	3,758	648.89
6	صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الاثاث؛ صنع اصناف من القش ومواد الضفر	61	5,409	969.04
7	صنع الورق ومنتجات الورق	209	30,642	11,581.14
8	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	54	6,468	2,831.34
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	112	16,016	88,778.79
10	صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	618	73,382	418,492.14
11	صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية والمستحضرات الصيدلانية	31	7,731	4,032.18
12	صنع منتجات المطاط واللدائن	787	79,062	23,264.15
13	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	1,259	153,292	88,403.74
14	صنع الفلزات القاعدية	241	44,527	69,614.86
15	صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات	878	96,273	24,532.30

16	صـنع الحواسـيب والمنتجـات الالكترونية والبصرية	61	8,705	2,998.54
17	صنع المعدات الكهربائية	192	36,482	15,288.84
18	صـنع الآلات والمعـدات غـير المصنفة في موضع اخر	190	23,054	27,641.18
19	صـنع المركبـات ذات المحركـات والمركبـات المقطـورة ونصـف المقطورة	142	14,847	3,159.13
20	صنع معدات النقل الاخرى	11	1,593	245.47
21	صنع الاثاث	318	24,247	3,392.18
22	الصناعات التحويلية الاخرى	91	12,938	9,705.20
23	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	5	1,868	799.10
	المجموع	6,333	823,496	871,315.49

*المصدر: الجدول من تصميم وتنظيم الباحث، استنادا الى تقارير وزارة التجارة والصناعة لعام 2014.

أما الجدول رقم (3- 9) فهو يوضح التجارة الخارجية (الصادرات الصناعية) التي تحققت للمملكة العربية السعودية، والنسبة المنجزة من اجمالي الصادرات، وكذلك النسبة المنجزة من الناتج المحلي غير النفطي للمملكة للفترة المحصورة بين الأعوام (1992-2014م).

جدول رقم (3- 9) يوضح التجارة الخارجية (الصادرات الصناعية) التي تحققت للمملكة العربية السعودية للفترة (1992- 2014م)*

السنوات	الصادرات الصناعية (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	النسبة من الناتج المحلي غير النفطي (%)
1992	12,537	7	4
1993	12,607	8	4
1994	15,449	10	5
1995	22,558	12	7
1996	21,364	9	6
1997	24,721	11	6
1998	21,131	15	6
1999	19,448	10	5
2000	22,920	8	6
2001	26,547	10	6
2002	27,691	10	6
2003	35,743	10	8
2004	47,566	10	9
2005	60,000	9	11
2006	70,044	9	12
2007	83,311	10	13
2008	98,710	8	14
2009	84,997	11	12
2010	113,924	12	15.28
2011	151,125	11.1	17.86
2012	189,345	13	20.05
2013	172.115	9	15
2014	186.600	8	16.45

*المصدر: الجدول من تصميم وترتيب الباحث، استنادا الى: تقارير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2013، وتقارير 2014م.

2.6.3- التجارة الخارجية (الصادرات السلعية)

يتضح من الاحصائيات الرسمية أن التجارة الخارجية (الصادرات الصناعية) للمملكة العربية السعودية، حققت نمواً سريعاً وكبيراً خلال السنوات الماضية، حيث نمت الصادرات الصناعية السعودية بمعدل 10 % سنوياً خلال الفترة 1992-2012م، ولترتفع بذلك قيمتها من 12.537 مليون ريال عام 1992م إلى 189,345 مليون ريال عام 2012م، وكما هو موضح في الجدول رقم (3- 10). ومن اللافت للنظر هو الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الصناعية عام 2003م، مع بدء سريان تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد، وفي عام 2005م، مع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي غير النفطي للمملكة العربية السعودية، نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت من 4٪ في عام 1992م لتبلغ 20% في عام 2012م، وهو ما يؤكد على أهمية التصدير كأحد أبرز عوامل التنمية المستدامة بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص، والجدول رقم (3- 10) يبيّن الصادرات السلعية الرئيسية للمملكة العربية السعودية الى عدد من دول العالم.

جدول رقم (3- 10) يوضح التجارة الخارجية (الصادرات السلعية الأساسية) للمملكة العربية السعودية (مليون ريال)*

الصادرات السلعية الرئيسية (مليون ريال)		
السلع المصدرة	الربع الأول 2014	الربع الأول 2015
اللدائن والمطاط ومصنوعاتها	17603	14905
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	20298	13175
معدات النقل وأجزاؤها	4048	4998
المعادن العادية ومصنوعاتها	3310	4010
الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية واجزاؤها	2493	2889
منتجات صناعه الأغذية، مشروبات	1568	1614
الحيوانات الحية ومنتجاتها	1492	1549
مواد مستعمله في صناعه الورق، ورق و مصنوعاته	807	751
الأنسجة ومصنوعاتها	587	529
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	721	479
بقية الأقسام	2143	2201
الإجمالي	**55070**	**47100**
* حسب أقسام النظام المنسق (HS)		

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص4.

جدير بالذكر أن قيمة الصادرات السعودية غير النفطية، بلغت خلال الربع الأول من عام 2015م (47100) مليون ريال، مقابل (55070) مليون ريال خلال الربع الأول من عام 2014م، بانخفاض مقداره (7970) مليون ريال، بنسبة (14,5٪) عن الربع الأول من عام 2014م، منخفضة بنسبة (6,2٪) عن الربع الرابع من عام 2014م. وبلغ الوزن المصدر خلال الربع الأول من عام 2015م (12305) ألف طن مقابل (13843) ألف طن خلال الربع الأول من عام 2014م، بانخفاض مقداره (1538) ألف طن بنسبة (11,1٪). وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-11). في حين

يوضح الشكل رقم (3-8) التجارة الخارجية (الصادرات السلعية الرئيسية) للمملكة العربية السعودية، والتغير فيها، للربع الأول من عام 2015م.

الشكل رقم (3- 8) يوضح التجارة الخارجية (الصادرات السلعية الرئيسية) للمملكة العربية السعودية والتغيير فيها للربع الأول من عام 2015م (٪ من الاجمالي)*

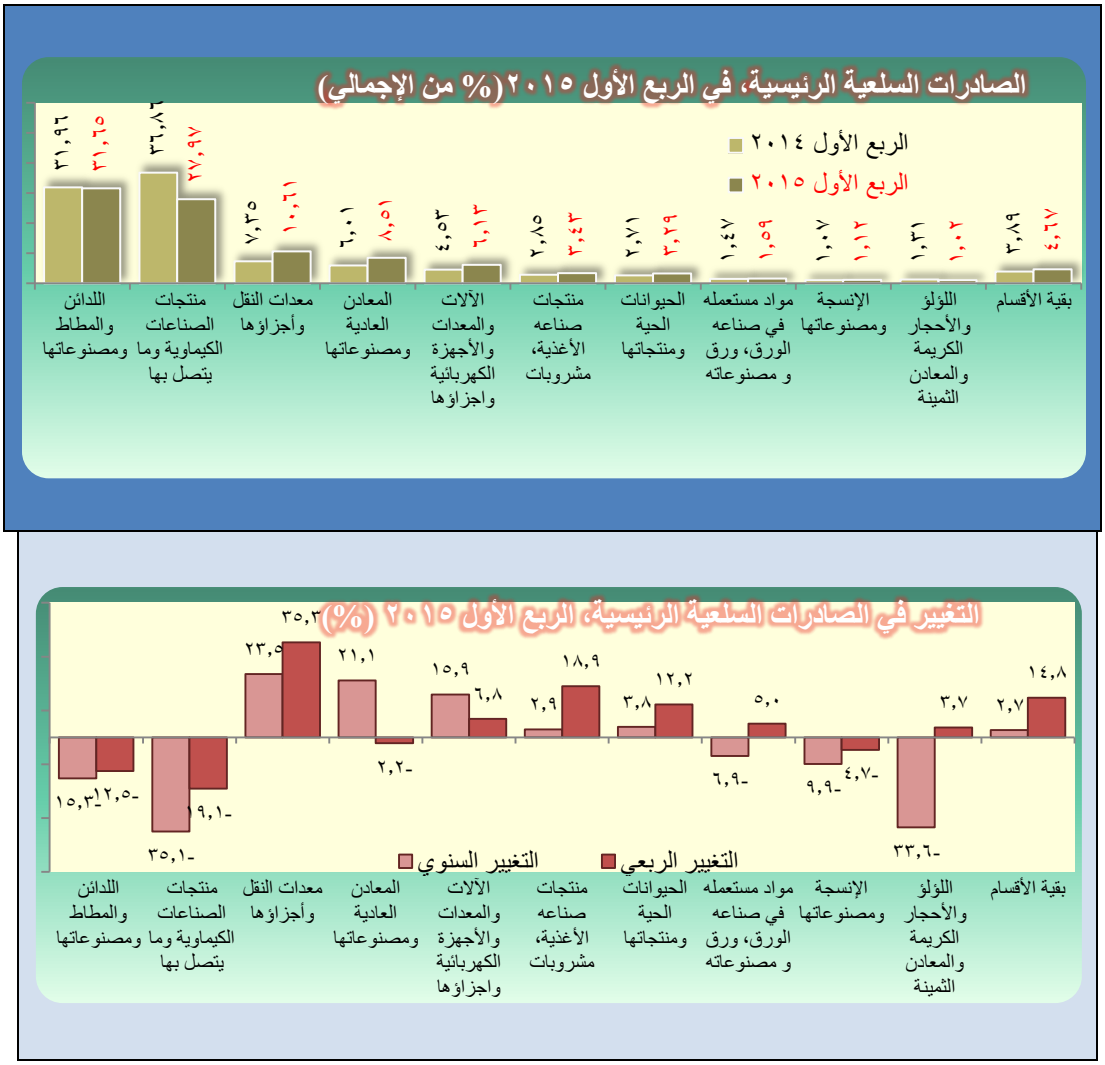

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص4.

والجدول رقم (3- 11) والشكل رقم (3- 9) يوضحان أهم خمس دول تتعامل معهم المملكة العربية السعودية في قطاع التجارة الخارجية، وتتلقى الصادرات السلعية من المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (3- 11) يوضح أهم خمس دول تستورد من المملكة العربية السعودية*

التجارة الخارجية مع أهم خمس دول مصدر إليها (مليون ريال)		
	الربع الأول 2014	الربع الأول 2015
الامارات العربية المتحدة	5656	6211
الصين	7505	5137
الهند	3798	2867
سنغافورة	3887	2149
الولايات المتحدة الامريكية	1187	1912
المجموع	**22033**	**18276**
نسبة أهم خمس دول مصدر إليها من إجمالي الصادرات (٪)	**40,01**	**38,80**

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص6.

الشكل رقم (3- 9) يوضح أهم خمس دول تستورد من المملكة العربية السعودية*

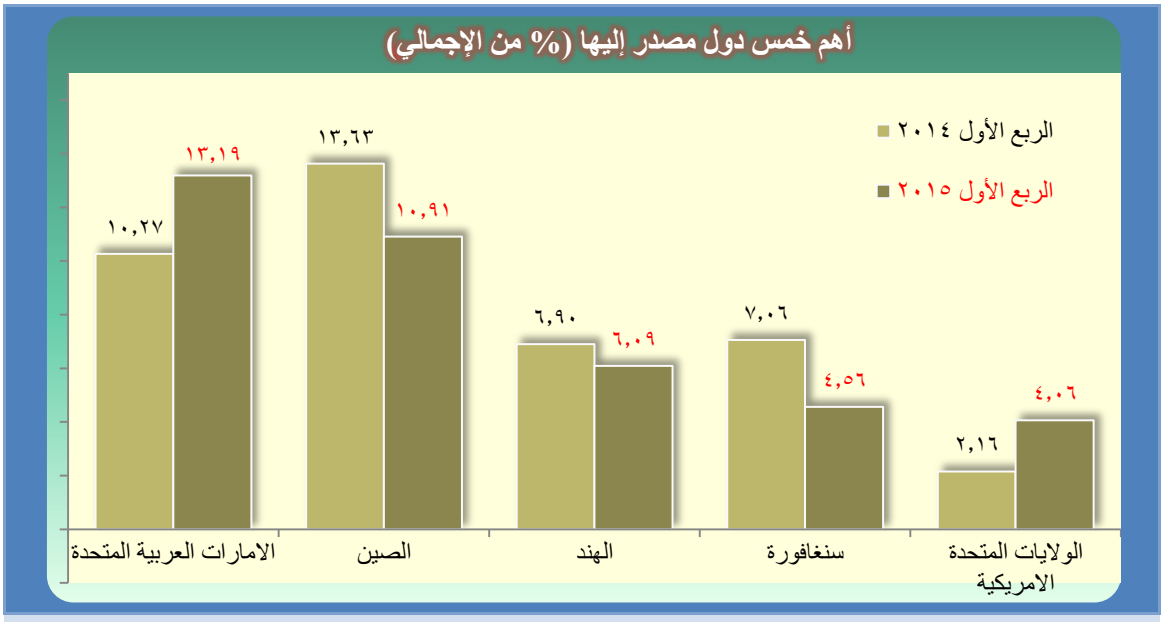

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص6.

وفي متابعة أخرى للمراجع والمصادر والمؤسسات الرسمية السعودية، من قبل الباحث، فقد أشارت بيانات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، أن قيمة التجارة الخارجية (الصادرات) السلعية غير النفطية لشهر مارس 2015م، بلغت (15707) ملايين ريال، بانخفاض نسبته (19.4 ٪) عن الفترة المماثلة من العام السابق، أما الواردات فبلغت (55644) مليون ريال بارتفاع نسبته (2.8 ٪) عن الفترة المماثلة من العام السابق 2014م، مبيناً أن نسبة الصادرات غير النفطية بلغت (28.23٪) من إجمالي قيمة الواردات خلال هذه الفترة . فيما جاءت صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها في المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (5048) مليون ريال وتمثل نسبة (32.14٪) من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير النفطية ، واحتلت منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها المرتبة الثانية بقيمة (4117) مليون ريال وبنسبة (26.21٪) ، وجاءت المعادن العادية ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة بقيمة (1437) مليون ريال وبنسبة (9.15٪) من إجمالي قيمة الصادرات.

فيما جاءت الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها في المرتبة الأولى للواردات، حيث تمثل واردات المملكة من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها أعلى قيمة، حيث بلغت (14948) مليون ريال بنسبة (26.86٪) من إجمالي قيمة الواردات، واحتلت معدات النقل وأجزاؤها المرتبة الثانية بقيمة (9534) مليون ريال بنسبة (17.13٪)، وفي المرتبة الثالثة المعادن العادية ومصنوعاتها حيث بلغت قيمتها (5471) مليون ريال بنسبة (9.83٪) [21].

أما بشأن متابعة تطور التجارة الخارجية (الصادرات) من المملكة العربية السعودية الى الدول العربية والأجنبية، فيمكن النظر الى تفصيلات وفقرات الجدول رقم (4- 11) والشكل رقم (4- 8)، إذ تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول المصّدر إليها، من حيث قيمة الصادرات السلعية غير النفطية ممثلة ما نسبته (10.68٪) من إجمالي قيمة الصادرات، وجاءت الصين في المرتبة الثانية بنسبة (10.05٪) ، تلتها الهند بنسبة (7.32٪) ، أما من ناحية الواردات فقد احتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة (13.99٪) من إجمالي الواردات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (12.22٪) ثم ألمانيا بنسبة (6.90٪) [22].

ووفقاً لإحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، فان القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية (الصادرات السلعية) خلال عام 2014م بلغت (1.348.353.000.000) ألفاً وثلاث مئة وثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة وثلاثة وخمسين مليون ريال بانخفاض نسبته (4.4) بالمئة

عن العام المالي السابق 2013م، كما أن قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بلغت حوالي (208.153.000.000) مئتين وثمانية مليارات ومئة وثلاثة وخمسين مليون ريال بزيادة نسبتها (3.1) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته (15.4) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

3.6.3- التجارة الخارجية (الواردات السلعية)

بلغت قيمة التجارة الخارجية (الواردات السلعية) للمملكة العربية السعودية خلال الربع الأول من عام 2015م (162534) مليون ريال مقابل (152075) مليون ريال خلال الربع الأول من عام 2014م، بارتفاع مقداره (10459) مليون ريال، بنسبة (6,88٪) عن الربع الأول من عام 2014م ، مرتفعة بنسبة (1,07٪) عن الربع الرابع من عام 2014م. وبلغ الوزن المستورد خلال الربع الأول من عام 2015م (19260) ألف طن مقابل (19119) ألف طن خلال الربع الأول من عام 2014م ، بارتفاع مقداره (141) ألف طن بنسبة (0,74٪) [23]. والجدول رقم (3- 12) والشكل رقم (3- 10) يوضحان واردات المملكة.

الجدول رقم (3- 12) يوضح الواردات السلعية للمملكة للعامين2014-2015م*

التجارة الخارجية – الواردات السلعية الرئيسية (مليون ريال)		
السلع المستوردة *	الربع الأول 2014	الربع الأول 2015
الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها	39887	45034
معدات النقل وأجزاؤها	25056	29145
المعادن العادية ومصنوعاتها	18906	17483
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	13670	14591
المنتجات النباتية	8489	7738
منتجات صناعه الأغذية والمشروبات	7066	7064
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	4583	6462
الحيوانات الحية ومنتجاتها	5748	5720
الأنسجة ومصنوعاتها	4466	5276
اللدائن والمطاط ومصنوعاتها	4778	5000
بقية الأقسام	19426	19021
الإجمالي	**152075**	**162534**
*** حسب أقسام النظام المنسق (HS)**		

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص8

الجدول رقم (3- 13) يوضح أهم خمس دول تستورد منها المملكة العربية السعودية*

التجارة الخارجية مع أهم خمس دول مستورد منها (مليون ريال)		
الدول	الربع الأول 2014	الربع الأول 2015
الصـين	18809	24671
الولايات المتحدة الامريكية	20227	21615
المانيا	11398	11020
الـيـابـان	8596	8978
الامارات العربية المتحدة	7726	8970
المجموع	**66756**	**75254**
نسبة أهم خمس دول مستورد منها من إجمالي الواردات (٪)	**43,90**	**46,30**

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصـاءات الاقتصـادية.- الريـاض: مصـلحة الإحصـاءات العامـة والمعلومات، 2015، ص11

الشكل رقم (3- 10) يوضح أهم خمس دول تستورد منها المملكة العربية السعودية*

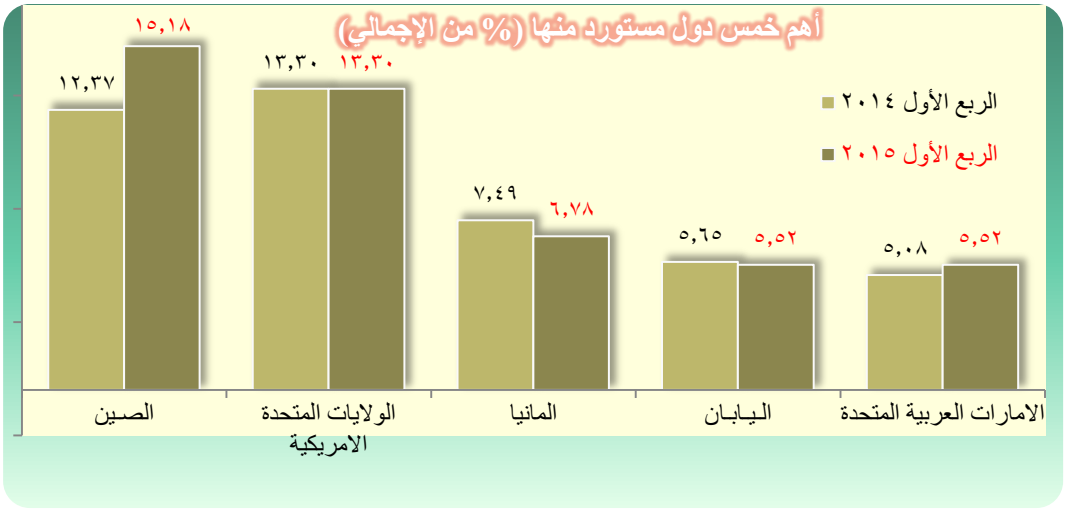

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص11

الشكل رقم (3- 11) يوضح التغيير في الواردات من الشركاء الرئيسيين للمملكة العربية السعودية*

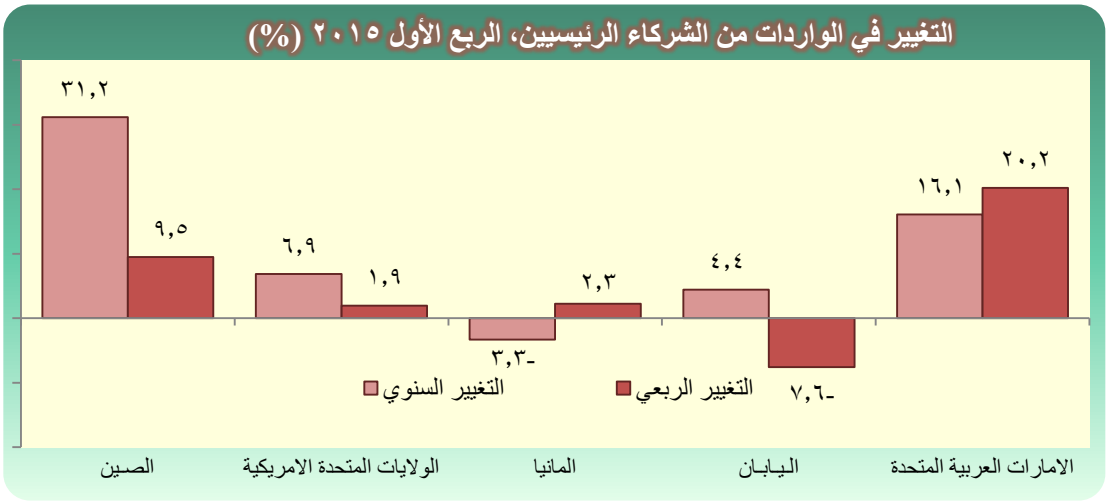

*المصدر: التجارة الخارجية. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية.- الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص11

7.3- القوى العاملة والتنمية البشرية في المملكة العربية السعودية

1.7.3- أهمية الموارد البشرية وتنميتها

تشكل القوى العاملة وتنمية قدراتها الثروة الحقيقية والرئيسية للدول، ومن بينها المملكة العربية السعودية، لذلك أصبح الاهتمام بالعنصر البشري متزايدا لكونه، يتميز بالقدرة على الابتكار، والتطوير، والاختراع، والتجديد، انطلاقا من حقيقة مؤداها، أنه كلما تمكنت الدولة من الحفاظ على ثرواتها البشرية، وعملت على تنمية قدراتها، عن طريق التعليم الأكاديمي ودوائر البحث العلمي والتطوير، والتأهيل والتدريب، كلما تقدمت اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا. وتحت هذا الاطار فقد تعددت التعريفات التي أوردها الباحثون والمهتمون بالموارد البشرية حول تنميتها وتطويرها، ومنها أن تنمية وتطوير الموارد البشرية تتمثل بتزويد العاملين بالمهارات، والمعارف التي تستخدمها الآن أو في المستقبل، وتطوير المهارات العامة للعاملين في المنظمة ليكونوا أكثر تهيؤ لقبول تحديات مهام جديدة أوكلت لهم، وتطبيق منظم بعيد الأمد للمعارف والعلوم السلوكية لتطوير فاعلية المنظمة وقدرات مواردها البشرية واستثمار منظم في تعليم الناس أفعال قوية تمكنهم من تحقيق الهدف (24).

ومن بديهيات القول: إن التعليم بكل فروعه ومستوياته وتخصصاته، يشكل الاطار الحقيقي للتنمية البشرية، فإذا أرادت الدول والمجتمعات أن تحقق نمواً حقيقياً وتطوراً في روافد حياتها الانسانية والمادية، فإن الأمر والوصف يتطلب الاهتمام بالتعليم تصوراً وتصرفاً. ومن المؤكد أن التعليم يدخل ضمن الغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهي استراتيجية مستقبلية في لحظة الحاضر، للتحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع، في سياق الاهتمام والارتقاء بالإنسان والمجتمع، فكراً وثقافةً واقتصادا وسلوكاً. ولاشك في أن الأداء البشري والمادي لأي مجتمع، يعتمد على وجه التحديد على واقع الأنظمة التعليمية، وأن تطوير وتحسين هذه الأنظمة هو المدخل نحو التنمية المتكاملة والحقة لروافد الحياة. وتشير تجارب دول كثيرة، أن ما تم تحقيقه من مخرجات بشرية أدنى

بكثير من حجم المدخلات المادية فيه، ذلك أن النظام التعليمي لا يعمل من فراغ اجتماعي، فرغم من أن تطوير النظام التعليمي ورفع كفاءة أدائه، شرط أساسي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، إلا أنه، رغم أهميته، ليس هو الشرط الوحيد، فالإبداع لا يخلقه النظام التعليمي وحده، بقدر ما تخلقه البيئة المجتمعية المحيطة.

ضمن هذا السياق، فإن التنمية البشرية تتحقق بإحداث تغييرات وتطويرات في الهياكل التعليمية وبما يؤدي إلى تطوير وتحسين دائرة الأداء العام والخاص، في النظام الاقتصادي والاجتماعي ككلّ، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إحداث التطور الإيجابي المستمر في السلوكيات والطاقات البشرية الوظيفية، وهنا يأتي دور التعليم لإحداث هذا التطوير المقصود والطموح. وإذا كانت آيات القرآن الكريم تؤكّد أن تغيير أحوال الناس مرتبط بتغيير ما بأنفسهم، ومن ثم ينعكس على سلوكياتهم: ﴿إنَّ اللهَ لا يُغيّرُ مَا بقومٍ حَتى يُغيّروُا مَا بأنفسِهِم﴾، فإن تغيير ما في النفوس، كتمهيد ضروري لتغيير السلوكيات نحو الأفضل، يمكن أن يتحقق بالتعليم. فالتعليم ركيزة من ركائز التنمية البشرية التي تعتبر الإنسان غاية، "فهو مصدرها وفاعلها وصانعها والمستفيد من نتائجها. إنها تنمية شاملة لا تقاس بوفرة السلع والقدرة على شرائها واستهلاكها، بل تسعى إلى تحقيق كرامة هذا الإنسان، وتتوجه إلى الذات لتجعل البشر يعيشون حاضرهم في طمأنينة ويستشرفون مستقبلهم بكل ثقة وتفاؤل"(25).

2.7.3- التوظيف في المملكة العربية السعودية

يقدر عدد السكان في المملكة العربية السعودية في عام 2014 م بنحو 30.7 مليون نسمة. ويبلغ عدد السعوديين منهم 20.7 مليون نسمة، بينما يمثل غير السعوديين العدد المتبقي بأكثر من عشرة ملايين نسمة، وأن 13.5 مليون من السعوديين في سن العمل، ونحو 7.1 مليون طفل تحت 14عاما، فيما 741 ألف أكبر من 64 عاما، ويزيد عدد الداخلين السعوديين إلى سوق العمل سنويا عن عدد الخارجين منه. فخلال عام 2014م بلغ عدد الداخلين السعوديين في سوق العمل نحو 237 ألف رجل وامرأة، في حين بلغ عدد الخارجين من سوق العمل نحو 99 ألف رجل وامرأة. ويشكل هذا النمو

في نسبة من يدخل سوق العمل ضغطا ديمغرافيا، كما أنه لا يتناسب مع عدد الوظائف المتاحة في الاقتصاد، إذ تقدر الزيادة في عدد الأفراد السعوديين العاطلين عن العمل الذين دخلوا في قوة العمل السعودية في عام 2014م بنحو 28.772 فردا، مما رفع عدد الأفراد السعوديين العاطلين عن العمل من 622.533 فردا في عام 2013م إلى 651.305 أفراد في عام 2014م. بينما تقدر الزيادة في عدد العاطلين السعوديين خلال عام 2013م بنحو 19.680 فردا.

ولقد تسارع معدل النمو في التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014م، إذ بلغت نسبة نموه نحو 14.18% بينما كانت نحو 13.50 % في العام السابق، أما التوظيف في القطاع الحكومي فقد نما بنسبة 3.28 % في عام 2014 م مقارنة بنسبة 6.40 % في العام السابق، إلا أن نمو التوظيف في القطاع الخاص لم يخفض من معدل البطالة لدى السعوديين إذ بقي معدل البطالة في عام 2014م مثابتا عند المستوى السابق وهو 11.7٪. وقد سجل عام 2014م زيادة كبيرة وغير مسبوقة في نمو السكان السعوديين غير الراغبين في العمل بنسبة 297% من 14.103 أفراد في عام 2013م إلى 55.985 فردا في عام 2014م. وتشكل نسبة الذكور 43 % في حين تشكل الإناث النسبة المتبقية وهي 57 % [26]. ويعتقد الباحثان أن السبب في ارتفاع نسبة نمو هذه الفئة من السكان السعوديين عام 2014م بشكل كبير، يعود إلى عزوف الشباب السعوديين عن الوظائف غير الماهرة التي تعرض عليهم من قبل الشركات في القطاع الخاص والتي لا تتناسب مع مؤهلاتهم الوظيفية، فأغلبهم من الحاصلين على التعليم الجامعي.

جدير بالذكر، أنه مع ازدياد الإنفاق على التعليم والتدريب، فإن مساهمة القطاع الخاص لا ترقى إلى المستوى المأمول في توفير فرص العمل لاستيعاب قوة العمل الوطنية الماهرة والحاصلة على المستويات التعليمية المرتفعة، لأن معظم الوظائف في القطاع الخاص هي للقوى العاملة غير الماهرة بمستوى تعليم دون الثانوي والتي يتم استقدامها من الخارج. وقد اتضح من دراسة الوضع الحالي لسوق العمل وبيانات مسح القوى العاملة الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، أن القطاع الخاص بهيكلته الحالية محدود القدرة على التوظيف، وعلى حل مشكلة البطالة

لسببين، الأول: أن غالبية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة ولا تتطلب مستوى تعليميا مرتفعا مما يجعل إحلال القوى العاملة الوافدة بقوى عاملة وطنية، واستيعاب الأيدي العاملة الوطنية ضعيفا، فالأغلب في القوى العاملة الوطنية أنها قوى عاملة ماهرة، وأكثر العاطلين عن العمل هم من حملة الشهادات الجامعية. أما السبب الثاني فيرجع إلى أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة إلى الإناث حيث إن 88 % من الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص في عام 2014م هم من الذكور ولم تمثل نسبة الإناث سوى 12% ، في حين أن معدل البطالة هو الأعلى لدى الإناث وبنسبة 32.8 % ولم تمثل نسبة البطالة لدى الذكور سوى 5.9 %في عام 2014م. وتمثل معدلات البطالة في الاقتصاد السعودي قضية شائكة تؤرق الرأي العام، وتعطي الحكومة أولوية أساسية لهذه القضية وتتبع استراتيجيات متعددة الجوانب لإصلاح سوق العمل وزيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية.

3.7.3- السكان السعوديون في سن العمل

كان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين (15 سنة فأكثر) قد بلغ 41 %، في حين بقي 59٪ من السكان السعوديين خارج قوة العمل، وظل معدل مشاركة الذكور في قوة العمل عند 65٪، فقد زاد معدل مشاركة الإناث في قوة العمل نسبة السعوديات ضمن قوة العمل إلى إجمالي عدد النساء السعوديات في سن العمل من 16.4 % في عام 2013م إلى 17.6 % في عام 2014م. وقد زادت قوة العمل السعودية بنسبة 4 %في عام 2014م، في حين بلغت الزيادة في نسبة الخارجين من قوة العمل السعودية 1% فقط، وكما موضح في الجدول رقم (3- 13) والشكل رقم (3-10)، مما يلفت النظر إلى تسارع النمو في القوى العاملة السعودية، وضرورة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لزيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين، إذ تشكل نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة نسبة متدنية جدا مقارنة بنسبة مشاركة الذكور، إلا أنه لوحظ أن نسبة مشاركة الإناث قد ارتفعت في السنوات الأخيرة من 14% في عام 2011م إلى 18% في عام 2014م.

الجدول رقم (3- 14) يوضح السكان السعوديين داخل وخارج قوة العمل*

السكان السعوديون	2013			2014			نسبة التغير السنوي (2013-2014)
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
قوة العمل	65%	16%	40%	65%	18%	41%	4%
خارج قوة العمل	35%	84%	60%	35%	82%	59%	1%
الإجمالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%	3%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص39

الشكل رقم (3- 12) يوضح معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين*

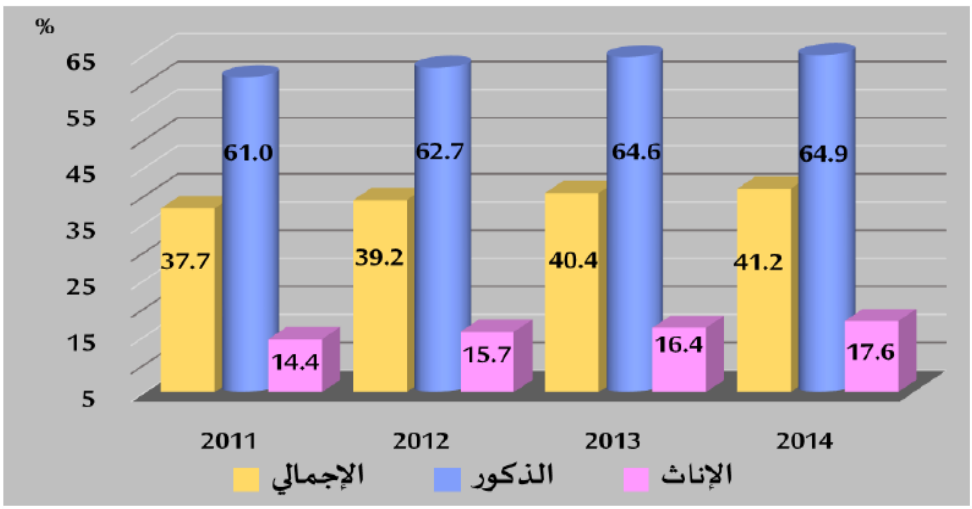

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص39.

هذا وقد بلغت قوة العمل السعودية في عام 2014م حوالي 5.6 مليون فرد، منهم 4.4 مليون فرد من الذكور بنسبة 79 % بينما تشكل الإناث 21 % من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل التشغيل للسكان السعوديين (15سنة فأكثر) 88.3% ، في حين بلغ معدل البطالة للسكان السعوديين في سن العمل حوالي 11.7 % بواقع (651.305) فرد. وتشكل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (20-39 سنة) ثلثي قوة العمل السعودية، وفي ظل الارتفاع السريع في عدد السكان الذين يمثل الشباب النسبة الأكبر منهم، فإن هناك ضغوطا ديمغرافية وأولوية ملحة لتوفير فرص العمل للداخلين في قوة العمل سنويا [27].

ضمن هذا السياق، وانطلاقاً من الأرقام المؤشرة في الجدول رقم (3- 15) والشكل رقم (3- 12) يتبين بأن الحاصلين على شهادة الثانوية أو ما يعادلها يشكلون أعلى نسبة من قوة العمل السعودية بواقع 36٪ ، يليهم الحاصلون على التعليم الجامعي فما فوق، بنسبة 34 %، في حين تتركز النسبة الأكبر في قوة العمل السعودية من الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة 33 % من إجمالي قوة العمل للذكور، نجد أن النسبة الأكبر من الإناث تتركز في الحاصلات على التعليم الجامعي فما فوق، بنسبة 15 % من إجمالي قوة العمل للإناث. وكانت الزيادة الكبيرة في قوة العمل السعودية الداخلة في عام 2014م من الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها وذلك بمعدل 13 %. في حين تراجع معدل نمو قوة العمل السعودية من الحاصلين على الشهادات دون الثانوية بنسبة سالب 6%، حيث انخفضت نسبة المشتغلين والمتعطلين السعوديين من هذه الفئة، فقد انخفضت نسبة المشتغلين السعوديين الحاصلين على التعليم دون الثانوي من 22.98٪ في عام 2013م إلى 21.32% في عام2014م، كما انخفضت نسبة المتعطلين السعوديين الحاصلين على التعليم دون الثانوي من 8.51% في عام 2013م إلى 7.42% في عام 2014م. وقد زادت نسبة المشتغلين السعوديين من حملة الشهادات الثانوية مقابل انخفاض نسبة المشتغلين الحاصلين على التعليم الجامعي فما فوق في عام 2014م. كما زادت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية من إجمالي المتعطلين السعوديين من 49% في عام 2013م إلى51٪ في عام 2014م. وزادت أيضا

نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الثانوية من 33 % في عام 2013م إلى 33.4 % في عام 2014م.

الجدول رقم (3- 15) يوضح قوة العمل السعودية حسب المستوى التعليمي*

(% من إجمالي قوة العمل)

الحالة التعليمية	2013			2014			نسبة التغير السنوي (2013-2014)
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
دون الثانوية	22%	1%	23%	19%	1%	21%	-6%
الثانوية أو ما يعادلها	30%	3%	33%	33%	3%	36%	13%
دبلوم دون الجامعة	7%	2%	10%	7%	2%	10%	2%
التعليم الجامعي فما فوق	20%	14%	34%	19%	15%	34%	3%
الإجمالي	80%	20%	100%	79%	21%	100%	4%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص40.

الشكل رقم (3- 13) يوضح قوة العمل السعودية حسب الفئة العمرية في عام 2014 م*

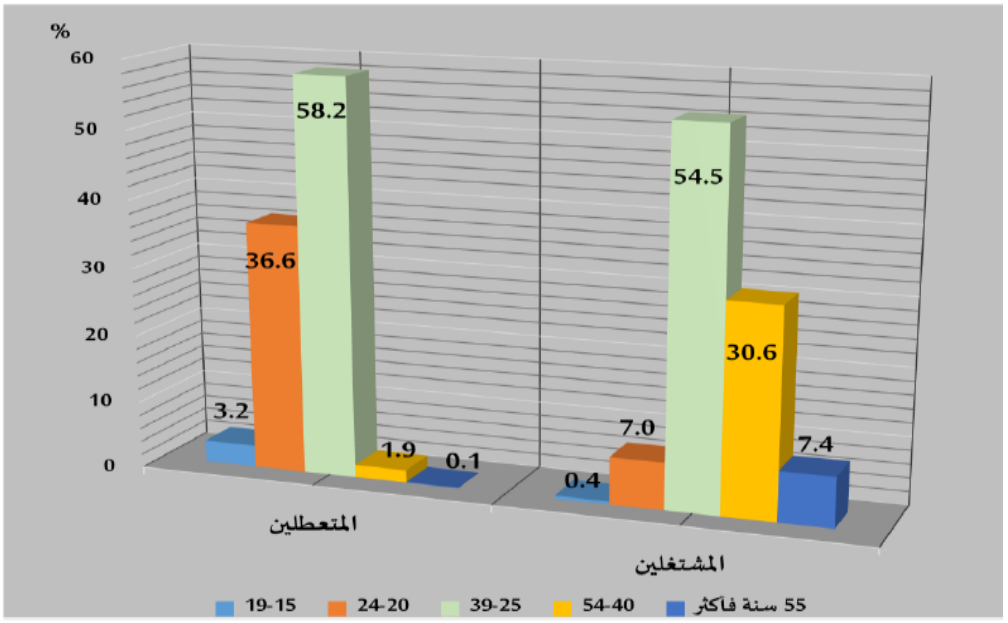

*المصدر:. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص40.

الشكل رقم (3- 14) يوضح أعداد المشتغلين والمتعطلين السعوديين للمستوى التعليمي الثانوي والجامعي فما فوق (مقارنة)*

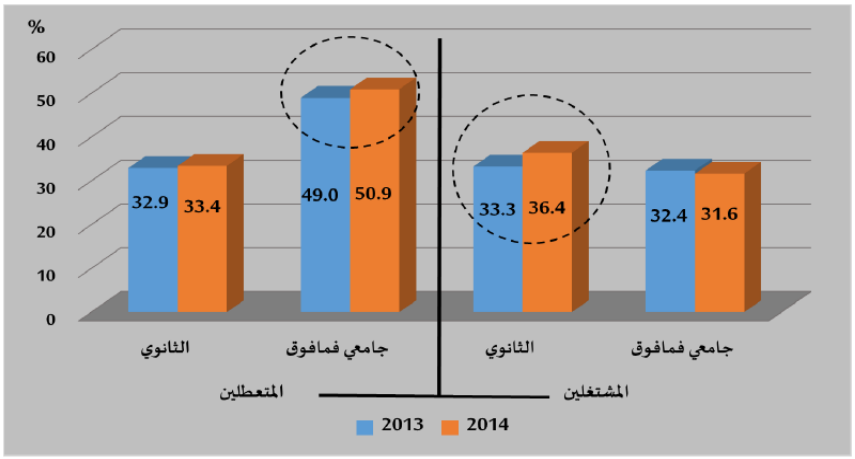

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص41.

وفي ضوء التوزيع النسبي للمشتغلين غير السعوديين حسب المستوى التعليمي، يتضح من الشكل رقم (3-15) أن النسبة الأكبر هي للمشتغلين الحاصلين على شهادات دون الثانوية، إذ بلغت نسبة هذه الفئة 56٪ من إجمالي المشتغلين غير السعوديين .في حين يشكل الحاصلون على المستوى الثانوي 18٪ من إجمالي المشتغلين غير السعوديين .أما الحاصلون على التعليم الجامعي فما فوق فيشكلون 21% من إجمالي المشتغلين، وبينما انخفضت نسبة المشتغلين غير السعوديين الحاصلين على التعليم دون الثانوي في عام 2014م، فقد ارتفعت في المقابل نسبة المشتغلين غير السعوديين الحاصلين على التعليم الجامعي فما فوق لنفس العام. وفي ظل الهيكل الحالي لسوق العمل السعودي حيث أغلب الوظائف التي يقوم بها غير السعوديين، لا تتطلب مهارة عالية ويمكن إحلالها بالقوى العاملة السعودية ذات المستوى التعليمي المنخفض، فإن الاقتصاد الوطني لا يستطيع، عن طريق عمليات الإحلال، توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب القوى العاملة الماهرة الوطنية من الحاصلين على التعليم العالي. ويرى الباحث، أنه ومع ازدياد الإنفاق على التعليم والتدريب وزيادة عدد الخريجين الحاصلين على الشهادات الجامعية، فإنه من المتوقع أن يسبب ذلك ضغوطا أكبر وتزايدا في معدلات البطالة. وفي حال تم التوجه إلى إحلال القوى العاملة الوطنية الماهرة مكان القوى العاملة الوافدة غير الماهرة فإن ذلك يشكل هدرا في رأس المال البشري، لذلك يكمن التحدي في سوق العمل في رفع كفاءة الاقتصاد بما في ذلك تحسين البيئة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات في القطاع الخاص حتى يتمكن من خلق وظائف ماهرة تتناسب مع مستوى التعليم لقوة العمل السعودية واستيعاب القوى العاملة الوطنية الماهرة في الاقتصاد.

الشكل رقم (3- 15) يوضح المشتغلين من غير السعوديين حسب المستوى التعليمي*

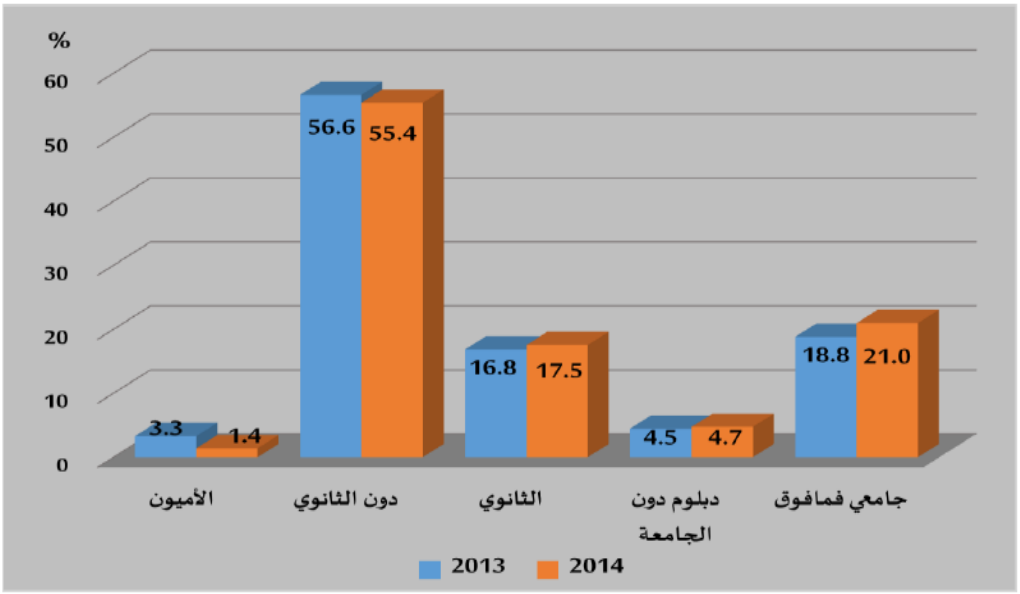

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص42.

جدير بالذكر أن الجزء الأكبر من السعوديين يعمل في القطاع الحكومي وبنسبة 66% من إجمالي المشتغلين السعوديين، ويشكل الذكور حوالي 53 % بينما تشكل الإناث حوالي 13 % من إجمالي المشتغلين السعوديين بحسب التوضيحات الواردة في الجدول رقم (3- 16). وقد تسارع النمو في التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014م، إذ بلغت نسبة النمو في هذا القطاع نحو 14.18 % مقارنة بالقطاع الحكومي الذي نما فيه التوظيف بنسبة 3.27 %، كما تزايد معدل نمو المشتغلين السعوديين الإجمالي بنسبة 4.43٪ في عام 2014م. وسجل عدد الموظفين السعوديين في القطاع الخاص زيادة ملحوظة من 1.09 مليون موظف في 2013م إلى 1.25 مليون موظف في 2014م، في حين ازداد عدد الموظفين في القطاع الحكومي من 3.15 مليون موظف في 2013م إلى 3.25 مليون موظف في 2014م. وبدراسة التوزيع النسبي للداخلين الجدد

في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص لعام 2014م، يتضح تزايد أعداد الموظفين في القطاع الخاص حيث بلغت الزيادة 155 ألف فرد، بلغ عدد الذكور 136 ألف موظف بنسبة 88٪ ، بينما زاد عدد الإناث بحوالي 18 ألف موظفة وبنسبة لا تزيد عن 12 % من إجمالي الزيادة في عدد الموظفين في القطاع الخاص. في الجانب الآخر ازداد عدد الموظفين في القطاع الحكومي بحوالي 103 آلاف موظف وموظفة، غالبيتهم من الإناث، إذ بلغ عددهم 60 ألف موظفة وبنسبة 58 % والبقية من الذكور بعدد 43 ألف موظف تشكل نسبتهم 42% . ومن الواضح أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة إلى الإناث؛ وبذلك لا يعول على القطاع الخاص بوضعه الحالي في حل مشكلة البطالة حيث إن النسبة الأكبر من المتعطلين عن العمل هم من النساء.

الجدول رقم (3- 16) يوضح المشتغلين السعوديين حسب القطاعات الاقتصادية*

(% من إجمالي المشتغلين السعوديين حسب القطاعات الاقتصادية)

القطاعات	2013			2014			نسبة التغير السنوي (2013-2014)
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
حكومي	54.14%	12.54%	66.68%	52.71%	13.23%	65.94%	3.27%
قطاع الاعمال العام	2.92%	0.05%	2.96%	3.18%	0.02%	3.20%	12.97%
قطاع المنشآت الخاصة	20.57%	2.56%	23.13%	22.46%	2.82%	25.29%	14.18%
العاملون لحسابهم	6.55%	0.14%	6.69%	5.00%	0.11%	5.11%	-1.36%
قطاع عائلي	0.17%	0.01%	0.18%	0.05%	0.08%	0.13%	-0.05%
منظمات غير ربحية	0.15%	0.12%	0.27%	0.14%	0.09%	0.23%	-0.03%
العمالة المنزلية	0.05%	0.00%	0.05%	0.04%	0.00%	0.04%	-0.01%
اخرى	0.03%	0.00%	0.03%	0.06%	0.01%	0.07%	0.04%
الإجمالي الكلي	84.58%	15.42%	100.00%	83.64%	16.36%	100.00%	4.43%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص43.

إن الزيادة في معدل نمو التوظيف في القطاع الخاص والمبينة في الجدول السابق وفي الشكل رقم (3-16) تعزى إلى الإصلاحات التي نفذت في سوق العمل خلال السنوات الماضية والتي تضمنت توسيع نطاق إعانات الأجور، وتقديم حوافز للعاملين السعوديين كي يبقوا في وظائف القطاع الخاص، وتنفيذ إصلاحات لساعات العمل في القطاع الخاص .وكذلك تطبيق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل الذي يساهم فيه كل من أرباب العمل والعاملين لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للعاملين السعوديين. وقد أدت تلك الإصلاحات في سوق العمل إلى زيادة توظيف العاملين السعوديين في القطاع الخاص. وبدراسة توزيع المشتغلين السعوديين وغير السعوديين حسب الأنشطة يتضح أن أغلب السعوديين يتركزون في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي إذ بلغت نسبتهم 35.8٪ من إجمالي المشتغلين السعوديين .ويأتي في المرتبة الثانية المشتغلون في قطاع التعليم بنسبة 23.6 % أما أدنى نسبة فهي لفئة المشتغلين في أنشطة المنظمات والهيئات الدولية، حيث بلغت 0.1 % ويعمل حوالي 42 % من الذكور في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، بينما تتركز السعوديات في قطاعي التعليم بنسبة 72% والصحة بنسبة 13% ، وتتركز القوى العاملة غير السعودية في نشاطي تجارة الجملة والتجزئة ونشاط التشييد.

الشكل رقم (3-16) يوضح التوزيع النسبي للداخلين الجدد في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص لعام 2014 م*

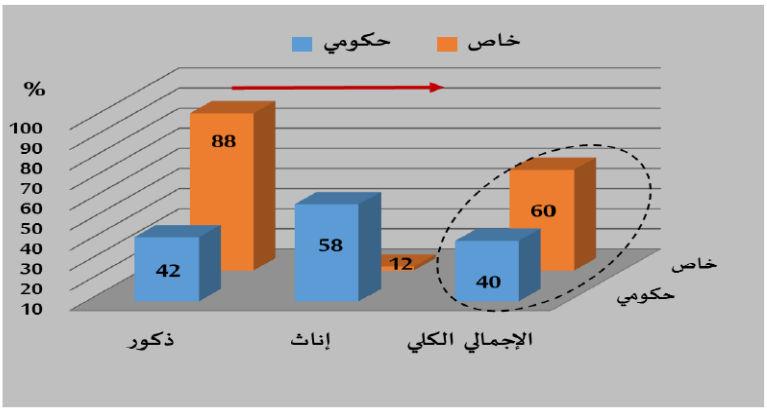

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص44.

ومما ينبغي الاشارة اليه، أن الشكل رقم (3-17) يظهر بأن معظم السعوديين يعملون في مهن الخدمات، ويقابلهم أيضا نسبة كبيرة من المشتغلين غير السعوديين في نفس المهن. وقد ازدادت نسبة القوى العاملة غير السعودية في مهن الخدمات من 22.27٪ في عام 2013م إلى حوالي 24% في عام 2014م، ويعمل معظم المشتغلين غير السعوديين في المهن الهندسية الأساسية المساعدة إذ بلغ عددهم (1.745.059) فردا وبنسبة 15.8٪ من إجمالي المشتغلين في عام 2014م، في حين لا يشكل السعوديون في هذه المهن أكثر من 1.6 % من إجمالي عدد المشتغلين. وقد شهد عام 2014م زيادة ضئيلة أيضا في نسبة السعوديين العاملين في خدمات البيع من حوالي 5 % في عام 2013م إلى 6.14 % في عام 2014م، وقد تعود هذه الزيادة إلى زيادة عدد النساء السعوديات العاملات في المراكز والمحلات التجارية التي تم تأنيثها مؤخرا. ولم تجد سياسات سوق العمل في تخفيض عدد غير السعوديين العاملين في خدمات البيع وإحلال القوى العاملة السعودية محل القوى العاملة غير السعودية إذ تزايدت نسبة العاملين غير السعوديين في مجال خدمات البيع من 14.21 % في عام 2013م، إلى 16 % في عام 2014م. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في مهن البيع في عام 2014م حوالي 2.7 % من إجمالي المشتغلين، في حين تبلغ نسبة غير السعوديين 8.7٪ من إجمالي المشتغلين.

الشكل رقم (3- 17) يوضح التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين وغير السعوديين حسب المهنة لعام 2014 م*

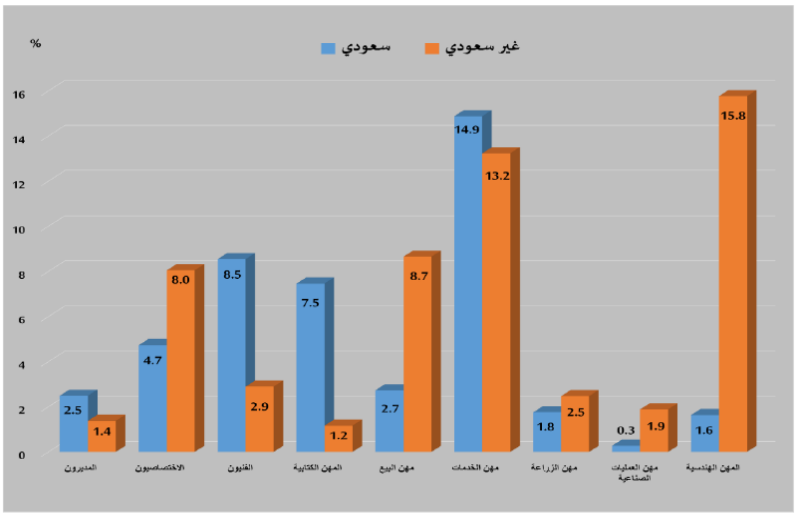

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص44.

وفي مقارنة نسب العاملين السعوديين لعامي 2013م و 2014م يتبين التحسن الكبير في نسب العاملين السعوديين لقطاعي المنظمات والهيئات الأجنبية والفنون والترفيه بين عامي 2013م و 2014م، وزادت نسب العاملين السعوديين في عام 2014م في القطاعات: قطاع المياه، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية، وقطاع الاتصالات، وقطاع الجملة والتجزئة. كما انخفضت نسب العاملين السعوديين في القطاعات التالية :قطاع الكهرباء، قطاع التعدين، قطاع الأنشطة العقارية، وقطاعي الزراعة والصحة، وقطاع النقل، وقطاع الفنادق والمطاعم. الجدير بالذكر أن انخفاض نسب العاملين السعوديين في تلك القطاعات لا يعني بالضرورة انخفاض عدد السعوديين، بل قد يكون السبب بأنه هناك زيادة في توظيف السعوديين في أغلب القطاعات، ولكن قابل ذلك زيادة في عدد غير السعوديين مما خفض من نسب العاملين السعوديين .على سبيل المثال، زاد عدد السعوديين في قطاع الصحة بـ 49.862 فردا ولكن قابل ذلك زيادة أيضا في عدد غير السعوديين بـ 79.988 فردا، كذلك قطاع المطاعم والفنادق الذي زاد فيه عدد السعوديين إلى 9.673 بينما زاد عدد غير السعوديين بـ 108.715 فردا.

4.7.3- السكان السعوديون خارج قوة العمل

تشكل الإناث السعوديات 70 % من إجمالي السكان السعوديين خارج قوة العمل، في حين يشكل الذكور النسبة المتبقية والبالغة 30 % ويقع غالبية السكان السعوديين خارج قوة العمل ضمن فئة الحاصلين على تعليم دون الثانوي بنسبة 58 % بينما يأتي في المرتبة الثانية الحاصلون على الثانوية أو ما يعادلها بنسبة 36 % . ويضيف احصاءات الجدول رقم (3-17) أن معدل النمو السنوي للخارجين من قوة العمل من الحاصلين على التعليم الجامعي فما فوق، قد تراجع بنسبة 6 % وبلغ معدل النمو للسكان السعوديين خارج قوة العمل واحد بالمائة في عام 2014م. وإن أكثر من 7.967 مليون سعودي في سن العمل هم خارج سوق العمل. تشكل ربات البيوت

حوالي نصف السكان السعوديين خارج قوة العمل، بينما يمثل الطلاب الملتحقون بالدراسة أو البرامج التدريبية ما يقارب 39٪. وعلى الرغم من تدني نسبة السكان السعوديين غير الراغبين في العمل والذين لا يمثلون سوى 1 % من الإجمالي، إلا أن هناك زيادة هائلة في معدل نمو هذه الفئة إذ ازداد عددهم بنسبة 297٪ من 14.103أفراد في عام 2013م إلى 55.985 فردا في عام 2014م. وتشكل نسبة الذكور بينهم 43% بينما تشكل الإناث النسبة المتبقية وهي 57% . مع أهمية البيان بأن نظرة مقربة إلى المنهجية (methodology) التي تتبعها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في حساب المعدل، ترسم صورة أكثر ضبابية عن المشكلة، فاقتصاديا، إن معدل البطالة هو عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة. وتبعاً لذلك، فإنه من أجل حساب شخص من ضمن القوى العاملة، يجب إما أن يكون حاصلاً على عمل أو باحثًا عنه. إذًا، من المحتمل أن يكون شخص يائسا من البحث عن العمل، ولكنه بهذا التعريف يعتبر خارج القوى العاملة مما يعطي دلالة مضللة لمعدل البطالة [28].

الجدول رقم (3- 17) يوضح السكان السعوديين خارج قوة العمل حسب الحالة*

(% من إجمالي السكان السعوديين خارج قوة العمل)

الحالة	2013			2014			نسبة التغير السنوي (2013-2014)
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
ملتحق بالدراسة او ببرنامج تدريبي	52%	48%	39%	52%	48%	39%	0.3%
أنشطة منزلية	0%	100%	49%	0%	100%	48%	-1%
متقاعد او متقدم بالسن	90%	10%	8%	87%	13%	9%	9%
العجز أو الإعاقة او اسباب صحية	65%	35%	2%	59%	41%	2%	14%
عدم الرغبة في العمل	70%	30%	0.18%	43%	57%	1%	297%
أخرى	62%	38%	1%	52%	48%	1%	9%
الجملة	30%	70%	100%	30%	70%	100%	1%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص47.

5.7.3- البطالة في المملكة العربية السعودية

ساهمت البرامج المختلفة وجهود الإصلاح في سوق العمل في زيادة معدل نمو التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014م، إلا أن زيادة عدد الأفراد السعوديين الداخلين في سوق العمل أدى إلى بقاء معدل البطالة في عام 2014م عند مستواه في عام 2013م البالغ 11.7%، بحسب الجدول رقم (4-18) والشكل المرافق له رقم (3-18).فيما زاد معدل البطالة زيادة ضئيلة بين الشباب السعودي (20-29 سنة) من 28.4% في عام 2013م إلى 28.6 % في عام 2014م. وقد طرأ انخفاض طفيف في معدل البطالة بين الذكور والإناث كل على حدة من 6.1 % في عام 2013م إلى 5.95 %في عام 2014م للذكور، ومن 33.2٪ في عام 2013م إلى 32.8 % في عام 2014م للإناث، ويعود التراجع في معدل البطالة بين الإناث إلى زيادة توظيف السعوديات حيث إن معدل مشاركة النساء السعوديات يتزايد بوتيرة أسرع من معدل مشاركة الذكور. وقد زاد معدل البطالة لدى الحاصلين على الشهادة الجامعية ليصبح 17.5 % في عام 2014م مقارنة بنسبة 16.6 % في عام 2013م، وتعدّ هذه الفئة هي الأكثر تعطلا حسب المستوى التعليمي، بينما تناقص معدل البطالة لدى الأفراد السعوديين الحاصلين على مستوى تعليمي أقل.

الجدول رقم (3- 18) يوضح معدل البطالة للسعوديين*

معدل البطالة	2013			2014			التغير السنوي في المعدل (2013-2014)
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	
معدل البطالة	6.1%	33.2%	11.7%	5.9%	32.8%	11.7%	0.0%
معدل البطالة لفئة الشباب (20-29)	17.0%	59.1%	28.4%	16.3%	61.0%	28.6%	0.3%
معدل البطالة دون الثانوية	3.8%	16.4%	4.4%	3.7%	14.2%	4.3%	-0.1%
معدل البطالة الثانوية أو ما يعادلها	8.5%	45.9%	12%	7.4%	44.9%	10.8%	-0.7%
معدل البطالة دبلوم دون الجامعة	9.0%	19.2%	11%	7.7%	17.1%	10.0%	-1.4%
معدل البطالة بعد التعليم الجامعي فما فوق	4.2%	34.3%	16.6%	5.0%	34.0%	17.5%	0.9%

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص48.

الشكل رقم (3- 18) يوضح معدل البطالة للسعوديين*

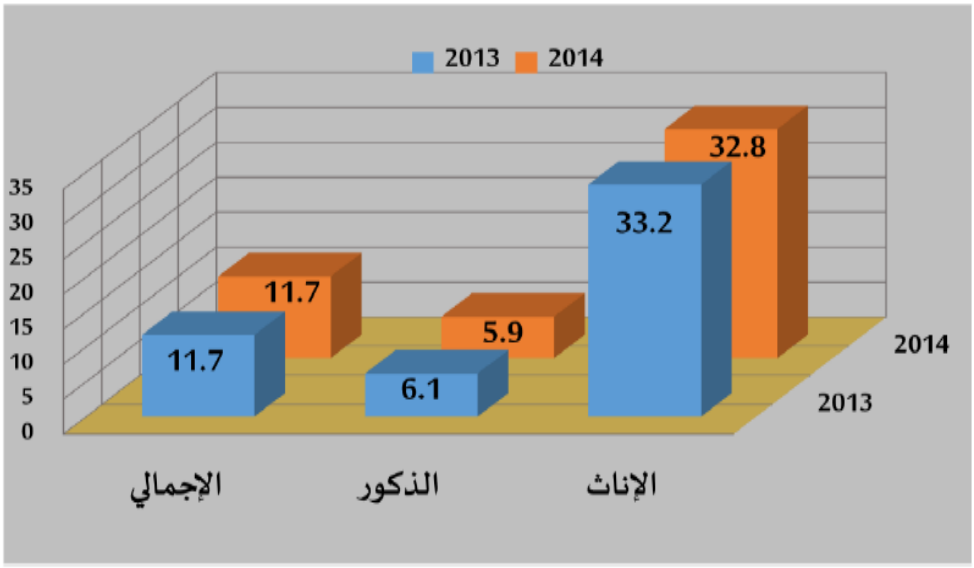

*المصدر: تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص48.

8.3- التنمية المستدامة والبيئة

تؤكد التوجهات التنموية لحكومة المملكة العربية السعودية، على مبدئين أساسيين يتمثلان في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، إذ تسعى الجهات المعنية في الدولة إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل في كل ما تقدمه من خدمات إلكترونية، وما تنفذه من معاملات وإجراءات داخلية، بحيث يتم إعادة هندسة كل إجراءاتها بشكل يسمح بالتجديد المستمر، وإمكانية التطوير والتوسع والتحديث والارتباط بأية جهات حكومية أخرى ذات علاقة بهذه الإجراءات، مع عدم غض الطرف عن الحفاظ على البيئة عبر أكثر من وسيلة. ويتضح من البيانات والمصادر الرسمية في المملكة العربية السعودية، أنها تهتم وتركز في كل أعمالها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، على مبدئين أساسيين يتمثلان في: المبدأ الأول التنمية المستدامة، والمبدأ الثاني الحفاظ على البيئة، على صعيد مفاصلها التنظيمية ومواردها

البشرية، وعلى صعيد قطاعاتها الاقتصادية، ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية، إذ تسعى المؤسسات السعودية، بحسب التوجه العام للدولة، إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل، وفي كل ما تقدمه من خدمات إلكترونية، وما تنفذه من معاملات وإجراءات داخلية بحيث يتم إعادة هندسة كل إجراءاتها بشكل يسمح بالتجديد المستمر وإمكانية التوسع والتحديث والارتباط بأية جهات حكومية أخرى ذات علاقة بهذه الإجراءات، مع متابعة عمليات الحفاظ على البيئة عبر مختلف الوسائل والامكانات البشرية والمادية.

1.8.3- التنمية المستدامة

تعمل الوزارات والمؤسسات السعودية، وفي المقدمة منها وزارة التجارة والصناعة، على تطبيق التنمية المستدامة (Sustainable Development) بمفهومها الشامل، وتعتمد في ذلك على خطط عمل مدروسة تتمكن من خلالها من الاستفادة من كل الموارد المتاحة لها دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الموارد. وتراعي الأطراف المعنية في هذا الجانب، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لكل ما يتم تنفيذه من أعمال. وتتمثل العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في النواحي المؤشرة في أدناه [29]:

أولاً- الناحية الاقتصادية

ويقصد بها تطوير الأعمال وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني سهل وميسر يدعم التنمية الاقتصادية، ويوفر الوقت والجهد أمام المستفيدين من خدمات الجهات الرسمية، من وزارات ومؤسسات اقتصادية، وقطاعات ذات صلة، ومنها وزارة التجارة والصناعة، لينعكس ذلك بشكل إيجابي على كل الأنشطة والأعمال الاقتصادية وما يصاحبها من أنشطة لوجستية على مستوى داخل المملكة العربية السعودية أو على مستوى محيطها الخارجي. مع بيان أن هذه الأطراف، تراعي عند إطلاق أية خدمة إلكترونية، أن تتسم هذه الخدمة بالمرونة لإمكانية تطويرها مستقبلاً، في حالة ظهور متطلبات جديدة، إلى جانب إمكانية الربط بأية جهات أخرى داخلية وخارجية، إذا تطلب الأمر ذلك للاستفادة من هذه الخدمات وتكاملها مع أية خدمات حكومية أخرى.

ثانياً- الناحية الاجتماعية

ويقصد بها العمل على تنشيط مجمل القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع الصناعة وقطاع التجارة، بما يساهم في القضاء على مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل، إلى جانب التركيز على دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الخاصة بدخول المرأة في أعمال القطاع الخاص، وفتح مجالات كثيرة أمامها للمشاركة في تطوير المجتمع.

ثالثاً- الناحية البيئية

ويقصد بها الحفاظ على البيئة من خلال الاعتماد على التقنية في تنفيذ المعاملات الداخلية وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني، وهو ما يعني خدمات إلكترونية غير ورقية يتم تقديمها للمستفيد أينما كان، دون الحاجة لزيارة الوزارات المعنية أو أي من مؤسساتها، وهو ما ينعكس بالإيجاب على البيئة، من خلال تخفيض استخدام أعداد المركبات الخاصة والعامة، وخفض معدلات التلوث. ولعل تبنيّ الدولة السعودية ومؤسساتها المعنية، لمفهوم التنمية المستدامة، قد اعتمد على عدد من الخطوات والإجراءات ذات الشأن، منها الآتي:

1. صناعة واتخاذ القرارات المستندة إلى مشاركات تطويرية وتحليل ودراسة متعمقين.
2. التوازن بين الاحتياجات والموارد المتوفرة (الأهداف والميزانيات على سبيل المثال).
3. المشاركة بالرأي وتفعيل دور شرائح المجتمع كافة عبر قنوات الاتصال والتواصل خاصة ما يتعلق بمشاركة الآراء ومقترحات الجمهور لتطوير الأعمال.
4. التقييم الموضوعي والذاتي، والمرحلي والتشغيلي لكل الأعمال والأنشطة.
5. وضع خطط عمل تفصيلية وشاملة مع توفير حلول بديلة وإجراءات احترازية ووضع أهداف قابلة للتطبيق والقياس الكيفي والكمي.
6. وضع مؤشرات سهلة القياس لمتابعة تنفيذ الأعمال والأنشطة بشكل مستمر ودوري.
7. زيادة الوعي الخاص والعام حول ما تنفذه الدولة ومؤسساتها، من أعمال وأنشطة، حتى تتسم مشاركات الجمهور بالإيجابية والتفاعل المجدي، لتحسين الأداء البشري والمادي.

ضمن هذا السياق، يمكن استعراض أبرز الأعمال والأنشطة التي نفذتها وزارة التجارة والصناعة، على سبيل المثال، وكذلك الخدمات التي تقدمها، بما يعكس التبنيّ لمفهوم التنمية المستدامة، وقنوات تصريف معايير التنمية المستدامة في الميدان العملي:

أولاً- تعزيز دور المرأة في الأنشطة التجارية، وذلك من خلال الآتي:

- فتح مراكز تمثيل للوزارة في معارض ووجهات نسائية تقدم خدمات كثيرة، فضلاً عن الخدمات الإلكترونية.
- تقدم الوزارة عدداً من الخدمات المتنوعة للمرأة من خلال فرعها النسوي الواقع في مركز خدمات بيت المرأة، والذي تسعى من خلاله إلى تذليل جميع العقبات أمام المرأة، وتوفير جميع احتياجاتها بما فيها خدمة إصدار السجل التجاري عبر فروع الوزارة.

ثانياً- تسهيل العمل التجاري للشباب.:

ولعل أبرز الدلائل على سعي الوزارة لتسهيل العمل التجاري للشباب، هو الخدمات السهلة والميسرة وتسهيل الإجراءات وتقليل المتطلبات فضلاً عن دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وتشمل أبرز التسهيلات المقدمة من الوزارة في هذا الجانب إصدار السجل التجاري في 180 ثانية.

ثالثاً- التشجيع الصناعي من خلال تبسيط إجراءات إصدار التراخيص الصناعية:

فيما يتعلق بجهود الوزارة التي تبذلها في سبيل التشجيع الصناعي، فقد تم تبسيط إجراءات إصدار التراخيص الصناعية مبدئيًا بشكل إلكتروني دون الحاجة للرجوع إلى مبنى الوزارة. وللمزيد من التفاصيل حول الخدمات المتعلقة بالتشجيع الصناعي.

رابعاً- تبسيط إجراءات الأعمال وتقديم خدمات إلكترونية سهلة وميسرة:

تعمل الوزارة على أن تقدم خدمات إلكترونية سهلة وميسرة تتسم بالمرونة مع إمكانية تطويرها مستقبلاً إذا دعت الحاجة لذلك، وإمكانية ربطها بأية جهات حكومية في حالة تطلب الأمر تكاملاً مع تلك الجهات من أجل تقديم منظومة من الخدمات الحكومية الإلكترونية وهو ما يدعم مبدأ الاستدامة في الخدمات الإلكترونية.

2.8.3- الحفاظ على البيئة

من مؤشرات التطور والتحسين المستمر للأعمال والأفكار الاقتصادية، ما أشارت اليه دراسة إحصائية أعدتها وزارة التجارة والصناعة، والتي أفصحت يأن الوزارة نجحت في تحقيق عدد كبير من المعايير التي تمكنها من الوصول إلى مسمىّ (الوزارة الخضراء)، للمقارنة بين استخدام الأساليب التقليدية والورقية في إنجاز المهام والأعمال والمراسلات والخدمات من جهة، وتبنيّ مفهوم الحكومة الإلكترونية من الجهة الأخرى، إذ تبين الدراسة أن الوزارة تمكنت في عام واحد من الحفاظ على نحو 346 شجرة عبر تنفيذ أعمالها بشكل إلكتروني، في اطار السعي إلى الاستفادة من مفهوم الحكومة الالكترونية كوسيلة لتحسين الأداء لبشري والمادي، كجهة حكومية، ليصبح أكثر كفاءةً وفاعلية [30]. وفي الصدد ذاته، فإن سعي الوزارة لتحقيق مبدأ (الوزارة الخضراء) يساعدها بصورة أو بأخرى على توسيع مجالات الحفاظ على البيئة بمشاركة مجتمعية فاعلة من قبل جمهور المستفيدين، حيث التقليل من زياراتهم لمقر الوزارة، وما كان يشمله ذلك من هدر للكثير من الموارد مثل، تضييع الوقت والجهد والازدحام داخل المدينة، والتلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام. من ناحية أخرى، هناك برامج اقتصادية تعمل وفق منظومة متكاملة من المعايير التي تضمن التزام الأنشطة الصناعية بالاشتراطات الصحية والبيئية وغيرها، والتي تضعها في الأساس الجهات الحكومية ذات العلاقة، فلا يتم منح التراخيص لأي متقدم لنشاط صناعي أو تجاري له علاقة بالبيئة، إلا بعد استيفائه للشروط التي تضعها تلك الجهات المختصة. ومن الإجراءات التي تتخذ لتحقيق مفهوم الخضراء ما يلي:

1. التركيز على مفهوم المباني الذكية للمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومكاتبها المختلفة.
2. اعتماد التحول للتعاملات الإلكترونية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتقليل العمل بالتعاملات الورقية المسببة للمخاطر البيئية.
3. تأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الالكترونية.
4. التوعية بأهمية الحكومة الالكترونية، وأن تطبيقها يدعم الصداقة مع البيئة، وهو ما تنفذه بعض المؤسسات الحكومية، عبر أكثر من قناة مثل البوابات الإلكترونية

والنشرات الإلكترونية والأخبار والتقارير الصحفية والمشاركة في ورش العمل ذات العلاقة.

5. المشاركة التفاعلية مع الجمهور من خلال التوجهات العلمية لمؤسسات الدولة.

مراجع الفصل الثالث

1. التقرير النفطي الاحصائي لعام 2014م.- الرياض: وزارة البترول والثروة المعدنية، 2015م، ص12.
2. د. عبدالرحمن الحميد. الأساس النقدي ونظام المحاسبة الحكومي.- الانترنت: المجلة الاقتصادية، 2011.
3. الوضع الاقتصادي. عرض للمملكة العربية السعودية، موقع في الانترنيت.
4. المرجع السابق نفسه.
5. الاقتصاد السعودي والصناعة (الموقع الالكتروني، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية) 01/ 09/ 2013.
6. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص72.
7. التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء.- الرياض: دائرة الاحصاء، 2015م، ص19.
8. التقرير الاحصائي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.- الرياض: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2015، ص41.
9. التقرير السنوي لوزارة العمل.- الرياض: وزارة العمل، 2015م، ص28.
10. ويكيبيديا الموسوعة الحرة. موقع الكتروني.
11. المرجع السابق نفسه.
12. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص62.
13. المرجع السابق نفسه، ص62.
14. المرجع السابق نفسه، ص54.
15. المرجع السابق نفسه، ص57.
16. لمرجع السابق نفسه، ص66.

17. M. Al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFI Pamphlet Series 24 (Vienna: Austria, 2006 .(

18. العربية نت، فاتورة الدعم تكلف الاقتصاد السعودي. http://tinyurl.com/pwdb7co

19. الإحصائيات السنوية. مؤسسة النقد العربي السعودي.- الرياض: القسم السابع، الجدول رقم (3)، 2014م.

20. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية. الاقتصاد السعودي والصناعة. موقع الكتروني، 01/ 09/ 2013.

21. وكالة الانباء السعودية.- الرياض: 24 رجب 1436 هـ الموافق 13 مايو 2015م.

22. المرجع السابق نفسه.

23. صحيفة الوئام الاسبوعية الالكترونية، 25 ديسمبر 2015. موقع الكتروني.

24. د. سلمان زيدان. ادارة التدريب وتكنولوجيا الأداء البشري.- صنعاء: النهاري للطباعة والنشر، 2007، ص37.

25. د. أحمد عبد الرحمن فريقي. أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.- منتديات ستار تايمز. الانترنت.

26. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م، ص37.

27. مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي 49. ص 49.

28. التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.- مركز الخليج لدراسات التنمية: موقع الكتروني.

29. التنمية المستدامة والبيئة.- الرياض: وزارة التجارة والصناعة، الموقع الالكتروني للوزارة.

30. المرجع السابق نفسه.

الفصل الرابع

القطاعات الاقتصادية

في جمهورية الصين الشعبية

الفصل الرابع

القطاعات الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية

1.4- تمهيد

تعتبر الموارد البشرية والمادية والطبيعية والجغرافية، والاستثمارات وادارتها الرشيدة والمتوازنة، عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وقد أثبتت تجارب عدة نجاح هذا المنهج وتطوره المستمر من دون تردد أو سكون، وفي مقدمة هذه التجارب التنموية، تجربة التنمية البشرية والمادية في الصين ونجاحها الباهر، والذي أسهم في ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي فيها، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني الذي بلغ 39 ٪ من الناتج المحلي الصيني الإجمالي عام 1998م. إلا أن معظم الباحثين يرون أن دولاً عديدة ومنها الدول العربية مازالت تضع عراقيل شتى أمام رؤوس الأموال الأجنبية، بتبريرات وادعاءات لا تتعلق بالمنطق السليم للتعامل مع أساسيات ومفردات البناء والخصوصية الوطنية، بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدرات الإنتاجية للدولة، وترشيح قواعد اقتصادها، إذا ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة، مثلما حدث ويحدث في الصين. فالصين انفتحت على العالم من خلال حسابات وسياسات وطنية صرفة وقوية، فالاستثمارات الأجنبية تأتيها من كل حدب وصوب، فتستحوذ على نصيب الأسد من بين الدول النامية وغير النامية، وتدفقات سنوية هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة بشرية ومادية، علمية وإنتاجية قوية، مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات. وهذا الوصف دفع بالمنتجات الصينية، بكل أنواعها وأشكالها، لتصل إلى كل أصقاع الأرض، حتى باتت تهدد منتجات بعض الدول المتقدمة والنامية، منذ أن عملت الصين على الاستخدام الأمثل للاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي، بحيث وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من ألف مليار دولار، وكذلك استخدام الصين القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة. وتؤكد الدراسات أن الصين وافقت عام 1999 وحده على 315 ألف مشروع استثماري أجنبي، بقيمة تعاقدية قدرها 600 مليار دولار، وبذلك أصبحت الصين

دولة عملاقة في الجذب الأمثل للاستثمار، لتصبح ثاني اكبر مستقبل للاستثمارات في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية [1]. مع العلم أن نصيب الدول العربية من الاستثمار العالمي هو 1٪ فقط، وقد تكون البيئة العربية طاردة للاستثمارات في أكثر من دولة عربية، خاصة بعد بروز المشاكل والتدخلات الأجنبية الضارة والخبيثة التي ساهمت في اثارة الفتن وتأجيج الصراعات التدميرية للمرتكزات التنموية والحضارية وغيرها في الدول العربية. وانطلاقا من الواقع الصيني المتقدم والناجز في أكثر من مجال، ينبغي أن يتوقف الباحث لدراسة واقع الاقتصاد الصيني، وما آلت اليه تجربة الصين العملاقة في حلقات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعلمي، على صعيد البيئة الداخلية للصين والبيئة الخارجية لهذه الدولة العملاقة، والتي تعتبر تجربة فريدة من بين الدول في القرن الحادي والعشرين، وما سبقه من عقدين ماضيين من القرن العشرين، بغية الاستفادة من هذه التجربة، وأخذ الدروس والعبر منها، لما ينفع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وعموم الدول العربية، مع الأخذ بالحسبان الخصوصيات الوطنية والقومية للدول، واتجاهاتها وقيمها التاريخية، وبالتحديد القيم الروحية (قيم السماء والأرض) والموازنة الحاكمة مع القيم الدنيوية (القيم المادية المشروعة والصحيحة) في البناء والتنمية للإنسان وروافد الحياة الانسانية. من هذا المنطلق أعطى الباحث اهتماماً واسعاً، كيفياً وكمياً، لهذا الفصل، المتخصص بالاقتصاد الصيني.

2.4- المقومات الطبيعية والجغرافية في الصين

1.2.4- جغرافية وسكان الصين

ليس مستنكراً القول والحديث عن جغرافية وسكان الصين، ضمن هذه الدراسة، لكون العوامل الطبيعية والبشرية لعبت دوراً بارزاً في نجاح التجربة الاقتصادية الصينية، فهي اللبنة الأساسية في الإنتاج والتطور والتقدم . إلى جانب ذلك برزت الصين بأصالة ثقافتها وقدم حضارتها التي تمتد إلى أكثر من4000 سنة، والبنية الجغرافية للصين هي المسرح الرئيس الذي دارت عليه أحداث تطور الحضارة الصينية، حيث لعبت دوراً مهماً في تحديد الفوارق بين الثقافتين الأوروبية والصينية. واستطاعت الثقافة الصينية أن توحد

أكثر من مليار وثلث المليار من البشر على حياة فكر متقارب. ومن خلال تلك المقومات عملت القيادة الصينية على صياغة منظومتها الخاصة في التنمية والتي تختلف عن التنمية الغربية ، فتحافظ على روح حضارتها القديمة، وتكشف جذورها في ضوء الأحوال الموضوعية التي تمر بها في الوقت الحاضر، كما تسعى الصين إلى اختيار نموذج التحديث الخاص بها في حذر شديد، والسير نحو ذلك بخطى ثابتة ومخطط لها، وترفض أن تقلد النموذج الغربي تقليد اً كاملاً، وتعمل على صنع مكانة خاصة لها على المستوى العالمي يقوم على السلم والتبادل المشترك للمصالح. الصين دولة واسعة المساحة، متنوعة التضاريس، جميلة المناظر، كثيرة السكان، وفيرة الموارد، وتقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، وتتألف من أكثر من 22 مقاطعة، وخمس مناطق ذاتية الحكم، وأربع بلديات تدار مباشرة (بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغ تشينغ) واثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي، هما هونغ كونغ وماكاو، أما عاصمة البلاد هي مدينة بكين.

لقد تميزت جمهورية الصين الشعبية بعوامل جغرافية وطبيعية هائلة، هي هبة الله التي منحها لخلقه في تلك البلاد، فيها جبال شاهقة تناطح السحاب، وثروات مائية هائلة ما بين وفرة من البحار، وآلاف الأنهار والبحيرات والشلالات والأحواض المائية، والأراضي الزراعية الخصبة التي تتنوع فيها المزروعات والحيوانات، والثروة البشرية هي الأكبر في العالم، الأمر الذي أدى إلى وجود وفرة من الأيدي العاملة المؤهلة والرخيصة، وسوق استهلاكية من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم والتي من المتوقع أن تصبح السوق الاستهلاكية الأكبر في العالم عام 2015، كما تشير التقديرات الصينية حيث يتوقع الصينيون أن حجم المبيعات بالتجزئة سيتجاوز خمسة تريليون دولار بحلول ذلك الوقت وسط معدل التحضر السريع وارتفاع مستويات الدخل [2].

ومن المعروف أن جمهورية الصين الشعبية، هي الدولة الأكثر سكانًا في العالم، فهي واعتبارا من عام 2009، بلغ تعداد السكان فيها 1,338,612,968نسمة، حوالي 21٪ (145,461,833 ذكور، وإناث 128,445,739) يبلغون من العمر 14 سنة أو أقل،

71٪ (482,439,115 ذكور، وإناث 455,960,489) تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً و8٪ (48,562,635 من الذكور والإناث 53,103,902) ما يزيد على 65 سنة. أما معدل النمو السكاني لعام 2006 فكان بنسبة 0.6٪ [3]. وقد أبدت الحكومات الصينية المتعاقبة قلقها للغاية بشأن النمو السكاني وحاولت بالفعل تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وهذه السياسة هي ما يُعرف باسم سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، مع وجود استثناءات للأقليات العرقية وبعض المرونة في المناطق الريفية. كانت الصين تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأن تبقي على ذلك الاستقرار، إلا أن بعض التوقعات تقول بأن عدد السكان سيتراوح بين 1.4 و1.6 مليار شخص بحلول عام 2025. بالتالي فقد أشار وزير الدولة لتنظيم الأسرة أن الصين ستحافظ على سياسة الطفل الواحد حتى عام 2020 على الأقل [4].

وفيما يخص مستوى التعليم، فقد انخفضت نسبة الأمية بانتظام، فقد انخفضت نسبة الأميين بين البالغين من34٪ في عام 1982، حتى 9٪ حسب بيانات احصاء عام 2000، ووصلت هذه النسبة إلى 4.08 ٪ في احصاء 2010، كما أن الصين قطعت شوطاً كبيراً في بناء رأس المال البشري، حيث أصبح في عام 2014، معدل معرفة القراءة والكتابة 95 ٪ تقريبا، وبلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية 80 ٪. وحصل مؤخراً طلاب شنغهاي (سن خمسة عشر عاماً) على الترتيب الأول عالمياً في الرياضيات والقراءة وفقاً لمقياس البرنامج الدولي لتقييم الطلاب المعياري، وفي العام 2015 من المتوقع أن يتُخَرج من الجامعات الصينية أكثر من 1.5 مليون مهندس وعالم، مما يجعلها تخطو نحو اقتصاد المعرفة[5]. ويعتقد الباحث أن النسبة قد تنخفض اكثر من ذلك، في العام 2015م، لتصبح في أدنى مستوى، نتيجة التطورات الاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية التي تحققت في الصين خلال العقد الثاني من القرن الحالي، الحادي والعشرين، والذي قد يكون من نصيب الصين وتنامي قدراتها العملاقة، كما تشير التوقعات والاحصاءات الدولية.

جدير بالذكر أن الصين تمتد على مساحة 9.6 مليون كيلومتر مربع (3.7 مليون ميل مربع)، حيث تعد جمهورية الصين الشعبية من الدول التي يتنوع المشهد الطبيعي فيها،

بين غابات وسهوب وصحارى (جوبي وتكلامكان) في الشمال الجاف بالقرب من منغوليا، وسيبيريا في روسيا والغابات شبه الاستوائية في الجنوب الرطب قرب فيتنام ولاوس وبورما. التضاريس في الغرب وعرة وعلى علو شاهق حيث تقع جبال الهيمالايا وجبال تيان شان، وتشكل الحدود الطبيعية للصين مع الهند وآسيا الوسطى. في المقابل فإن الساحل الشرقي من البر الصيني منخفض وذو ساحل طويل 14,500 كيلومتر يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، ومن الشرق بحر الصين الشرقي الذي تقع خارجه تايوان وكوريا واليابان[6].

2.2.4- الموارد الطبيعية في الصين

الصين دولة غنية بالثروات الطبيعية، والأراضي التي تتميز بأشكالها المتنوعة، وتعتبر أحد المقومات الرئيسة للاقتصاد الوطني، بل تشكل العمود الفقري له، إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 951 ألف كم 2، وتشكل 80 ٪ من إجمالي مساحة البلاد. وتعد سهول شمال الصين الشرقي وشمال الصين ومجرى نهر اليانغتسي الأوسط والأسفل ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض سيتشوان، المناطق الرئيسة لتركز الأراضي الزراعية. ومن منتجات الصين الرئيسة، القمح والذرة الشامية وفول الصويا والذرة الرفيعة والكتان والشمندر والشلجم وقصب السكر والأرز والشاي وغيرها من المزروعات الاقتصادية. وتعتبر الصين حالياً أكبر دول العالم إنتاجا للمحاصيل، والاقتصاد الأكبر في العالم الزراعي، وبذلك فهي في حقبة محدودة من الزمن لم توفر الغذاء فحسب لمواطنيها، بل إن الدولة استطاعت زيادة مستوى التغذية لدى الغالبية العظمى من السكان، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام. وللدلالة على ذلك كان 30 ٪ من إجمالي الزيادة في الإنتاج العالمي من المحاصيل في عام 1980 من نصيب الصين. فالصين هي الدولة الرئيسة للمنتجات الزراعية والاستهلاكية، ويشكل القطاع الزراعي الجزء الرئيس من الاقتصاد الصيني، إذ يمثل 10.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وخلال العام نفسه أصبح الناتج من صناعة المواد الغذائية والمشروبات يمثل 8.8 ٪ من الإنتاج الصناعي الإجمالي، كما أن الإنتاج الزراعي لايزال يشغل 40 ٪ من القوى العاملة في الصين [7].

وتمتلك الصين مساحة 1246.5 ألف كم2 من الغابات (13 ٪ من إجمالي مساحة البلاد)، فضلا عن الغابات الصناعية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً. كذلك تنتشر فيها مساحات لا حدود لها من أشجار الصنوبر الكوري، واللاركس، والصنوبر الأصفر من الفصيلة الصنوبرية، وأشجار البتولا والسنديان وغيرها من الأشجار العريضة الأوراق (41.6 ٪ من إجمالي مساحة البلاد). وتصل مساحة المروج في الصين إلى 4 ملايين كم2، وتنتشر المروج الصينية بصورة رئيسية في هضبة منغوليا الداخلية والهضبة الصفراء ومنطقتي شمال جبل تيانشان وجنوبه في منطقة شينجيانغ وهضبة تشينغهاي والتبت. وتعتبر هذه المناطق قاعدة لتنمية قطاع المواشي والدواجن وتوفير منتجات المواشي واللحوم والألبان والجلود.

وعلى صعيد موارد المياه، فإن إجمالي حجم المياه النازلة من السماء (الأمطار) في الصين يصل إلى 6 تريليونات متر مكعب سنويا، واجمالي حجم تصريف الأنهار يبلغ 2.7 تريليون متر مكعب، واجمالي موارد المياه يبلغ 2.8 تريليون متر مكعب، وبذلك تحتل الصين المركز السادس عالمياً في هذا الصدد، وتصل موارد الطاقة المائية إلى 676 مليون كيلو واط، وهي الأولى في العالم. بيد أن التوزع لمناطق الموارد المائية في الصين ليس متوازنا، حيث إنها كثيرة في جنوب الصين وشرقها، وقليلة في شمالها وغربها. وتوجد في الصين كافة المعادن المكتشفة في العالم حتى الآن، مما حدا بها أن تكون من البلدان الغنية بالموارد المعدنية (12 ٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية) ومنها 158 معدنا قد تم تأكيد احتياطاتها، ومنها أكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدمة. ويحتل كل من الجبس، والفانديوم والتونغستن، والزنك وكبريتات الباريوم، والغارفيت، وملح غلوبر، والأنتيمون، والمغنسيت والأتربة النادرة، والفلوريت، المركز الأول في العالم. وتحتل الصين المركز الثالث في العالم من حيث احتياطيات 45 معدنا رئيسيا على مستوى مساحة الكرة الأرضية، وهي بذلك من البلدان القليلة في العالم التي تتوفر فيها احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل أنواعها [8].

أما من جانب وفرة وتنوع النباتات والحيوانات، فإن الصين تعتبر من أغنى دول العالم، من حيث توفر أنواع الحيوانات والنباتات، ففيها أكثر من 32800 نوع من أشجار

الأخشاب، وأكثر من (104000) نوع من الحيوانات، بما فيها أنواع نادرة مثل: البندا العملاق، والسعدان الذهبي، وتمساح نهر اليانغتسي، والدلفين الصيني، وغيرها، إذ إنها توجد في الصين فقط، وعليه فقد حددت لها الصين الكثير من المحميات الطبيعية الخاصة، ومنها 14 محمية أدرجتها الأمم المتحدة ضمن شبكة المحميات الطبيعية. كذلك تعتبر الصين غنية بالموارد البحرية، حيث يوجد فيها أكثر من 2600 نوع من الأسماك، منها أكثر من خمسين نوعا من الأسماك تستثمر تجاريا، حيث تعتبر الصين دولة متقدمة من حيث الصيد البحري وتربية المنتجات البحرية. ويوجد في البحار الصينية عشرون موردا منها: النفط، والغاز الطبيعي، والحديد، والنحاس، وقد استغلت الصين بعض الموارد مثل النفط في بحر بوهاي والخليج الشمالي. إضافة إلى ذلك تمتلك الصين ثروة هائلة من الفحم، حيث يبلغ احتياطي الفحم في الصين 760 مليار طن، ويتركز أكثر من 70 ٪ منه في مقاطعتي شانسي وشنسي، ومنطقة منغوليا الداخلية. ويوجد النفط الذي اكتشف بصورة رئيسة في شمال شرقي الصين وشمال غربيها والرصيف القاري الضحل على سواحل الصين الشمالية، ويتركز 70٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في مقاطعتي سيتشوان وشنسي. وبالرغم من أن حجم كل مورد طبيعي في الصين كبير، إلا أن معدل نصيب الفرد من معظم الموارد الطبيعية صغير نسبيا بسبب كثرة السكان. وبنفس الوتائر المتصاعدة في البروز والدور العالمي، تعتبر جمهورية الصين الشعبية رابع دولة في العالم، من حيث عدد السياح، المقدر عددهم السنوي بأكثر من 52 مليون سائح من مختلف أنحاء العالم [(9)].

3.4- الاصلاح والتحديث الاقتصادي في الصين

1.3.4- التحوّل من التأخرّ الى التقدمّ

إن الصين، ومنذ إدخال الإصلاحات والتحديثات الاقتصادية، القائمة على نظام السوق في عام 1978، أصبح الاقتصاد الصيني أسرع اقتصادات العالم نمواً، حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم، وثاني أكبر مستورد للبضائع، بل يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية. فالصين اليوم عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أن الصين عضو في

منظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين، وسواها من المنظمات الاقليمية والعالمية. وهذه السمات الواضحة للثقل النوعي للصين، يضاف اليها، انها تمتلك ترسانة نووية معترف بها، وجيشها هو الأكبر في العالم في الخدمة، مع ثاني أكبر ميزانية دفاع، حتى أصبحت ووصفت الصين، على انها قوة عظمى ومؤثرة في العلاقات الدولية حاضراً ومستقبلاً، من جانب عدد من الأكاديميين، والمحللين العسكريين، والمحللين الاقتصاديين والمختصين في السياسات العامة.

وقبل الشروع في التنوع المادي الهائل في القطاعات الاقتصادية، نشير الى أن الصين عانت كغيرها من دول العالم الثالث، من القهر والتخلف، بسبب الاحتلال الغربي الأجنبي لها، بيد أنها ظلت في حالة من الثبات الحضاري على مدى ثلاثة قرون، إلى أن انتصرت ثورة الشعب الصيني عام 1949م بقيادة ماو تسي تونغ، ومنذ ذلك الحين بدأت الصين أولى خطواتها على طريق النهوض ونفض غبار التخلف. بل إنها وفي زمن قياسي استطاعت أن تحقق إنجازات عظيمة في حركة التنمية والتحول الاقتصادي، فمنذ عام 1990م حققت معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بلغت أعلى معدلات لها تنطلق عام 1993م، حينما قفز معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 13 ٪ ، بعدما كانت حتى منتصف القرن العشرين كياناً اقتصادياً ضعيفاً يعاني من تفشي الجهل والفقر، ونقص في التقنية، وضعف في الهوية القومية، والهزيمة النفسية وسيادة القوى الأجنبية، حينما كانت نسبة الأمية عام 1949م تصل الى حوالي 80 ٪ من السكان، وهو عامل قوي كان يكفي لتحطيم كيان أي دولة، ولكنها في خلال ربع قرن، انتقلت مرة أخرى في تاريخها الذي يعود لأكثر من 5000 سنة، لتصبح قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك الأذرع الأساسية للاقتصاد العالمي. أما اليوم فإن الصين تعتبر واحدة من أهم الدول الحاكمة في العالم اقتصاديا وسكانيا وسياسيا، حتى أصبحت عملاقا تجاريا يحتل أحد المراكز المتقدمة الأولى على مستوى العالم، ونجحت المنتجات الصينية التي تتميز بمستوى جودة معقول وسعر منخفض، في غزو كثير من الأسواق العالمية التي تشتد بها المنافسة، مثل السوق الأمريكي وسوق الاتحاد الأوروبي الذي أدت المنافسة مع المنتجات الصينية

بهما، إلى إغلاق مجموعة من المصانع الأمريكية والأوروبية في عدد من القطاعات، أبرزها قطاع صناعة المنسوجات [10].

وفي ضوء التجربة العملاقة والنموذجية للصين، فإن ما ينبغي ذكره في هذا المقام، أن الدولة الصينية استطاعت أن توظف وتستثمر الموارد البشرية توظيفاً واستثماراً مقتدراً على أكثر من صعيد ومستوى، رغم أن الصين تضم أكبر ثقل سكاني على امتداد مساحة الأرضية، إذ يبلغ عدد سكان الصين اليوم، بحسب الاحصاءات الرسمية، 1,339 مليون نسمة، كما أوضحنا آنفاً. فالدولة الصينية ومن خلال المشروعات الصغيرة والقروض طويلة الأجل، تحولت فيها وفي أرجائها المترامية، المنازل إلى ورش عمل صغيرة، في وقت يوجد وكيل للتسويق السلعي، وبالتالي هذا الكم الهائل من المنتجات ساهم في خفض العجز الصيني، وتخفيض نسبة البطالة، ومن ثم ساهم بفعالية في زيادة نسبة الانتاج وانتاجية القطاعات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية، معطية العالم درساً مهماً، وهو أن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو، وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب، لذلك تؤكد الدراسات بوجه عام، والباحثون المهتمون بالشؤون الصينية بوجه خاص، أن التجربة الصينية فريدة من نوعها، فالصين دولة كبيرة استطاعت تشغيل أياديها وقواها العاملة وفق خطط ذكية، فهي في هذا المجال، وكما تؤكد الإحصائيات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من دوامة التأخر.

إن النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في جمهورية الصين الشعبية، يرجع إلى السياسات والاجراءات التي اتبعها العقل القيادي الصيني، حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الماضي، في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلمّ الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد. واعتمد على هؤلاء الذين يسّمون بـ "التكنوقراط" في حل مشاكل الصين الشعبية، والتطوير لحلقات الاقتصاد والتنمية الشاملة، عبر تشغيلهم واستثمار الموارد البشرية والمادية خير استثمار، فكان هؤلاء المتعلمون من أهل العلم، خير نخبة يعتمد عليها في تطور الصناعة، وفي البحث والتطوير العلمي والعملي لقطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتحديد القطاع

الصناعي، باعتباره ركيزة التحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع، والانتقال بالصين من مجتمع زراعي بحت، إلى مجتمع صناعي مقتدر وفاعل على الأصعدة الداخلية والخارجية. وبعد عام 1985 أصبح المجلس المركزي في الصين، وهو أعلى مجلس نابع من الحزب الشيوعي، يغلب فيه المتعلمون من أهل الاختصاصات المتنوعة والدقيقة، عن غيرهم من النواب، وأصبحت المجموعة الحاكمة معظمها من هذا المستوى العلمي والثقافي، وساروا على هذا السبيل حتى يومنا هذا. فالقيادات العليا والأمامية في الصين، هم حاليا من أكثر السياسيين على مستوى العالم، الذي يتميزون بالقدرات العالية في العلوم الهندسية والاقتصادية والإدارية والعلمية والعسكرية، رغم أن تعليمهم كان بصفة رئيسية في الدول المتقدمة التي سبقت الصين بالتطور والنمو الاقتصادي، بل إن الصين ما تزال ترسل البعثات إلى أفضل كليات الادارة والاقتصاد والعلوم والهندسة والطب وسواها من تخصصات دقيقة، في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمانيا، واليابان وسواها من دول متقدمة، لاكتساب المعرفة وإدخالها إلى الصين الشعبية. بل إن الصين وبفعل اقتدارها الاقتصادي والعلمي، وبعد جهود استمرت سنوات عدة لتعجيل وتفعيل سرعة نموها الاقتصادي، والوصول بمنتجاتها لمستوى منافس للواردات الخارجية، وبعد قيامها بالتحديث المبدع والكبير لقواعدها الاقتصادية والصناعية المختلفة، فرضت نفسها على منظمة التجارة العالمية لتصبح عضوا فيها، حيث أعلن في نوفمبر عام 2002 في مؤتمر الدوحة الاقتصادي عن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وهذا التحول المفضي الى انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدل على التميز في المنهج الصيني في التنمية الاقتصادية وبالتغيير التدريجي المتوازن.

ومما سبق تناوله، يرى الباحث أن محاولات النهضة في الصين، لم تبدأ من فراغ حضاري، وإنما للصين حضارتها وثقافتها التاريخية العريقة التي توفر لها إمكانية النهوض، ومنافسة أكبر الاقتصاديات العالمية، وبذلك فإن جذور الثقافة الصينية هي من أهم المقومات التي أهلّت الصين للوصول إلى ما وصلت إليه اليوم من مكانة بين اقتصاديات العالم ، حيث إنها تقوم على التعامل مع الدول والشعوب الأخرى على أساس التكافؤ وعلاقات التبادل والحوار والتفاعل السلمي، وتدعو بشكل تقليدي إلى التناغم بين البشر

والطبيعة، والى الانسجام بين الناس ومجتمعاتهم، وبين البشر أنفسهم، هذا ما جعل الصين تسعى دائماً إلى بناء مجتمع متناغم يرتكز على مبادئ الديمقراطية الاشتراكية، وحكم القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والنوايا الصالحة والحيوية، والاستقرار، وبناء جسور التعاون والسلام والتنمية مع شعوب العالم. ويميل الباحث للاعتقاد والتبنيّ بأن ثقافة الانفتاح على العالم لا تعني بالضرورة الهرولة نحو النموذج الأمريكي أو غيره من النماذج المادية، في القيم والثقافة والتنمية، فالانفتاح على المنجزات الإنسانية أمر ايجابي ومهم لمواكبة التطور الهائل في المعمورة، كما أنه يجمع بين إنجازات حققتها الرأسمالية من ناحية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، ويتوافق كل هذا مع الدور الرئيسي للدولة وفلسفتها ازاء البناء المتوازن للموارد البشرية والمادية، كعامل حاسم في النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا ما يلاحظ على التطورات الصينية، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتحديث المستمر لروافد وشرايين الحياة.

2.3.4- تطور البنية التحتية الجديدة

معروف للباحثين والدارسين في أحوال وتطورات الحياة في جمهورية الصين الشعبية، أن الصين ومنذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر عام 1978، بني اقتصادها على النموذج السوفيتي السابق المتمثل بالاقتصاد المخطط المركزي، إذ لم تكن هناك شركات خاصة، مع انعدام الرأسمالية وغيابها، ثم قام الرئيس الصيني الأسبق (ماو تسي تونغ) بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي، من خلال القفزة العظمى للأمام. وبعد وفاة (ماو تسي تونغ) وانتهاء الثورة الثقافية، بدأ (دينج شياو بينج) والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد، والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجّه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد. وبذلك تميزّ وما يزال يتميز اقتصاد الصين، بكونه اقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة. كما أن السياسة الزراعية التجميعية تحولت في معظمها، من واقعها واسلوبها القديم الى واقع جديد مواكب للتطورات الفكرية والتطبيقية، لتصبح في اطارات ومحددات القطاع الخاص في التملك للأراضي الزراعية، بهدف زيادة الانتاج وتشجيع العاملين فيه على الإنتاجية الأكثر والنوعية الأفضل. وضمن هذا السياق، شجعت الحكومة الصينية، مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، وفي الوقت ذاته عملت على

التخفيف من ضغوطات الرقابة على الأسعار، وشجعت الاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه، مع التركيز على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في (شينتشين) بالقرب من هونغ كونغ، ثم في غيرها من المدن الصينية. كذلك جرت إعادة هيكلة الشركات غير الكفؤة المملوكة للدولة، من خلال إدخال التحديث العصري في إداراتها العليا ومستوياتها التنظيمية، بينما أغلقت الشركات غير المربحة. ومنذ الشروع ببرنامج التطوير الاقتصادي عام 1978، نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير سبعين (70) مرة، وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم، بل إن الاقتصاد الصيني يحتل حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، عند 34.06 ترليون يوان، أو 4.99 ترليون دولار أمريكي، على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل لا يزال منخفضاً عند 3,700 دولار، وفي هذا الاطار ساهمت القطاعات الأولية والثانوية والثالثية (الزراعة، والصناعة، والخدمات) بنسبة 10.6٪ و46.8٪ و42.6٪ على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام 2009 [11].

أما إذا أخذ تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار، فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند 8.77 تريليون دولار أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي 6,600 دولار، ويبلغ احتياطي الصين من النقد الأجنبي أكثر من 2.4 ترليون دولار، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال [12]. جدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية تمتلك ما يقدر بنحو 1.6 ترليون دولار من سندات الضمان الأمريكية، كما تعتبر أكبر ممتلك أجنبي للسندات الأجنبية للدين العام الأمريكي، إذ تستحوذ على 801.5 مليار دولار من سندات الخزينة، وتحت هذا المستوى، تصنف دولة الصين على أنها الثالثة في العالم، من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث جذبت 92.4 مليار دولار في عام 2008 وحده، كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج مبالغ كبيرة، يقدر الإجمالي بـ 52.2 مليار دولار في عام 2008م، لتصبح سادس أكبر مستثمر خارجي في العالم. ولا ريب في أن وجود الصين كعضو بارز في منظمة التجارة العالمية، ساهم في

تعزيز قوة الصين على أكثر من صعيد، وفي المقدمة من ذلك، الصعيد الاقتصادي، إذ هي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة، حيث تبلغ تجارتها الدولية 2.21 ترليون دولار (1.20 ترليون دولار من الصادرات، و1.01 ترليون دولار من الواردات).

جدير بالذكر أن هذه التطورات جاءت نتيجة طبيعية، لتصورات وتصرفات متوازنة وواسعة الآفاق والأبعاد، رسم ملامحها الحزبُ الشيوعي الصيني، الذي كان قد صمّم واصدر الخطط الخمسية التطويرية للحياة الصينية، ومنها النص الكامل للخطة الخمسية الثانية عشرة، التي لعبت دورا حاسما في تشكيل تنمية البلاد خلال السنوات (2011– 2015) وتحقيق التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال 12 جزءا، وهي الاساس لصياغة الخطة الخمسية المذكورة، وتشمل تسريع تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وزيادة توسيع الطلب المحلى، ودفع تحديث الزراعة قدما، وتطوير نظام صناعي حديث، وتنمية منسقة لجميع المناطق، وبناء مجتمع موفر للطاقة وصديق للبيئة. وحددت الوثيقة العناصر الآتية كأهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

6. الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبيا؛
7. تحقيق تنمية رئيسية في اعادة الهيكلة الاستراتيجية للاقتصاد؛
8. رفع دخل افراد الشعب بشكل عام بخطى سريعة نسبيا؛
9. تعزيز البناء الاجتماعي بشكل ملحوظ ؛
10. مواصلة تعميق الاصلاح والانفتاح.

والشكل رقم (4–1) يبين الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها الخطة الخمسية الثانية عشرة.

الشكل رقم (4-1) يوضح الأهداف الرئيسة للخطة الخمسية الثانية عشرة*

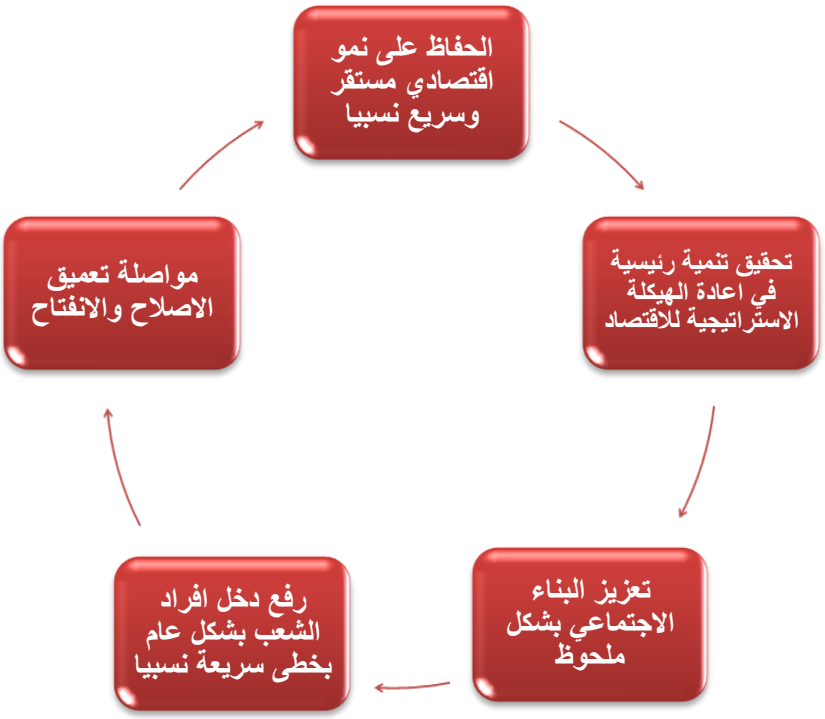

*الشكل من اعداد وتصميم الباحث.

هذا وتقول الوثيقة الخاصة بالخطة الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين: إنه "مع الجهود المبذولة من جميع المواطنين في البلاد، يتعين تحقيق تقدم جوهري في تحويل نمط التنمية الاقتصادية؛ وتدعيم القوة الوطنية الشاملة للبلاد، والقدرة التنافسية الدولية، والقدرة على الحماية من المخاطر بشكل ملحوظ؛ وتحقيق تقدم ملحوظ في الوفاء بالمتطلبات المعيشية والثقافية للشعب، وزيادة تدعيم اساس خلق مجتمع رغيد العيش على نحو شامل"[13].

واتساقاً مع ما سبق أن أوضحناه من قبل، فان تطور ونجاح جمهورية الصين الشعبية يعود أساساً إلى التصنيع منخفض التكلفة، وإلى اليد العاملة الرخيصة والبنية

التحتية الجيدة والمستوى الجيد من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبياً، والسياسات الحكومية المتوازنة والمواتية، ويضيف البعض السعر المخفض لصرف العملة، إذ عدّ الأخير سبباً في بعض الأحيان لفائض تجارة جمهورية الصين الشعبية (262.7 دولار مليار في عام 2007)، الى جانب العناصر الحاكمة الآنفة الذكر[14]. حتى أضحى هذا الوصف، وأصبح مصدراً رئيسياً للنزاع بين جمهورية الصين الشعبية وشركائها التجاريين الرئيسيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، على الرغم من تحرير العملة الصينية (اليوان) وارتفاع قيمة العملة بنسبة 20٪ مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2005، والذي سنتناوله لاحقا، إن شاء الله تعالى.

إن تميز الصين، يبرز ويتضح في مؤشرات عدة، منها، أن الدولة ما تزال مهيمنة على الصناعات الإستراتيجية (مثل الطاقة والصناعات الثقيلة) ولكن المؤسسات الخاصة (30 مليون شركة خاصة) تساهم بما بين 33٪ إلى70٪ من الناتج المحلي الإجمالي[15]. أما سوق الأسهم في شنغهاي فقد يسجل زيادة قياسية في مبالغ الاكتتابات، كما تضاعف مؤشر شانغهاي المركب منذ عام 2005، بينما بلغت رسملة مشاريع الأعمال الصغيرة (3) ترليون دولار أمريكي في عام 2007، وتصنف خامس أكبر سوق أسهم في العالم[16]. ومن المناسب أن نشير الى أن الصين تحتل حاليا المرتبة 29 في مؤشر التنافسية العالمية، حيث دخلت سبع وثلاثون من الشركات الصينية قائمة غلوبال فورتشن 500 في عام 2009، وعند القياس باستخدام القيمة السوقية، فإن أربعاً من أكبر عشر شركات في العالم هي شركات الصينية، منها الأولى عالمياً شركة بتروتشاينا (أغلى شركة نفط في العالم)، وفي المرتبة الثالثة البنك الصناعي والتجاري الصيني (أغلى البنوك في العالم من حيث القيمة) وفي المرتبة الخامسة تشاينا موبايل (أكثر الشركات العالمية للاتصالات قيمة) وفي المرتبة السابعة تشاينا كونستركشن بانك[17].

وتحت هذا الباب، وبهدف ترسيخ العلاقات مع محيطها الدولي والاقليمي، كشفت الصين عن مبادئ وإطار وأولويات وآليات التعاون في "مبادرة الحزام والطريق" في

محاولة لتعزيز الترابط الإقليمي، ولمعانقة مستقبل أكثر إشراقا معا. وقد صدرت رؤية وأعمال البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21، وهي مبادرة صدرت عن أكبر هيئة للتخطيط الاقتصادي بالبلاد، لجنة الدولة للتنمية والإصلاح، ووزارتي الخارجية والتجارة. وتهدف المبادرة إلى تشجيع التدفق الحر والمنظم للعوامل الاقتصادية وتوزيع الموارد عالي الكفاءة والتكامل العميق للأسواق من خلال دعم ترابط القارة الآسيوية والأوروبية والأفريقية والبحار المحاذية لها. وأوضحت الخطة أن الباب مفتوح لكل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة مع تقدير الاحترام المتبادل وعمليات السوق سعيا وراء تحقيق الازدهار المشترك. ودعت الخطة إلى تنسيق السياسات وترابط المرافق وإزالة العوائق أمام التجارة، والتكامل المالي والعلاقات بين الشعوب للاستفادة من ميزات الموارد الفريدة للدول المشاركة من خلال الآليات المتعددة الاطراف والمنصات المتعددة المستويات[18]. ولا شك في أن المبادرة ساهمت في ريادية الصين، وستدفع الصين الى أمام بشكل كامل، من مستوى ميزاتها النسبية لمناطقها المختلفة وزيادة الانفتاح، لتحقيق المزيد من التفاعل والتعاون اقليميا ودوليا، خاصة وأن الصين مستعدة للعمل مع الدول المشاركة في تحسين محتوى ونموذج المبادرة وتطوير جداول المواعيد وسياسات العمل لآليات التعاون والخطط والمشاريع. مع الاشارة بأن الخطة جاءت قبل 3 أيام من حلول الموعد الأخير لقبول طلبات الانضمام للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، المقرض الصيني، الذي يقدم خدمات تمويل لمشروعات البنية التحتية في المنطقة الآسيوية.

ورغم أن الشعب الصيني وفقاً للمعايير العالمية، يوصف بالـ "فقير"، فإن النمو السريع لاقتصاد البلاد تمكنّ من تحويل مئات الملايين من الناس وإخراجهم من حالة "الفقر" منذ عام 1978، فاليوم يعيش حوالي 6٪ من سكان الصين (مقابل 64٪ في 1978) بمستوى حالة الفقر، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير إلى 73 سنة، وان أكثر من 94٪ من السكان يعرفون القراءة والكتابة، مقابل 20٪ في عام 1950، وانخفضت البطالة في المناطق الحضرية إلى 4٪ بحلول نهاية عام 2009. كما وصل تعداد الطبقة المتوسطة الصينية (المدخول السنوي لا يقل عن 17,000 دولار) حتى الآن لأكثر من

100 مليون نسمة، في حين يقدر عدد الأفراد أصحاب الثراء الفاحش (أكثر من 10 مليون يوان أو 1.5 مليون دولار) بنحو 825,000 وفقاً لتقرير هورون. وبلغت قيمة سوق التجزئة الصيني 8921 مليار يوان (1302 مليار دولار) في عام 2009 وينمو بمعدل 16.8٪ سنوياً، كما أنه الآن ثاني أكبر مستهلك لسلع الرفاهية خلف اليابان، مع 27.5٪ من الحصة العالمية[19].

وفي ذات السياق، يتفاوت النمو الاقتصادي في البلاد عند المقارنة بين المناطق الجغرافية المختلفة والمناطق الريفية والحضرية، فالفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية آخذة في الاتساع مع معامل جيني وقدره 46.9٪، كما تركز التطوير أيضاً في المناطق الساحلية الشرقية بينما ترك ما تبقى من البلاد وراءها. للتصدي لهذا، شجعت الحكومة على تنمية المناطق الغربية شمال شرق ووسط الصين. مع أهمية الذكر بأن الاقتصاد الصيني يعتمد على استخدام للطاقة، حيث يستخدم ما بين 20٪ و100٪ من الطاقة، أي أن الصين من أكثر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الكثير من العمليات الصناعية، مما جعل الاقتصاد الصيني هو المستهلك الأكبر في العالم للطاقة، بيد ان الحال والوصف من داخل الصين، يشير بأن الاقتصاد الصيني ما زال يعتمد على الفحم لتزويد حوالي 70٪ من احتياجاته من الطاقة، إذ أدى هذا الأمر مع تراخي السياسات البيئية الحكومية، إلى تلوث هائل في المياه والهواء (تمتلك الصين 20 من بين 30 مدينة أكثر تلوثاً في العالم)، وبالتالي فإن الحكومة وعدت باستخدام المزيد من الطاقة المتجددة، مع هدف الوصول إلى 10٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة بحلول عام 2020 و30٪ بحلول عام 2050[20].

4.4- البناء في القطاع الزراعي

يعتبر الاسراع في بناء التحديث الزراعي مهمة رئيسية للصين في تطورها الزراعي، في الحاضر والمستقبل، تماشيا مع التغيرات العميقة التي طرأت على وضع العرض والطلب على المنتجات الزراعية، مع التطور السريع في مجالات التصنيع والمعلوماتية والسوقية والعولمة. واوضحت احصاءات وزارة الزراعة انه في خلال 1978 / 2007 ازداد انتاج

الحبوب الغذائية من 304.75 مليار كيلوغرام الى 501.6 مليار كيلوغرام، ثم الى 676.4 مليار كيلو غرام عام 2013، مما ساهم في حل مشكلة الغذاء لأكثر من (1.3) مليار صيني، مع تسجيل معجزة تتمثل بتغذية حوالى 20 بالمئة من سكان العالم بالطعام، باستخدام حوالى 9 بالمئة من الأراضي الزراعية العالمية. وفى نفس الوقت احتلت الصين في العام 2014، المركز الاول في العالم من حيث انتاج الحبوب الغذائية وزيوت الطعام والخضروات والفواكه واللحوم والبيض والمنتجات المائية، وذلك منذ عدة سنوات متتابعة مع الارتفاع المستقر لمستوى سلامة جودة المنتجات الزراعية والارتفاع المستمر لنسبة سوق هذه المنتجات. وعلى اساس سد حاجة الناس الى كمية المنتجات الزراعية شهدت البلاد تحسنا كبيرا في انواع هذه المنتجات وهيكل جودتها ما سد الاحتياج المتزايد في هذا المجال[21].

1.4.4- التحديث والتطوير للقطاع الزراعي

في اطار الاستمرار بالتحديث والتطوير للقطاع الزراعي، أعلنت الحكومة الصينية انها ستستثمر المزيد من الاموال في الريف خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011-2015) ضمن جهودها لتعزيز التنمية الزراعية وتضييق الفجوة المتزايدة بين الحضر والريف. وجاء في الخطة التي اصدرتها بشكل مشترك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، انه تم اتخاذ هذا القرار بعد ان واجهت البلاد صعوبات في الموازنة بين العرض والطلب في المنتجات الزراعية والحفاظ على ثبات نمو منتجات الحبوب ودخل المزارعين، وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. وقالت الوثيقة التي تحمل عنوان الوثيقة المركزية الاولى، ان الحكومات على المستوى الاعلى من المحافظة لابد ان تتأكد من ان نمو استثماراتها في قطاع الزراعة يفوق النمو في ايراداتها المعتادة التي تحققها كل عام، مع التركيز والاهتمام لبناء البنية التحتية وتنمية البرامج الاجتماعية في الريف، وهذا المنعطف يتطلب ان توسيع الانفاق الحكومي والاستثمار في الاصول الثابتة في الريف بمعدل سريع، وان تخصص الحكومات المحلية جزءا من ميزانيات بناء المدن للمناطق الريفية. كذلك فإن الخطة الخمسية أشارت الى ان الصين يجب ان تسرع من وضع القوانين التي تضمن ادارة

أفضل للاستثمار في الريف وتحقيق منافع أكبر، ومن أجل تحسين الانتاجية الزراعية للبلاد فان هناك حاجة للمزيد من الاستثمارات لبناء مشروعات الري وترميم الخزانات المتهدمة وحماية الأراي الصالحة للزراعة وتعزيز التحديث التقني الزراعي والحد من التصحر.

يضاف الى هذه التوجهات في البناء والتنمية الريفية، استخدام الاستثمارات أيضا لتوفير كتب مجانية لطلاب الريف الذين يخضعون لنظام التعليم الالزامي لمدة تسعة أعوام، وتوسيع نظام الرعاية الطبية التعاوني الريفي الذي تساعد فيه الحكومة عن طريق المساهمة في تمويل التكاليف الطبية للمزارعين، مع الاشارة والتأكيد على رفع الحد الادنى لعلاوات المعيشة للأسر المعوزة في المناطق الريفية، كما لابد من وضع نظام تأمين في تلك المناطق وتحسين النقل العام وتشجيع المزيد من المزارعين على استخدام الوقود النظيف مثل غاز المستنقعات والطاقة الشمسية وطاقة الرياح [22]. جدير بالإفصاح، أن تعزيز قدرة الانتاج الزراعي الشامل يتمثل في الزيادة المستقرة للقدرة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية وصادراتها ذات المزايا، اذ بلغت قيمة صادرات الخضروات والفواكه ومنتجات المواشي والمنتجات المائية الصينية 6.21 مليار و3.75 مليار و4.05 مليار و9.74 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2013، بينما شهدت الصين تزايدا في قوة المنافسة في الاسواق الدولية، بالنسبة الى الخضروات والفواكه والمنتجات المائية، اذ سادت اسواق الواردات الرئيسية في اليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما من دول جنوب شرق آسيا، من ناحية الخضروات وسمك الاتجويلا، بينما لقي التفاح الطازج وعصيره وعلب البرتقال وسمك الروفي، رواجا شديدا في اسواق اوروبا وامريكا اللاتينية، فأصبحت منتجات زراعية تحقق الصين من تصديرها عملات اجنبية كبيرة [23].

لقد سجلّ اجمالي حجم الأموال من ترتيبات الميزانية المالية المركزية الخاصة بالتنمية الزراعية الشاملة 95.8 مليار يوان، ما يعادل 12.61 مليار دولار امريكي، من العام 1990 الى العام 2011، فيما وصل معدل الزيادة السنوية الى 17.15٪. اشارت الى ذلك وثائق مكتب الدولة للتنمية الزراعية الشاملة، في منتدى الزراعة الحديثة والأمن الغذائي الوطني، وأكدت انه تم ضخ مزيد من الأموال المتكاملة على مستوى ميزانية

المقاطعات والأموال الواردة من الفلاحين في التنمية الزراعية الشاملة، وعلى ضوء هذا، بلغ اجمالي حجم الاموال المستثمرة في هذا المجال نحو 300 مليار يوان / 39. 47 مليار دولار امريكي/ في السنوات العشرين الماضية (1990- 2010). ونجحت الصين في اصلاح 33.1 مليون هكتار من الحقول المتوسطة والمنخفضة الانتاج من العام 1988 الى العام 2012، فضلا عن زيادة وتحسين 30.7 مليون هكتار من الحقول المروية، وساهمت هذه العمليات في زيادة قدرة إنتاج الحبوب بمقدار 86.268 مليار كيلوغرام. واشار الاحصاء الأولي الى انه تم بناء 1.4 مليون هكتار من قواعد الزراعة العالية الفعالية، وتنمية 48.2 مليون هكتار من أراضي تربية المنتجات المائية في ظل تنفيذ التنمية الزراعية الشاملة في الفترة المذكورة اعلاه. علاوة على ذلك، ظل يستفيد 22 مليون فلاح من ذلك سنويا، ومنذ العام 2003. يذكر ان التنمية الزراعية الشاملة قد رفعت بثبات قدرة الصين على انتاج الحبوب والقطن والمحاصيل الزيتية والسكرية وغيرها من المنتجات الزراعية الرئيسية، في الوقت الذي دفعت فيه زيادة دخل الفلاحين باطراد، بينما تحققت زيادة مساحة شبكات الأحزمة الخضراء الواقية للحقول في عملية التنمية، فضلا عن معالجة تصحر بعض الاراضي وتحسين البيئة الزراعية[24].

من ناحية تكاملية واضافية، فقد أعلنت الهيئة المالية المركزية الصينية أنها تستثمر حاليا (عام 2015) ما يزيد عن 10 مليارات يوان (الدولار الأمريكي الواحد يساوى ما يعادل 7.6 يوان تقريبا) في بناء منشآت البنية الأساسية الزراعية، وان هذه الاستثمارات تستخدم في قطاع الحبوب الغذائية ورى الحقول ورفع نوعية المنتجات الزراعية وتعديل هيكل الزراعة. الى جانب ذلك، ستعمل الصين على تحسين شروط الانتاج والمعيشة للمزارعين، وتتركز استثماراتها في مشاريع سلامة مياه الشرب والطرق العامة والطاقة النظيفة ومشاريع نقل الكهرباء في الأرياف الشاسعة. مما يرتب على المالية المركزية تخصيص 6.4مليار يوان، لضمان سلامة مياه الشرب لـ 32 مليون ريفي، اضافة الى 1.6 مليار يوان، لحل مسألة استخدام الكهرباء ورفع قدراتها لتقديم الكهرباء والأمن، اضافة الى

الجهد المستمر لدعم تنمية التعليم الالزامي والصحة وبناء منشآت البنية الأساسية الثقافية في الأرياف[25].

2.4.4- التحديث والتحسين للغابات الصناعية

شهدت صناعة الغابات توسعا في مداها وتعديلا في هيكلها في الأعوام 2003-2013، وتجاوزت قيمة الانتاج السنوية لصناعة الغابات في كل من مقاطعات فوجيان وقوانغ دونغ وتشجيانغ، مئة مليار يوان، فحققت تطورا سريعا في غابات أخشاب متسارعة النمو وعالية المردود، وبلغ عدد حدائق الغابات الوطنية 709، وتجاوز عدد الزوار الى الغابات 350 مليونا في عام 2012. وبلغ اجمالي قيمة الانتاج لصناعة الغابات الصينية 1530 مليار يوان (الدولار الأمريكي الواحد يساوى حوالى 6.7 يوان) في عام 2012، واحتل حجم الانتاج من القلفونية والخشب والمنتجات الخيزرانية وألواح الخشب الصناعية والأثاث المركز الأول في العالم.، أي ان أجمالي حجم واردات وصادرات الصين لمنتجات الغابات في عام 2012 بلغ (18) بالمئة من اجمالي حجم التجارة العالمية لتلك المنتجات، ليبلغ 70 مليار دولار أمريكي محتلا المركز الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة. مع الاشارة الى ان منتجات الغابات لا تقدم موارد مهمة للإنتاج فحسب، بل توفر موردا لحياة الناس وتسد حاجاتهم الاستهلاكية. اضافة الى ذلك، تساعد صناعة الغابات في تدعيم وتعزيز تطور الصناعات المتصلة بها، وتقدم فرص عمل كثيرة، إذ بلغ عدد المشتغلين في صناعة الغابات 60 مليونا من القوى العاملة، وقد أصبحت صناعة الغابات واحدة من أهم الصناعات التي تعزز تطوير الاقتصاد الوطني الصيني، كما انها تقدم فرصا نادرة لتعديل وتطوير الصناعة. من جهة ثانية، تعمل الصين على دفع تطور الصناعة الاحيائية للغابات عن طريق دعم تربية الموارد الاحيائية وتعزيز الابداع العلمي والتقني واقامة قاعدة نوعية لصناعة الغابات الاحيائية وزيادة الاستثمارات فيها[26].

تجدر الاشارة، أن إجمالي حجم المساحة لبقاء الغابات الصناعية، بلغ ما يزيد على 800 مليون مو/ الهكتار الواحد يساوى 15 مو (وحدة المساحة) محتلا بذلك المركز الاول في العالم، علما بان نسبة تغطية الغابات الصينية ارتفعت من 8.6٪ في الفترة الاولى من قيام

جمهورية الصين الشعبية عام 1949 الى 18.21٪ في الوقت الحاضر بسبب البناء الأيكولوجي المستدام لصناعة الغابات الصينية. وعلم من المنتدى الرفيع المستوى الاول الذى انعقد فى مدينة بيجيه بمقاطعة قويتشو الصينية، الذي انعقد في 9 يونيو 2013، حول ترويض تصحر صخور بيجيه والحضارة الايكولوجية، ان البناء الأيكولوجي حقق تطورات مهمة في الوقت الحاضر، وبلغ عدد المحميات الطبيعية التي تبنيها وتديرها منظومة الغابات الصينية 1740 محمية طبيعية وهى تحتل 12.6 ٪ من اراضي البلاد الكلية، ووضعت 45 ٪ من الاراضي الرطبة تحت الحماية الفعالة، وكذلك ما يزيد على 85٪ من اجمالي سلالات واصناف الحياة البرية الحيوانية والنباتية النادرة تحت الحماية الفعالة. من ناحية أخرى، تشير مصلحة الدولة للغابات الصينية ان عملية بناء الحضارة الايكولوجية لا تتسم بالأثار البعيدة المدى على التنمية المستدامة فحسب، بل تتسم ايضا بالمغزى المهم للمحافظة على الامن الأيكولوجي في المعمورة، ولدفع مسيرة الحضارات الاجتماعية للبشرية. ويقع كل العالم الان في حالة الازمة الايكولوجية، وهو يعتمد اساسا على صناعة الغابات لمعالجة الازمة. وان الحالات الايكولوجية لا تزال خطيرة للغاية في الصين وطريقها في بناء الحضارة الايكولوجية طويل ومهامها جسام في هذا الصدد. ويشار الى ان الصين واحدة من اكثر الدول فقرا في موارد الغابات، وهى تحتل المركز الـ 130 في العالم، من حيث معدلات تغطية الغابات. والتدهور الأيكولوجي يعد من العوامل الكبرى لتقييد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين[27].

يذكر ان مصلحة الدولة للغابات الصينية افادت بمناسبة حلول يوم زراعة الاشجار الصيني الذى يصادف يوم 12 مارس من كل عام في البلاد، انه حسب احدث تقديرات منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة، فقد بلغ اجمالي حجم المساحة المزروعة بالغابات الاصطناعية ما يعادل 54 مليون هكتار تقريبا، محتلا بذلك ما يقارب 40 ٪ من الاجمالي العالمي اي المركز الاول في العالم، واوضحت المصلحة ان معدل نمو الغابات وصل الى ما يعادل 4 ملايين هكتار سنويا بالصين، في حالة تقلص اكثر من 6 ملايين هكتار سنويا في العالم، اما معدل نمو الغابات الاصطناعية الصينية فيمثل 53.2٪ سنويا من الاجمالي العالمي، وبذلك اصبحت الصين اسرع نموا في موارد الغابات واكثر امتصاصا

لثاني اكسيد الكربون في العالم. واشارت المصلحة الى ان عـدد الـذين اشـتركوا في الحملـة الوطنية الالزامية لغرس الاشجار بلغ 11مليـارا و520 مليـون شـخص/ مـرة منـذ شـن الحملة الوطنية، حيث قاموا بتشجير 53 مليارا و850 مليـون غرسـة، ممـا شـكل وضـعية اولوية جديدة للتخضير والتشجير في الصين[28].

5.4- قطاع النقل والمواصلات

ليس خافياً على أحد ما آلت اليه ماكنة التطـورات في الصـين، ففـي مجـال النقـل والمواصلات، فقد تحسنت وسائل النقل في البر الرئيسي لجمهورية الصين الشـعبية بشـكل ملحوظ منذ أواخر سنوات عقد التسعينات من القرن العشرين، كجزء من جهود الحكومة لربط أقاليم الدولة ومدنها كلها، من خلال سلسـلة مـن الطـرق السـريعة المعروفـة باسـم National Trunk Highway System أو باختصـار NTHS. أمـا ملكيـة السـيارات الخاصة فهي في تزايد مستمر، بمعدل سنوي يزيد على 15٪. من جانب آخر يُقـدّر بعـض الخبراء ازدياد معدل بيـع السـيارات بشـكل ملحـوظ بعـد الأزمـة الماليـة في عـام 2009، ويلاحظ أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة، حيث أصبحت أكبر سوق للسيارات في العالم، مع مبيعات بلغت قيمتها أكثر من 13.6 مليـار دولار. كمـا ارتفـع السـفر الجـوي الوطني إلى حد كبير، لكنه لا يزال مكلفـاً بالنسـبة لمعظـم النـاس. ويلاحـظ أن النـاس في الصين يستعملون النقل بالخطوط الحديديـة ونظـم اسـتئجار حـافلات السـفر للمسـافات الطويلة، فالسكك الحديدية هي الناقل الحيوي في الصين، وهي محتكـرة مـن قبـل الدولـة، وتنقسم إلى مكاتب السـكك الحديديـة المختلفـة في المنـاطق المختلفـة. ومـن المعـروف أن معدلات الطلب على وسائل النقل، كانت تاريخيا تخضع لنظام الازدحام في مواسم السفر، مثل تشون يون، خلال السنة الصينية الجديدة، إذ تشير التقارير أنه في أغسـطس مـن عـام 2010، كان هناك ازدحام سيارات كبير في الطريق السريع الوطني رقم 110، بـدأ في 14 أغسطس، وقد امتد على 100 كم، واستمر طيلة 10 أيام. وقد قال العديد مـن السـائقين أنهم كانوا فقط قادرين علـى نقـل سـياراتهم كيلـومتر واحـد في اليـوم الواحـد، وبعـض السائقين أفادوا أنهم كانوا عالقين في زحمة السير لمدة خمسة أيام[29].

مع هذا كله، فإن الجهود الكبيرة المتجهة نحو استكمال التلاقي مع الحافات الأمامية للتحول الصيني من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع، قد اتضحت بعض مؤشراتها في مجال النقل والمواصلات، إذ تم بناء 5800 كم من الخطوط الرئيسة للسكة الحديدية ، و 3400 كم من الخطوط المزدوجة لها، و 2600 كم من السكة الحديدية الكهربائية. وأشارت الإحصاءات إلى أنه في السنوات الخمس الماضية (2006– 2010)، أكملت الصين إنفاق 22.1 تريليون يوان في بناء منشآت البنية التحتية في المدن والقرى الصينية، بزيادة 21.8 ٪ سنوياً، ومنها استثمار 2268.8 مليار يوان في بناء خطوط سكك الحديد بزيادة 46 ٪ سنوياً. و 105 آلاف كم من الطرق العامة، منها أكثر من 1600 كم من الطرق السريعة، وازدادت قدرة الشحن والتفريغ للموانئ 138 مليون طن، وتم بناء 12 مطارا جديدا، ومد 100 ألف كم من الخطوط الرئيسة للكابلات الضوئية الطويلة المسافة، وازداد إجمالي سعة سنترالات الهاتف الى 589.8 مليون هاتف، وزيادة 75 مليون كيلو وات لقدرة توليد الكهرباء، وازدياد القوة الكهربائية 9٪ سنويا.

كذلك نفذ أكبر مشروع في تاريخ الصين لتعبيد الطرق العامة في الارياف خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة (2001– 2005م) حيث ازداد طول الطرق العامة حوالي 5 آلاف كيلومتر سنويا. وواصل الطيران المدني الصيني الحفاظ على زيادة مزدوجة الرقم. وبنهاية عام 2012 بلغ حجم نقل الركاب أكثر من 130 مليونا، صاحبه تنفيذ مشروع شبكة طرق أساسية وطنية متنوعة وواسعة، اضافة الى أن الصين دخلت إلى الموكب المتقدم العالمي في مجال بناء الجسور، بالتزامن مع احتلالها المركز الأول في العالم من حيث حجم الشحن والتفريغ بالموانئ والحاويات[30]. جدير بالذكر أن أعلى هيئة معنية بالتخطيط الاقتصادي في الصين، وافقت على مشروعي مترو أنفاق بقيمة 129.8 مليار يوان (20.91 مليار دولار) وفق ما جاء في وثائق نشرت في يونيو 2015م. هذا وتواصل الحكومة الصينية التخطيط والتنفيذ لسلسلة من المشروعات في مجال البنية التحتية في سعيها لدعم شرايين وقطاعات الاقتصاد، فقد ذكرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح على موقعها الإلكتروني، أنها وافقت على المرحلة الثالثة من الإنشاءات الخاصة بشبكة مترو الأنفاق في (ووهان) عاصمة مقاطعة هوباي، حيث تقدر تكلفة المشروع بنحو 114.9

مليار يوان. كما أعطت اللجنة الموافقة لخطة معدلة بقيمة 14.86 مليار يوان، لمد خط للسكك الحديدية في تشانغ تشون، عاصمة إقليم جيلين الواقع شمال شرقي الصين. كما وافقت اللجنة على دراسة جدوى حول مقترح بتجديد المنشآت الأمنية في مطار بكين الدولي تقدر تكلفته بنحو 506 ملايين يوان[31].

6.4- قطاع البحث والتطوير للعلوم والتقنية

في ضوء التطورات الكبيرة والهائلة في جمهورية الصين الشعبية، على المستوى الاقتصادي والعلمي والتقني والاجتماعي والسياسي والعلاقات الدولية، اتجهت الصين لتفرض نفسها على العالم، ولتكون احدى الدول النووية، حيث بدأت الصين بتطوير أسلحة نووية خاصة بها وقامت بتفجير أول سلاح نووي بنجاح في عام 1964 في لوب نور. بينما كان إطلاق برنامج القمر الصناعي نتيجة طبيعية لهذا الأمر والذي بلغ ذروته في العام 1970، مع إطلاق "دونغ فانغ هونغ" الأول، أول قمر صناعي صيني. وهذا ما جعل من جمهورية الصين الشعبية خامس دولة تطلق قمراً صناعياً بشكل مستقل. وفي عام 1992، كانت رحلة شنتشو الفضائية المأهولة، وبعد أربعة اختبارات غير مأهولة أطلقت شنتشو 5 في 15 أكتوبر سنة 2003، وذلك باستخدام مركبة إطلاق لونج مارش 2 إف وحاملة رائد الفضاء الصيني يانغ لي وي، مما جعل من جمهورية الصين الشعبية ثالث دولة ترسل رحلة مأهولة بالإنسان إلى الفضاء من خلال مساعيها الخاصة. ثم أرسلت الصين ثاني مهمة مأهولة لها مع طاقم من اثنين، تحت اسم "شنتشو 6" في شهر أكتوبر من عام 2005. وفي عام 2008 أرسلت الصين بنجاح سفينة الفضاء شنتشو 7، مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملية سير في الفضاء. وفي عام 2007 نجحت جمهورية الصين الشعبية في إرسال مركبة الفضاء تشانغ (تيمناً بآلهة القمر الصينية القديمة) إلى مدار القمر لاستكشافه كجزء من البرنامج الصيني لاستكشاف القمر. كما أن الصين قد خططت لبناء محطة فضاء صينية، وتحقيق هبوط على سطح القمر برواد فضاء صينيين، وكذلك اطلاق مركبة مهمة مأهولة إلى كوكب المريخ[32].

وتحت هذا الاهتمام، تمتلك الصين ثاني أكبر ميزانية للبحوث والتطوير والتنمية في العالم، إذ إنها استثمرت أكثر من 136 مليار دولار في عام 2006 أي بزيادة أكثر من 20٪ عن عام 2005. مع الاشارة الى أن الحكومة الصينية تواصل مساعيها عبر التركيز الشديد على البحث والتطوير، من خلال خلق المزيد من الوعي العام للإبداع والابتكار وإصلاح النظم المالية والضريبية لتشجيع النمو في الصناعات المتطورة. ففي عام 2006، دعا الرئيس الصيني (هو جين تاوا) الصين لتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع من جانب واحد، إلى اقتصاد يقوم على الابتكار، حتى أن مجلس النواب الوطني، في اطار دعم منهج البحث والتطوير، قد وافق على زيادات كبيرة في تمويل البحوث، ومنها أبحاث الخلايا الجذعية والعلاج الجيني، التي يراها البعض في العالم الغربي محط جدل، إلا إنها تواجه الحد الأدنى من العقبات في الصين. يضاف الى كل هذا الاهتمام بالتمويل المادي للبحث والتطوير، وجود نحو 926,000 من الباحثين في الصين، تسبقها فقط الولايات المتحدة بنحو 1.3 مليون. يذكر أنه في عام 2009، بلغ مجموع طلبات الحصول على براءات الاختراع المحلية في الصين نحو 280 ألف طلب، فاحتلت بذلك المرتبة الثالثة على مستوى العالم، بعد اليابان والولايات المتحدة. كما تحتل الصين المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث طلبات الحصول على براءات الاختراع الدولية. وفي الوقت نفسه تستهدف الصين تخصيص حصة تبلغ 2.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمشاريع البحث والتطوير بحلول عام 2015 أي ضعف النسبة في عام 2002[33].

من طرف ثان، تعمل الصين حالياً على تحسين وتطوير برامجها الإلكترونية وأنصاف النواقل وصناعات الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وفي محاولة منها للحد من التلوث الناجم عن محطات الطاقة التي تعمل بحرق الفحم، كانت الصين رائدة في نشر المفاعلات النووية بسرير الحصى، والتي تعمل أكثر برودة وأكثر أمناً ولها تطبيقات محتملة في اقتصاد الهيدروجين. أما من ناحية الهواتف النقالة (الموبايل) فإن الصين تعتبر من أكثر البلدان في الاستخدام لهذه الوسائط، حيث يوجد فيها أكبر عدد من مستخدمي الهاتف الخليوي في العالم (أكثر من 900 مليون مستخدم) في شهر يوليو من سنة 2012. كما لديها أكبر عدد من المستخدمين

لمواقع الإنترنت والمستفيدين منه في العالم. ووفقاً لهذه الاحصاءات فقد احتلت الصين المركز الأول في العالم من حيث الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة ومستخدمي الانترنت[34].

في هذه المساعي المتنامية، فقد أكدت التقارير[35] أن الصين ستواصل تشجيع الابتكار وريادة الاعمال، واستجابة للتوجه الاقتصادي الطبيعي الجديد، ستحسن وتوسع الحكومة المركزية الابتكار وريادة الاعمال من أجل تسريع عجلة الاقتصاد نحو طريق طويل أكثر استدامة، صرح بذلك نائب رئيس مجلس الدولة الصيني تشانغ قاو لي، خلال خطاب في منتدى حول الابتكار وريادة الاعمال، وقال ان ريادة الاعمال والابتكار اطلقا العنان للرغبة في الابداع وتعزيز ريادة الاعمال، وهما عاملان اساسيان لدفع النمو. وفى تقرير عمل الحكومة الذي نشر في شهر مارس 2015، حدد رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ، ريادة الاعمال والابتكار، كمحركين جديدين للنمو الاقتصادي. وأكد على تنفيذ خطة عمل "انترنت بلس" مع خطة "صنع في الصين 2025"، من أجل تحقيق تكامل افضل للصناعات الصاعدة مثل انترنت الهواتف المحمولة والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة وانترنت الاشياء مع التصنيع الحديث. وكانت الحكومة المركزية في الصين، قد أعلنت عن مجموعة كبيرة من الاجراءات للشركات الصاعدة، بما في ذلك الدعم المالي ودعم البنية الاساسية والمساعدة الادارية. ومن يناير الى سبتمبر من العام 2015، أقيم ما يقرب من 3.16 مليون شركة جديدة في الصين، بزيادة بلغت نسبتها 19.3 في المائة مقارنة بالعام 2014، وفقا لآخر بيانات من ادارة الدولة للصناعة والتجارة. وفى الفترة من يناير الى سبتمبر 2015، أعلن قطاع التكنولوجيا الفائقة عن تحقيق نمو بلغت نسبته 10.4 في المائة في انتاج القيمة المضافة، 4.2 نقطة مئوية اعلى من الرقم بالنسبة للقطاع الصناعي كله. كما سجل الاقتصاد نموا بلغت نسبته 6.9 على اساس سنوي في الربع الثالث من العام 2015، اقل من 7 في المائة في النصف الاول من العام نفسه، وفقا لما اعلنه المكتب الوطني للإحصاءات[36].

من جانب آخر، ليس مستنكرا أن تصبح الصين قوة عالمية في العلوم الزراعية بحلول العام 2020 برغم التحديات مثل التغيرات المناخية ونقص الموارد، حسبما قال هوي ليانغ يوي نائب رئيس مجلس الدولة (مجلس الوزراء) الصيني، وأضاف أن بإمكان الصين أن تصبح قوة في العلوم مع حلول العام 2050. وفي الاحتفال بالذكرى الخمسين لأكاديمية العلوم الزراعية الصينية وأمام علماء الزراعة المشاركين في الاحتفال، قال: "ليس سوى التقدم العلمي والفني من الطراز الأول سيتيح للصين أن تطعم سكانها الذين يزداد عددهم، وأن تضمن أمن الحبوب لأمد طويل". يذكر أن أكاديمية العلوم الزراعية تضم نحو عشرة آلاف باحث وعالم، فهي مستودع زراعي، لعب دورا حيويا في رفع انتاج الحبوب بالبلاد الى حوالي 500 مليون طن هذا العام 2015، من 400 مليون طن عام 1984 و300 مليون طن عام 1978. هذا وقد أبدع العلماء 15 ألف محصول جديد في الخمسين عاما الفائتة[37].

7.4- قطاع النفط في الصين

من بديهيات التناول والتسجيل التاريخي المسند بالوثائق، بشأن النفط، أن أول بئر للنفط في العالم، قد تم حفره في الصين في القرن الرابع الميلادي أو قبل ذلك، حيث كان النفط يحرق لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح، وبحلول القرن العاشر، تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة. وفي القرن الثامن الميلادي، كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط في هذه المنطقة. وفي القرن التاسع الميلادي، بدأت حقول النفط في باكو، أذربيجان، بإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة، وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط، وتم وصف ذلك بمعرفة الجغرافي ماسودي في القرن العاشر الميلادي، وأيضا ماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي وصف النفط الخارج من هذه الآبار بقوله أنها مثل حمولة مئات السفن[38].

1.7.4- النفط شريان الاقتصاد العالمي

وبما أن النفط في عالمنا المعاصر، هو الدم الذي يسري في شرايين القطاعات الصناعية، فهو المورد الطبيعي الاستراتيجي الاول والشريان الحيوي في الاقتصاد العالمي، بيد أنه ومنذ ان اصطفت البشرية النفط من بين جميع الموارد الطبيعية الاخرى، عاد ليشكل جوهر الصراعات الدولية، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. وقد تركت الازمتان النفطيتان في سبعينات القرن العشرين الماضي تأثيراتهما الخطيرة على الاداء الاقتصادي العالمي والاستقرار الاجتماعي، فعلى مدار العقود الاخيرة من الزمن، بدأت الصراعات تحتدم بين الدول بشأن النفط، وبالتحديد في العقد الاخير من القرن العشرين الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العدوانية على العراق لاحتلاله وتدميره والسيطرة على موارده النفطية الضخمة، واحتلال منابع النفط فيه، وكذلك السيطرة التامة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي بشكل واضح ومباشر بصيغة الترهيب تارة، والترغيب تارة اخرى، تنفيذا للخطة الأمريكية المرسومة عام 1973، في أعقاب نجاح العرب في فرض قراراتهم المستقلة بمقاطعة الدول المساندة للكيان الصهيوني في حرب تشرين من العام نفسه[39].

ومنذ تلك التطورات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العدوانية العسكرية، عاد الملف النفطي ليخيم ثانية على التفكير الصيني، مما زاد من شدة قلق الصين على ما قد يأتي به التأثير الأمريكي على سياسات ارتفاع وانخفاض اسعار النفط، وما يصاحبها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي واقتصاديات دول العالم وفي مقدمتها الاقتصاد الوطني الصيني. اما في الصين، وامام اضطراب سوق النفط العالمي وازدياد كمية الاستهلاك المحلي بشكل كبير، قام العديد من نواب واعضاء المؤتمرين (مؤتمر نواب الشعب، والمؤتمر الاستشاري السياسي) في دورة العام 2011، بمناشدة المعنيين للإسراع في وضع القوانين الخاصة بحماية وتطوير الموارد النفطية بغية ضمان أمن الطاقة والاقتصاد الوطنيين[40]. وكانت وجهات نظر خبراء معهد ابحاث الطاقة التابع للجنة التنمية والاصلاح الوطنية واضحة كل الوضوح، عندما اشاروا الى ان قضية امن النفط في الصين

لها جوانب متعددة، بما في ذلك اخضاع النفط للاقتصاد السوقي وضمان استقرار امداد السوق للنفط، في اطار عملية الاصلاحات الجارية على النظام نفسه. فقد اشار الخبراء الى ان المسائل المتعلقة بالملف النفطي الصيني متشابكة ومتداخلة، فمنها المشاكل التقنية والتمويلية والمسائل ذات الصلة بالموارد الطبيعية، الا ان مسألة تطوير وتحسين الألية المرنة ذات الفعالية العالية تأتي في مقدمة تلك المشاكل، الامر الذي أدى الى البحث عن وسائل تسهم في تعزيز وادامة وتيرة تطور الصناعة النفطية، فبسبب الاحتكار، ظلت اسعار النفط والغاز الطبيعي مقيدة لفترات طويلة، وظلت القطاعات الانتاجية التي تسعى الى الانضمام لاقتصاد السوق تتعرض الى قيود صارمة، إلا أنه في العام 1998 جرت عملية اعادة تنظيم القطاع النفطي الصيني والتي وضعت بدورها حدا نهائيا للاحتكار القطاعي الذى كان يفصل المجرى الاعلى من القطاعات النفطية عن مجراها الادنى، وتم تشكيل مجموعتين عملاقتين للصناعات النفطية[41]:

الأولى- مجموعة الشركات النفطية الصينية.

الثانية- مجموعة الشركات البتروكيماوية الصينية.

إن هذا التحول أدى الى تحقيق التكامل بين المجريين الاعلى والادنى، اضافة الى ما هو قائم اصلا من مجموعة الشركات النفطية الصينية للعمليات البحرية ومجموعة الشركات الصينية للصناعات الكيماوية، مما شكل تدريجيا هيكلية تنافسية للقطاعات البتروكيماوية الصينية. وعليه، فان الهيكلية السوقية للقطاعات النفطية الصينية لا تزال تعاني من ثغرات تحد من رفع فعالياتها التنظيمية، فقد اصبح التناقض القائم حاليا بين مدى الزيادة السريعة لسوق مستهلكي النفط من جهة، ومدى الاحتكار المفرط لمولي النفط من جهة اخرى هو التناقض الاساسي في سوق النفط الصيني. فمن جانب، فان حركة اصلاح نظام اقتصاد السوق الاشتراكي تتقدم دون توقف، ووصلت درجة اندماج الاقتصاد الصيني ودخوله في نظام السوق الى درجة عالية ملفتة للنظر، وتم تحرير غالبية البضائع السلعية من تسعيراتها، وتحقق ادخال العملية الادارية والتسويقية التي تمارسها القطاعات المستهلكة للنفط لآلية السوق. من جانب آخر فان عملية امداد النفط الخام ومشتقاته من المنتجات على العكس

من ذلك، حيث لا زالت محتكرة من قبل المجموعتين العملاقتين المذكورتين، وان آلية تسعير النفط الخام والمنتجات النفطية المشتقة منه لا زالت متوقفة عند "مرحلة التسعيرة الدولية"، حيث لا تستطيع ان تعكس بما فيه الكفاية، العلاقة بين العرض والطلب في السوق المحلى. لذا ينبغي على الصين ان تتخذ موقفا مرنا من السوق النفطي، وان تصغر عتبته امام المطالبين بدخوله، وان تطلق العنان لسوق البيع الطرفي للنفط، وان تنشأ سوقا نفطية عصرية تقوم على اسس علمية. وفى ظل الخلفية المتميزة بوفرة الموارد النفطية في السوق العالمية، فان بناء سوق منفتح هو وسيلة هامة للوصول الى مصادر نفطية مستقرة ورخيصة، و الا لا يمكن للصين ضمان الاستفادة من المصادر الطبيعية العالمية، ولا يمكنها ايضا تشكيل سوق قادر على اجتذابها، وهذا لا يصب في مصلحة زيادة أمن الامداد النفطي. ويقصد بالأمن النفطي تأمين ما تحتاجه مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للاستمرار من الامدادات النفطية كما وثمنا. ومن اهم مظاهر غياب الامن النفطي الاضرار الاقتصادية الناتجة عن الانقطاع المفاجئ للإمدادات النفطية او نقصانها او الارتفاع الفاحش في اسعار النفط، علما بان درجة الاضرار الاقتصادية مقرونة اساسا بدرجة اعتماد اقتصاد البلاد على النفط، ودرجة تذبذب اسعار النفط، ومدى قدرة البلاد على مواجهة الطوارئ، ان مثل هذه القدرة تشمل حجم الاحتياطي الاستراتيجي والقدرة الانتاجية للاحتياط النفطي وحجم مصادر الطاقة البديلة ومدى استكمال آلية الانذار المبكر...الخ. وبهذا الشأن تشير وزارة الاراضي والمصادر القومية، الى أهمية التعامل مع العوامل الثلاثة الحيوية لضمان الأمن النفطي الصيني، والمتمثلة بالنقاط الآتية [42]:

1. احوال موارد الصين من النفط والغاز الطبيعي، اضافة الى حجمي انتاجهما وارداتهما.
2. امكانية الحصول على ما تحتاجه محليا من النفط في ظل تغيرات وضع العرض والطلب في السوق النفطي العالمي واسعاره.
3. سلامة السياسة التي تتخذها من اجل ضمان الامن النفطي على ضوء وضع العرض والطلب داخليا و خارجيا.

والشكل رقم (4- 2) في أدناه يبين العوامل الثلاثة الحيوية لضمان الأمن النفطي الصيني.

الشكل رقم (4- 2) يوضح العوامل الثلاثة الحيوية لضمان الأمن النفطي الصيني*

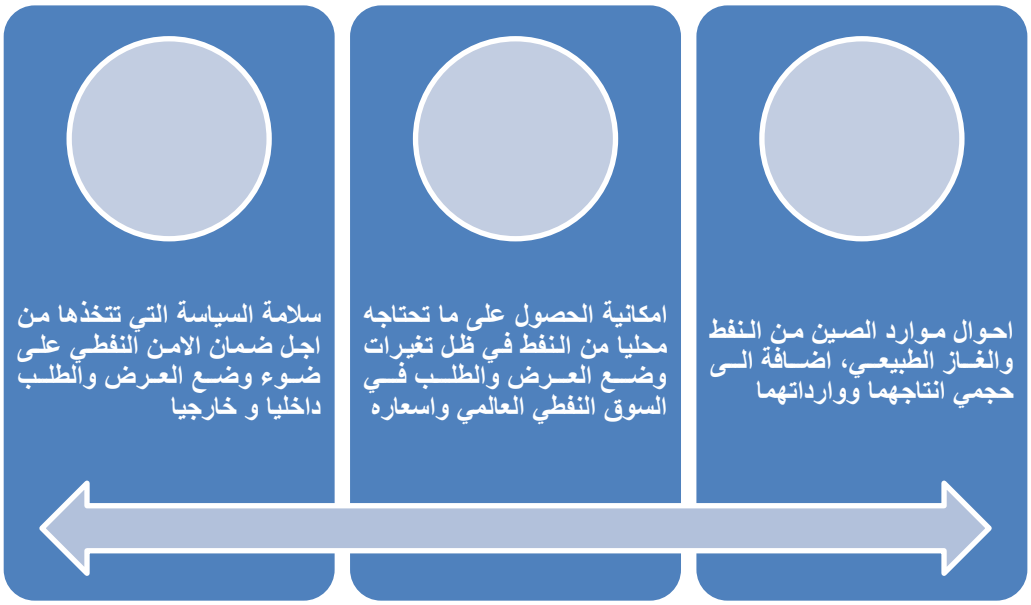

*الشكل من اعداد وتصميم الباحث.

أما اهم التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق النفطي العالمي على الامن النفطي الصيني، فهي: أولهما، زيادة حدة المخاطر التي تواجهها امداداتها النفطية نتيجة تواصل زيادة درجة الاعتماد على النفط المستورد لو حصل الانقطاع الوقتي للإمدادات النفطية في السوق النفطي العالمي. وثانيها، هبوط معدل الزيادة للناتج الوطني الاجمالي وتكبد الصناعة النفطية المحلية بالخسائر لو طرأ على اسعار النفط العالمية ارتفاع فاحش خلال فترة قصيرة. وفي هذا السياق، اقترح الخبراء النفطيون الصينيون، ضرورة انفتاح السوق الصيني على الداخل قبل انفتاحه على الخارج، فمن ناحية يتوجب على الحكومة في الوقت الذي تطلق فيه حرية الاسعار، ان تعمل على خلق آلية ضبط للوضع الكلي حتى تتمكن بالفعل من التمسك بزمام السلطة الادارية وسلطة التنسيق والتحكم بحركة السوق، ومن ناحية اخرى عليها ان تحطم حاجز الاحتكارات الاقليمية المفروضة على السوق النفطي المحلي لتتشكل هيكلية تنافسية تسودها العدالة والنظام، وذلك من خلال

الاسراع بإعداد العناصر الرئيسة التي يرتكز عليها السوق النفطي الصيني، وفتح بابه على مصراعيه، و استكمال قواعده وانظمته وضبط سلوكه. وهذا الأمر يتطلب الخروج الى الخارج والعمل على استخراج النفط الخارجي لتحقيق تنوع مصادر الامدادات النفطية.

واستنادا الى ما تقدم، ومن اجل تلبية الطلب المتزايد على النفط، ينبغي على المؤسسات الصينية، في الوقت الذى تواظب فيه على عملية استخراج النفط داخل الحدود الصينية، العمل على توسيع دائرة الامداد من خلال البحث عن قنوات مستقرة للإمداد في الاسواق الدولية عبر مختلف الوسائل، وتحقيق استراتيجية "الخروج الى الخارج" ، وبالتحديد نحو السوق التجارية النفطية في المملكة العربية السعودية التي تتوسع علاقاتها التجارية بينها وبين الصين، كما لاحظنا من المؤشرات والأرقام التي أوردناها في الفصل الرابع السابق. من ناحية ثانية، يرى بعض الخبراء انه ينبغي على الصين توظيف ما لديها من تقنيات ورؤوس اموال في الخروج الى افريقيا، كما هو الجهد الصيني التقني والمالي والبشري الواضح في السودان، وكذلك الخروج الى امريكا الجنوبية وغيرها من المناطق لتنمية الحقول النفطية هناك، وتحقيق تنوع مصادر الامدادات النفطية، وتجنب الاثار السلبية التي يأتي بها تذبذب الاسعار النفطية. ويرى الباحث، انه متى استحوذت الصين على كمية وافرة من النفط المنتج خارج البلاد، تستطيع ان تعوض او تخفف الى حد كبير من وطأة الصدمات والتأثيرات السلبية على أدائها الاقتصادي الذي يأتي بها ارتفاع اسعار النفط، وان تتحكم في وتيرة تطور صناعاتها البتروكيماوية وغيرها من القطاعات الكبيرة في الاقتصاد الوطني. وبالفعل فقد امتدت دائرة تعاون الصين مع المصادر النفطية الخارجية، واتسعت لتشمل اليوم روسيا واذربيجان وقازقستان في منطقة آسيا الوسطى، وإندونيسيا ومنيمار في منطقة جنوب شرق آسيا، وليبيا وايران وسلطنة عمان في منطقة الشرق الاوسط، وفنزويلا في امريكا اللاتينية، والسودان في افريقيا، كما أشرنا آنفاً، وغيرها من المناطق والدول الاخرى. هذا وقد تبنت الصين اسلوب توزيع الحصص النفطية في العديد من المشاريع الصينية الاجنبية المشتركة، أي انها تستثمر او تشارك باسهم في المشاريع النفطية في المناطق المعنية، وتحصل على نصيب محدد من اجمالي النفط المنتج سنويا [43]. وبهذه الطريقة يمكنها الحصول على فوائد مادية تؤمن، الى حد ما، وارداتها النفطية من تداعيات تذبذب

اسعار النفط. لذا فان الرأي العام الداخلي في الصين يرى ان الخروج لشراء النفط اقل فائدة من الخروج لاستخراج النفط.

2.7.4- تكوين وضمان تدفق الامدادات النفطية

في الوقت الذى تعمل فيه الصين جاهدة على تسريع خطى اصلاح اقتصاد السوق وتنفذ بصورة فعالة استراتيجية "الخروج الى الخارج" تقوم في عملية بناء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي على قدم وساق، فمن اجل بناء واستكمال نظام الاحتياط النفطي، قامت لجنة التطوير والاصلاح الوطنية بإنشاء مكتب احتياطي النفط الصيني الذي باشر اعماله في الخامس من ديسمبر العام 2008، كما أن اللجنة الوطنية للتنمية والاصلاح اعلنت عن ان الصين ستقيم اربع قواعد وطنية لاحتياطي النفط في المناطق الساحلية الصينية، وقد تم تدشين المرحلة الاولى من عملية البناء بسعة 10 مليون طن من النفط. وقد شاركت في هذا البرنامج الاستراتيجي (خطة الاحتياط الاستراتيجي للنفط) كل من مجموعة الشركات النفطية الصينية ومجموعة الشركات البتروكيماوية الصينية ومجموعة الشركات الكيماوية الصينية. مع الاشارة الى أن الحكومة الصينية تلعب الدور الاساسي في عملية تصميم وبناء الاحتياطي الاستراتيجي من النفط، على ان تشارك فيه جميع المؤسسات بشكل متوازن. ومن طبيعة الحال ان عملية بناء الاحتياطي النفطي قد تؤثر سلبا، بشكل أو بآخر، في ظل اقتصاد السوق، على ربحية المؤسسات ذات الصلة، وهذا الفهم تقدره الجهات الرسمية في القيادة الصينية المعنية بالقطاع النفطي، من حيث الانصاف والمنح المعقول من التعويضات المالية شريطة تحديد ما على الشركات المشاركة من واجبات وفقا للقانون. يضاف الى هذا كله، ان ثمة مسالة ينبغي توضيحها ألا وهي ان بناء الاحتياط النفطي الاستراتيجي لم يهدف قط، على ضوء التجارب الدولية، الى كبح جماح تذبذب الاسعار النفطية، وانما يرمى الى تأمين تدفق الامدادات النفطية الى البلاد في ايام الحروب او الكوارث الطبيعية، لكون عملية بناء هذا الاحتياط غالية التكاليف الى درجة ان السعر لكل برميل منه قد يزيد عن 40 دولارا أمريكيا، وقد يكون بأعلى الاسعار في الاسواق الدولية، الا ان المكسب منه هو تحقيق الامن الاقتصادي للدولة، ولذلك فان بناء الاحتياط النفطي الاستراتيجي الصيني يهدف الى تأمين تدفق الامدادات النفطية اليها، لا الى كبح جماح تذبذب الاسعار

النفطية. يذكر أن الصين استوردت 139 مليون طن من الفحم في الفترة ما بين يناير وأغسطس من العام 2015، بانخفاض 31.3 في المائة على أساس سنوي، بينما صعدت واردات النفط المكرر والنفط الخام بنسبة 4.1 في المائة و9.8 في المائة على أساس سنوي على التوالي في هذه الفترة من العام 2015 [44]. وكانت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أعلى هيئة معنية بالتخطيط الاقتصادي في الصين، قد أعلنت أن انتاج النفط الخام ارتفع بنسبة 4.9٪ في أغسطس 2015 مسجلا 18.3 مليون طن. وقالت اللجنة عبر موقعها الرسمي على الانترنت، إن الصين كررت 40.37 مليون طن من النفط الخام بزيادة نسبتها 2.8 على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، في حين ارتفع إنتاج النفط المكرر 3.7٪ بواقع 25.15 مليون طن. كما ارتفع الاستهلاك الظاهر للنفط المكرر الذي يتم حسابه بإضافة الإنتاج إلى الواردات مع طرح الصادرات، إلى 2.2٪ عن العام السابق 2014، مسجلا 24.52 مليون طن. وذكرت اللجنة في بيان منفصل أن إنتاج الغاز الطبيعي سجل 10.6 مليار متر مكعب في أغسطس 2015، بزيادة 3.8٪ على أساس سنوي. وشهدت واردات الغاز الطبيعي زيادة قدرها 1.4٪ بلغت 4.7 مليار متر مكعب، بينما سجل الاستهلاك الظاهر 14.1 مليار متر مكعب [45]، وتوقع تشن روي، الباحث الكبير في معهد بحوث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة البترول الوطنية الصينية، أن يبلغ طلب الصين على النفط ذروته بحلول عام 2030 بحوالي 690 مليون طن، وسترتفع نسبة اعتماد الصين على واردات النفط من 60٪ حاليا إلى 67.1٪ بحلول عام 2020، و70.6٪ في عام 2030. مع العلم أن استهلاك الطاقة في الصين شهد زيادة كبيرة في ظل سرعة التصنيع والتحضر. والجدول رقم (4- 1) يبين واردات الصين من النفط من بعض البلدان المنتجة والمصدرة للنفط للعام 2015.

الجدول رقم (4- 1) يوضح واردات الصين من النفط من بعض البلدان عام 2015*

البلد	الكمية/ ألف برميل يوميا	النسبة السنوية ٪
المملكة العربية السعودية	993	12.1
انغولا	906	بارتفاع 36.1
روسيا	891	بارتفاع 59.4
الكويت	282	بارتفاع 64.4
ايران	547	33.4

*المصدر: الجدول من اعداد الباحث، استنادا الى: موقع CNBC العربية، الانترنت.

واستنادا الى الجدول في أعلاه رقم (4- 1) فأن المملكة العربية السعودية احتفظت بصدارة قائمة موردي النفط الخام الى الصين، بزيادة صادراتها الى الدولة التي تمثل ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم خلال العام 2015 بنسبة 12.1 بالمئة الى 993 ألف برميل يوميا، في الوقت الذي جاءت فيه انغولا في المرتبة الثانية بإجمالي 906 آلاف برميل يوميا بارتفاع نسبته 36.1 بالمئة. وحلت روسيا في المرتبة الثالثة بعدما سجلت صادراتها من النفط الى الصين قفزة بنسبة 59.4 بالمئة الى 891 ألف برميل يوميا خلال العام نفسه، فيما حلت سلطنة عمان والعراق في المرتبتين الرابعة والخامسة على الترتيب. وأظهرت بيانات رسمية أن ورادات الصين من النفط الخام الكويتي ارتفعت خلال يوليو 2015 الى أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر لتبلغ 1.25 مليون طن بما يعادل 296 ألف برميل يوميا. كما أوضحت البيانات التي أصدرتها الإدارة العامة للجمارك الصينية ان الواردات من النفط الكويتي سجلت زيادة بنسبة 13ر3 بالمئة في العام 2015 مقارنة بالشهر نفسه من العام 2014، لتصل الى اعلى مستوياتها منذ ابريل من العام الجاري، حيث سجلت واردات بإجمالي 1.62 مليون طن (395 ألف برميل يوميا). واشارت الى ان متوسط صادرات الكويت من النفط الى الصين خلال الفترة بين شهري يناير ويوليو من العام 2015 بلغ 282 ألف برميل يوميا بزيادة نسبتها 64.4 بالمئة مقارنة بالفترة المقابلة من

العام 2014. على الصعيد نفسه قفز اجمالي واردات الصين من النفط الخام خلال يوليو 2015 بنسبة 29.3 بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام 2014، مسجلا 7.26 ملايين برميل يوميا [46]. وفي ذات المنوال، أظهرت بيانات جمركية ارتفاع واردات الصين من النفط الخام الإيراني 35.5٪ على أساس سنوي في أكتوبر تشرين الأول 2015 لتصل إلى 338 ألفا و635 برميلا يوميا. وتراجعت واردات أكتوبر تشرين الأول 32.7٪ عن الشهر السابق سبتمبر أيلول عندما سجلت 503 آلاف و261 برميلا يوميا. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2015، زادت واردات الصين من النفط الإيراني 33.4٪ عنها قبل عام لتسجل 22.77 مليون طن بما يعادل 546 ألفا و708 براميل يوميا [47].

8.4- قطاع التجارة الخارجية الصينية

تؤكد تحليلات الخبراء الصينيين وغيرهم، أن الصين تتميز بقدرات عالية في التجارة الخارجية مع محيطها الخارجي، وبمزايا اقليمية ودولية عديدة من بينها، المنافسة العالمية، تقليص المسافة، وانخفاض تكاليف النقل، انخفاض تكاليف القوى العاملة، الى جانب ميزة الابتكار، ومستويات التنمية والتكنولوجيا العالية، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك مزايا تكلفة الانتاج المنخفضة. وقد اوضح تقرير التنمية الصناعية لعام 2013 الصادر ببكين، عن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ان مؤشر تنافسية الاداء الصناعي الصيني تقدم على دول عديدة، حيث سجل مؤشر تنافسية الاداء الصناعي 387 نقطة من حيث القيمة في ترتيب مؤشر تنافسية الاداء الصناعي، مع البيان ان مؤشر تنافسية الاداء الصناعي، الذى وضعته (اليونيدو) يقيس قدرة البلاد على الانتاج والتصدير بتنافسية الاداء الصناعي، وهو يستخدم للمساعدة في تقييم اداء الصناعة الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويضم الابعاد التنافسية الصناعية الاربعة، وهي القدرة الصناعية، وقدرة التصدير الصناعي، وكثافة التصنيع، وجودة الصادرات. يذكر ان اليونيدو أدخلت مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لأول مرة في تقرير التنمية الصناعية 2002 – 2003، الذى صدر في اواخر عام 2003 [48].

واشار معهد الاقتصاد الصناعي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، في كتاب صدر عن المعهد، أن الصين اكبر منتج للفحم في العالم، وحسابات إنتاج الفحم قد بلغت اكثر من 40٪ من الانتاج العالمي، والعائد من الفحم أعلى بكثير من غيرها من الدول، وتحتل الصين المرتبة الاولى في الأسواق العالمية لإنتاج الصلب الخام. اضافة الى ذلك، ووفقا لما وصفه الكتاب ،فانه بالرغم من عدم وجود الصين في المرتبة الاولى عالميا في صناعات الطاقة الاخرى، لكنها احتلت مكان الصدارة في العالم، فعلى سبيل المثال، إن الصين هي ثاني اكبر منتج للكهرباء، وخامس أكبر منتج للنفط ودولة منتجة للغاز الطبيعي. إلى جانب ذلك، ففي عام 2009 ارتفعت وتيرة صناعة السيارات الصينية متجاوزة ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية، وأصبحت أكبر سوق للسيارات في العالم. وبحلول عام 2012، استمرت الصين في قيادة سوق السيارات الدولي. وفي ما يخص صناعة المعلومات الالكترونية، فإنه ما يقرب 20٪ من المنتجات صناعة صينية، متجاوزا العدد كلاً من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية واليابان. معهد الاقتصاد الصناعي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية [49]. ويمكن الاطلاع على الجدول رقم (4- 2) الذي تتوضح فيه معدلات الصادرات الصينية (٪ من اجمالي الناتج المحلي) للفترة 2001-2013م.

الجدول رقم (4- 2) يوضح معدل الصادرات الصينية (٪ من اجمالي الناتج المحلي) للفترة (2001-2013)*

صادرات السلع والخدمات (٪ من اجمالي الناتج المحلي)													
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل	٪23	٪25	٪30	٪34	٪37	٪39	٪38	٪35	٪27	٪31	٪31	٪32	٪32

*المصدر: من اعداد الباحث، استناداً الى: محمد عطية محمد ريحان. التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية.- فلسطين: غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص149؛ وكذلك صحيفة الشعب الصينية، 23/ 6/ 2014.

من الطرف الآخر، انخفض حجم التجارة الخارجية الصينية خلال شهر أغسطس من عام 2015 بنسبة 9.7 بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.04 تريليون يوان (حوالي 320.8 مليار دولار أمريكي)، مما يعد أكثر تراجعا من الانخفاض المسجل بنسبة 8.8 بالمائة في يوليو، حسب إحصاءات رسمية صدرت عن الهيئة العامة للجمارك، وأضافت أن حجم الصادرات انخفض بنسبة 6.1 بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.2 تريليون يوان، مقارنة مع تراجع نسبته 8.9 المائة في يوليو، بينما انخفض حجم الواردات بنسبة 14.3 بالمائة ليصل إلى 836.1 مليار يوان، مقارنة مع تراجع نسبته 8.6 بالمائة في يوليو. كما أنها أظهرت أن الفائض التجاري توسع بنسبة 20.1 بالمائة ليصل إلى 368 مليار يوان خلال الشهر الذي سبقه (يونيو). وأضافت الإحصاءات أن حجم التجارة الخارجية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2015 تراجع بنسبة 7.7 بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى 15.67 تريليون يوان. وبما في ذلك، انخفض حجم الصادرات بنسبة 1.6 بالمائة ليصل إلى 8.95 تريليون يوان، بينما انخفض حجم الواردات بنسبة 14.6 بالمائة ليصل إلى 6.72 تريليون يوان. وأشارت الإحصاءات إلى أن الفائض التجاري خلال الفترة ما بين يناير وأغسطس من عام 2015، ارتفع بنسبة 80.8 بالمائة ليصل إلى 2.23 تريليون يوان. وشهدت صادرات الصلب نموا بنسبة 26.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 71.9 مليون طن خلال الثمانية أشهر الأولى من العام ذاته، بينما انخفضت واردات الحديد الخام بنسبة 0.2 في المائة لتبلغ 613 مليون طن. هذا وقد استوردت الصين 139 مليون طن من الفحم في الفترة ما بين يناير وأغسطس من العام 2015، بانخفاض 31.3 في المائة على أساس سنوي، بينما صعدت واردات النفط المكرر والنفط الخام بنسبة 4.1 في المائة و9.8 في المائة على أساس سنوي على التوالي في هذه الفترة. وعزا تشيوي هونغ بين، كبير الاقتصاديين الصينيين في بنك اتش اس بي سي، أسباب انكماش نمو الصادرات بشكل رئيسي إلى ضعف الطلب الخارجي، لاسيما الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي واليابان، إلا أن التجارة مع الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا باعتبارهما ثاني وثالث أكبر شريكين تجاريين ارتفعت بنسبة 2 في المائة

و0.4 في المائة لتصلا إلى 2.22 تريليون يوان و1.86 تريليون يوان على التوالي بفضل ارتفاع الصادرات إلى هذه الدول [50].

9.4- "يوان" العملة الصينية الرسمية

إن كلمة "يوان" تعني العملة الصينية الرسمية الحالية والتي تستخدم في جمهورية الصين الشعبية، كما أن "الرينمينبي" هو اسم اخر للعملة الصينية، والتي تقابل الدولار الأمريكي الواحد بما يساوي حوالي 6.75 يوان صيني. واليوان الصيني ينقسم إلى الأصناف التالية: يوان واحد، 2 يوان، 5 يوان، 10 يوان، 20 يوان، 50 يوان، 100 يوان. ويعتبر اليوان الصيني من أرخص العملات المتداولة على نطاق واسع عالمياً [51].

وقد حرصت الصين على مدى عقود طويله على الحفاظ على سعر اليوان منخفضا مما يعطي تميزا له في مواجهه العملات الأخرى، وفي القدرة على الرفع مكاسب التصدير الصيني. وتعد اشكاليه سعر اليوان الصيني من أهم الاشكاليات في الاقتصاد العالمي، فسعره المتدني ساعد المنتجات الصينية على غزو العالم والوقوف بقوه في منافسه العملات المختلفة. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية، على دعوة الصين نحو ترك اليوان لقيمته الحقيقية، لحمايه اسواق هذه الدول، ولكن الصين مستمرة في رفض تحريك سعر اليوان دوليا، بل تعمل بما هو في صالحها وصالح تطور اقتصادها وقوته..

ويعتبر التصريح الأخير من قبل البنك المركزي الصيني و الذي صدر على موقعه الإلكتروني، في العشرين من شهر يونيو/ حزيران 2013، أفاد أن البنك الشعبي الصيني (البنك المركزي) يعتزم تعديل قيمة اليوان ليجعله أكثر مرونة ضمن سعي البنك لتحسين نظام صرف العملة الصينية، حيث سيقوم بتوسيع نطاق تداوله مقابل الدولار. ولكن البنك نوّه إلى أن هذا التعديل في سعر صرف اليوان سيتم على مراحل، وأن ذلك قد يستغرق بعض الوقت، وقد وضع البنك حدا أقصى للارتفاع عند نسبة 0.5٪ يومياً. وأشار البنك المركزي الصيني إلى أنه ليس هناك ما يستدعي في الفترة الحالية القيام بتغييرات كبيرة في سعر صرف اليوان، موضحا أنه سيعمل على الإبقاء علي سعر صرف اليوان عند مستويات معقولة ومتوازنة تساهم في ضمان الاستقرار الاقتصادي، وتدعم

العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني. كما أشار صانعو السياسة النقدية لدى البنك إلى أنه يتم الاعتماد علي سلة من العملات الأجنبية متضمنة الدولار الأمريكي، لتحديد سعر صرف اليوان، مؤكدين أن السلطات الصينية ستستمر في فرض رقابتها على تسعير العملة الصينية "الرنمينبى"[52]. من جانبهما، رحب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي باعتزام الصين لتحرير سعر صرف اليوان، لكون تعديل سعر صرف اليوان برفع قيمته سيخدم "الاقتصادي الصيني والعالمي"، مع العلم أن بيان البنك المركزي الصيني قد نوّه بأن حجم التبادل التجاري الصيني مع المنطقة الأوربية يقدر بنسبة 16.3٪ من حجم التبادل التجاري للصين، في حين يقدر حجم التبادل التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.9٪.

يذكر أنه منذ اتساع دور الصين في الاقتصاد العالمي، بدأت الأعين تنظر إلى الصين وبالأخص أعين الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تمتلك سلاحاً قوياً يكمن أولاً في امتلاكها أكبر احتياطي نقدي من العملات في العالم، بقيمة 2 تريليون و 447 مليار دولار، ثانياً عملة ضعيفة مقارنة بالقيمة الحقيقية التي يجب أن تتواجد عندها. وقد اتفق الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، أن على الصين أن تقوم بتحرير سعر صرف اليوان، لأن بقاءه منخفضا عند هذا الحد يتسبب في ضرر تجاري واقتصادي كبير بدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث يرى الشركاء التجاريون للصين، أن العملة الصينية منخفضة عن قيمتها السوقية بنسبة 40٪ حيث أن اليوان ارتبط تداوله أمام الدولار عند 6.8259 وهو أعلى مستوى تصل له العملة الصينية منذ شهر مايو/ أيار من عام 2011. وأشارت إلى أن انخفاض سعر صرف اليوان يتسبب في فائدة تجارية كبيرة للصين، نظرا لأن أسعار صادراتها تصبح أرخص بكثير من منافسيها، كما انه يزيد من العجز التجاري بين الصين وشركائها التجاريين لصالح الصين بالطبع، وهو ما يزيد من مشكلات الاقتصاد العالمي الذي لم يتعافى كلياً بعد. إن البيانات الاقتصادية التي صدرت مؤخرا عن الوضع الاقتصادي الحالي للاقتصاد الصيني، تشير بأن الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر المقياس الرئيسي للنمو في الصين شهد ارتفاعا خلال الربع الأول من العام 2015بنسبة 11.9٪ وهو أسرع معدل للنمو منذ ثلاث سنوات تقريباً، ويتوقع البنك الشعبي الصيني

(البنك المركزي) ان يصل معدل النمو إلى 8٪ خلال هذا العام، مما يعني أن الأمور مستقرة في الصين من ناحية معدلات النمو لهذا الاقتصاد الضخم. غي حين ارتفعت الصادرات الصينية خلال شهر مايو/ أيار 2014بنسبة 48.5٪ وارتفعت الواردات بنسبة 48.3٪ وحقق الميزان التجاري للصين فائضا بقيمة 19.5 بليون دولار خلال نفس الشهر أيضا، مما يعني أن قضية الصادرات التي تعد العصب الرئيسي للاقتصاد الصيني في حالة جيدة.

ولا شك في أن ارتفاع عمليات الإقراض من البنوك الصينية خلال الأعوام 2011-2015، أدى إلى تزايد السيولة النقدية في الأسواق المالية الصينية وهو الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى البحث عن فرص جديدة للاستثمار، أولها كان في قطاع المنازل، بيد أن النتيجة كانت في زيادة المضاربات والرهانات على أسعار المنازل وأسعار الأراضي في الصين، مما أدى إلى ارتفاعها إلى مستويات قياسية خلال شهر مارس/ آذار من العام 2014 وعام 2015 على التوالي، حيث ارتفع مؤشر أسعار المنازل بنسبة 11.7٪ في 70 مدينة صينية، وهو أعلى ارتفاع لهذا المؤشر منذ بدأ الإحصاء الخاص به في عام 2005. هذا التزايد المتفاقم سواء في أسعار المنازل والعقارات أو في السيولة النقدية في الأسواق، عمل من جانب آخر على ارتفاع معدلات التضخم، حيث وصل مؤشر أسعار المستهلكين على المستوى السنوي إلى أعلى مستوى له منذ 16 شهرا عند 3.1٪ خلال شهر مايو/ أيار 2015، ليتخطى بهذا هدف البنك المركزي الموضوع للتضخم عند 3.0٪. وبالطبع أحد أهم العوامل التي ساعدت على ارتفاع معدلات التضخم إلى هذا الحد، كان النمو المتزايد في الاقتصاد الصيني، والارتفاع في إنفاق المستهلكين الذي انعكس على مستويات الأسعار ليقود معدلات التضخم إلى الاستمرار في الارتفاع. وتسبب هذا الارتفاع في أسعار العقارات إلى تكون فقاعة جديدة في أسعار الأصول بوجه عام، وارتفاع أسعار الأسهم بأكثر من قيمتها الحقيقية. ومع التسهيلات في التأمينات من قبل البنوك الصينية ارتفع منسوب ما يسمىّ بالأموال الساخنة في الاقتصاد الصيني، (Hot Money) وهي الأموال التي تنتقل من قبل مالكها بشكل سريع من أحد أشكال الاستثمار إلى شكل آخر، بغرض الاستفادة من تغير أسعار الصرف العالمية أو الحصول على عوائد مرتفعة

على المدى القصير على الاستثمارات. ونتيجة لهذا، ارتفعت أسعار الأسهم في الصين بشكل كبير حيث سجل مؤشر CSI 300 المجمع للأسهم الصينية في شهر أغسطس، أعلى مستوى له عند 3803.06 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2008. وهنا كان على السلطات المالية الصينية أن تتدخل للعمل على الحد من هذا الارتفاع المبالغ فيه في أسعار المنازل والعقارات والتي تؤثر سلبا على باقي القطاعات الاقتصادية. الحل الأول والأسرع في تأثيره الذي لجأ إليه البنك المركزي الصيني كان القيام برفع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي والتي تلتزم البنوك التجارية في الصين بوضعه في البنك المركزي. وبعد سلسلة من عمليات الرفع لأسعار فائدة الاحتياطي النقدي وثلاثة قرارات متتالية مماثلة وصلت أسعار الفائدة إلى 16.5٪ بالنسبة للبنوك الكبيرة و 14.5٪ على البنوك الصغيرة [53].

ضمن هذا السياق، فإن القرار الأخير من قبل البنك المركزي الصيني بزيادة 50 نقطة أساس إلى أسعار فائدة الاحتياطي النقدي خلال شهر مايو 2015، عمل وحده على سحب 300 مليار يوان (44 بليون دولار) من الأسواق المالية، وأشار البنك إلى أنه من المتوقع أن يستمر البنك على هذه السياسة خلال الفترة القادمة. كذلك عمل البنك المركزي الصيني على فرض المزيد من القيود على البنوك التجارية بشأن عمليات الائتمان لضمان التقليل من حجم السيولة النقدية المعروضة في الأسواق وبالتالي العمل على خفض أسعار العقارات والمنازل. أما الوسيلة الوحيدة التي لم يستخدمها البنك المركزي الصيني حتى الآن فهي رفع قيمة اليوان أو رفع قيمته مقابل الدولار الأمريكي، ليظل اليوان مقيد أمام الدولار لـ 22 شهر على التوالي، حول نسبة 6.83 يوان للدولار الواحد، حيث يعتبر البنك المركزي هذه الخطوة من المبكر القيام بها حالياً خاصة في ظل تطور أزمة الديون الحكومية في المنطقة الأوروبية، وهو ما قد يؤثر سلبا على مستويات اليورو، حيث فقد اليورو 14.3٪ من قيمته أمام اليوان و 14٪ من قيمته أمام الدولار، وهذه البيانات قد تضر الصين كدولة مصدرة، لأن اليورو يصبح ضعيفاً بالنسبة لليوان وبالتالي يؤثر سلبا على الطلب من قبل الدول الأوروبية التي تعتبر من أهم الأسواق بالنسبة للسلع الصينية. من جهته، صرح وزير المالية الصيني أن الأساس الذي يحتاجه

الاقتصاد الصيني للتعافي لا يزال غير صلب"[54]. ومع تصريح كهذا، تزايدت التوقعات بأن الصين لن تقدم على رفع قيمة اليوان، لكونه يضر بالصادرات الصينية حيث ستصبح أغلى، وستفقد ميزاتها التنافسية، مما يؤثر بالنمو الاقتصادي في الصين. ومع هذه التوقعات انخفضت العقود المستقبلية لليوان بنسبة 0.7٪ لتصل إلى 6.7901 مقابل الدولار، وهو أكبر انخفاض في قيمة العقود المستقبلية منذ شهر فبراير عام 2009. ويأتي هذا التراجع في التوقعات بارتفاع قيمة اليوان الصيني لتتوافق مع نظرية تقول أن قوة اليوان الصيني لن تحل مشكلة العجز في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لأن قيمة العملة هي عامل واحد فقط من ضمن عدة عوامل، تسببت في العجز التجاري بين الصين وأمريكا والذي وصل إلى 227 بليون دولار خلال العام 2013. وهناك حقيقة أخرى تشير إلى أن ارتفاع قيمة اليوان لم يوقف توسع العجز في الميزان التجاري بين الصين وأمريكا، وإذا قامت الصين برفع قيمة اليوان فإن عولمة اليوان ستأخذ من 15 إلى 20 عاما، كما يشير الخبراء الماليون. وهذا أيضا لا يعني اختفاء الدولار من الساحة أو أن اليوان سيحل محله، فالدولار سيظل مهيمناً على النظام المالي العالمي، وهو ما يعني استمرار المشكلة قائمة بين البلدين.

وبالرغم من كل هذه العناصر التي تواجه الصين حينما تفكر في رفع قيمة اليوان مقابل الدولار، إلاّ أن هذا لا يعني أنها ترفض الفكرة تماماً، فقد قامت الصين ببعض الخطوات التي اعتبرها البعض تمهيداً لهذه الخطوة، فقد سمحت الحكومة الصينية للشركات في شانجهاي وأربع مدن أخرى من شهر يوليو 2011 بأن تستخدم اليوان في التبادل التجاري مع هونج كونج، ومكاو وأعضاء رابطة دول جنوب شرق أسيا، إضافة إلى التوسع بالتداول التجاري العالمي باستخدام اليوان ليغطي أكثر من 18 مدينة كبرى في الصين. أيضا الصين تقوم بالتوسع في تداول اليوان مقابل الذهب ليزيد من قابلية العالم لاستخدام اليوان، فتسعير السلع الأولية باليوان يساعد الصين في عولمة عملتها بسهولة، والذهب هو الاختيار الصحيح. فبالرغم من أن أسواق الذهب تمثل 1/ 400 إلى 1/ 500 من الأسواق المالية الصينية، إلا أن هذا يساعد اليوان لأن يصبح أكثر تداولاً في العالم المالي، مع بيان ان الإجراءات المالية التي يقوم بها العقل المالي في الصين، بشأن

سحب كميات ضخمة من اليوان من الأسواق عن طريق رفع أسعار فائدة الاحتياطي النقدي وإجبار البنوك على التقليل من القروض، هي فرصة لتقليل المعروض من اليوان، وطبقا لنظرية العرض والطلب، فإن هذا سيعمل على رفع قيمة اليوان.

10.4- العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول العالم

1.10.4- العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول العربية

1.1.10.4- العلاقات مع المملكة العربية السعودية

شهد التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية، نموا قياسيا خلال السنوات العشر من العقد الأول والسنوات الأولى من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث تجاوز أكثر من 73 مليار دولار في 2013، واستمرار العلاقات بين البلدين بالتطور الملحوظ والذي تعززه الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في الرياض وبكين، مع التنويه الى ان العلاقات السعودية – الصينية تعود إلى أكثر من سبعة عقود خلت، إذ بدأت بتوقيع معاهدة صداقة في جدة عام 1946. وتستند العلاقات بين البلدين على ثلاثة اتجاهات، أولها بدء قوافل الحجاج الصينيين في نهاية السبعينات، وثانيها فتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990. وفي الفترة بين 1991 و1998 شهدت العلاقات تطورا تلخص في 16 زيارة واتفاقيات تعاون رفيعة المستوى في مختلف المجالات، فالسعودية اختارت الصين كأهم الشركاء الاستراتيجيين في الشرق الآسيوي، وذلك في نظرة سعودية إلى شرق آسيا كحليف استراتيجي جديد على مستويات عدة، أهمها الجانب الاقتصادي، حيث تعدُّ الصين أن السعودية هي خيارها الاقتصادي الأول في نواحٍ متعددة، أبرزها جانب استيراد النفط. وفي عام 2008، جرى توقيع بيان مشترك سميّ "البيان المشترك لتعزيز التعاون وعلاقات الصداقة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية". وبعد عام

واحد من تلك الاتفاقية، جرى توقيع خمس اتفاقيات للتعاون في مجالات الطاقة والصحة والحجر الصحي والمواصلات والثقافة.

تُعدُّ المملكة العربية السعودية من أهم شركاء الصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وأفريقيا. ووفقا لإحصاءات الجمارك الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 72.2 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت زيادة كبيرة في حجم مشاريع المقاولات للشركات الصينية في السعودية، كذلك تولي الصين اهتماما بالغا للتعاون في مجال الطاقة مع السعودية، حيث تتمتع كل منهما بإمكانات التكامل القوية في هذا المجال. يذكر أنه في عام 2013، استوردت الصين 53.9 مليون طن من النفط الخام من السعودية، ما يمثل خُمس إجمالي واردات النفط في الصين. وإضافة إلى ذلك، لدى البلدين آفاق واسعة في التعاون في مجال الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الرياحية وغيرها، إذ إن القدرة الإنتاجية للخلايا الكهروضوئية في الصين تبلغ 80 في المائة في العالم، وسترتفع في 2015 إلى ما فوق 35 غيغا واط، لتحتل المركز الأول في العالم، وأصبحت الصين أكبر دولة من حيث قدرة توليد الطاقة بالرياح، التي تبلغ 75.38 غيغا واط في نهاية عام 2012. وفي مجال البنية التحتية السعودية، تشارك الشركات الصينية في المقاولات بعقد مشاريع كبيرة في كل نشاط، وتأتي بالتقنيات والخبرات الناجحة من الصين، مع الأخذ بنظر الاعتبار التزام الحكومة السعودية بسياسة "السعودة" لتقديم فرص عمل أكثر محليا [55].

وفي اطار دراستنا، فإن العلاقات التجارية بين كل من جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية، علاقات متنامية ومتطورة على أكثر من صعيد ومجال، والجدول رقم (4- 3) في أدناه، يبين لنا مستوى العلاقات التجارية (الصادرات والواردات) بين الدولتين للسنتين 2013 و 2014م. فالبيانات المؤشرة في الجدول توضح أن صادرات المملكة العربية السعودية الى الصين جاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بنصيب مئوي 17.5 ٪ من بين أكبر عشر دول تستورد من المملكة في عام 2014 م، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنصيب 18 ٪ من

إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية لأهم عشرة شركاء تجاريين. أما بيانات صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية مع أهم عشرة شركاء تجاريين في عام 2014م، فتوضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى بنصيب بلغ نحو 23 ٪ وبانخفاض عن العام السابق يقدر بنحو 1.5 ٪. بيد أن بيانات الواردات من أكبر عشر دول مصدرة للمملكة العربية السعودية في عام 2014 م، توضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى بنصيب 22 ٪ من إجمالي واردات المملكة.

الجدول رقم (4- 3) يوضح العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية*

السنة	2013		2014		نسبة التغير السنوي (2014-2013)
	القيمة مليون ريال	النصيب المئوي	القيمة مليون ريال	النصيب المئوي	
واردات الصين من المملكة العربية السعودية	188.936	٪18	160.685	٪17.5	٪1.5-
واردات الصين غير النفطية من المملكة العربية السعودية	27.858	٪24	27.441	٪23	٪1.5-
صادرات الصين الى المملكة العربية السعودية	78.488	٪20	87.122	٪22	٪11

*المصدر: من اعداد الباحث، استنادا الى: وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير الاقتصاد السعودي 2014.- الرياض: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، 2015، ص 53، 54، 55.

من ناحية اخرى، باركت حكومة الصين ومسئولوها الصناعيون توجهات واهتمام كبار المستثمرين والصناعيين السعوديين الذين نجحوا في اختراق سور الصين العظيم بمشروعات

سعودية ضخمة تجاوز عددها (60) مشروعاً صناعياً مختلفاً في قلب الصين، بإجمالي حجم استثمارات سعودية في الصين بلغت نحو (48) مليار ريال محققة أعلى المراتب من بين البلدان الأخرى المستثمرة في الصين، حيث التزام جميع المصانع السعودية هناك، بكافة الأنظمة الاستثمارية في الصين وسط دعم وتشجيع كبير من قبل أعلى السلطات الحكومية في الصين، فيما تتطلع حكومة الصين لجذب المزيد من الاستثمارات السعودية المختلفة وتهيئة كافة السبل التي تضمن نجاح استثماراتهم. ويتزعم المشاريع الصناعية السعودية بالصين عملاقا النفط ارامكو والبتروكيماويات سابك وسعيهما الدؤوب لترسيخ تواجدهما في الصين بكل قوة ومنافسة لاستحواذ أكبر الحصص التسويقية، من خلال تصعيد حجم استثماراتهما وتوسعة مشاريعهما القائمة حالياً هناك بالنسبة لأرامكو، وإقامة صناعات كيماوية تضامنية مشتركة جديدة بالنسبة لسابك التي أسهمت في تصعيد إجمالي حجم الاستثمار السعودي في الصين إلى (47.625) مليار ريال بما يعادل (12.55) مليار دولار، فيما بلغ إجمالي استثمارات شركتي ارامكو وسابك لوحدهما (25.125) مليار ريال بما يعادل (6.7) مليارات دولار، حيث تضخ ارامكو وشركاؤها (18.750) مليار ريال بما يعادل خمسة مليارات دولار في مشروع فوجيان المشترك للتكرير وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويق الوقود، فيما تضخ سابك وشريكها الصيني (6.375) مليارات ريال بما يعادل (1.7) في مشروع سابك ساينوبيك البتروكيماوي في تيانجين بالصين [56].

2.1.10.4- العلاقات مع المجموعة العربية

تنبع العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية، من تميز التجربة التنموية الصينية وخصوصية علاقاتها الواعدة مع الدول العربية، ومن الخلفية التاريخية للعلاقات بين الصين والعرب وتطوراتها المعاصرة، وما ارتكزت عليه من أسس، والنقلة النوعية التي عرفتها بإقامة المنتدى العربي الصيني في 2004 كإطار مؤسسي لتعاون الجانبين، والمفاوضات المتقدمة مع مجلس التعاون الخليجي لإقامة منطقة تجارة حرة، مما يدعم فكرة وضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني. فقد حظيت العلاقات الاقتصادية العربية الصينية باهتمام خاص، مع التركيز على دور

النفط في هذا المضمار، ودور التجارة والاستثمار في تعزيز العلاقات الصينية العربية، وما عرفته هذه المجالات من نمو مطرد منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد أن أصبحت الصين المستهلك الثاني للطاقة في العالم. لقد حققت الصين أسرع نمو اقتصادي مستدام في تاريخ البشرية، وأظهرت الأسس التي قام عليها ذلك النمو في هذا المجال، لتشكل مفارقة بالنسبة للنظرية الاقتصادية التقليدية، حيث كانت الإنتاجية هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي الصيني وليس رأس المال. كما إن مبدأ التوازن في توزيع المشاريع الصناعية بين المدن والأرياف، والذي تم التحكم عبره في تدفق الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الأحوج لها، بحيث شكل النمو الكبير في الإنتاجية قاطرة النمو الصيني غير المسبوق، وانتهاج سياسة الباب المفتوح وشعار "الكل رابح" من أجل تذليل الفجوة التكنولوجية، وتنشيط التجارة الخارجية، وخلق قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة بالتعاون بين الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي.

إن تعزيز العلاقات الصينية بالدول الأخرى القريبة منها والبعيدة من محيطها الخارجي، ومنها الدول العربية، يعبر عن الفلسفة المتكاملة لرؤية العقل القيادي في الصين، حيال دورها الكوني الآني واللاحق، وهذا ما حدا بالباحث ليشير الى التعاون بين كل من الصين والدول العربية، فكلاهما يسعى لتطوير العلاقات مع الآخر، وعلى أكثر من صعيد ومجال، ومنها القطاع الزراعي، إذ تحتل الزراعة مكانة مهمة في النمو الاقتصادي الصيني والعربي، ويسعى الجانبان الى تطوير الزراعة، لذا توجد آفاق واسعة للتعاون الزراعي بينهما، فقد شهد التعاون الزراعي الصيني العربي بدايات حسنة في السنوات العشر من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والسنوات الأولى من العقد الثاني منه، اذ استمر تزايد اعداد المنتجات الزراعية في التجارة الثنائية، كما ان التعاون في التقنيات الزراعية ينمو بصورة مستقرة، مع تعزيز الجانبين تعاونهما في تنمية قدرات الموارد البشرية في هذا المجال. وهذا التطور دفع بان تصبح الدول العربية ثامن أكبر شريك تجاري للصين، في ثلاثة مجالات هي[57]:

المجال الاول- توسيع تجارة المنتجات الزراعية والمواد المستخدمة في الزراعة، اذ سيركز الجانبان على المنتجات الزراعية التقليدية والمميزة وعلى بناء قناة تبادل معلومات المنتجات

الزراعية، وسيعززان التعاون بين هيئات فحص المنتجات الزراعية من الجانبين وينظمان أسواق الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية في الصين والدول العربية ويرفعان نوعية المنتجات والقدرات التنافسية الدولية.

المجال الثاني- دفع الاستثمارات في الزراعة، إذ ستواصل الصين تشجيع المؤسسات الزراعية القوية والمأمونة لإجراء التعاون الاستثماري المتبادل المنافع مع نظيراتها في الدول العربية. وسيحقق الجانبان تبادل المعارف بينهما في مجالات الموارد الزراعية والأموال والتقنيات والأيدي العاملة، وينفذان مشاريع معالجة المنتجات الزراعية والتعبئة وانتاج الماكينات الزراعية.

المجال الثالث- تعزيز تبادل التقنيات الزراعية، وعلى اساس هذا ستدفع الصين التبادلات بين الخبراء والفنيين والهيئات الزراعية من الجانبين، في اطار تشكيل آلية التعاون الزراعي المستقر والطويل الأمد، مع مواصلة الجانبين التعاون في مجالات توفير المياه وزرع الارز وتربية النباتات والحيوانات المائية ومعالجة المأكولات والوقاية والسيطرة على التصحر وتحسين الأراضي القلوية الملحية.

2.10.4- العلاقات الصينية مع دول العالم

ومن أجل أن تستفيد المملكة العربية السعودية وباقي البلاد العربية من الدروس والعبر التي تنتج عما ترمي اليه السلطات الصينية من مد علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم، يرى الباحث أهمية أن يستطرد ويتناول في أدناه، جانباً من محتوى وفلسفة العلاقات الصينية مع أهم المناطق الجغرافية في العالم، بغية أن يتجه المعنيون في الدوائر الاقتصادية السعودية خصوصاً والعربية عموماً، للاستفادة من هذه الاتجاهات والجسور الاقتصادية وأبعادها الحالية والمستقبلية.

1.2.10.4- تميز العلاقات الصينية- الإفريقية

تمتاز العلاقات الصينية- الإفريقية بالاتساع والعمق، وهي قائمة أساساً على قاعدة المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي، ولعل جذور هذه العلاقة ترجع في العصر

الحديث إلى الروابط المشتركة التي جمعت الصين مع القارة الأفريقية، فـ"الاهتمام الصيني بإفريقيا ليس بالأمر الجديد، ففي ستينات وسبعينات القرن العشرين الماضي، تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية، وعلى صد المد الاستعماري الغربي، وفي أعقاب الحرب الباردة، تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صيغة براغماتية كالتجارة والاستثمار والطاقة. وفي السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر إلى القارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة..."[58].

ومن الجدير بالإشارة الى أن كل شيء بدأ تقريباً في آخر سبعينات القرن الماضي، حين شرعت الصين في إصلاحاتها الهيكلية في نظامها الاقتصادي، واختارت أن تنفتح على العالم بشكل تدريجي ومخطط، بحيث يَضمَن هذا الانفتاح للصين الانتقال إلى مستوى اقتصادي متقدم يكفل لها ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية، ولعب أدوار مهمة في العالم، ويحقق لمواطنيها نوعاً من العيش الكريم والرفاه المُرضي. وقد توجت تلك الإصلاحات مؤخراً بتصنيف الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة، وكأسرع اقتصاد كبير نامٍ، والأسرع في الثلاثين سنة الماضية، وكأكبر دولة تجارية، وأكبر مصدّر، وثاني أكبر مستورد في العالم، وإدراجها ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولاراً، وليس كل ذلك إلا نتيجة مباشرة لتلك الإصلاحات المبهرة والخطوات الرائدة، التي جعلت العالم كله يعيش لحظات من الإعجاب والتقدير للتجربة الصينية المتميزة.

لقد ساهم دخول الصين في نادي "الكبار" في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتوجات والمصدِّرة للمواد الخام، بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (أميركا واليابان والاتحاد الأوروبي) من جهة ثانية. وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة، لما تمتاز به من ثروات ضخمة من الطاقة والمعادن، وحاجة ماسّة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة، غير أن سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان

التنافس الاقتصادي لصالحها، إذ انتقل التبادل التجاري الصيني- الإفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينات من القرن العشرين، ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ200 مليار دولار، لتغدو صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة، وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

2.2.10.4- الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

تنبني الرؤية الاقتصادية الصينية أساساً على مجموعة من العوامل المهمة والتي يأتي في أولوياتها ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة، خاصة وأن الصين تُعتبر ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، دون أن نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين في إيجاد موطئ قدم لها في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي، هذا بالإضافة إلى أن كسب الدول الإفريقية يحقق للصين دعماً وقوة سياسية في المحافل الدولية. وقد اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر، لذلك اعتمدوا أساساً في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول، وهو ما تحقق بالفعل، إذ أدى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة، وأصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب. كذلك اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، مع تبنيّ منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول إفريقيا، يتجلى ذلك في القروض الميسرة والاستثمارات، دون شروط إضافة للمساعدات الجزيلة والتي عادة ما تكون في الغالب مساعدات عينية ملموسة، فعادة يتم وضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين، ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وتحصل الشركات الصينية علي عقود لبنائها، وهنا يتم تحويل الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وهكذا تحصل في النهاية إفريقيا على الطرق، الموانئ، الملاعب، المساكن، الصالات، المستشفيات، البنى التحتية... إلخ، وليس على النقدية التي قد تذهب

إلى جيوب المسؤولين الفاسدين وحساباتهم البنكية، في حين تحصل الصين على سمعة طيبة وامتنان الشعوب الإفريقية لمجهوداتها الطيبة [59].

إن رؤية الصين الاقتصادية تقوم على أساس أن قضية الانفتاح على إفريقيا هي عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي مصيرية أيضاً، ومتعلقة بالامتداد الثقافي والتاريخي لكلا الطرفين، فالصين تسعى إلى تذليل كافة المصاعب والمخاطر ومواجهة التحديات مع خلق الفرص من أجل تعميق الانفتاح والمزيد من الإصلاح والنهوض بعوامل الإنتاج والاستغلال الأمثل لموارد الشريك الإفريقي. كذلك فإن التجارة بين الطرفين تتيح للقارة السمراء الحصول على بضائع متنوعة وبأسعار تنافسية في متناول الجميع، فضلاً عن توفير المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها لاقتصادها، كما تتاح لها الفرصة لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم، وتحقيق أحلامها في النهضة الاقتصادية، خاصة وأن المساعدات الصينية يتم منحها من دون ضغوط أو شروط سياسية. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن الشركات الصينية في إدارة وتأهيل المشاريع، تمتاز عن غيرها بثلاثية العناصر الحاكمة: المال والخبرة والعمال، على غير عادة الشركات الغربية التي كانت تأتي بالمال والخبرة، ولكنها غالباً ما تستعين بالعمال من نفس البلدان المستقبلة للاستثمار (تفرض أنغولا على الشركات الصينية أن يكون 30٪ من القوة البشرية على الأقل في كل مشروع جديد من الأيدي العاملة المحلية). هذا التقليد الصيني له بعض السلبيات، وله منافعه المثمرة، فالقوى العاملة الصينية مدربة تدريباً جيداً وتتمتع بإنتاجية عالية، وهو ما يؤهلها للقيام بالأعمال على أكمل وجه، ولكن هذا النوع من القوى العاملة الوافدة إلى بلدان غالباً ما تعاني من نسب بطالة مرتفعة يشكّل عائقاً أمام القضاء على مشكلة البطالة المتراكمة، لذلك غالباً ما تواجَه هذه الشركات بعدم رضا من طرف هذه الفئات التي تعاني بين مطرقة البطالة وسندان القوى العاملة الصينية ذات الكفاءة العالية والتدريب الجيد.

ولا ريب في أن للصين وسائل لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا، فقد كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، وذلك لاختراق الاحتكار الاقتصادي

الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا. كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية، وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية، قد أكسبها مصداقية عالية وقبولاً لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى، على غرار الكثير من الدول الأوروبية وأمريكا التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلف إفريقيا وضياعها. ولتعزيز الموقف والوصف الصيني، بادرت الصين في 12 أكتوبر / تشرين الأول 2000 إلى إنشاء منتدي التعاون الصيني- الإفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العام والخاص. وقد أصبح مؤخراً يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية في مسار سريع، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2012 [60].

ومما يشار اليه بالبنان أن المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني، المنعقد في بكين عام 2012، صادق على خطة عمل للفترة ما بين 2013- 2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ (20) ملياراً من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين لـ (30) ألف كادر من الدول الإفريقية في مختلف المجالات، مع فتح الباب لتوفير(18) ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة، حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت لاستنزاف موارد القارة، حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعاً ضخماً للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي (12) ألف طالب يدرسون على نفقة الصين. ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل

التجاري الصيني- الإفريقي، أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغت قيمتها 17.66 مليارات دولار، تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليارات، والسودان 6.39 مليارات، ومصر 5.86 مليارات، ونيجيريا 6.37 مليارات. وفي الوقت ذاته تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى [61]. من جانب آخر، أنشأت الصين في إفريقيا 3300 كم من الطرق و30 مستشفى و50 مدرسة و100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة (كان عددها 700 عام 2005)، كلها نشطة في مجال الزارعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري. هذا، بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين، وكذلك التجار والأطباء، حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية [62].

3.2.10.4- الاستثمارات الصينية في إفريقيا ومجالاتها

معلوم أن الدول الإفريقية تستقبل الاستثمار الصيني بالترحيب، نظراً لجاذبية النموذج التنموي الصيني، كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها، وتمتلك الصين مخزوناً نقدياً ضخماً يناهز 3 تريليونات دولار (3000 مليار)، هذه الموار المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، والتي تمتد في جميع المجالات طولاً وعرضاً، في الطاقة والزراعة والتعدين والبناء، وقطاعي التجارة والخدمات، ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري. ويشرف على تلك العملية (بنك الاستيراد والتصدير) هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دورا أساسيا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح

هذه القروض من خلال شروط تفضيلية. وبالموازاة مع ذلك يتم التفاوض على عقود أشغال عمومية، حيث تتبوأ الطاقة والمعادن رأس الأولويات الاقتصادية الصينية، لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة، ففي مجال المواد الأولية والطاقة هناك شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد البترولية والكيميائية من بين شركات أخرى، وهي تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة، لضمان تدفق الطاقة إلى محركات الاقتصاد الصيني النشطة.

يذكر أن الصين في عام 2008، وقّعت مع الكونغو، اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين تحصل الصين بموجبها على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال الـ 25 عاماً القادمة مقابل مد 3000 كم من السكك الحديدية ورصف 3200 كم من الطرق، وبناء مئات العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين. كما أن العلاقات الصينية- الجزائرية ترتقي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتقدر القوى العاملة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفاً في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري) موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار، ومبادلات تجارية تقارب الـ 8 مليارات. أما مصر فتعتبر ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا، إذ يبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السوق المصري 9.5 مليارات دولار، تتركز في قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات. كذلك تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول النفط في السودان حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال زهاء الـ 4 مليارات، وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية مصفاة نفطية في يونيو/ حزيران من عام 2011، ولمدة 99 عاماً ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60٪ للجانب الصيني 40٪ للجانب التشادي. كذلك تستثمر الصين أ في العديد من الدول الإفريقية، من بينها: غينيا، ونيجيريا (40 شركة صينية)، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الاستثمار الصيني، مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من إفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية [63].

4.2.10.4- مستقبل التعاون الاقتصادي الصيني- الإفريقي

إن من ضمن المنافع المتبادلة بين الصين وإفريقيا، أن ساهمت الصين في تعزيز قدرة إفريقيا في الاعتماد على الذات، وتطوير قطاعها الزراعي عن طريق المساعدة في تشييد مراكز توضيحية للتقنية الزراعية، والقيام بتنفيذ عمليات تشييد للبنية التحتية تحت إطار القروض الميسرة دون فوائد، ومقابل تسديد تكلفة تلك المشاريع بتوريد المواد الخام إلى الصين، والتشجيع على تحسين النظام الجمركي ومرافق التفتيش الجمركي، بل وصل الأمر إلى إلغاء التعرفة الجمركية عن الصادرات الإفريقية إلى الصين. وفي هذا الوصف فأن الصين ساهمت نسبيا في التقليل من حدة الفقر في إفريقيا في بعض المناطق، أكثر من غيرها من المستثمرين، وأن الاستثمارات والمساعدات الصينية في مجالات التنمية ساعدت على تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية المتعامل معها، ووطدت الأساس للتنمية الاقتصادية فيها، ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة، وحسّنت من قدرتها النسبية على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي، علاوة على ذلك أن الأنشطة الاستثمارية الصينية لم تنحصر في مجالات الزراعة والتعدين والبناء، بل امتدت إلى المعالجة المكثفة للقمامة والمخلفات والتصنيع والتمويل والعقارات. وفي افتتاحيته للمؤتمر الوزاري للمنتدى الاقتصادي الصيني- الإفريقي عام 2012 في بكين، قال الرئيس الصيني هيو جنتاو: "إن شجرة الصداقة الصينية- الإفريقية التي غرسها الأجداد تحتاج إلى رعاية مستمرة من الأحفاد جيلاً بعد جيل"[(64)]، وهذا دليل قاطع على أن الصين تدرج العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا على رأس أولوياتها، وتنظر لها كفرصة لتطوير اقتصادها وتحريك عجلاته العملاقة، مع سيادة منطق الإخلاص والصداقة والمساواة، وتغليب لغة المنافع التبادلية والازدهار المشترك والدعم المتبادل والتنسيق الوثيق والتعاون مع إفريقيا والأمم المتحدة والأنظمة التعددية والتعلم من بعضهم البعض، والحرص على التنمية المشتركة، وفق مبدأ الصين الواحدة وإفريقيا المستقلة.

3.10.4- العلاقات الصينية الاوربية

لقد ظهرت الصين على المسرح الـدولي خـلال العقـود الثلاثـة المنصـرمة، فمنـذ انتهاجها لسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم في نهاية السبعينات من القـرن العشـرين، والصين تزداد قوة على كافة الأصعدة، وحققت نتائج ملموسـة في معظـم مجـالات الحيـاة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أضحت تجربتها محط اهتمام وإشادة العالم أجمع. ويرى المحللون والمتابعون أن نهضة الصين غير مسبوقة فعلا، لا بَينَ جيرانها ولا في العـالم، فجارتها اليابان برزت كقوة اقتصادية والاتحاد السوفيتي السابق كقوة اقتصادية وعسـكرية، ولكن الصين برزت كقوة اقتصادية مجتهدة وتعاونية مؤثرة إيجاباً مع جيرانها والعالم. ولأنها تتمتع بهذا الزخم التنموي على كافة الأصعدة، فقد اقتنع واضـعو السياسـات في الاتحـاد الأوروبي بأهميتها كقوة عالمية صاعدة تدفع عجلـة الاقتصـاد العـالمي، وتلاشـت عنـدهم فكرة أن الصين تمثل تهديدا. وعلى أساس هذه القناعة بدأت العلاقات تتطور بين الصين، هذه القوة الاقتصادية الناهضة، وبين الاتحاد الأوروبي صاحب الخبرات التنموية الواسعة. وجاء صعود نجم الصين في وقت يشهد فيـه العـالم اليـوم تطـورات وتغـيرات وتعـديلات كبيرة، تحمل معها فرصا وتحديات في آن واحد. ويرى المتابعون والمحللون أن النظام العالمي، بهيكله ووضعه الحاليين، لم يعد قادرا ولا كُفئا في معالجة القضايا الطارئة والملحة التي تظهر هنا وهناك، وتهدد في خطورتها السلام والاستقرار العالميين. لـذلك أدرك العقـل القيـادي في اوروبا أهمية التعاون والتنسيق بين كل حكومات العـالم مـن اجـل الخـروج بتسـويات ناجعة تخدم السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العالم كله، وتحمي كوكب الأرض من الأخطار البيئية المُحدقة به.

وعلى أساس هذه الحقائق بدأت العلاقات بين الصين والاتحـاد الأوروبـي تأخـذ شكلها الحالي المتميز بالتكافؤ والمسـاواة والتعـاون والنظـرة المسـتقبلية الواسـعة والآفـاق المشرقة. ومنذ استعادة الصـين مقعـدها الشـرعي في الأمـم المتحـدة عـام 1971، بـدأت بنشاطات بناءة على المسرح الـدولي، وأسـهمت في العديـد مـن الجهـود الدوليـة لتسـوية القضايا التي تواجه العالم، ولكن دورها كان محدودا بسبب انشـغالها بـأمور داخليـة ملحـة

لدفع التنمية وبناء بلد ناهض قوي يوفر الكساء والطعام لعدد هائل من السكان يمثلون خمس تعداد العالم. ومع نموها الاقتصادي المتواصل وتعزز قوتها الشاملة وتأثيرها على الساحة الدولية ، دأبت الصين على المشاركة النشيطة في معظم الشئون الإقليمية والدولية الهامة، والعمل مع المجتمع الدولي لإيجاد التسويات الملائمة لمشاكل العالم، والمشاركة بحيوية في مهام حفظ السلام الأممية ، وفي العديد من المنظمات الدولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر نشاطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدأ تأثيرها يزداد على الساحة الدولية وواصلت مسيرتها التنموية الملحوظة، الأمر الذي وفر الفرصة لاندماجها اكثر مع المجتمع الدولي. ومما لاشك فيه أن العلاقات بين الصين وأوروبا تعود إلى عهود تاريخية قديمة، ولكن علاقات الجانبين الدبلوماسية بدأت رسميا عام 1975. ونظرا لأهمية العلاقات التجارية بين الجانبين، تم في مايو عام 1978 توقيع اتفاق تجارة وإنشاء لجنة مشتركة لدفع الروابط التجارية. ومن اجل المزيد من تعزيز العلاقات على كافة الأصعدة، قام رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق روي جينكينز بزيارة الصين في فبراير عام 1979 حيث التقى برئيس مجلس الدولة الصيني الأسبق دنغ تشياو بنغ، وتوالت اللقاءات والاجتماعات، ومنها اللقاء الأول بين برلمانيّ الجانبين في شهر يونيو عام 1980، حيث التقى ممثلون من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مع نظرائهم الأوروبيين في مدينة ستراسبورغ التاريخية الفرنسية.

جدير بالإشارة إلى أنه وبسبب عوامل تاريخية وأخرى سياسية واقتصادية، لم يكن الاتحاد الأوروبي، منذ نشأته السياسية عام 1991، مهتما الاهتمام الكافي بالصين، وكان بعض حكومات الاتحاد وساسته ينظرون إلى الصين على أنها خطر أو تهديد يجب كبحه أو احتواؤه، وذلك استنادا إلى معلومات مسبقة مغلوطة تجاه الصين. ولكن مع تطور الأوضاع، طُرحت فكرة عقد لقاءات القمة بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال اجتماع بين دول آسيا وأوروبا (الأسيم) في مطلع عام 1998، واتفق الجانبان على عقدها سنويا وبانتظام، وفعلا بدأت القمة في ربيع نفس السنة وبعدها صدر بيان مشترك يؤكد على بناء شراكة راسخة على المدى الطويل، واستمرت القمم بالانعقاد في كل السنوات التالية، ماعدا عام 2008 حيث طالبت الصين بتأجيلها بسبب تدخل بعض الدول الأوروبية

بشئونها الداخلية، ثم عادت للانعقاد في الأعوام التالية، في إشارة إلى عودة الأمور إلى طبيعتها بين الجانبين. وخلال لقاءات القمة المنتظمة سنويا بين الجانبين، كانت النتائج مثمرة فعلا، ولكنها تكللت في عام 2003، بتطور العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وبذلك شهدت العلاقات تطورا إيجابيا ومثمرا حتى أصبحت الصين حاليا ثاني اكبر شريك تجاري لأوروبا، بينما تمثل أوروبا اكبر شريك تجاري للصين، إذ وصلت قيمة تبادلاتهما التجارية إلى مليارات الدولارات. وهناك حقيقة معروفة وهي أن الصين والاتحاد الاوروبي مختلفان في نواح عديدة، لكن الحقيقة الناصعة الأخرى هي أنه بإمكان الجانبين تحويل هذه الاختلافات إلى فرص للتعاون بدلا من الاحتكاكات، رغم أن الاختلاف لا يفسد للود قضية. ومن هنا بدأت النظرة الموضوعية للاتحاد الأوروبي تجاه الصين تحديدا، وظهرت دعوات كثيرة على مستوى الحكومات الأوروبية وشعوبها تطالب بالتقرب اكثر من الصين وفهمها بصورة صحيحة وعادلة وتكوين علاقات موضوعية متكافئة ومتبادلة المنفعة معها. لقد تكللت القمة الثانية عشرة بين قادة الصين وأوروبا بالنجاح، وأسهمت في المزيد من تعزيز الحوار والتعاون والثقة الاستراتيجية المتبادلة، والدليل على ذلك هو الاتفاقيات الموقعة خلالها، ويمكن تلخيصها كالآتي[65]:

1. مذكرة تفاهم حول المرحلة لمشروع الفحم الخالي من الانبعاثات.
2. اتفاقية تمويل برامج التعاون الصيني- الأوروبي في مجال الحفاظ على البيئة.
3. اتفاقية تمويل المشروع الجديد "دعم المنظومة الجديدة للصين لتعزيز التنمية المستدامة للاستثمارات".
4. مذكرة تفاهم حول آليات التنسيق والتشاور للمزيد من التعاون في القطاع الصناعي للجانبين.
5. مذكرة تفاهم حول إطار عمل تعاوني للاستغلال الناجح للطاقة وتعزيز الجودة في المشاريع الإنشائية.
6. اتفاقية تجديد التعاون العلمي والتكنولوجي.

7. تعزيز العمل على تكثيف التبادلات على المستوى الشعبي بين الجانبين من اجل تحسين الفهم المتبادل، والتأكيد على تبادل الزيارات ومضاعفتها بين شباب الجانبين ومنح الفرص للطلبة للدراسة وتطوير الإمكانيات.
8. تجديد التأكيد على النقاط المشتركة بين الجانبين ومنها دعم التعددية وتعزيز السلام والاستقرار في العالم ، ومعارضة نزعة الحمائية التجارية، وإجراء مناقشات منفتحة ومستفيضة وبناءة حول العديد من القضايا الثنائية والدولية السياسية والاقتصادية والمالية والبيئية، والقضايا التي تخص الأمن والسلام في العالم.

وقبيل القمة وبعدها، أكدت الصين مجددا أهمية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وجاء التأكيد على لسان الرئيس الصيني الذي أشار إلى ضرورة أن يتحلى الجانبان بالنظرة الاستراتيجية البعيدة المدى، ويعملان على توطيد أواصر الشراكة الإستراتيجية الشاملة بينهما بما يخدم شعوبهما ويسهم في دفع الانتعاش الاقتصادي العالمي، كما حث كلا الجانبين على استكشاف المزيد من الوسائل التي تعزز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي على كافة المستويات وتكثيف المشاورات حول القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية، وتعميق الثقة الإستراتيجية المتبادلة وإغناء مضامين علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي. وإن دلّ هذا على شيء فأنه يدل على أن الصين جادة في انفتاحها على أوروبا وعلى العالم اجمع، ويتعين على الجانب الآخر أن يتحلى بنفس الرغبة والجدية لدفع مسيرة العلاقات في العالم نحو الأحسن ونحو المزيد من التنمية لكل شعوب الأرض والعمل على إسعاد الناس وتخليصهم من المصاعب والشدائد والأخطار والتحديات التي تواجه عالمنا اليوم.

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق دينج شياو بينج، وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة "ليس المهم لون القط ابيض ام اسود.. مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة"، فهو يرى ان المهم هو ان تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها. وأعلنت الصين "ان

الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير، إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية" (66).

11.4- حقيقة المؤشرات الصينية والدولية

لقد توقع صندوق النقد الدولي مؤخرا أن يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره للولايات المتحدة بحلول عام 2016. وكانت الهيئات والمنظمات الأخرى في العالم، مثل البنك الدولي، وجامعة ييل الأمريكية، والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، قد توقعت في السابق تحقيق هذا التجاوز في عام 2020 وعام 2027 وعام 2030 على التوالي. الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي أعلن في تقرير جديد للاقتصاد العالمي، يعتمد على تعادل القوة الشرائية، أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 19 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بينما سيزداد الرقم للولايات المتحدة إلى 18.8 تريليون دولار.

بيد أن دراستنا الحالية، برغم كل التقدم المذهل للصين، والذي أشارت اليه من قبل، يبرز فيها، التساؤل الآتي: هل بالفعل أن الصين باتت أكبر اقتصاد عالمي في العام 2015 أو أنها ستصبح أقوى الاقتصادات العالمية في العام 2016 أو بعد ثلاثة أو خمسة أعوام؟ أم أن تلك التوقعات والمؤشرات الصينية والدولية، ليست سوى لعبة أرقام؟ يبدو أن أهم شيء هنا، ويهم جميع الدول في العالم، هو ماذا سيحدث لو تجاوزت الصين الولايات المتحدة من حيث حجم الاقتصاد الإجمالي في المستقبل؟. يبدو أن شأن تجاوز الصين الحتمي للولايات المتحدة، يشبه الى حد كبير تحذير "سبوتنيك" (أول قمر صناعي في العالم يطلقه الاتحاد السوفياتي السابق) في القرن العشرين الماضي، بالنسبة إلى بعض الأمريكيين. ولكن أغلب الصينيين يثقون بأن الاقتصاد الصيني حتى في حال تجاوزه لاقتصاد الولايات المتحدة، وأصبح الأول عالمياً، من حيث الحجم الإجمالي، فانه لن يغير فوراً هوية بلادهم كدولة لها خصوصية، ولن يغير من مكانة الولايات المتحدة في العالم.

وأكد خبراء صينيون أن التجاوز لن يغير الهيكل العالمي الحالي، ولا سيما هيكل الأمن العالمي في المستقبل القريب، الأمر الذي لا تستطيع أو ترغب الصين في تغييره، وهي التي حققت تطورات سريعة في العقود الأخيرة. وعليه وفي اطار المنطق العلمي والتحليلي، يرى الباحث أن الصين لم تتجاوز اليابان فعليا، فكيف يمكنها أن تتجاوز الولايات المتحدة؟

في حقيقة الأمر، نجحت البلاد الصينية في تجاوز اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الدولار الأمريكي، في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ماذا قال معظم الخبراء الاقتصاديين في اليابان؟ أعرب هؤلاء عن اعتقادهم "بأن اليابان، التي تجاوزتها الصين على صعيد الأرقام فقط، ستبقى متقدمة بضع سنوات على صعيد ظروف ومستوى حياة الفرد والبنية التحتية وانتشار التعليم والمساعدات الاجتماعية ومعايير ملموسة أخرى" (67). ويعترف أغلب الصينيين بهذه الوقائع والحقائق، ويتفق الباحث مع هذا الاعتراف. ومن الناحية الأخرى، بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي ظلت تتفوق على اليابان بكثير، فقد أفاد كتاب تحت عنوان "تقرير بشأن قوة المنافسة للدول في العالم" أعدته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، إن الولايات المتحدة مازالت تتمتع بقوة متفوقة للغاية للمنافسات، قياسا إلى الدول الأخرى في العالم، ولاسيما في مجالات الروابط العالمية والموارد البشرية وغيرها من المجالات المحورية، مثل التجارة العالمية والتكنولوجيا والقدرات العسكرية، ولو على مدى السنوات الخمس أو العشر القادمة من الان، إذ ظل الإنفاق العسكري الأمريكي، على مدى العقود الماضية، يعادل مجمل قيمة النفقات العسكرية في الدول الأخرى على الأرض. وقد أصدر معهد السلام في ستوكهولم في السويد، تقريرا بالنفقات العسكرية العالمية ، قائلا إن الإنفاق العسكري الأمريكي مازال يتصدر العالم في عام 2013، وبلغ 698 مليار دولار أمريكي بزيادة 2.8 بالمائة على أساس سنوي. وأوضحت الأرقام أن قيمة النفقات العسكرية في جميع الدول على الأرض قد شهدت زيادة بمقدار 20.6 مليار دولار أمريكي في العام 2012، ومنها شكل نصيب الولايات المتحدة 19.6 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، كشفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن عدد طلبات براءات الاختراع في الولايات المتحدة في عام 2012 بلغ 44855 حالة، متربعة في المركز الأول في العالم بأسره، كما كانت عليه في السنوات الماضية، غير أن

الصين احتلت المركز الرابع فقط في العام 2011، على الرغم من أنها شهدت تطورات سريعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في هذا الصدد وفي ميادين كثيرة. من هذا المنطلق فإن الباحث ووفقاً للمعطيات الحقيقية، يعتقد أن الصين يصعب عليها الان، أن تقلب الهيكل العالمي الحالي بشكل أساسي، حتى ولو توجت بلقب الدولة الأولى في العالم، سواء في عام 2016 أو في عام 2010 (68).

وتحت هذا الجدل، فقد منح ارفيند سوبرامانيان، الخبير البارز بمعهد بيترسون للاقتصادات الدولية في واشنطن، منح الصين بالفعل لقب أكبر اقتصاد على مستوى العالم من حيث تعادل القوى الشرائية، في مذكرة نشرت يوم 13 يناير من العام 2012، مشيراً الى أن حجم اقتصاد الصين في عام 2010 بلغ 14.8 تريليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 14.6 تريليون دولار للولايات المتحدة، عند حساب تكاليف المعيشة المختلفة في البلدين. في حين كان صندوق النقد الدولي يقدر إجمالي الناتج المحلى في الولايات المتحدة، من حيث تعادل القوى الشرائية، بأنه يبلغ حوالي 14.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2010، فيما كان الرقم في الصين يبلغ 10.1 تريليون دولار. وأضاف سوبرامانيان "أن الصين لم تثر أية مخاوف بشأن بيانات صندوق النقد الدولي، حيث أن المراجعة سوف تؤدى إلى المزيد من الضغوط على الصين لرفع قيمة عملتها مقابل الدولار". وبالنسبة لهذه اللغة الرقمية الاقتصادية، قال ديفيد ليونهارت المراسل الاقتصادي لصحيفة نيويورك تايمز في مقالة تحت عنوان "حول حجم اقتصاد الصين" إنني "حريص على القول إنه حسب معظم المؤشرات، فإن الولايات المتحدة ما تزال أكبر اقتصاد في العالم بفارق كبير". وذكر رانجيت لال، زميل برنامج بيتر مارتن لعام 2010 الذي أطلقته صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية والإحصائي البارز في مقالته: أن فرضية سوبرامانيان تعتبر ميكافيلية أو مليئة بأفكار نظرية غير علمية، ونظرا لأنه لا أحد يستطيع أن يثبت تخميناته، فهي تخمينات يراد بها أن تثير استياء الصين والمسؤولين فيها، خاصة وأنها تزامنت مع بدء الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني-الأمريكي التي بدأت في واشنطن وقتذاك، وبعد بضعة أسابيع من ظهور هذه الجولة الجديدة من تخمينات التشكيك بالتفوق الصيني على الولايات المتحدة (69).

وفي المقابل، ينبغي أن نذكر بأن نصيب اقتصاد الولايات المتحدة من إجمالي الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وقياسا إلى الاقتصادات الصاعدة في العالم، انخفض بشكل واضح، وتعرضّ لتباطؤ في النمو بسبب لجوء الادارة الامريكية إلى سلسلة من السياسات الإستراتيجية الخاطئة، مثل سياسة العجز المالي العالي والإفراط في توسيع هيمنة الأصول المالية الاحتكارية، إضافة إلى الإفراط في الاستهلاك، واضمحلال الاقتصاد الوطني، وسياسة التيسير الكمي وغيرها. فعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة شهد ارتفاعا ملحوظا بمعدل 21 بالمائة خلال الفترة بين عام 2000 وعام 2012، فقد انخفض نصيبها في الاقتصاد العالمي، وعلى سبيل المثال، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يشكل 61 بالمائة قياسا إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي لـ 19 دولة الأخرى في مجموعة العشرين في عام 2000، غير أن نصيبها انخفض إلى 42 بالمائة في عام 2012. وكان نصيب اقتصاد الولايات المتحدة يشكل أكثر من النصف في مجمل الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انخفض تدريجيا حتى وصل إلى حوالي الربع حاليا. وبالتزامن مع انخفاض نصيب الاقتصاد الأمريكي، أصبحت الدولة تحرص على الاستخدام المفرط للقوة، ويتحول هيكل اقتصادها إلى نمط طفيلي على جسم الاقتصاد العالمي قاطبة. من طرف ثان فأن قطاع التصنيع في الولايات المتحدة أصبح لا يساهم سوى بنحو 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي أو من إجمالي أرباح المؤسسات للبلاد، علاوة على ذلك، تحتل صناعة الخدمات، خصوصا الخدمات المالية نصيب الأسد أو حوالي 80 بالمائة من الإجمالي. وتشكل أرباح الصناعة المالية وخدمات العقارات أكثر من 40 بالمائة من مجمل أرباح المؤسسات في البلاد. من ناحية أخرى، أوضح خبراء اقتصاديون أن أسعار صرف الدولار الأمريكي قد شهدت انخفاضا ملحوظا مقابل العملات الرئيسية في العالم في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تخفيف ضغط الديون الهائلة للدولة، غير أن البلاد تتعرض لمخاطر فقدان الائتمان المالي للدولار في العالم، وإذا تراجعت قيمة الدولار إلى ما دون الخط الأحمر بسبب تمسك الحكومة الأمريكية بالسياسات الخاطئة في المستقبل، سيعاني اقتصادها كوارث تدهور حقيقي بلا شك.

مراجع الفصل الرابع

1. عبدالرازق خشبه. تجربة الصين الاقتصادية وكيف نتستفيد منها ؟.- الحوار المتمدن، العدد 2722، 29/ يوليو / 2009، (موقع في الانترنت).
2. محمد عطية محمد ريحان. التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية.- فلسطين: غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص16.
3. UNHD 2009.
4. china to keep one-child policy -CNN.com". CNN. 10 Mar. 2008 .
5. http://www.project-syndicate.org/commentary/ten-reasons-why-china-is-different/arabic.
6. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. الانترنت.
7. http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/china-chine/studycomp-etude.aspx .
8. http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm
9. http://arabic.cri.cn/other/china_geography/1-3.htm.
10. Muldavin ،Joshua (9 Feb. 2006). "From Rural Transformation to Global Integration: The Environmental and Social Impacts of China's Rise to Superpower". Carnegie Endowment for International Peace.
11. World Economic Outlook Database International Monetary Fund (April 2008). Retrieved on 27 July 2008.
12. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. الانترنت.
13. صحيفة الشعب الصينية. الموقع الالكتروني للصحيفة. الانترنت.
14. خريطة البلدان حسب احتياطات النقد الأجنبي والذهب منقوصاً منها الدين الخارجي حسب كتاب المخابرات المركزية لعام 2010.

15. صحيفة الشعب الصينية اليومية، الإنترنت، 2005.
16. بيزنيس، الانترنت، 2005.
17. Global 500 CNN Money.com. Retrieved on 27 July 2008.
18. ؛ وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 28 / مارس/ 2015.CCTVبكين. العربية
19. Super Rich have Craze for luxury goods China Daily (3 March 2010). Retrieved on 4 March 2010.
20. China have set a Renewable Energy Target of 10% of Electric Power Capacity by 2010". Reuters. 11 March 2008.
21. التطور الزراعي الصيني يسهم في عملية بناء التحديث الزراعي. وكالة الأنباء الصينية شينخوا؛ ومجلة الشعب الصينية اليومية، اولاين.
22. وكالة الأنباء الصينية شنخوا، بتاريخ 23/ اغسطس/ 2014.
23. المرجع السابق نفسه.
24. مكتب الدولة للتنمية الزراعية الشاملة. منتدى الزراعة الحديثة والأمن الغذائي الوطني؛ وكالة الأنباء الصينية شينخوا بتاريخ 15/ مايو/ 2015.
25. المرجع السابق نفسه.
26. وكالة الانباء الصينية شينخوا، بتاريخ 12/ مايو/ 2012.
27. صحيفة الشعب اليومية، 30/ يونيو/ 2013، اونلاين.
28. المرجع السابق نفسه.
29. The Globe and Mail: Bumper to bumper, all the way to Beijing
30. .http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm
31. ©Copyright 2015, Sky News Arabia. All Rights Reserved
32. Wade, Mark. (30 March 2005)Project 921-2. Retrieved 16 April 2005.
33. محمد عطية محمد ريحان. التجربة الصينية وتحدياتها المستقبلية.- فلسطين: جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص88.

34. Barboza ،David (26 July 2012). "China Surpasses U.S. in Number of Internet Users". NY times .
35. وكالة الانباء الصينية شينخوا، بتاريخ 19/ اكتوبر/ 2012.
36. شبكة الصين arabic.china.org.cn 20. 10. 2015 . الانترنت.
37. وكالة الانباء الصينية شينخوا، بتاريخ 15/ ابريل/ 2015.
38. ويكيبيديا الحرة. الانترنت.
39. د. سلمان زيدان. القيادة الادارية واستراتيجية التعامل مع الأزمات.- صنعاء: مطبعة التوجيه السياسي، 2005، ص121.
40. المركز العربي للمعلومات. كيف يمكن للصين ان تضمن امنها النفطي؟. موقع الكتروني. الانترنت.
41. وزارة الأراضي والمصادر القومية.- بكين: الموقع الالكتروني للوزارة. الانترنت.
42. المرجع السابق نفسه.
43. أحمد السيد النجار. الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة.- القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة 19، العدد 189، سبتمبر 2009. ص37.
44. شبكة الصين، arabic.china.org.cn ، 08-09-2015 .
45. المرجع السابق نفسه.
46. عن CNBC العربية، في الانترنت.
47. المرجع السابق نفسه.
48. صحيفة الشعب اليومية، أونلاين، بتاريخ 25/ ابريل/ 2013.
49. الكتاب الازرق للصناعة عن عام2010.- بكين: دار النشر لوثائق العلوم الاجتماعية، 2011.
50. بكين 8 سبتمبر 2015 وكالة الأنباء الصينية شينخوا. arabic.china.org.cn 08-09-2015.
51. يوان صيني. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

52. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، بتاريخ 21/ يونيو/ 2015.
53. البورصات. اليوان الصيني: لعبة سياسة أم ضغوط اقتصادية ؟.- الانترنت: موقع الكتروني.
54. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، في 22/ مايو/ 2014.
55. العلاقات بين السعودية والصين من طريق الحرير إلى بوابة النفط. جريدة الشرق الأوسط، الاربعاء 10 جمادى الاولى 1435 هـ 12 مارس 2014م العدد 1288.
56. إبراهيم الغامدي. تطلع صيني للمشاريع والاستثمارات البترولية والمدن الاقتصادية.- الانترنت: النسخة الإلكترونية لصحيفة الرياض.
57. ابوظبي. دنيا الوطن، موقع في الانترنت.
58. العلاقات الصينية-الإفريقية: الاستراتيجية الصينية (بالفرنسية)، من خلال الرابط: http://terangaweb.com/les-relations-chine-afrique-2-la-strategie-chinoise-2 /
59. الشيخ باي الحبيب. الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟. بحث منشور في الانترنت.
60. المبادلات بين الصين وإفريقيا (بالفرنسية) من خلال الرابط التالي: http://www.insee.fr/fr/insee-statistique-publique/connaitre/stateco/stateco100/stec100p.pdf
61. المرجع السابق نفسه.
62. الشيخ باي الحبيب. الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟. مرجع سابق.
63. الصين وإفريقيا جنوب الصحراء: التداعيات والتحديات والعلاقة المتنامية (بالإنجليزية) من خلال الرابط التالي: http://www.sais-jhu.edu/sites/default/files/The-Impact-of-China-on-Sub-Sahara-Africa.pdf
64. المرجع السابق نفسه.

65. عباس جواد كديمي. بزوغ نجم الصين هـو الـدافع لعلاقـات شـراكة اسـتراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين. المركز العربي للمعلومـات، موقـع في الانترنت.
66. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز. التجربة الصينية: دراسـة أبعادهـا الأيديولوجيـة والتاريخية والاقتصادية.- مكة المكرمة: جامعة ام القرى، 1997، ص 176.
67. لعبة الأرقام الاقتصادية: الصين تتجاوز الولايات المتحدة في عام 2016. بحث في الانترنت.
68. معهد الاقتصاد الصناعي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. الكتـاب الازرق للصناعة عن عام2010.- بكين: دار النشر لوثائق العلوم الاجتماعية، 2011.
69. لعبة الأرقام الاقتصادية: الصين تتجاوز الولايات المتحدة في عام 2016. بحث في الانترنت.

الفصل الخامس

الميـــزان التـــجاري

الفصل الخامس

الميزان التجاري

1.5- تمهيد

من بديهيات القول: إن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات الدول المتقدمة، فهي تشكل جزءاً هاماً في دخولها القومية، نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض انتاجي كبير. ولهذا فهي في حاجة ماسة ومستدامة لتصريف منتجاتها السلعية وغير السلعية في الأسواق الخارجية، كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية والموارد الخام من الدول الأخرى، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الانتاجية، والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة متلازمة للعمليات الانتاجية والخدمية، لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية، إضافة إلى حاجتها الماسة والتي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة، للكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية، التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها، وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية. مع الاشارة الى أن هناك العديد من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، تعتمد على ما تصدره من مواد خام، وعلى وجه الخصوص النفط، إلى الأسواق الخارجية.

يذكر أن اقتصاديات كافة الدول تتصف بأنها مفتوحة، فهي تستورد وتصدر سلع وخدمات، فيترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات المتمثل خاصة، في الميزان التجاري الذي يوضح المركز المالي لدولة ما، تجاه الدول الأخرى، إذ يعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري

كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية. فالدول تقوم بانتهاج استراتيجيات للتنمية والنهوض باقتصادها، وذلك باتباع استراتيجية احلال الواردات، وعندما تصبح عبئا على التنمية، تأخذ بانتهاج استراتيجية لتشجيع الصادرات، لكون التصدير محوراً هاماً في قيام التجارة الخارجية بين الدول، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة والنامية التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، بيد أن من خصائص صادرات الدول النامية التخصص، والذي كان سبباً في تخلفها، وعدم استقرار الميزان التجاري فيها. وتعد المملكة العربية السعودية هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على أكثر من 90٪ من إجمالي الصادرات، على العكس من جمهورية الصين الشعبية التي تسيطر فيها الصادرات السلعية على أكثر من 80٪ من اجمالي الصادرات [1]. ومن هذا المنطلق، فان هذا الفصل يهدف إلى تحليل الميزان التجاري السعودي والصيني في اطار العلاقات التجارية بين البلدين، وبين كل منهما مع دول العالم، بعد أن استعرضنا في الفصلين الرابع والخامس، تحليل التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي لكل من الواردات والصادرات، ونسبتها من الناتج الداخلي الخام، في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.

2.5- مفهوم واتجاهات الميزان التجاري

1.2.5- مفهوم الميزان التجاري

يؤكد الباحثون والدارسون أن الميزان التجاري (Trade Balance) هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته. ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات. ومن ناحية الفائض في الميزان التجاري فهو يحدث عندما يكون حجم تصدير الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم

استيراد الواردات. ولهذا يكون العجز في الميزان التجاري، حين يكون حجم الصادرات في دولة معينة أقل من حجم الاستيراد، أو لا يغطي حجم المستوردات لهذه الدولة، وهو ما يحدث عنه عجز في الميزان التجاري للدولة [2].

يذكر أن الميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات. وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن. أما ميزان المدفوعات فهو أكثر شمولية، إذ إنه يأخذ بعين الاعتبار قيم كل المبادلات الدولية، وبذلك فإنه يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات من السلع والخدمات، مجموع الاستثمارات المالية والغير المالية والمنح والإعانات الخاصة والعامة، ومثله مثل الميزان التجاري، فهو يمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض. أما ما يخص ميزانية الدولة، فإن واقع الميزان التجاري يعتبر اكبر قسم في الميزانية، وهو الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبضائع والخدمات من جهة وما تدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات في الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة. إنّ الميزان التجاري منفصلُ عن ميزانِ تجارةِ السلعِ الملموسة وميزانِ الخدماتِ الداخلي في الدولة. فاذا زادت قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها فسيشكل عندنا فائضا في الميزان التجاري، أما إذا كان العكس فسيكون هنالك عجز في الموازنة [3]. ويقسم أحياناً الميزان التجاري إلى قسمين، السلع والخدمات، خصوصاً في بريطانيا. كذلك يستخدم مصطلح الميزان التجاري الخارجي والذي يعبر عن التجارة الدولية في البضائع والسلع ولا تجارة في الخدمات، ويقاس بالفرق بين الصادرات والواردات. أما الميزان التجاري الخدماتي فهو مختص في الجزء الذي لا يتم فيه نقل بضاعة مرئية، بل تكون بشكل خدمات عادية مثل السياحة وغيرها. في حين يعرض ميزان المدفوعات مجموع العلاقات الاقتصادية (التجارية، المالية والنقدية) التي تجري خلال عام واحد بين الدولة والعالم الخارجي، وهو يتألف من موازين متعددة [4]. مع التنويه بأن هناك بعض الدول تتبنى قوانين وتعريفات اقتصادية خاصة

بها، ونحن هنا نحاول قدر الإمكان وضع القواسم المشتركة بين أغلب أو معظم هذه المفاهيم والقوانين الاقتصادية، سواء على مستوى المملكة العربية السعودية أو جمهورية الصين الشعبية، أو غيرهما من الدول.

2.2.5- مضامين ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسة

يتشكل ميزان المدفوعات من قسمين: ميزان المعاملات الجارية، وميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي. بيد أن الذي يهمنا فيه، هو الأول الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من جزئين [5]:

الجزء الأول- الميزان التجاري، وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود. وإن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما، غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، وإعادة حسابات الواردات من أسعار CIF* إلى أسعار FOB* بمعنى حذف نفقات النقل والتامين عن النفقات الأساسية لشراء السلع. وأما طريقة القيد، فالصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة، وتقيد في الجانب الدائن، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين، حيث تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج. وهنا يشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية، يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزاً.

الجزء الثاني- ميزان الخدمات الاقتصادية، ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات

المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما يشمل عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار. اما طريقة القيد، فالخدمات التي قدمت من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

3.2.5- الأثر الاقتصادي لفائض الميزان التجاري والعجز فيه

واتساقا ما سبق ذكره، يتضح أن الميزان التجاري يسجل نوعاً وشكلاً من التدفقات أو الانسيابية الواضحة والمعلومة بين الأطراف المشاركة في التبادلات كافة، من السلع والخدمات بين هذه الدولة أو تلك أو مع بقية دول العالم، بمعنى أن الصادرات تتضمن المبيعات إلى الخارج لسلع منتجة بواسطة مشروعات قائمة في الدولة، وأن الواردات تتضمن المشتريات بواسطة المستفيدين الاقتصاديين في الدولة لسلع منتجة في الخارج، في حين يمثل الرصيد التجاري هنا، هو الفرق بين الصادرات والواردات، أو الصادرات مطروحا منها الواردات، فاذا كان مقدار ما تبيعه الدولة مساويا لمقدار المنتجات التي نشتريها، رصيد الميزان التجاري يكون صفراً، والميزان التجاري يكون في حالة توازن أي توازن تجاري. وإذا زادت الصادرات على الواردات، فإن الاقتصاد يتمتع بفائض تجاري أي رصيد تجاري إيجابي، أما في حالة العكس فسيكون هناك عجز تجاري أي رصيد سلبي للميزان التجاري. ومما ينبغي توضيحه في

*CIF- التكلفة والتأمين وأجرة الشحن، أي التكاليف في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة إلى أحرى.

*FOB- تسليم طهر السفينة ، أسعار واردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل.

هذا السياق: من يصدر ومن يستورد السلع؟.. في الميزان التجاري، وبشكل عام في ميزان المدفوعات، فإن المقيمين وغير المقيمين، يختلفون عن بعضهم، فالمقيمون في الدولة يمكن تعريفهم بأنهم الوحدات (مشروع أو شخص) المنفذة لعمليات اقتصادية خلال عام أو أكثر في الإقليم الاقتصادي للدولة. كذلك، الأجانب المقيمون في الدولة يعتبرون من

المقيمين، باستثناء الموظفين الدوليين والدبلوماسيين، بينما يعتبر مواطنو الدولة في الخارج هم من غير المقيمين، كذلك الحال ما يخص العمليات المنفذة بواسطة فرع مستقل لمشروع في الدولة وتنفذه جهة خارجية، يتم اعتباره كعمليات خارجية.

بيد أننا وفي ذات الاطار، نشير الى أن تقييم المبادلات يجري على أساس العمليات العابرة أو ما بعد العمليات الوطنية، بمعنى عندما تعبر السلع الحدود، فمثلا في الاتحاد الأوربي، ومع ذلك، فإن التبادلات لم تعد مسجلة على الحدود منذ الأول من كانون الثاني 1993، لكنها معلنة لدى الجمارك بواسطة الشركات، في الوقت نفسه يعلن عن ضريبة القيمة المضافة TVA. ويتم حساب قيمة الصادرات بسعر مبيع السلع نفسها "بما فيه نفقات الشحن حتى الحدود" [(6)]. في المقابل، الواردات التي تحصى على الحدود تشتمل، بالإضافة لسعر السلعة، تكاليف التأمين والشحن الضرورية لإيصالها إلى حدود الدولة. وبما أن هذه النفقات المكملة لا تتعلق بمبادلات السلع (حيث يجب أن تظهر في مبادلات الخدمات)، فمن المفضل في التقييمات الجمركية استعمال تقييم آخر، وهو حساب القيمة الحقيقية للسلعة بالإضافة لكلفة الشحن.

ولاشك فيه، ان الاقتصاد علم كامل ومستقل قائم بحد ذاته، كما أشرنا في الفصل الثالث من دراستنا، ويتميز بخصائص كثيرة، ومن أهمها دقة المصطلحات الاقتصادية، كما مصطلحات الرياضيات والهندسة، سواء في الشكل او المضمون، وكذلك من ناحية دقة المصطلح المتفق عليه دوليا. كما ويتميز الاقتصاد بتلاحمه العضوي الواضح المباشر مع الحياة اليومية للمجتمعات والأفراد، وكمثال توضيحي، الفرق ما بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث في العقود الماضية كان التركيز الاساس في الميزان التجاري، ولكن ظهرت الحاجة والضرورة العملية للحياة المعاصرة في ايجاد مصطلح اكثر شمولية في ميزان المدفوعات. ووفق التعريف الأولي البسيط الذي أشرنا اليه آنفاً، فإننا نؤكد على أن الميزان التجاري عبارة عن بيان يوضح الفرق ما بين تصديرات واستيرادات البلد من البضائع والسلع والخدمات، بينما ميزان المدفوعات عبارة عن بيان يلخص كل التعاملات المالية البينية والاقتصادية الوطنية مع باقي العالم. ويمكننا القول: ان ميزان المدفوعات

يشمل فيه الميزان التجاري كجزء منه، حيث في الميزان التجاري تجري المقارنة ما بين الاستيراد والتصدير خلال فترة سنة واحدة، في حين ميزان المدفوعات تجري المقارنة فيه، ما بين النفقات الإجمالية المصروفة في الخارج، بما في ذلك لعمليات الاستيراد، وكامل الإيرادات الى الداخل، بما في ذلك أيضا واردات التصدير، ومن هنا فان العجز او الفائض في الميزان التجاري ليس بالضرورة ان يتطابق مع العجز او الفائض في ميزان المدفوعات التجارية وغيرها، نظرا لان الميزان التجاري جزء من الكل ميزان المدفوعات [7].

وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات، ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال، إلا أنه يعد ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية. كما يشير إلى القدرة التنافسية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة، لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية مكانة عملته الوطنية في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته. ضمن هذا السياق، فإن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد القومي، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات. كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه، عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه. كما أن العجز المزمن في الميزان التجاري يستنزف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة... ويرى بعض الاقتصاديين أن أسباب العجز المزمن في الميزان التجاري يعكس حالة الضعف في نمو الصناعة، ويؤكد

على ضعف أداء السياسة النقدية والمالية، ويتضح ذلك جلياً في الدول التي تعتمد في دخولها على الريع كمصدر رئيسي [8].

4.2.5- إعادة التوازن المفقود للميزان التجاري

ليس مستغرباً القول، بأن عمليات اعادة التوازن المفقود للميزان التجاري، ليس سهلا وسريع المنال، فهناك اختلالات هيكلية في بنى الاقتصاد، خاصة على مستوى البلدان النامية، ومنها العربية، بعضها راجع إلى المصالح المتشابكة طيلة عقود من الزمن، تأسست بها ونشأت قيم استهلاكية على حساب الإنتاج، وأفرزت فئات اجتماعية ارتبط بعضها بالأسرة الحاكمة، واعتمد البعض الآخر في حركته على بناء تحالفات مصلحية في اطار تعظيم الأرباح من الأعمال الهامشية والاستهلاكية، من غير الاعتماد على العمليات الانتاجية، بل من خلال مضاربات وقياسات ريعية، استفادت منها حفنة قليلة تحالفت مع السلطة واستباحت كل شيء لمصلحتها. ولهذا يرى الباحث إن إصلاح الاقتصاد ينبغي أن يبدأ من التجارة الخارجية، وإحداث التغييرات وتنمية القدرات البشرية والمادية، وبالتالي إعادة التوازن الى الميزان التجاري، والوصول بالمجتمع وشرائحه إلى بر الأمان، عبر إجراءات سريعة وجذرية تتزامن مع عمليات التحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع. وفي هذا السياق، يعتقد الباحث إن المدخل الرئيسي لإصلاح الميزان التجاري في البلدان النامية، والعربية تحديداً، هو في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، لتحقيق الآتي من النتائج:

1. زيادة الإنتاج ورفع وتائر الإنتاجية.
2. تخفيض التكلفة الإنتاجية للسلع والخدمات.
3. الالتزام بالمواصفات القياسية لجودة المنتجات والخدمات الوطنية.
4. التحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات.

5. إحداث طفرات نوعية في مناهج التعبئة والتغليف، بحيث لا يكون فقط بمثابة أدوات أو وسائط تحفظ المنتجات المعبأة من التلف، بل واستخدامها كوسيلة إعلامية إعلانية عن المنتج.
6. تعظيم المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية، وهي الميزة التي تبنى على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير، فلم يعد توافر المدخلات وحدات كافية لبناء صناعة جديدة أو تأهيل للصناعات القائمة.

وعلى هذا الأساس، عندما تنجح المجتمعات في إنتاج سلع جيدة تتوافق ودوافع الاستهلاك وتلتزم بالجودة والسعر المناسب، يكون ذلك مدخلاً سليماً للحد من الاستيراد وزيادة الكفاءة التصديرية للمنتجات الوطنية. من الجانب الآخر، فإن ما ينبغي تأشيره أن ضعف الصناعة وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات، إلى جانب تعرض المنتجات الوطنية إلى منافسة غير مشروعة، يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري. وفي هذا الصدد يود الباحث أن ينوّه بأن هناك جوانب سلبية على الصناعة الوطنية، حين يترتب على دخول الدولة النامية في اتفاقات مناطق تجارة حرة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، فقد تؤدي إلى تعثر بعض الصناعات، بل وخروج بعضها من السوق، ومن دون شك، فإن الآثار السلبية لضعف تنافسية الصناعة الوطنية أدى وترتب عليه زيادة العجز في الميزان التجاري في الكثير من البلدان النامية. ومن هذا المنطلق يدعو الباحث الى الأخذ بالحسبان والأهمية بمكان، وقف تصدير الخامات والمدخلات في صورتها الأولية، إذ من العبث أن يتم تصدير النفط والغاز والقطن والجلود والرخام والفاكهة والخضروات الطازجة وغيرها، في حالتها، وهي عندما تصدر كخامة، فإن القيمة المضافة المترتبة عليها تقل كثيراً في حالة تصديرها كمنتج تصنيع (تعرف القيمة المضافة بأنها القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق ويعود معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (قوة العمل / الأرض / رأس المال) لزيادة قيمة منتج معين [9].

تجدر الاشارة الى ان قواعد منظمة التجارة العالمية تجيز لأي دولة، فيما يسمى بالاستثناءات العامة، وقف تصدير سلع بعينها أو وضع قيود على الصادرات، حيث تجيز الفقرة (1) من المادة (20) الخاصة بالاستثناءات العامة باتفاقية الجات، إمكانية اتخاذ إجراءات استثنائية في إطار الاتفاقية، بشرط ألا تمثل تمييزاً في المعاملة بين الدول الأعضاء، ولا تؤدي إلى الحد من حرية التجارة، ومنها وضع قيود على الصادرات من الخامات الوطنية الضرورية لضمان توافر كميات أساسية من هذه المواد للصناعة الوطنية، وذلك خلال الفترات التي يكون فيها السعر الوطني لهذه الخامات أقل من السعر العالمي، كجزء من خطة التثبيت الحكومي للأسعار، وذلك بشرط ألا تعمل هذه القيود على زيادة الصادرات أو الحماية لهذه الصناعة الوطنية، وبحيث ألا يؤثر ذلك على أعمال أحكام الاتفاقية فيما يتعلق بعدم التميز.

3.5- التبادل التجاري بين السعودية والصين

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية خلال الأعوام العشرة السابقة الممتدة من (2005- 2014) ما مجموعه 1.67 تريليون ريال، في وقت تعد السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط والخليج العربي، وكذلك الأهم في غرب آسيا وإفريقيا. ووفقاً لبيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام 2014 فقط، نحو 247.8 مليار ريال مقارنة بـ 267.4 مليار ريال خلال عام 2013 بتراجع نسبته 7 في المائة، بما يعادل 19.6 مليار ريال. ويعود تراجع التبادل التجاري في هذا العام، إلى هبوط حجم صادرات السعودية للصين، حيث تراجعت بنسبة 15 في المائة (بما يعادل 28.3 مليار ريال)، من 188.9 مليار ريال إلى نحو 160.7 مليار ريال، في حين ارتفعت واردات السعودية من الصين بنسبة 11 في المائة، من نحو 78.5 مليار ريال إلى 87.1 مليار ريال [10]. والشكل رقم (5-1) يبين الصادرات السعودية الى الصين وفائض الميزان التجاري.

الشكل رقم (5-1) يوضح الصادرات السعودية الى الصين وفائض الميزان التجاري (مليار ريال)*

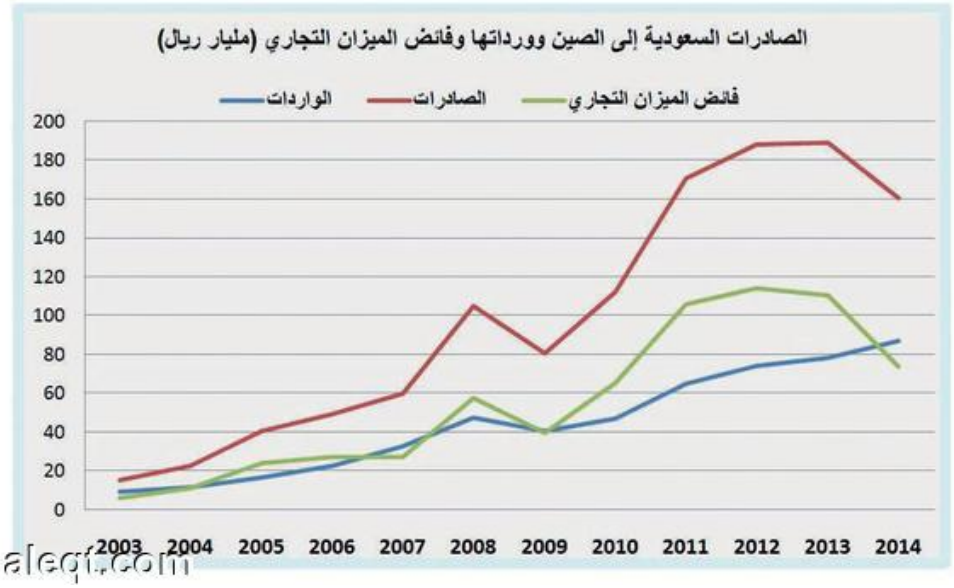

*المصدر: طلال الصياح. 1.67 تريليون التبادل التجاري بين السعودية والصين في 10 سنوات.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.

من جانب آخر، سجّل الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية خلال عام 2014، فائضا قيمته 74 مليار ريال لمصلحة المملكة، أي ما يعادل 30 في المائة من إجمالي التبادل التجاري للمملكة، حيث مثلت الواردات من الصين خلال 2014 نحو 22 في المائة من إجمالي الواردات للعام نفسه، البالغ قيمتها نحو 651.9 مليار ريال بزيادة تقدر بنحو 3.4 في المائة عن العام السابق. وبذلك تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم وحصة واردات المملكة في عام 2014، منتزعة الصدارة في قائمة الدول المصدرة، على خلاف عام 2013 الذي تصدرت فيه الولايات المتحدة. ومن أهم السلع التي تستوردها المملكة العربية السعودية من الصين، أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، حيث بلغت قيمة الواردات منها نحو 10.2 مليار ريال، تمثل نحو 12 في المائة من قيمة واردات السعودية من الصين، بحسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. يأتي بعدها،

آلات رقمية لتجهيز البيانات آليا بوحدات تجهيز مركزية، حيث بلغت قيمة الواردات منها نحو 3.9 مليار ريال، تمثل 4 في المائة من قيمة واردات السعودية من الصين. ثم ثالثا، آلات لاستقبال وتحويل وإرسال أو استرجاع الصوت أو الصدى، حيث بلغت قيمة وارداتها نحو 2.6 مليار ريال، وتمثل نحو 3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات من الصين. والشكل رقم (5-2) يبين التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين.

الشكل رقم (5-2) يوضح التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية*

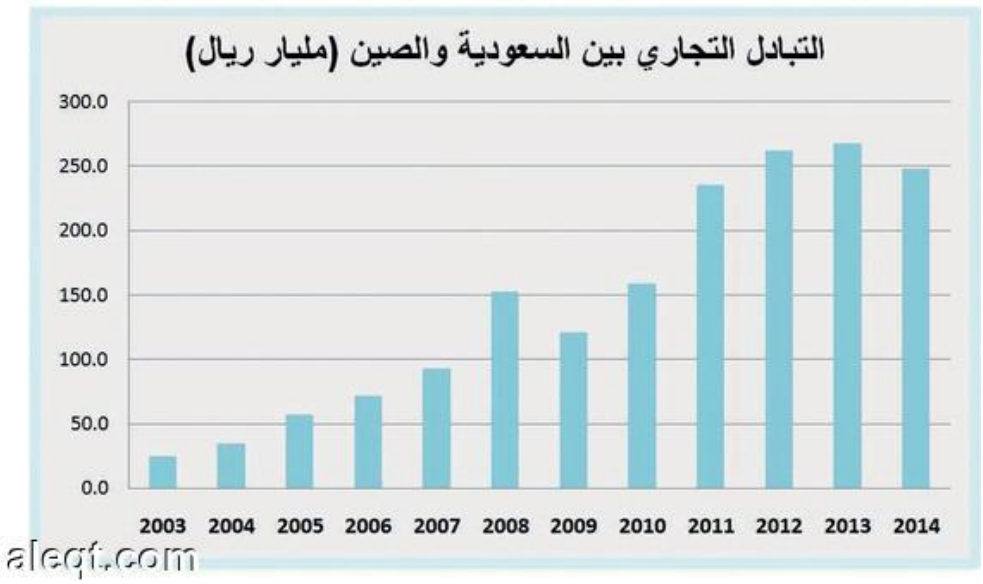

*المصدر: طلال الصياح. 1.67 تريليون التبادل التجاري بين السعودية والصين في 10 سنوات.-الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.

ومما يشار اليه أن من أهم السلع التي تُصدِّرها المملكة العربية السعودية للصين، زيوت نفط خام ومنتجاتها، وإثيلين جلايكول (إيثان ديول)، وبولي إيثيلين منخفض الكثافة، وبولي بروبيلين، وستيرين. وتعد الصادرات النفطية السعودية للصين، من أهم المبادلات التجارية بين البلدين، حيث تنتج الصين أربعة ملايين برميل يومياً، بينما حاجتهم إلى البترول تصل إلى عشرة ملايين برميل يومياً، وبالتالي هم في حاجة إلى استيراد ستة

ملايين برميل يومياً من الخارج نصيب المملكة منها مليون و100 ألف برميل يوميا. يـذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تصـدر مـن حيـث القيمـة في عـام 2013، بنحـو 267.4 مليار ريال، أما أدناه فكان في عام 2003 البالغ 24.6 مليار ريال.

لقد سجلت قيمة الصادرات غير النفطية للسعودية تراجعـا تقـدر قيمتـه بــ3.5 مليار ريال بنهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضـي، وبنسـبة انخفـاض تقـدر بنحو 16.2 في المائة، لتبلغ نحو 16.745 مليار ريال. وذلك مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013، التي كانت تبلغ آنذاك 20.214 مليار ريال. ويشار إلى أن هـذه المسـتويات تعـد ثاني أدنى مستوى لقيمة الصادرات غـير النفطيـة خـلال عـام 2014. وتراجعـت أوزان السلع المصدرة بمقدار 963 ألف طن لتبلغ أوزانها خـلال شـهر كـانون الأول (ديسـمبر) 2014، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 64.2 في المائة، لتصل إلى مستوى يقدر بنحو 3703 آلاف طن، وذلك مقارنة بـ 4666 ألف طن خلال الفترة نفسها من العام 2013، إضافة إلى تراجع قيمة الصادرات غير النفطية على المستوى الشهري، بما نسبته نحو 4 في المائة، ما يعادل نحو 690 مليون ريال، مقارنة بالمستويات التي سجلتها بنهاية شـهر تشـرين الثـاني (نوفمبر) من العام نفسه. ووفقا للبيانات الشـهرية للصـادرات والـواردات الصـادرة عـن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، أوضـحت أن أعلـى مستويات قد وصلتها الصـادرات غـير النفطيـة كانـت في شـهر آذار (مـارس) مـن العـام 2014، حيث كانـت تبلـغ نحـو 19.9 مليـار ريـال. أمـا ثـاني أعلـى مسـتوى سـجلته الصادرات غير النفطية كان في شهر آب (أغسطس) من العام 2014، وكانت تبلغ آنـذاك نحو 19.3 مليار ريال. بالمقابل، كانت أدنى المستويات التي سجلتها الصادرات غير النفطية على المستوى الشهري بشهر أكتوبر من عام 2014، التي كانت عند مستوى 15.9 مليار ريال. والشكل رقم (5-3) يبين العلاقة التجارية بين السعودية والصـين ضـمن مجموعـة أهم الدول التي تصدر اليها المملكـة العربيـة السـعودية خـلال شـهر ديسـمبر مـن العـام 2014م.

الشكل رقم (5-3) يوضح تبوء الصين المرتبة الأولى في قائمة أهم الدول التي تصدر اليها المملكة العربية السعودية خلال شهر ديسمبر من العام 2014م*

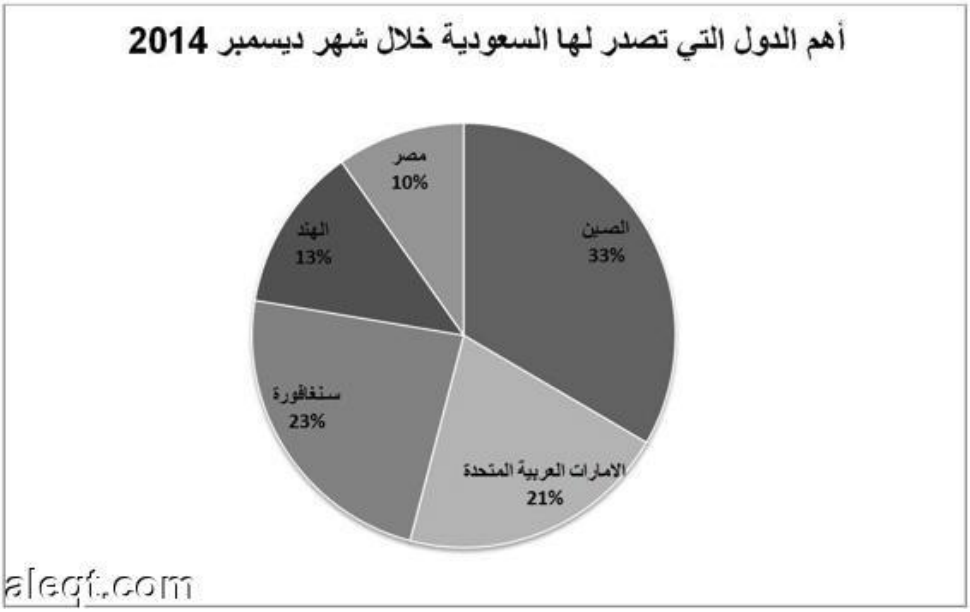

*المصدر: هشام المهنا. الصادرات السعودية غير النفطية في 2014.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.

يذكر أن قسم اللدائن والمطاط ومصنوعاتها، كان من أكبر أقسام الصادرات السلعية الرئيسة التي تراجعت على أساس سنوي، بما قيمته نحو 948 مليون ريال، لتبلغ نحو 5.5 مليار ريال بنهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، ومقارنة ذلك بمستويات الفترة نفسها من العام 2013، التي كانت قد وصلت إلى مستويات الـ 6.4 مليار ريال تقريبا. مع بيان أن قيمة صادرات هذا القسم تمثل ما يقارب نحو 33 في المائة من إجمالي قيمة السلع المصدرة لشهر كانون الأول (ديسمبر) 2014. هذا، وقد بلغت قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات نحو 31.9 في المائة خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014. بينما كان مستوى التغطية عند 34.3 في المائة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه. وتراجعت قيمة صادرات قسم منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها، بما قيمته نحو 1.63 مليار ريال، لتبلغ نحو خمسة مليارات ريال، بنهاية شهر كانون

الأول (ديسمبر) 2014، مقارنة بالمستويات التي كانت عندها بنهاية كانون الأول (ديسمبر) 2013، والبالغة نحو 6.6 مليار ريال تقريبا [11].

كما أن التحركات السنوية للواردات واتجاهاتها، كشفت عن تسجيل قيمة الواردات السعودية تراجعا طفيفا يقدر بـ 0.02 في المائة، خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، أي ما تعادل قيمته نحو ثمانية ملايين ريال، لتبلغ نحو 52.43 مليار ريال. وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام 2013، التي كانت عند مستوى الـ 52.44 مليار ريال تقريبا. إلا أن قيمة الواردات على صعيد الأداء الشهري، قد سجلت نموا تقدر نسبته بـ 3.2 في المائة، أي ما يعادل قيمته نحو 1.6 مليار ريال تقريبا، مقارنة بمستوياتها خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، التي كانت تسجل آنذاك نحو 50.81 مليار ريال. وكان أعلى قيمة للواردات السعودية خلال عام 2014، كانت خلال شهر آب (أغسطس)، حيث كانت تبلغ نحو 61.1 مليار ريال. بالمقابل، كان أدنى مستوى سجلته بقيمة قدرت بـ 45.7 مليار ريال خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2014.

وجاءت الصين في المرتبة الأولى بين الدول المُصدرة إلى المملكة العربية السعودية والمستورد منها معا، لتكون أهم شريك تجاري للسعودية خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، حيث بلغت حصتها من إجمالي صادرات السعودية نحو 13.7 في المائة، بقيمة 2.3 مليار ريال. وتمثل وارداتها نحو 15.1 في المائة تقريبا من إجمالي واردات السعودية للشهر نفسه، وبما قيمته 7.9 مليار ريال. وجاءت ثانيا، دولة سنغافورة بنسبة 9.7 في المائة تقريبا من إجمالي الصادرات وبقيمة تقدر بـ 1.6 مليار ريال. أما ثالثا، فتأتي الإمارات كأهم الدول التي صدرت لها السعودية في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي بما قيمته 1.4 مليار ريال. تمثل نحو 8.5 في المائة من إجمالي صادرات السعودية. ثم الهند، جاءت في المرتبة الرابعة بما قيمته نحو 865 مليون ريال لتمثل ما نسبته نحو 5.2 في المائة تقريبا من إجمالي الصادرات. وخامسا مصر بـ 4 في المائة بقيمة 672 مليون ريال. وعلى جانب الواردات، حازت الولايات المتحدة المرتبة الثانية كأهم الدول التي تستورد منها السعودية، بنسبة 12.6 في المائة، وبقيمة 6.6 مليار ريال، تلاها، ألمانيا بنسبة 6.9 في

المائة، وبقيمة 3.6 مليار ريال. بعدها جاءت اليابان بنسبة 6.4 في المائة، وبقيمة 3.4 مليار ريال. أما أهم السلع المستوردة خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، فقد تقدمتها "الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" بنسبة 26.7 في المائة من إجمالي قيمة الواردات، حيث بلغت نحو 14 مليار ريال، بينما احتلت "معدات النقل وأجزاؤها" المرتبة الثانية بقيمة 10.2 مليار ريال وبنسبة بلغت نحو 19.4 في المائة تقريبا. ويبين الجدول رقم (5-1) يبين تطور الصادرات غير النفطية والواردات السعودية خلال العام 2014.

الجدول رقم (5-1) يوضح تطور الصادرات غير النفطية والواردات السعودية خلال العام 2014(مليون ريال)*

تطور الصادرات غير النفطية والواردات السعودية خلال 2014 (مليون ريال)

الفترة	الصادرات غير البترولية	الواردات
يناير	17,199	49,867
فبراير	17,741	47,844
مارس	19,884	54,445
أبريل	18,654	58,439
مايو	18,699	54,557
يونيو	19,108	56,514
يوليو	18,898	50,569
أغسطس	19,277	61,091
سبتمبر	18,888	57,378
أكتوبر	15,917	45,703
نوفمبر	17,435	50,809
ديسمبر	16,745	52,430

المصدر: هشام المهنا. الصادرات السعودية غير النفطية تسجل في ديسمبر ثاني أدنى مستوى في 2014.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.

ومما ينبغي أن نعيده الى الأذهان، أن الإعلان عن ستين بنداً إصلاحياً من قبل الحزب الشيوعي الحاكم في جمهورية الصين الشعبية، بعد جلسته في نوفمبر 2013، خاصة فيما يتعلق بمعالجة بطء النمو الاقتصادي، ورفع القيود على الاستثمارات الأجنبية، كان مؤثرا في تفعيل علاقات الصين وتنشيطها، بما يتفق مع هذه القرارات المهمة. هذه الإصلاحات الاقتصادية في الصين، ومنح السوق الحرة فيها دوراً أكبر من السابق، خاصة وأنها تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر مستورد للبترول في العالم بمعدل ستة ملايين برميل يومياً، جعلتها ترى في المملكة خياراً مناسباً في التبادل التجاري، وتنمية المصالح المشتركة بين البلدين بشكل أكبر في المستقبل، إذ تعد المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط والخليج العربي، كذلك هي الأهم للصين في غرب آسيا وإفريقيا. فقد ارتفع التبادل التجاري بين السعودية والصين في 2012م، بنسبة 12 في المائة، عن مستوياته في عام 2011، البالغة 235.3 مليار ريال (62.8 مليار دولار). واستوردت السعودية من الصين سلعاً عديدة في 2012م، جاء على رأسها أجهزة هاتف للشبكات الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية بقيمة تقارب سبعة مليارات ريال، تلتها الآلات الرقمية لتجهيز البيانات آلياً بوحدات تجهيز مركزية بقيمة 3.9 مليار ريال، ثم آلات لاستقبال وتحويل وإرسال أو استرجاع الصوت أو الصورة بأكثر من 1.6 مليار ريال. وسجّل الناتج المحلي الإجمالي الصيني 8.2 تريليون دولار وفقاً للبيانات السنوية الصادرة 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012، بمعدل نمو 1.8 في المائة، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج أكثر من ستة آلاف دولار. وبلغ مُعدّل التضخم في الصين 2 في المائة وفقاً للبيانات الشهرية الصادرة في 15 كانون الثاني (يناير) الماضي [12].

ومن المعلوم، أن الصادرات النفطية السعودية للصين هي أهم المبادلات التجارية بين البلدين، رغم أن الصين تنتج أربعة ملايين برميل يومياً، وحاجتهم للنفط تصل إلى عشرة ملايين برميل يومياً، وبالتالي هم الآن في حاجة إلى استيراد ستة ملايين برميل يومياً

من الخارج، نصيب المملكة منها مليون و100 ألف برميل في اليوم. فحتى وإن كان حجم التبادل التجاري الحالي المتمثل بنحو 20 مليار دولار، أي بنسبة لا تتجاوز 7٪ من حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط البالغ 300 مليار دولار، لا يمثل رقماً جيداً، يليق بأهمية وحجم البلدين على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن الآمال المنشودة، تبدو كبيرة وواعدة في المستقبل القريب. ويبين الجدول رقم (5-2) المبادلات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية للسنوات (2003- 2012).

الجدول رقم (5-2) يوضح المبادلات التجارية بين السعودية والصين للسنوات (2003- 2012) مليار دولار*

التبادل التجاري بين السعودية والصين آخر 10 سنوات (مليار ريال)						
العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	التبادل التجاري	نسبة التغير %	نسبة فائض الميزان من التبادل التجاري %
عام 2003	9.2	15.4	6.2	24.6		25
عام 2004	11.7	22.8	11.1	34.5	40	32
عام 2005	16.5	40.5	24.0	57.0	65	42
عام 2006	22.4	49.6	27.2	72.0	26	38
عام 2007	32.66	59.8	27.2	92.5	29	29
عام 2008	47.5	105.0	57.4	152.5	65	38
عام 2009	40.6	80.4	39.8	121.0	-21	33
عام 2010	46.9	112.2	65.4	159.1	31	41
عام 2011	64.8	170.5	105.7	235.3	48	45
عام 2012	74.2	188.2	114.0	262.4	12	43
الإجمالي	366.5	844.4	477.9	1,210.9		39

alegt.com

*المصدر: صحيفة الاقتصادية السعودية. ثاني أكبر شريك للمملكة في 2012 بـ 262 مليـاراً. النسخة الالكترونية، الانترنيت.

فالصين في نهاية الأمر، حتى وإن كانت تحكمها سياسة الحزب الشيوعي، وحتى وإن كانت قبل خمسة قرون تعتبر التبادل التجاري الذي يقوم به تاجر صيني مع أجنبي يعد خيانة عظمى للإمبراطورية، إلا أنها الآن، وعلى المستوى الاقتصادي تسعى برغبة واضحة في التحرر من جميع القيود الاقتصادية المفروضة، والتي كانت عاملا مؤثرا في انخفاض دخل الفرد في الصين، والدليل على ذلك، الفارق الشاسع في حجم التبادل التجاري بين الصين وبين الكوريتين الجنوبية والشمالية، ففي حين يبلغ في الأولى نحو 250 مليار دولار، فإنه مع الثانية لا يتجاوز 6 مليار دولار، وهذه الهوة الكبيرة في تعامل الصين مع الكوريتين، رغم توافقها الأيديولوجي مع كوريا الشمالية، يكشف أن هذا البلد الأحمر يسير فعلا بوعي وثبات نحو الاقتصاد بالدرجة الأولى [13]. وهو الأمر نفسه الذي يسير بالعلاقات الثنائية، والتبادل التجاري، بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، إلى مراحل متقدمة من النمو والازدهار. فالأولى تستقبل ملايين السلع الصينية المختلفة بمليارات الريالات، مما يشكل رقماً إضافيا في الميزان التجاري لهذه الجمهورية، فإن الثانية، من جانب آخر، تسعى إلى زيادة استيرادها من النفط من 1.1 مليون برميل، إلى نحو 1.5 مليون برميل يومياً. وكذلك الشراكة المتنامية بين شركة أرامكو السعودية وسينوبك الصينية، والتي أثمرت عن مشروعات نفطية في الانتاج والتكرير في كلا البلدين، هي خطوات مهمة في طريق طويل من المصالح المشتركة بين البلدين. ولا شك أن تنشيط اللجان المشتركة في مختلف المجالات بين البلدين هو أمر يرسخ هذه العلاقة، وينتج المزيد من الاتفاقيات الجديدة، التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، فليس غريبا هذا الانسجام بين دولتين، إحداهما مصنع العالم، والأخرى مخزن العالم للطاقة، بل لعل الغريب ألا يكون مثل ذلك، ومثل هذه الزيارات الرسمية بين مسؤولي الدولتين، والاتفاقيات الموقعة، واللجان المشتركة في مختلف المجالات [14].

يذكر أن العلاقات بين البلدين تطورت كثيرا، خلال السنوات الأخيرة، حيث كان أول اجتماع للجنة العليا المشتركة، في فبراير عام 1996م، عقدت بعده أربعة اجتماعات، اتفق الجانبان في الاجتماع الرابع على رفع حجم التبادل التجاري بينهما، والذي وصل

بنهاية 2013م الى 74 مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بينهما في ظل التعاون الاقتصادي والتجاري الكبير بين الجانبين إلى ما يقارب 95 مليار دولار، مع الاشارة الى أن كفة الميزان التجاري تميل لصالح المملكة بحكم حجم الصادرات السعودية الكبيرة إلى الصين والمتمثلة في النفط والبتروكيماويات. يضاف الى هذا التوسع في العلاقات التجارية بين البلدين، أنهما سيركزان تعاونهما في مجال الاستثمار وإقامة المشروعات الاستثمارية في كلا البلدين، إذ اتفق الجانبان على التعاون والتنسيق بينهما في المجموعات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين الاقتصادية، باعتبارهما عضوين في هذه المنظمات، وعلى رفع الرسوم الجمركية على الصادرات البتروكيماوية للصين. من العلم أن الجانب الصيني يحرص على ادامة وإقامة منطقة تجارة حرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. وكان وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، قد أوضح أن علاقة المملكة مع الصين فيما يخص البترول تعود الى عام 1990م، ولم تكن آنذاك تحتاج إلى البترول، إذ يبلغ انتاجها من 3 الى 3.5 مليون برميل يوميا إلى أن وصل الإنتاج إلى 4 مليون برميل يومياً، وحاجة الصين للبترول تصل الى 10 مليون برميل يومياً، لذلك فالصين في حاجة إلى استيراد 6 مليون برميل يومياً من الخارج، نصيب المملكة العربية السعودية منها مليون و100 الف برميل في اليوم، وأن رغبة الصينيين في أن يكون نصيب المملكة في السوق الصينية بين 17 الى 20 ٪ ، أي في حدود مليون و500 الف برميل يومياً. وتوقع الوزير السعودي، ان يصل حجم الطلب الصيني على البترول عام 2030م بين 17 مليون و 19 مليون برميل يومياً ، مشيراً الى استعداد المملكة للتجاوب مع الطلب الصيني دون تحديد حجم معين، ومؤكداً أهمية الشراكة الإستراتيجية بين البلدين الذي من شأنه توسيع الدور الاستثماري للمملكة في موضوع المصافي والتسويق في الصين، ومشاركة الشركات البترولية في المملكة نظيراتها الصينية في المشاريع خارج الصين [15].

4.5- تنافسية الاقتصاد والميزان التجاري السعودي- الصيني

1.4.5- العوامل المؤثرة في القدرات التنافسية للمملكة العربية السعودية

وفقا لنتائج تقارير السنوات الخمس (2010/ 2011 ـــ 2015/ 2016)، يتفق الباحث مع ما ذهب اليه بعضُ المحللين الاقتصاديين، من أن هناك عوامل مؤثرة وضاغطة على القدرات التنافسية للمملكة العربية السعودية وميزانها التجاري، وتحديداً ما يتعلق بقطاعات العمل الخاص، إذ تتمثل أهمُّ هذه العوامل في العناصر الآتية [16]:

العامل الأول- اللوائح المقيدة لاستخدام العمال، وهو ما يعكس تذمر قطاعات العمل الخاص من اللوائح والإجراءات الخاصة باستقدام واستخدام العمال، والواقع أن هذا العامل يعكس حالة تعارض بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، حيث يسعى القطاع الخاص لتخفيض تكاليف استخدام عنصر العمل والتي ترجح كفة استخدام القوى العاملة الوافدة، بينما نجد أن اعتبارات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة تتطلب أن يتم فتح فرص العمل أساسا لاستيعاب القوى العاملة الوطنية، وهذا هو المبدأ الذي تعمل به أسواق العمل في دول العالم، ومن ثم فأن قطاعات العمل الخاص السعودي قد يكون مبالغا في وصف أهمية هذا العامل باعتباره أهم العوائق التي تقيد بيئة الأعمال في المملكة.

العامل الثاني- ضعف مستوى تعليم قوة العمل، وهذا العامل ربما تكون قطاعات العمل على صواب فيه، حيث يعكس ذلك شعور هذه القطاعات من أن مخرجات النظام التعليمي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، خصوصا في ظل التطورات التقنية السريعة التي تحدث في بيئة الأعمال، على النحو الذي يجعل النظام التعليمي لا يمد سوق العمل الخاص بخريجين يمتلكون المهارات اللازمة لأداء الأعمال على نحو كفء. ولا شك أن معالجة هذا الأمر تتطلب مراجعة هيكلية لبرامج التعليم في المدارس والجامعات ومعاهد التعليم الفني، للتأكد من توافق المناهج، ومن مواءمة التخصصات التي يتم طرحها

في هذه المؤسسات مع احتياجات سوق العمل، وأن البرامج التعليمية للتخصصات المختلفة تمدّ الطالب بمجموعة المهارات الأساسية التي يحتاج إليها سوق العمل الخاص.

العامل الثالث- النظم البيروقراطية الحكومية غير الكفؤة، حيث تشعر قطاعات العمل الخاص أن الروتين الحكومي يعقد بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، ويعطل نشاط القطاع الخاص بشكل عام، ولا شك أن ضعف الروتين الحكومي وتعقده، له أثر سلبي مهم في تنافسية قطاعات العمل الخاص. وبغية رفع تنافسية المملكة لا بد من مراجعة مكثفة للقوانين والإجراءات والنظم الحكومية التي تحكم أنشطة قطاعات العمل الخاص، وإعادة هيكلتها على النحو الذي يحسن من بيئة الأعمال، خصوصا أن التجارب العالمية تشير إلى أن تعقد النظم البيروقراطية الحكومية يفتح المجال أمام انتشار الفساد في الجهاز الحكومي نتيجة الحاجة إلى القفز على الأنظمة والإجراءات الروتينية المقيدة لنشاط الأعمال.

العامل الرابع- صعوبة الحصول على التمويل المناسب لمؤسسات الأعمال الخاصة، سواء من حيث الحجم أو من حيث الشروط، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفعت المخاطر المحيطة بعمليات منح الائتمان لقطاعات العمل الخاص، لذلك كان من الطبيعي أن تقوم مؤسسات التمويل بالتشدد في منح الائتمان بسبب ما يمكن أن يعكسه ذلك من آثار على جودة أصولها في قوائمها المالية، الأمر الذي يتطلب أن تقوم السلطات النقدية في المملكة بتشجيع مؤسسات التمويل على اختلاف أشكالها على مد خطوط الائتمان اللازمة لقطاعات العمل الخاص.

العامل الخامس- ضعف أخلاقيات العمل لدى قوة العمل الوطنية العاملة، وهو ما يعكس ضعف التزام قوة العمل الوطنية بنظم العمل أو ضعف الالتزام بالقواعد المهنية المتعارف عليها فيه. ولا شك أن معالجة هذا النقص تكمن في تقوية المناهج التعليمية التي تغرس المهارات الأخلاقية لدى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، بحيث تصبح إحدى المكونات الأساسية لأي برنامج أكاديمي في أي مرحلة تعليمية.

العامل السادس- ضعف القدرة الابتكارية للاقتصاد السعودي، حيث تعتمد التنافسية في عالم اليوم على القدرة على الإبداع والابتكار، ولا شك أن هذا العامل هو أيضا نتاج ضعف التأهيل التعليمي للخريجين، فغالبا ما يتم تفضيل دراسة التخصصات الأدبية، بينما ينخفض الإقبال على دراسة العلوم والرياضيات التي تمثل الأساس الذي ينبني عليه الابتكار بصورة أساسية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القاعدة العلمية بشكل عام، لذا فأن رفع القدرة الابتكارية للاقتصاد الوطني تتطلب إعادة تهيئة قطاع التعليم، لينتج عنها مخرجات قادرة على تطبيق مبادئ العلوم الأساسية في الحياة العملية. كما أن نقص المؤسسات المتخصصة في البحث والتطوير في الدولة سواء أكانت العامة أو الخاصة، يؤدي إلى ضعف القدرة الابتكارية للاقتصاد. مع الاشارة الى أننا نلاحظ غياب مؤسسات الأعمال الخاصة التي تهتم بإنشاء كيان خاص أو دوائر متخصصة بالبحث والتطوير في المجال الذي تعمل فيه، ومن ثم من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تنخفض القدرة على الابتكار.

العامل السابع- عدم استقرار السياسات الحكومية، وهو تطور يعكس تزايد قلق قطاعات العمل من التأثيرات السلبية لتقلب السياسات الحكومية تجاه هذه القطاعات على النحو الذي يجعل من بيئة الأعمال بيئة غير مستقرة يصعب فيها بناء أي تصورات حول اتجاهات العائد المحقق من الأعمال على المدى الطويل. وبالطبع يصعب في ظل هذه الأوضاع القيام بأي نوع من التخطيط للمستقبل، نظرا لتزايد مخاطر عدم التأكد من سلوك الحكومة في المستقبل، ويترتب على حالة عدم التأكد ضعف مستويات الاستثمار وضعف قدرة القطاع الخاص على خلق الوظائف. إن استقرار السياسات الحكومية المرتبطة بالقطاع الخاص ومناخ الأعمال فيه، يعد شرطا أساسيا لرفع درجة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتوظيف على المستوى المحلي. من جانب آخر، ينظر رجال الأعمال إلى معدلات الضريبة المرتفعة نسبيا على أنها أحد عوائق قطاعات العمل الخاص، على الرغم من الانخفاض النسبي لمعدلات الضريبة في المملكة، ولكن على ما يبدو أن قطاعات العمل الخاص تقارن بين معدلات الضريبة في المملكة والوضع في الدول الأخرى المجاورة.

العامل الثامن- ضعف كفاءة البنى التحتية في المملكة من وجهة نظر القطاع الخاص، وهو ما يعكس العرض غير المناسب من تسهيلات البنى التحتية مثل شبكات الطرق والاتصالات والكهرباء والموانئ بأنواعها والجسور والأنفاق .. إلخ. ويعد عرض البنى التحتية ونوعيتها أحد العوامل الحاسمة أمام توسع القطاع الخاص، بل وتنافسية الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي ميل قدرات الميزان التجاري لصالح المملكة، حاضراً ومستقبلاً..

العامل التاسع- نظم الصرف الأجنبي، فعلى ما يبدو لا تعتبر قطاعات العمل الخاص أن سياسة ربط الريال بصورة جامدة بالدولار الأمريكي سياسة مناسبة لتحديد معدل الصرف والتي يمكن أن تنعكس سلبا على تنافسيته بل وحت على مزايا الميزان التجاري للمملكة، لذلك فإن مراجعة نظام معدل الصرف والبحث عن آلية أفضل من الربط الجامد، قد يكون أمرا مناسبا.

هذه، هي أهم العوامل المؤثرة بصورة سلبية، في بيئة الأعمال السعودية وقطاعاتها، والتي ينبغي أن تلقى اهتماماً من صانع القرار في المملكة العربية السعودية، مع أهمية الدراسة والاستفادة من التجربة الصينية، والاستنباط النافع من دروسها التنموية، الخاصة والعامة، الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية والتعليمية وغيرها من القطاعات الحاكمة، لتحسين بيئة الأعمال والقطاعات وروافد الحياة في المملكة، ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي، وتعزيز فرص التفوق والتميز في الميزان التجاري وعناصره، بهدف التحول من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع المتوازن والصحيح على صعيد المملكة العربية السعودية.

2.4.5- الاستثمارات المتبادلة بين السعودية والصين

إذا كنا من الداعين الى تعزيز الاستثمارات، الكيفية والكمية، في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك في قطاعات النقل والاتصالات، على مستوى البيئة الداخلية للمملكة العربية السعودية، فإن توجهات واهتمامات المستثمرين والصناعيين السعوديين، نحو المحيط الخارجي للمملكة، لا ضير فيها، وتعتبر نقطة تحول ايجابية، قد تساهم في تحريك الأذرع الاقتصادية والمالية السعودية نحو الخارج، وربما نحو الداخل، فقد تجاوز عدد المشروعات السعودية في الصين 60مشروعاً صناعياً مختلفاً،

بإجمالي بلغ نحو (48) مليار ريال، محققة أعلى المراتب من بين البلدان الأخرى المستثمرة في الصين، بالتوافق والالتزام من قبل جميع المصانع السعودية هناك، بكافة الأنظمة الاستثمارية في الصين، وسط دعم وتشجيع كبير من قبل أعلى السلطات الحكومية في الصين، فيما تتطلع حكومة الصين لجذب المزيد من الاستثمارات السعودية المختلفة وتهيئة كافة السبل التي تضمن نجاح استثماراتهم.

ويتزعم المشاريع الصناعية السعودية بالصين، عملاقا النفط ارامكو والبتروكيماويات سابك، وسعيهما الدؤوب لترسيخ تواجدهما في الصين بكل قوة ومنافسة، لاستحواذ أكبر الحصص التسويقية من خلال تصعيد حجم استثماراتهما وتوسعة مشاريعهما القائمة حالياً هناك بالنسبة لأرامكو، وإقامة صناعات كيماوية تضامنية مشتركة جديدة بالنسبة لسابك التي أسهمت في تصعيد إجمالي حجم الاستثمار السعودي في الصين إلى (47.625) مليار ريال ما يعادل (12.55) مليار دولار، فيما بلغ إجمالي استثمارات شركتي ارامكو وسابك لوحدهما (25.125) مليار ريال ما يعادل (6.7) مليارات دولار، حيث تضخ ارامكو وشركاؤها (18.750) مليار ريال ما يعادل خمسة مليارات دولار في مشروع فوجيان المشترك للتكرير وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويق الوقود، فيما تضخ سابك وشريكها الصيني (6.375) مليارات ريال ما يعادل (1.7) في مشروع سابك ساينوبيك البتروكيماوي في تيانجين بالصين. هذا فضلاً عن اندفاع العديد من المستثمرين السعوديين الآخرين الذين نجحوا في التمركز في الأسواق الصينية، من خلال تشييد صناعات سعودية صينية مشتركة متعددة مختلفة، بلغ عددها 60 مشروعاً عام 2007م لوحده، بلغت استثماراتها (22.5) مليار ريال ما يعادل (5.85) مليارات دولار، وذلك سعياً للاستفادة من ميزة الانفتاح الكبير الذي يشهده الاقتصاد الصيني الذي يمثل ثقلاً عالمياً هائلاً مسجلاً قفزات باهرة منافسة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومتخطياً ألمانيا، فيما اعتبرت الصين أكبر شريك تجاري اقتصادي للسعودية، مما يمنح المزيد من المزايا المتعددة التي يجنيها المستثمرون السعوديون المتمركزون بالصين، وأهمها قربهم من المئات من عملائهم، مما يساهم في خفض تكاليف الشحن والتسويق من المملكة إلى الصين التي تعد أكبر مستهلك للبتروكيماويات في العالم، خاصة وأن الأسواق الصينية تمتص كامل

الطاقات الإنتاجية للمشاريع السعودية هناك دون أدنى حاجة للتصدير، نتيجة لضخامة الطلب وفقاً لضخامة التعداد السكاني ورقعة المساحة، مما يكفل سبل نجاح المشاريع السعودية هناك[17].

وفي الاطار ذاته، شهد التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية خلال العام 2013م نسبة نمو تقدر بـ 26٪ ليصل إلى 25.36بليون دولار، وبلغت صادرات المملكة إلى الصين 17.56بليون دولار بزيادة نسبتها 16٪ ، فيما بلغت واردات المملكة من الصين 7.8 بلايين دولار بنسبة زيادة 54٪. وقام نحو 20 ألفاً من التجار والمستثمرين السعوديين بزيارة الصين في عام 2013، لاسيما وأن الشركات السعودية في الصين وخاصة الصناعات البتروكيماويات تحظى بتسهيلات محمودة، يدعمها قرار الحكومة الصينية بتوحيد ضرائب الدخل على المؤسسات والشركات الأجنبية والوطنية. فيما تبحث الصين عن سبل الحصول على حصص وافرة من النفط الخام السعودي الذي تستورده بطاقة تقدر بنحو 450 ألف برميل يومياً، والدخول في مشاريع واستثمارات مشتركة بترولية في كلا البلدين، إضافة إلى تلهفها للاستثمار في المدن الاقتصادية الجديدة بالمملكة العربية السعودية، وأبرزها الصفقة الكبرى التي وقعتها الصين مع السعودية في بكين للاستثمار في مدينة جازان الاقتصادية، حيث ظفرت شركة وسترن وي للتنمية الصناعية المحدودة الصينية بتوقيع اتفاقية لتشغيل وتطوير مجمع متكامل للألومنيوم الذي سيحدث نقلة تنموية هائلة في جنوب المملكة باستثمارات تقدر بمبلغ 15مليار ريال. واعتبر الجانب الصيني الصفقة بأضخم استثمار صيني في العالم، فضلاً عن الضرورة الملحة لدخول الصينيين في المشاريع السعودية التنموية الضخمة المتنامية الأخرى، التي ترتكز أغلبها في البنى التحتية واستثمارات النفط والتكرير والتعدين ومشروعات السكك الحديدية وبناء السفن. هذا فضلاً عن دخول إحدى أكبر الشركات البترولية الصينية في مجال استكشاف الغاز الطبيعي بالمملكة، والعديد من الشركات الصينية الأخرى الكبرى المختصة في مجالات الحفر والمسح الزلزالي وأعمال تشييد المصانع الضخمة[18].

ونتج عن تلك التوجهات المشتركة إنجاز مشاركة إستراتيجية ضخمة لشركة سابك بالصين

بالتحالف مناصفة مع الشركة الصينية للبترول والكيماويات (ساينوبك) واللتين وضعتا ثقة متبادلة وتكاتفتا لإقامة أكبر مجمع صناعي مشترك في (تيانجين) بالصين بتكلفة (6.375) مليارات ريال ما يعادل (1.7) مليار دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن متري سنوياً من البولي إثيلين وجلايكول الإثيلين اللذين تتزعم سابك إنتاجيتهما في العالم. ويحظى المجمع بوفورات مشتقات مادة الإثيلين التي توفرها وحدة التكسير التابعة لشركة (تيانجين للبتروكيماويات) المملوكة بالكامل لشركة (ساينوبك) [19].

فيما تدخل شركة أرامكو السعودية وشركة إكسون موبيل وشركة ساينوبك في تحالف لإنشاء مشروعين مشتركين الأول لتطوير مجمع عملاق ومتكامل في مجال التكرير والمواد البتروكيميائية في مقاطعة فوجيان بجنوب الصين، والثاني مشروع مشترك لتسويق المنتجات البترولية التي تنتجها المصفاة في جميع أنحاء مقاطعة فوجيان، ويعد أول مشروع متكامل في مجال التكرير وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويق الوقود، بمشاركة عدة أطراف دولية في جمهورية الصين الشعبية. ويتضمن مشروع فوجيان المشترك للتكرير وإنتاج الإيثيلين، الذي يقع في مقاطعة فوجيان تحديث وتوسعة المصفاة القائمة لترتفع طاقتها الإنتاجية من 80 ألف برميل في اليوم (أربعة ملايين طن في السنة) إلى 240 ألف برميل يوميا (12) مليون طن في السنة، مع زيادة طاقة المصفاة من المنتجات ذات القيمة العالية. مع بيان أن تصميم المصفاة المطورة، يساهم في ان تكون قادرة على تكرير الزيت الخام العربي بصفة أساسية، كما يتم في إطار المشروع إنشاء مرافق بتروكيميائية جديدة، منها وحدة بخارية لتكسير الإيثيلين بسعة 800 ألف طن سنويا، ووحدات انتاج البولي إيثيلين بطاقة قدرها 800 ألف طن سنويا، والبولي بروبيلي بطاقة 400 ألف طن في السنة، ووحدات تصنيع للمشتقات الكيماوية المصاحبة. وتشمل مرافق المساندة والمقامة في إطار المشروع رصيفا بحريا لناقلات الزيت الخام بطاقة 300 ألف طن في اليوم، بالإضافة إلى بناء مرافق للتوليد المشترك للطاقة الكهربائية وكافة المنافع الضرورية. في الوقت ذاته بدأت الشركات القطرية تحذو حذو الشركات السعودية لإقامة صناعات مشتركة في الصين، حيث تخطط شركة قطر للنفط للدخول مع شركة بيتروتشاينا وهي اكبر شركة منتجة للنفط في الصين لتشييد مجمع للبتروكيماويات، حيث جرى إعداد دراسة جدوى حول المشروع

المشترك المرتقب، الذي جرى تدشينه في عام 2013بقدرة إنتاج سنوية تتراوح بين 700 ألف و 800 ألف طن للمرحلة الأولية، وقد توصلت الشركتان إلى اتفاق لإقامة المشروع الذي يضم إليه شركة شل الهولندية الملكية. فيما تعتزم شركة بيتروتشاينا إقامة معمل تكرير قدرته 10ملايين طن في هولوداو بمقاطعة لياونينغ بشمال شرق الصين، وستنشئ الشركة معمل تكرير آخر في سنغافورة [20].

ومما ينبغي تأشيره، أن حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين بلغ 1.46 تريليون ريال (390.3 مليار دولار) في عشر سنوات، من 2004م وحتى 2013م، جاء هذا وفقاً لتحليل أجرته وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة الاقتصادية السعودية، واعتماداً على تصريح وزير المالية السعودي، الذي ذكر خلاله، أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ 74 مليار دولار في 2013، أي ما يعادل 277.5 مليار ريال. كما أظهرت بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 262.4 مليار ريال (70 مليار دولار) في 2012م، لتكون الصين ثاني أهم شريك تجاري للسعودية بعد الولايات المتحدة، وشكّل التبادل التجاري بين المملكة والصين، 12.9 في المائة من إجمالي التبادل التجاري بين السعودية والعالم، والبالغ 2.04 تريليون ريال (544 مليار دولار). وبلغت قيمة صادرات السعودية إلى الصين في 2012، نحو 188.2 مليار ريال (50.2 مليار دولار)، لتكون الصين بذلك ثالث أهم مستورد من السعودية بعد الولايات المتحدة واليابان، وشكّلت صادرات المملكة إلى الصين 12.9٪ من إجمالي الصادرات السعودية للعالم في 2012، والبالغة 1.46 تريليون ريال. بينما بلغت قيمة واردات السعودية من الصين في 2012، نحو 74.2 مليار ريال (19.8 مليار دولار)، لتكون ثاني أهم الدول المُصدِّرة للسعودية بعد الولايات المتحدة، ومثلت واردات المملكة من الصين 12.7 في المائة من إجمالي الواردات السعودية من العالم في 2012، والبالغة 583.5 مليار ريال.

5.5- واقع الميزان التجاري بين السعودية والصين

بحسب مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، في نشرة التبادل التجاري بين المملكة والشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد سجّل الميزان التجاري بين المملكة والصين فائضاً لصالح السعودية، بحدود 114 مليار ريال (30.4 مليار دولار) في 2012م، ما يعادل 43 في المائة من إجمالي التبادل التجاري بين البلدين. ومن أهم السلع التي تُصدِّرها السعودية للصين: زيوت نفط خام ومنتجاتها، وإثيلين جلايكول (إيثان ديول)، وبولي إيثيلين منخفض الكثافة، وبولي بروبيلين، وستيرين. بينما كان من أهم السلع التي تستوردها السعودية من الصين: أجهزة هاتف للشبكات الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، والآلات الرقمية لتجهيز البيانات آلياً بوحدات تجهيز مركزية، إضافة إلى آلات لاستقبال وتحويل وإرسال أو استرجاع الصوت أو الصورة. وفي الوقت نفسه، تؤكد الإحصاءات الرسمية السعودية تفوق الميزان التجاري بين المملكة والصين، على إجمالي الميزان التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بفارق يقترب من 11 ضعفاً، حيث يقترب الميزان السعودي الخليجي من 23 مليار ريال، في حين يصل حجم الميزان التجاري بين المملكة والصين إلى 273 مليار ريال. ويعتقد الباحث، أن تكون صادرات النفط السعودي إلى الصين، هي العنصر الحاسم في ضخامة حجم الميزان التجاري بين البلدين، حيث تستورد الصين من المملكة 20% من احتياجاتها النفطية، كما احتلت الصين المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري للمملكة، وتعد الصين ثاني أكبر مصدر لواردات المملكة، وخامس أكبر مستورد لمنتجات السعودية التصديرية[21].

لقد بلغ فائض الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية، ودول العالم 2013م 778.941 مليون ريال، فيما شهدت تجارة المملكة مع دول العالم خلال السنوات 2004- 2013م تطوراً كبيراً، إذ سجل فائض الميزان التجاري للمملكة خلال تلك الفترة، ما بين 294.832 مليون ريال عام 2004م الى 874.171 مليون ريال عام 2011م. وكشفت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات في نشرة التبادل التجاري بين

المملكة والشركاء التجاريين الرئيسيين عام 1434هـ/ 1435هـ، أن العالم شهد خلال تلك الفترة أعلى قيمة للصادرات بقيمة 1.456.502 مليون ريال في عام 2012م، فيما كانت أقل قيمة لها 472.491 مليون ريال عام 2004م، أما في عام 2013م فقد بلغت 1.409.523 مليون ريال ، وكانت أهم الدول التي صدرت لها المملكة لعام 2013م الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وايطاليا، وذلك على التوالي، ويمثل إجمالي قيمة الصادرات الى هذه الدول ما نسبته (73%). وعلى جانب السلع الوطنية كانت أهم السلع المصدرة لعام 2013م، زيوت النفط الخام ومنتجاتها، واللدائن ومصنوعاتها، مثل البولي بروبلين والبولي ايثيلين، والمنتجات الكيماوية، مثل الأستيرين والايثيلين الجلايكول، منتجات كيماوية غير عضوية مثل النشادر، أسمدة بأنواعها، المنيوم ومصنوعاته (للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الفصل الرابع). كذلك بلغت أعلى قيمة للواردات 630.582 مليون ريال في عام 2013م ، وأقل قيمة 177.659 مليون ريال عام 2004م، وجاءت أهم الدول التي استوردت منها المملكة عام 2013م الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، واليابان، والامارات العربية المتحدة، والهند، وايطاليا، وسويسرا، وفرنسا، ويمثل اجمالي قيمة الواردات من هذه الدول ما نسبته (62 %). وكانت أهم السلع المستوردة لعام 2013م، سيارات نقل الركاب، الحديد والصلب بأنواعه، أجهزة هاتف جوال وأجهزة كفية، سبائك ذهب، أدوية بشرية، سيارات شحن بضائع، شعير، قطع غيار سيارات، إطارات بأنواعها، منصات حفر عائمة أو غاطسة، دجاج مجمد، قطع غيار طائرات، أرز، ومواد أخرى ذات صلة بالقطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وللتعرف على المزيد مما يظهر على مستوى التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ومحيطها الخارجي، فقد شهدت تجارة المملكة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، تطورات خلال السنوات 2004 / 2013م ، وكان هناك فائض في الميزان التجاري يتراوح بين (22.227) مليون ريال عام 2004م الى (64.092) مليون ريال عام 2008م. وبلغت قيمة صادرات المملكة لدول مجلس التعاون ما بين (30.764)

مليون ريال الى (96.340) مليـون ريـال خـلال تلـك الفـترة، في حـين تراوحـت قيمـة واردات المملكة منها ما بين (8537) مليون ريال الى (48.448) مليون ريال. ومن أهم دول المجموعة الامارات العربية المتحدة التي استأثرت بما نسبته (2.8٪) مـن اجمـالي قيمـة صادرات المملكة، وبلغت الصادرات اليها خلال عام 2013م (38.896) مليون ريـال، فيما احتلت المرتبة الثامنة من بين الدول التي تصدر لها المملكة، وكانت أهم السلع الوطنية المصدرة اليها، زيوت نفط خام ومنتجاتها، بولي ايـثلين مـنخفض الكثافـة، منتجـات مـن حديد وصلب، بولي بروبلين، حلي ومجوهرات. في حين بلغت قيمة واردات المملكة منهـا خلال عام 2013م (31.940) مليون ريال تمثل نسبة (5.1٪) من اجمالي قيمة واردات المملكة، حيث احتلت المرتبة السادسة من بين الدول التي تسـتورد منهـا المملكـة، وكانـت اهم السلع المستوردة منها، سبائك ذهب، لفائف واسلاك من نحاس، قضبان وعيـدان مـن نحاس، منشآت وأجهزة من حديد او صـلب، وبـذلك تحقـق فـائض في الميـزان التجـاري مقداره (6956) مليون ريال في ذلك العـام. واحتلـت مملكـة البحـرين المرتبـة الثانيـة في ترتيب دول مجلس التعاون واستأثرت بما نسبته (2.7٪) من اجمالي قيمة صادرات المملكة لعام 2013م، وبلغت الصادرات اليها (38.081) مليون ريال، في حين احتلـت المرتبـة التاسعة من بين الدول التي تصدر لها المملكة، وكانت أهم السـلع الوطنيـة المصـدرة اليهـا زيوت نفط خام ومنتجاتها، سفن قاطرة وسفن دافعة، حلي ومجوهرات من ذهب، حليـب وقشدة، اسمنت. كما بلغت قيمة واردات المملكـة منهـا خـلال عـام 2013م (6360) مليون ريال تمثل (1.0٪) من اجمالي قيمة واردات المملكة، واحتلت المرتبـة 24 مـن بـين الدول التي تستورد منها المملكة، فيما كانت أهم السلع المستوردة منها، قضبان وعيدان من خلائط الومنيوم، اسلاك كهربائية من الومنيوم، اجهزة تكييف هواء، ممـا حقـق فائضـاً في الميزان التجاري مقداره (31721) مليون ريال في ذلك العام [22].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح تراجـع ميـزان التبـادل التجـاري بـين المملكـة العربيـة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي خـلال الربـع الثالـث مـن العـام 2013 بمقـدار 201 مليون ريال ليهبط إلى 7102 مليون ريال، مقارنة بالفترة نفسها من العـام 2012، وبلغت قيمة السلع المستوردة ذات المنشأ الوطني من دول مجلس التعاون الخليجـي خـلال

الربع الثالث من العام المنصرم، ما قيمته 11971 مليون ريال، بزيادة 2835 مليوناً، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق عليه 2011. وشغلت الإمارات العربية المتحدة أكبر المساحات على صعيد الواردات والصادرات، حيث احتلت 46٪ من إجمالي الصادرات السعودية خلال 2013 و 66٪ من إجمالي الواردات خلال العام نفسه. وبينما حظيت الكويت بالمرتبة الثانية على صعيد الصادرات، ثم نالت عمان المرتبة الثانية على صعيد الواردات. أما أقل الدول الخليجية على صعيد الواردات فكانت الكويت، فيما جاءت عمان في آخر القائمة بالنسبة للصادرات. وفي السياق نفسه، تصدرت الصين مجموعة الدول الخمس الأهم على صعيد الواردات، حيث استأثرت بما قيمته 20 ملياراً 974 مليوناً، تمثل ما نسبته 30.4٪ من إجمالي الواردات من تلك الدول الخمس، تلتها الولايات المتحدة بـ 20 ملياراً و 501 مليون ريال، ثم ألمانيا بـ 11 ملياراً و 230 مليوناً، فاليابان بـ 8264 مليوناً، ثم كوريا الجنوبية بـ 8014 مليوناً، ولم يسجل أي وجود لدول مجلس التعاون الخليجي في تلك المجموعة. وقدرت قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 33٪ من قيمة الواردات خلال الربع الثالث من العام 2013، بزيادة 3٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق عليه، الذي قدرت نسبتها فيه بـ 30٪، وتبدو هذه النسبة قريبة من نسبة الصادرات غير النفطية للواردات سنوياً، حيث قدرت في عام 2012 بنحو 32.7٪.

هذا، وقد سجلت مجموعتان من الدول المتلقية للصادرات السعودية تفوقاً على سائر المجموعات، إذ ارتفعت الصادرات للدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بواقع ثلاثة مليارات ريال، كما زادت الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي بواقع 1.3 مليار ريال. وبينما زادت الصادرات لسائر المجموعات، فإنها بقيت عند مستويات منخفضة نسبياً، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى، بين أهم خمس دول مصدر إليها، حيث اقتطعت الصادرات السعودية إليها ما نسبته 34.9٪ من إجمالي الصادرات لتلك الدول الخمس، فيما جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 27.1%، تلتها سنغافورة بنسبة 17.4٪، فيما احتلت الهند المرتبة الرابعة بنسبة 11.2٪، وجاءت تركيا في المرتبة الخامسة بنسبة 9.2.% ويلاحظ من قراءة تقارير مصلحة الإحصاءات والمعلومات أن منتجات اللؤلؤ

والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة شهدت طفرة في الواردات لترتفع من 1965 مليون ريال في الربع الثالث من 2012 إلى 4249 مليون ريال في الفترة المقابلة لها من العام 2013، أي بمعدل يزيد عن الضعف، وربما عكس ذلك تنامياً في هذا القطاع الصناعي، حيث إن زيادة الواردات من تلك المنتجات ارتبط أيضاً بزيادة في الصادرات. كما زادت على نحو ملحوظ واردات المملكة من الحيوانات الحية ومنتجاتها، وكذلك منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والمنتجات النباتية، كذلك ارتفعت بشكل طفيف سائر الواردات بصفة عامة [23].

ووفقاً للتطورات الآنفة الذكر، وما يلاحظه الباحث من مؤشرات على الميزان التجاري السعوي، تجاه العلاقات التجارية والمبادلات مع الصين، يدعو الى التعامل مع الخطوات الآتية:

1- دعم منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي مع الصين الشعبية، لإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، ورفع قدرة المنتجات السعودية على المنافسة في الاسواق الصينية.

2- تفعيل وتكثيف الزيارات المتبادلة والمستمرة للوفود التجارية وكبار ممثلي الشركات وقطاعات التسويق والزيارات لرجال الاعمال في كلا البلدين، وذلك للاطلاع عن قرب على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في كل من السعودية والصين.

3- ايجاد آلية تعاون لتبادل الفرص التجارية والاستثمارية عبر الغرف التجارية في كلا البلدين.

4- اجراء دراسات تسويقية مفصلة للسوق الصيني، لتحديد مدى وقدرة تنافسية السلع السعودية المستهدفة ومدى ملاءمتها لأذواق المستهلكين والمنتجين من حيث المواصفات والجودة، اذ ان اجراء بحوث شاملة ومعمقة يمثل ضرورة حتمية قبل الشروع في اطلاق الحملات الترويجية.

5- التعاون والتنسيق المشترك في مجال تدريب العاملين في مجالات التجارة الالكترونية، وتبادل التجارب والخبرات في مجال الترويج والتسويق للصادرات عبر التجارة الالكترونية.

6- التركيز في اعلانات الترويج الموجهة للمستهلك او المنتج الصيني على الموضوعات التالية:

أ - بناء الانطباع الجيد عن الصناعات السعودية، والتي شهدت تطورات تقنية ملموسة ومقدرة من الآخرين، في المحيط الخارجي للمملكة.

ب - تميز المنتجات السعودية بعنصري الجودة والسلامة وخلوها من الاضافات الصناعية الضارة، والتي تؤثر على الصحة والغذاء باتباعها المواصفات والمقاييس العالمية.

ت - التأكيد بأن المنتجات الزراعية الغذائية، ولا سيما التمور منتجات عضوية (Organic).

ث - أن يراعى عند تصميم الرسائل الاعلانية الترويجية الثقافة والبيئة الصينية، والعناية باختيار مفردات الاعلان من حيث اللغة والصياغة والجذب.

ج - اقامة المزيد من المشروعات الصناعية المشتركة في كلا البلدين، لغرض التصدير، وفقاً لدراسات جدوى اقتصادية وفنية يستفيد منها الجانب السعودي والجانب الصيني، ومن خلال الاستثمار الأمثل للخبرات والتكنولوجيا الصناعية والعلمية والتسويقية، التي يتميز بها العقل الاقتصادي والتجاري العامل في قيادة الشركات الصينية.

مراجع الفصل الخامس

1. صلاح نيّوف. ميزان المدفوعات "الميزان التجاري". ايلاف، موقع الكتروني، الانترنت.
2. الميزان التجاري واقتصاد المقاومة، صحيفة الثورة السورية. موقع الكتروني، الانترنت.
3. منير البعلبكي. الميزان التجاري. موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، الانترنت.
4. منتديات بو زكري، موقع الكتروني، الانترنت.
5. الدكتور بسام الحجار. العلاقات الاقتصادية الدولية.- بيروت: مطبعة العلمية، الطبعة الأولى، 2003، ص14.
6. منتديات بو زكري، موقع الكتروني، الانترنت.
7. جريدة الجماهير، حلب، سورية، موقع الكتروني، الانترنت.
8. الموسوعة العربية، موقع الكتروني، الانترنت.
9. محمد نبيل الشيمي. قراءة في الميزان التجاري المصري.- الحوار المتمدن، الانترنت.
10. طلال الصياح. التبادل التجاري بين السعودية والصين في 10 سنوات.- الرياض: صحيفة الاقتصادية، النسخة الالكترونية.
11. هشام المهنا. الصادرات السعودية غير النفطية تسجل في ديسمبر ثاني أدنى مستوى في 2014.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.
12. صحيفة الاقتصادية السعودية. الصين ثاني أكبر شريك للمملكة في 2012 بـ 262 ملياراً.- النسخة الالكترونية، الانترنت.
13. يوسف المحيميد. لماذا السعودية والصين؟.- موقع الجزيرة: الانترنت، 18/ 3/ 2014.
14. سفارة المملكة العربية السعودية في الصين.- وزارة الخارجية: الموقع الالكتروني للوزارة، الانترنت.

15. وزير المالية السعودي: حجم التبادل بين السعودية والصين وصل في 2013م الى 74 مليار دولار.- الرياض: صحيفة الوئام، النسخة الالكترونية، الانترنت.
16. د. محمد إبراهيم السقا. بيئة الأعمال أهم مشاكل تنافسية السعودية.- صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت، 2015.
17. إبراهيم الغامدي. تطلع صيني للمشاريع والاستثمارات البترولية والمدن الاقتصادية.- صحيفة الرياض: النسخة الإلكترونية، الانترنت.
18. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، في 22/ ابريل/ 2014.
19. إبراهيم الغامدي. تطلع صيني للمشاريع والاستثمارات البترولية والمدن الاقتصادية.- صحيفة الرياض: النسخة الإلكترونية، الانترنت.
20. صحيفة الرياض الالكترونية. العدد 14841، الثلاثاء 15 صفر 1430هـ - 10 فبراير2009م .
21. إكرامي عبد الله. المبادلات التجارية بين السعودية والصين خلال 10 سنوات.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 7461، الأحد 15 جمادى الأول 1435 هـ. الموافق 16 مارس 2014، موقع الكتروني.
22. 778 مليار ريال فائض الميزان التجاري بين المملكة ودول العالم في 2013م. صحيفة الوئام السعودية، النسخة الإلكترونية، في 1 فبراير 2015، الانترنت.
23. المرجع السابق نفسه.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

1.6- تمهيد

معلوم للباحثين، أن كل بحث علمي أو دراسة علمية، ينبغي أن تخرج عنهما ومنهما جملة من الأفكار، هي عبارة عن استنتاجات ما جاءت بهما، وخرجت من عندهما الدراسة العلمية أو البحث العلمي، وكذلك من توصيات ليستفيد منها المعنيون في القطاعات المدروسة، فقد تكون الاستنتاجات والتوصيات بذي نفع ومردود ايجابي أو على أقل تقدير أنها تنبّ المعنيين من عناصر أو نقاط ضعف لتفاديها ومعالجتها، أو عناصر ونقاط قوة لغرض تعزيزها وتحسينها، ولنجني منها زمن ورائها فكرة ومضمون الجودة في التصوّر والتصرّف المستقبلي في لحظة الحاضر، والله من وراء القصد، لما ذهبنا اليه في هذه الدراسة، التي تناولت التقييم الموضوعي للعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، وما خرجنا به، من استنتاجات وتوصيات.

2.6- الاستنتاجات

1. مثلما تتطور الحياة وروافدها، فإن الانسان يتطور وتتطور حاجياته، مما يعني النمو الواجب والحتمي للاقتصاد وفروعه وقطاعاته، حتى تتمكن الادارات الحكومية، من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعياتها أفضل، إذ إن تسارع نمو اقتصاد دولة ما، يعني التحسين والنهوض بمستويات المعيشة فيها وارتفاعها.
2. إن التطور الاقتصادي ينتج عنه الاستقرار الاجتماعي، والعكس صحيح، على اعتبار أن أي تطور اقتصادي ينبغي أن يصاحبه تطور في الحياة وروافدها البشرية والمادية، مع الأخذ بالحسبان، أن الاقتصاد يندفع في بعض الأحيان، إلى مستويات عالية من الازدهار، وفي أحيان أخرى، ينحدر إلى مستويات دنيا وهابطة من الإنتاج والتشغيل، حتى تنطلق التسميات والعناوين حول هذه التطورات الهيكلية،

فتسمّى الفترات التي يفوق فيها النشاط الاقتصادي الذي مُعدلّة المتوسط، فترات الازدهار، وتسمىّ فترات الانخفاض القصيرة في نشاط الأعمال، فترات الكساد أو الانكماش.

3. إن تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين الدول، طريق مفتوح لبناء اقتصاد اقليمي وعالمي تستفيد منه الدول والشركات، من خلال التجارة والتمويل الدوليين، إذ عبر هذا الطريق، تعتمد الدول بعضها على بعض في الحصول على السلع والخدمات الضرورية، بل أصبح اليوم بمقدور الاقتصاديين والباحثين في الشؤون الاقتصادية الدولية دراسة واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول، والبحث المستدام عن الطرق التي تساعد على تطوير وتحسين دائرة العلاقات الاقتصادية ونطاق التجارة العالمية وتوسيعهما، ليشمل كل منهما، ما أمكن من قطاعات ومجالات.

4. هناك ترابط وثيق وعلاقة قوية بين سعر الصرف للعملة وميزان المدفوعات، لأن العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي يتضمنها ميزان المدفوعات، تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في العلاقات، والذي بموجبه تُحوّل العملة الوطنية إلى العملة والعملات الأجنبية الأخرى. ويتحدد سعرُ الصرف، بالعملة أو التعامل الحر في السوق، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى، على أساس عرضها من ناحية، والطلب عليها من الناحية الأخرى، ويتحدد سعر الصرف التوازني للعملة المعنية في السوق الخارجية من خلال تعادل الطلب على العملة مع عرضها في الخارج.

5. تساهم التجارة الخارجية، في أن تكون الأسواق مفتوحة أمام الدولة وقطاعاتها الاقتصادية، لغرض الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الداخل، في حين أن اتساع السوق الخارجية إلى السوق الوطنية، يساهم ويساعد على توسيع قاعدة الإمكانيات المادية والبشرية لزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي يؤدي الحال الموصوف إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة للإنتاج.

6. هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير المتبادل بينهما، حيث إن للتجارة الخارجية دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية،

مهما كانت طبيعة هذا التأثير، ايجابية كانت أم سلبية، وكذلك لا بد أن تؤثر التنمية الاقتصادية على التجارة الخارجية، إذ إن التجارة الخارجية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، من خلال ارتباطها بالعمل لتحقيق التنمية بشكل واسع، ومن ثم فإن الظروف الاقتصادية الدولية يمكن أن تسّير عملية التنمية وتوسّع مديات تحقيقها، في حين يحصل العكس عندما لا تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية.

7. في إطار التجارة الخارجية والتبادل الدولي الحر، الذي أصبح سائدا في العلاقات الاقتصادية بين الدول، أصبحت قوى السوق وآلية الأسعار لا تخص قوى العرض والطلب الوطنية وحدها فحسب، فالعرض بالسوق الوطنية يشمل منتجات واردة من الخارج، كما أن الطلب لا يقتصر على المقيمين في دولة ما، بل يمتد ليشمل الطلب من غير المقيمين، لذلك فالسعر لا يتحدد وطنياً، بصورة كاملة، بالأسواق المفتوحة، بل يتحدد من خلال الأسعار العالمية، والتي في النهاية تتحدد ضمن محصلة العرض والطلب في جميع الأسواق الخارجية مجتمعة.

8. إن ما تتميز به العلاقات الاقتصادية هي الحالات المتجددة لحلقات التواصل والتبادل بين القطاعات، بما فيها حلقة تدفق (الدخل- الناتج) المحلي، باعتبارها عمودا من الأعمدة التي توضح العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مؤداها، أن كل ريال سعودي أو يوان صيني، يجري إنفاقه لشراء سلعة أو خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد الوطني.

9. إن المملكة العربية السعودية، مستمرة في برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث يجري التركيز حالياً على استقطاب استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في عدة قطاعات مثل: النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة والاتصالات والعقار. وكجزء من جهودها الرامية الى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنويع الاقتصاد، قامت حكومة المملكة بتدشين مشاريع ضخمة شملت انشاء ست مدن اقتصادية في مناطق مختلفة من المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة، وتعزيز التنويع الاقتصادي.

10. اضافة الى النفط، فإن للمملكة العربية السعودية، موارد طبيعية أخرى من المواد الخام الصناعية والمعادن، مثل البوكسيت، والحجر الجيري والجبس، والفوسفات وخام الحديد، إلا أن الاتجاهات العاملة لحكومة المملكة تتمثل بالتنويع الكيفي والكمي للقطاعات الاقتصادية، لتشمل الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، وقد استطاعت ان تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد، حيث تم تصنيف المملكة العربية السعودية، كواحدة من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، والمركز التاسع عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز الحادي عشر عالمياً كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار.
11. تبيّن التوقعات، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، محدودية الاحتياطي المخزون من النفط في العالم، إلا أن مستقبل النفط كوقود، يظل محل اهتمام وجدل، فالتقارير التي صدرت في عام 2004م، أفادت بأن النفط في الولايات المتحدة الامريكية، لن يزيد في باطن أرضها، بل هو في تناقص مستمر، على العكس مما هو في باطن الأرض العربية، سواء في المملكة العربية السعودية أو العراق او دول الخليج العربي، خاصة ما أشارت اليه التقارير في العام 2013. كذلك هناك جدل أخر بأن التقنيات الحديثة ستستمر في إنتاج الهيدروكربونات الرخيصة، وأن الأرض تحتوي على مقدر ضخم من النفط غير التقليدي، كمخزون على هيئة نفط وملحقات انتاجية متصلة، مثل النفط الرملي، وهذا المخزون المؤكد يسمح باستمرار استخدام النفط لفترة طويلة من الزمن.
12. يتضح من دراسة الوضع الحالي لسوق العمل وبيانات مسح القوى العاملة الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، أن القطاع الخاص بهيكلته الحالية محدود القدرة على التوظيف، وعلى حل مشكلة البطالة لسببين، الأول: أن غالبية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة ولا تتطلب مستوى تعليميا مرتفعا، مما يجعل إحلال القوى العاملة الوافدة بقوى عاملة وطنية، واستيعاب الأيدي العاملة الوطنية ضعيفا، فالأغلب في القوى العاملة الوطنية أنها قوى عاملة متعلمة، وأكثر العاطلين عن العمل هم

من حملة الشهادات الجامعية. أما السبب الثاني فيرجع إلى أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة إلى الإناث حيث إن 88 % من الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص في عام 2014م هم من الذكور، ولم تمثل نسبة الإناث سوى 12% . وتمثل معدلات البطالة في الاقتصاد السعودي قضية شائكة تؤرق الرأي العام، وتعطي الحكومة أولوية أساسية لهذه القضية وتتبع استراتيجيات متعددة الجوانب لإصلاح سوق العمل وزيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية الخاصة والعامة.

13. إن الصادرات النفطية السعودية للصين هي أهم المبادلات التجارية بين البلدين، رغم أن الصين تنتج أربعة ملايين برميل يومياً، وحاجتهم للنفط تصل إلى عشرة ملايين برميل يومياً، وبالتالي هم الآن في حاجة إلى استيراد ستة ملايين برميل يومياً من الخارج، نصيب المملكة منها مليون و100 ألف برميل في اليوم. فحتى وإن كان حجم التبادل التجاري الحالي المتمثل بنحو 20 مليار دولار، أي بنسبة لا تتجاوز 7٪ من حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط البالغ 300 مليار دولار، لا يمثل رقماً جيداً، يليق بأهمية وحجم البلدين على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن الآمال المنشودة التي يسعى الطرفان لتحقيقها، تبدو كبيرة وواعدة في المستقبل القريب.

14. يتزعم المشاريع الصناعية السعودية بالصين، عملاقا النفط ارامكو والبتروكيماويات سابك، وسعيهما الدؤوب لترسيخ تواجدهما في الصين، بغية استحواذ أكبر الحصص التسويقية، من خلال تصعيد حجم استثماراتهما وتوسيع مشاريعهما القائمة حالياً هناك بالنسبة لأرامكو، وإقامة صناعات كيماوية تضامنية مشتركة جديدة بالنسبة لسابك التي أسهمت في تصعيد إجمالي حجم الاستثمار السعودي في الصين إلى (47.625) مليار ريال ما يعادل (12.55) مليار دولار، فيما بلغ إجمالي استثمارات شركتي ارامكو وسابك لوحدهما (25.125) مليار ريال ما يعادل (6.7) مليارات دولار، حيث تضخ ارامكو وشركاؤها (18.750) مليار ريال ما يعادل خمسة مليارات دولار في مشروع فوجيان المشترك للتكرير

وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويق الوقود، فيما تضخ سابك وشريكها الصيني (6.375) مليارات ريال ما يعادل (1.7) في مشروع سابك سابنوبيك البتروكيماوي في تيانجين بالصين.

15. تُعدُّ المملكة العربية السعودية من أهم شركاء الصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وأفريقيا. ووفقا لإحصاءات الجمارك الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 72.2 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت زيادة كبيرة في حجم مشاريع المقاولات للشركات الصينية في السعودية، كذلك تولي الصين اهتماما بالغا للتعاون في مجال الطاقة مع السعودية، حيث تتمتع كل منهما بإمكانات التعاون القوية في هذا المجال، مع الاشارة الى أنه في عام 2013، استوردت الصين 53.9 مليون طن من النفط الخام من السعودية، ما يمثل خُمس إجمالي واردات النفط في الصين.

16. إن التجربة الصينية، في الاعتماد على الذات وعلى قدراتها البشرية والمادية، ينبغي أن تدفع المملكة العربية السعودية والدول العربية والنامية، لتعزيز القناعة بأن هناك الكثير من المقومات والدروس التي يجب أن تستفيد منها، أي من التجربة أو المعجزة الصينية العملاقة، لكونها تجربة فريدة في التعامل مع ما تشهده الساحة الدولية من متغيرات كبرى، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتفككه الى دول عديدة، فالتجربة الصينية، كما هو معروف، تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، ونشاط هذا السوق يخضع لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني، على الرغم من أن آليات السوق (المسيطر عليها) هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين.

17. انفتحت الصين على العالم من خلال حسابات وسياسات وطنية صرفة وقوية، فالاستثمارات الأجنبية تأتيها من كل حدب وصوب، فتستحوذ على نصيب الأسد من بين الدول النامية وغير النامية، وتدفقات سنوية هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة بشرية ومادية، علمية وإنتاجية قوية، مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات. وهذا الوصف دفع بالمنتجات الصينية، بكل أنواعها وأشكالها، لتصل إلى كل أصقاع الأرض، حتى باتت تهدد

منتجات بعض الدول المتقدمة والنامية، منذ أن عملت الصين على الاستخدام الأمثل للاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي، بحيث وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من ألف مليار دولار، وكذلك استخدام الصين القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة.

18. منذ إدخال الإصلاحات والتحديثات الاقتصادية، القائمة على نظام السوق في عام 1978، أصبح الاقتصاد الصيني أسرع اقتصادات العالم نمواً، حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم، وثاني أكبر مستورد للبضائع، بل يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية.

19. بما أن الصين تضم أكبر ثقل سكاني على امتداد مساحة الأرضية، إذ يبلغ عدد سكان الصين اليوم، بحسب الاحصاءات الرسمية، 1,339 مليون نسمة، فإن الدولة الصينية ومن خلال المشروعات الصغيرة والقروض طويلة الأجل، استثمرت وتحولت فيها وفي أرجائها المترامية، المنازل إلى ورش عمل صغيرة، في وقت يوجد وكيل للتسويق السلعي، وبالتالي هذا الكم الهائل من المنتجات ساهم في خفض العجز الصيني، وتخفيض نسبة البطالة، ومن ثم ساهم بفعالية في زيادة نسبة الانتاج وانتاجية القطاعات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية، معطية العالم درساً مهماً، وهو أن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو، وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب.

20. إن النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في جمهورية الصين الشعبية، يرجع إلى السياسات والاجراءات التي خطط لها واتبعهّا العقل القيادي الصيني، حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الماضي، في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلمّ الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة، بغرض التطوير للقطاعات الاقتصادية في البلاد. كما أن الدولة قد هيأت لهؤلاء البيئة العلمية الصحيحة، مما أفضى الى حل مشاكل الصين الشعبية، والتطوير لحلقات الاقتصاد والتنمية الشاملة، واستثمار الموارد البشرية والمادية خير استثمار، فكان هؤلاء

المتعلمون من أهل العلم، خير نخبة يعتمد عليها في تطور الصناعة، وفي البحث والتطوير العلمي والعملي لقطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتحديد القطاع الصناعي، باعتباره ركيزة التحوّل من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع، والانتقال بالصين من مجتمع زراعي بحت، إلى مجتمع صناعي مقتدر وفاعل على الأصعدة الداخلية والخارجية.

21. إن تطور ونجاح جمهورية الصين الشعبية، يعود أساساً إلى التصنيع منخفض التكلفة، وإلى اليد العاملة المقتدرة والرخيصة، والبنية التحتية الجيدة، والمستوى الجيد من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبياً، والسياسات الحكومية المتوازنة والمواتية، وكذلك الى السعر المخفض لصرف العملة، إذ عدّ الأخير سبباً في بعض الأحيان لفائض تجارة جمهورية الصين الشعبية.

22. تمتلك الصين ثاني أكبر ميزانية للبحوث والتطوير والتنمية في العالم، إذ إنها استثمرت أكثر من 136 مليار دولار في عام 2006 أي بزيادة أكثر من 20٪ عن عام 2005. مع الاشارة الى أن الحكومة الصينية تواصل مساعيها عبر التركيز الشديد على البحث والتطوير، من خلال خلق المزيد من الوعي العام للإبداع والابتكار وإصلاح النظم المالية والضريبية لتشجيع النمو في الصناعات المتطورة.

23. من اجل تلبية الطلب المتزايد على النفط، يلاحظ أن المؤسسات الصينية، في الوقت الذى تواظب فيه على عملية استخراج النفط داخل الحدود الصينية، فإنها تعمل على توسيع دائرة الامداد من خلال البحث عن قنوات مستقرة للإمداد في الاسواق الدولية عبر مختلف الوسائل، وتحقيق استراتيجية "الخروج الى الخارج"، وبالتحديد نحو السوق التجارية النفطية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والعراق وبقية الدول العربية، والى ايران، والى افريقيا، كما هو الجهد الصيني التقني والمالي والبشري الواضح في السودان، وكذلك الخروج الى امريكا الجنوبية وغيرها من المناطق لتنمية الحقول النفطية هناك، والاستفادة من هذه العلاقات في تحقيق تنوع مصادر الامدادات النفطية، وتجنب الاثار السلبية التي يأتي بها تذبذب اسعار النفط.

24. من المتوقع أن يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره للولايات المتحدة عام 2016، وكانت الهيئات والمنظمات الأخرى في العالم، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجامعة ييل الأمريكية، والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، قد توقعت تحقيق هذا التجاوز في عام 2020 وعام 2027 وعام 2030 على التوالي. الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي أعلن في تقرير جديد للاقتصاد العالمي، يعتمد على تعادل القوة الشرائية، أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 19 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بينما سيزداد الرقم للولايات المتحدة إلى 18.8 تريليون دولار.

2.6- التوصيات

1. ضرورة أن تتبنىّ الحكومة السعودية، سياسة التقليل من الواردات من الخارج، إلى أدنى حد، بحيث لا يؤثر على النشاطات الاقتصادية، أو يقلل من مدى التنمية، وذلك من خلال تقليل الواردات غير الضرورية وشبه الضرورية، والتي يمكن وضع أولوياتها بما يراعى في تحديدها أهمية الحاجة الى استيرادها، بحسب معيار ضرورتها وأهميتها في إشباع احتياجات السكان الأساسية.
2. اعتماد وتوسيع المنتجات الصناعية الوطنية، وتخفيض استيراد السلع الاستهلاكية الغير الضرورية، أو مستلزمات الإنتاج الغير الأساسية، حيث يلاحظ أن هناك طاقات كامنة لدى المملكة العربية السعودية والعديد من الدول النامية، على إنتاج مثل هذه السلع، إلا أنها غير مستغلة، وبالتالي فإن بذل جهود وكلف يكون مبرراً إزاء الكلف العالية.
3. زيادة وتشجيع الصادرات السعودية بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك تقديم الدعم والإعانات أو عقد اتفاقات تجارية ما الصين ومع الدول الأخرى، تتضمن توفير الإمكانيات للتوسع بالصادرات، واختيار المشاريع الإنتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة على الدخول إلى السوق العالمية حسب المعايير الدولية.
4. ما يخص الدول النامية، يدعو الباحث الابتعاد عن التمويل الخارجي، ومحاولة الاعتماد على التمويل الداخلي والاكتفاء الذاتي، أو من خلال المشاركة أو الاقتراض من الخارج، نظراً لما تفرزه هذه الأشكال من حالة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة،

وما ينجم عن هذه التبعية من استنزاف لقدراتها ومواردها، وبالتالي ما تمثله إعاقة للعمل من أجل التنمية، وتحديد مداها.

5. العمل على تعزيز وتحسين القدرات البشرية والمادية للصناعة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، واقامة قواعد للصناعة في الدول النامية، وتطوير قدراتها على ذلك، باعتبارها الأساس الضروري واللازم لتوسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتوسيع مديات التجارة الخارجية.
6. الاعتماد على قاعدة تكنولوجيا ذاتية، باعتبارها الأساس الضروري والمهم لتطوير الاقتصاد ونموه في مجالاته وقطاعاته المختلفة، وسواء ارتبط ذلك بصناعة معدات الإنتاج ومستلزماتها أو متطلبات الاستهلاك، وبما أن قدرة المملكة العربية السعودية والدول النامية في هذا الجانب الحيوي، محدودة، فإن الحال يستدعي العمل على تطوير القدرات البشرية والمادية، من خلال دوائر البحث والتطوير، وكذلك عبر قنوات التجديد والتحفيز والإبداع في الأداء البشري والمادي معاً.
7. الأخذ بالحسبان والأهمية بمكان، وقف تصدير الخامات والمدخلات في صورتها الأولية، إذ من العبث أن يتم تصدير النفط والغاز والقطن والجلود والرخام والموارد الطبيعية وغيرها، في حالتها، إذ إنها عندما تصدّر كخامة، فإن القيمة المضافة المترتبة عليها تقل كثيراً في حالة تصديرها كمنتج تصنيع (تعرف القيمة المضافة بأنها القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق، ويعود معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (قوة العمل / الأرض / رأس المال) لزيادة قيمة منتج معين.
8. إن إصلاح الاقتصاد ينبغي أن يبدأ من التصنيع ومن التجارة الخارجية، وإحداث التغييرات وتنمية القدرات البشرية والمادية، وبالتالي إعادة التوازن الى الميزان التجاري، والوصول بالمجتمع وشرائحه إلى بر الأمان، عبر إجراءات سريعة وجذرية تتزامن مع عمليات التحوّل من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع. وفي هذا السياق، يعتقد الباحث إن المدخل الرئيسي لإصلاح الميزان التجاري وتحسين فقراته، على صعيد المملكة العربية

السعودية والبلدان النامية، والعربية تحديداً، هو في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، لتحقيق الآتي من النتائج:

أ - زيادة الإنتاج ورفع وتائر الإنتاجية الجزئية والكلية.

ب -تخفيض التكلفة الإنتاجية للسلع والخدمات وسواها من مجالات.

ت -الالتزام بالمواصفات القياسية لجودة المنتجات السلعية والخدمات الوطنية.

ث -التحسين المستمر لجودة المنتجات السلعية وجودة الخدمات.

ج -إحداث طفرات نوعية في مناهج التعبئة والتغليف، بحيث لا يكون فقط بمثابة أدوات أو وسائط تحفظ المنتجات المعبأة من التلف، بل واستخدامها كوسيلة إعلامية إعلانية عن المنتجات والخدمات.

ح -تعظيم المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية، وهي الميزة التي تبنى على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير، فلم يعد توافر المدخلات وحدات كافية لبناء صناعات جديدة أو تأهيل للصناعات القائمة.

خ - عندما تنجح المجتمعات في إنتاج سلع جيدة تتوافق ودوافع الاستهلاك وتلتزم بالجودة والسعر المناسب، يكون ذلك مدخلاً سليماً للحد من الاستيراد وزيادة الكفاءة التصديرية للمنتجات الوطنية. من الجانب الآخر، فإن ما ينبغي تأشيره أن ضعف الصناعة وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات، إلى جانب تعرض المنتجات الوطنية إلى منافسة غير مشروعة، يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري.

9. ووفقاً للتطورات والمؤشرات الاقتصادية الواردة في الدراسة، وما يلاحظه الباحث من مؤشرات على الميزان التجاري السعوي، تجاه العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الصين، يدعو الى التعامل المبرمج والمتوازن مع الخطوات الآتية:

أ - دعم منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي مع الصين الشعبية، لإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، ورفع قدرة المنتجات السعودية على المنافسة في الاسواق الصينية.

ب -تفعيل وتكثيف الزيارات المتبادلة والمستمرة للوفود الاقتصادية والتجارية وكبار ممثلي الشركات وقطاعات التسويق والزيارات لرجال الاعمال في كلا البلدين، وذلك للاطلاع عن قرب على الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتاحة في كل من السعودية والصين.

ت -ايجاد آلية تعاون لتبادل الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عبر الغرف التجارية في كلا البلدين.

ث -اجراء دراسات تسويقية مفصلة للسوق الصيني، لتحديد مدى وقدرة تنافسية السلع السعودية المستهدفة، ومدى ملاءمتها لأذواق المستهلكين والمنتجين والمستفيدين، من حيث المواصفات والجودة الشاملة، إذ إن اجراء بحوث شاملة ومعمقة يمثل ضرورة حتمية قبل الشروع في اطلاق الحملات الترويجية.

ج -التعاون والتنسيق المشترك في مجال تدريب العاملين من أبناء المملكة العربية السعودية، في مجالات التجارة الالكترونية، وتبادل التجارب والخبرات في مجال الترويج والتسويق للصادرات عبر التجارة الالكترونية.

ح -الاستفادة القصوى من التجربة والدروس الصينية في التحوّل من ادارة الواقع الى ادارة المتوقع، على مستوى عموم القطاعات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية، وكذلك على مستوى التصوّر والتصرّف ازاء أساليب البناء والتقدم والنمو الكيفي والكمي للعباد والبلاد.

خ -التركيز في اعلانات الترويج الموجهة للمستهلك او المستفيد أو المنتج الصيني على الموضوعات التالية:

- بناء الانطباع الجيد عن الصناعات السعودية، والتي شهدت تطورات تقنية ملموسة ومقدرة من الآخرين، في المحيط الخارجي للمملكة.
- تميز المنتجات السعودية بعنصري الجودة والسلامة، وخلوها من الاضافات الصناعية الضارة، والتي تؤثر على الصحة والغذاء، باتباعها المواصفات والمقاييس العالمية.
- التأكيد بأن المنتجات الزراعية الغذائية، التي تنتجها السعودية وتصدرها للخارج، ولا سيما التمور، هي منتجات عضوية (Organic).

- أن يراعى عند تصميم الرسائل السعودية، الاعلانية الترويجية، الثقافة والبيئة الصينية، والعناية باختيار مفردات الاعلان من حيث اللغة والصياغة والجذب.
- اقامة المزيد من المشروعات الصناعية المشتركة في كلا البلدين، لغرض التصدير، وفقاً لدراسات جدوى اقتصادية وفنية يستفيد منها الجانب السعودي والجانب الصيني، ومن خلال الاستثمار الأمثل للخبرات والتكنولوجيا الصناعية والعلمية والتسويقية، التي يتميز بها العقل الاقتصادي والتجاري العامل في قيادة الشركات الصينية.

الفصـــل السابع

الدراســـات العلمية المناظرة

الفصـــل السابع

الدراســـات العلمية المناظرة

1.7- تمهيد

من المعلوم، أن هناك بحوثاً علمية ودراسات تناولت العلاقات الاقتصادية بين الدول والمنظمات والاتحادات الاقليمية والقارية والدولية، ومن بينها دراسات علمية توقفت عند العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية وبلدان عربية وغير عربية، وفي هذا المنوال، فقد اختار الباحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت للعلاقات الاقتصادية والتجارية وآثارها على أطرافها على المدى القريب والمدى البعيد بشكل عام، والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية بشكل خاص، عسى أن تنفع في ما ذهبت اليه، ولكي يستفيد منها، ويأخذ ببعض أفكارها، في اكمال دراسته المتخصصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والصين.

2.7- الدراسات العربية

أولاً- دراسة (كايد الركيبات، 2015م) بعنوان: "قراءة في العلاقات الثنائية الأردنية السعودية"[1].

تناولت الدراسة العلاقات بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، على الأصعدة السياسية والاقتصادية. واشار الباحث في دراسته أن الاستثمارات السعودية في الأردن، تعتبر ذات اثر ايجابي في الاقتصاد الأردني، فقد بلغ حجم الاستثمارات السعودية حتى نهاية العام 2011 حوالي 1.335 مليار أردني، ليشكل ما نسبته 54٪ من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، كما وبلغ حجم الاستثمارات السعودية في بورصة عمان حوالي 1.28 مليار دينار أردني مع نهاية العام 2012، وكانت الحكومة السعودية أقرت من خلال مجلس التعاون الخليجي تخصيص مبلغ (1.25) مليار دولار، كمساعدات للأردن، من ضمن خمسة مليارات يقدمها الصندوق الخليجي للتنمية، كما وتم

تقديم مساعدات سعودية للأردن خارج إطار الصندوق الخليجي للتنمية، حيث تسلمت وزارة المالية الأردنية مبلغ 200 مليون دولار، دخلت في حساب الخزينة كدعم للموازنة العامة التي تواجه ضغوطا متزايدة وخاصة مع ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين، مما رتبَّ على الأردن أعباء مالية إضافية.

ثانياً- دراسة (عثمان ميرغني المكاشفي، 2014م) بعنوان: "الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية 2004-2012م"[2].

تناولت الدراسة الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين السعودية والسودان واهمية التبادل التجاري بين البلدين فتنبع اهمية الدراسة ان السودان من اغني الدول بالموارد الطبيعية الحيوانية والزراعية ولقربه من السعودية واهميه معرفة حجم التبادل التجاري بين البلدين والتعرف علي نقاط الضعف والقوة في التجارة الخارجية بين البلدين وتوفير مادة علميه تفيد الباحثين في مجال التجارة الخارجية .تمثلت مشكلة الدراسة في ان التجارة الخارجية بين البلدين تواجه العديد من العقبات والصعوبات التي ادت الي ضعف الفاعلية الاقتصادية للتجارة بين البلدين وضعف المساهمة الفعلية للتبادل التجاري بين البلدين وعدم استفادة جمهورية السودان من الاستثمارات السعودية بالشكل المطلوب. هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي فاعلية التبادل التجاري بين السودان والسعودية و والتعرف علي فاعلية السلع المتبادلة بين البلدين وتقديم مقترحات لتفعيل العلاقات التجارية بين هاتين الدولتين. ومن اهم فروض الدراسة .يتوقع ان يكون هنالك نمو متزايد في التبادل التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية . يتوقع ان يكون هنالك فاعلية في التبادل التجاري من السودان الى المملكة العربية السعودية في الثروة الحيوانية .يتوقع ان يكون هنالك فاعلية في التبادل التجاري من المملكة العربية السعودية الى السودان في المنتجات الصناعية .اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعزز بالبيانات سواء ان كانت بيانات اولية والكتب والمراجع ذات الصلة بجانب التحليل لجداول البيانات. توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: ان التبادل الجاري بين البلدين شهد نمو متزايد خلال مده الدراسة حيث

ارتفعت صادرات السودان الي السعودية (واردات السعودية من السودان) من 164 مليون دولار عام 2004 الي 306 مليون دولار عام 2012. وقد ارتفعت صادرات السعودية للسودان (واردات السودان من السعودية) من 615 مليون دولار عام 2004 الى 1.057 مليار دولار عام 2012 وايضا من نتائج الدراسة ان صادرات السودان الي السعودية تعتمد بشكل كبير علي صادر الثروة الحيوانية اذ تمثل نسبه 53٪ من نسبة الصادر، وتنوعت الصادرات السعودية الي السودان حيث كانت موزعه علي عدد كبير من السلع حيث نجد ان الآلات والمعدات شكلت السلعة الاولي بنسبة 24٪ تليها المصنوعات بنسبة 19٪ وايضا نجد ان الميزان التجاري دائما م يميل لصالح السعودية وذلك خلال مدة الدراسة. بالرغم من ذلك ظل حجم التبادل التجاري بين البلدين محدود مقارنة بالصادرات والواردات الكلية وعلي هذا الاساس يوصي الباحث بالعمل علي تنويع الصادرات وزيادتها وتجويدها والتغلب على المنافسة الشديدة من السلع العالمية تخفيض تكلفة الشحن البحري والجوي وتسهيل عمل الاعتمادات البنكية.

ثالثاً- دراسة (نورة زيد العثمان، 2013م) بعنوان: "أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية"[3].

تهدف الدراسة لتوضيح أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986-2012)، انطلاقاً من مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية وسعي المملكة لتطوير القطاع الصناعي لتحقيق تنمية اقتصادية. وبناءً على ذلك استندت الدراسة على الأسلوب الوصفي والقياسي. وتم التّوصل إلى أنّ الصناعات التحويلية تؤثر إيجاباً على التجارة الخارجية، وهذا مؤشر جيد سيزيد من كفاءة الصناعة التحويلية للوصول إلى الميزة التنافسية العالمية. وتهدف الدراسة أيضاً، إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الصناعة التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية. وتُركّز على أسباب ونظريات قيام التجارة الخارجية، كما تسعى إلى توضيح الآثار السلبية لتقلبات النفط وأهمية إيجاد تنوع اقتصادي لتفادي تلك الآثار. وأخيرًا تهدف إلى توضيح أهمية الصناعات التحويلية في التأثير على التجارة باستخدام أسلوب وصفي تحليلي. وتسعى

أيضًا لتقديم نتائج قياسية من خلال التوصل إلى تطور نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وتطور حجم الصناعات التحويلية. والتعرُّف على أسباب ومقومات نمو الصناعات التحويلية في المملكة، ومستقبل تلك الصناعات لتُمكّن متخذي القرار من إعادة النظر في السياسات والأهداف السابقة، ليتوصلوا بها لإيجاد حلول منطقية تزيد من كفاءة تلك الصناعات والتي بدورها قد تزيد من معدل التجارة الخارجية.

لقد اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة من خلال شرح مفاهيم وأشكال ومحددات الصناعات التحويلية، كما تعتمد الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد دور تلك الصناعات في التأثير على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية وذلك ببناء نموذج قياسي. أما نطاق الدراسة فقد طبّقت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية بسبب قلة الدراسات التي تناولت موضوع الصناعات التحويلية ولما تميزت به هذه الصناعات من تطور ودعم ملحوظ من قبل الدولة خلال السنوات الأخيرة، وتم استخدام فترة زمنية حديثة (1986-2012م) بناءً على توفر البيانات.

رابعاً- دراسة (دلال خالد الغملاس، 2013م) بعنوان: "أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية"[4].

يتمثل هدف هذه الدراسة في تحليل حركة النقل الجوي الخاصة بالسلع دون الخدمات والأفراد وأثره على التجارة الخارجية، من خلال تناول متغيرات أخرى ومعرفة مدى تأثيرها على التجارة الخارجية. كذلك التعرف على أسباب وعوامل انخفاض التجارة الخارجية بالرغم من ارتفاع حركة النقل الجوي لشحن السلع خلال فترات معينة من الزمن. وكل هذه الأهداف تسعى للوصول إلى نتائج تسهم في تطوير قطاع التجارة في المملكة العربية السعودية. وتتميز هذه الدراسة على غيرها من الدراسات الأخرى من خلال، أولاً: اقتصر نطاق هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية بينما الدراسات الأخرى اهتمت بالبلدان العربية. ثانياً: تحلل هذه الدراسة العلاقة بين النقل الجوي والتجارة الخارجية خلال فترة زمنية حديثة تصل حتى عام2010م في حين أن آخر

الدراسات كانت في عام 2006م. ثالثاً: تسلط هذه الدراسة الضوء على النقل الجوي بشكل مخصص وأثره على التجارة الخارجية بخلاف الدراسات التي اشتملت على النقل المتعدد الوسائط بشكل عام. رابعاً: تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب القياسي عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المربعات الصغرى العادية بينما أغلب الدراسات اعتمدت الأسلوب الوصفي والتحليلي. كذلك تناولت الدراسة قياس تأثير النقل الجوي على التجارة الخارجية خلال الفترة (1983-2010) نظراً لوضوح البيانات خلال هذه الفترة واسترسالها. كذلك تُطبَق هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية وذلك لارتفاع التجارة الخارجية والنقل الجوي خلال الفترات الأخيرة بشكل كبير وملحوظ مما يشجع على اختيار هذه المملكة وتحليلها ودراستها. أما منهجية الدراسة فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي الذي يتناول الإطار النظري، وذلك بتحليل العلاقة بين النقل الجوي والتجارة الخارجية. كذلك الأسلوب القياسي لقياس أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية.

لقد أوضحت الدراسة أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة (1983-2010م). وقد اعتمد على الأسلوب الوصفي في توصيف بعض المتغيرات الأساسية خلال الفصل الأول، والأسلوب التحليلي في هذه المتغيرات في الدراسة خلال الفصل الثاني، والأسلوب القياسي في الحصول على النتائج والتقديرات النهائية. حيث أن الدراسة افترضت أن النقل الجوي يؤثر بشكل إيجابي على التجارة الخارجية. ويبين الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية والنقل بشكل عام. ثم يعمل على التركيز على التجارة الخارجية بتوضيح أهميتها، وأهم مفاهيمها، وسياساتها من حيث مفهومها، وأهداف هذه السياسات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. كذلك توضح الدراسة أنواع التجارة الخارجية من حيث السلع والخدمات. ويبين الفصل النقل المتعدد الوسائط بأنواعه الثلاث الجوي والبحري والبري ويوضح بعض المفاهيم، ثم يهتم بعد ذلك بالنقل الجوي محل الدراسة، ويستعرض مراحل تطوره وأهميته وما إلى ذلك. أما الفصل الثاني يحلل التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خاصة، ويوضح مراحل تطورها ونموها. كذلك يعمل على مقارنة النقل الجوي بصورة

خاصة مع التجارة الخارجة في المملكة ويوضح مراحل التطور والنمو لكل منهما، حيث تبين ارتفاعهما خلال السنوات الماضية تبعاً لظروف العولمة والتطور، ولكن لوحظ أن هناك اختلافاً في العلاقة بينهما في بعض المواضع. كذلك عملت الدراسة على تحليل ومقارنة تطور النقل الجوي في المملكة العربية السعودية مع بعض البلدان العربية وهي الجمهورية السورية العربية، وجمهورية الجزائر العربية، وتبين أن النقل الجوي قد ارتفع في المملكة خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير وانخفض في البلدين الآخرين، وذلك تبعاً للحالة السياسية التي تمر البلدين بها. ويعرض الفصل الأخير نتائج أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية. وذلك من خلال اتباع طريقة المربعات الصغرى في التقدير، عن طريق برنامج (Eviews3.1). حيث تبين أن النقل الجوي يؤثر بصورة عكسية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية. وعلى هذا الأساس تم رفض الفرضية المفترضة في الدراسة، وعملت الدراسة على توضيح بعض الأسباب التي تعود لرفض الفرضية.

خامساً- دراسة (عبد الرحمن بن سانية، 2013) بعنوان: "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" [(5)].

من الاهتمامات التي ينطلق منها هذا البحث هو التساؤل فيما إذا كانت المناهج الغربية طريق النجاح الوحيد لتحقيق انطلاق الاقتصاديات النامية، أم أن هناك نماذج ناجحة في الدول النامية، تتضمن خصوصية في الطرح، يمكن الاستفادة منها في تلمس معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم للدول النامية. ولقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي بروز اقتصاديات ناشئة تمكّنت من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر لم يستند إلى النظريات المستوردة، بل أصبح موضوع البحث عن تنظير لدى العديد من الباحثين في مجال اقتصاد التنمية، حيث تبرز الصين في الآونة الأخيرة كأهم اقتصاد ظلّ يشد إليه أنظار العالم من حيث مستوى النمو العالي الذي بلغه وظل محافظا عليه لسنوات متتابعة، وأصبحت التوقعات تشير إلى تَبَوئِهِ المكانة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي في غضون السنوات العشر المقبلة، بل وتذهب توقعات أخرى إلى القول بإمكانية تجاوزه حتى الاقتصاد الأمريكي محتلا الصدارة عالميا مع مطلع النصف الثاني من القرن الحالي، الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد

نموذجا مناسبا لاستخلاص أهم العوامل التي كانت وراء تحقيق انطلاقه الاقتصادي، وبحْث كيفية الاستفادة منها وتطبيقها في واقع الاقتصاديات النامية المتطلعة لهذه الغاية، لاسيما وأن مرجعية البحث تعود إلى تجربة دولة نامية عكس النهج الذي اتبعه "روستو" في دراسة تجارب دول متقدمة، مما يجعل النتائج أقرب إلى القبول والتطبيق. تأسيسا على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول بحث إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية انطلاقا من التجربة الصينية، بطرح يختلف عن طرح المفكر" روستو"، حيث تنطلق من فكرة أن الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وليس مرحلة طبيعية في سياق خطي للتنمية كما رأى روستو، كما تعتبر هذه الدراسة أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يشكل هدفا نهائيا في حد ذاته، بل يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى، لضمان استمرارية التنمية في مرحلة ما بعد الانطلاق.

تضمن الباب الأول فصلين خصص الأول لدراسة الانطلاق الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، وقد تضمن التعريج على مفهوم التنمية - باعتباره مُتعلق الانطلاق الاقتصادي الأول -وما يرتبط به من جوانب، كما تم التركيز على نظرية روستو بصفتها أهم نظرية صرحت بفكرة الانطلاق الاقتصادي، مع التطرق إلى النظريات الأخرى التي تكلمت ضمنا عن هذه الفكرة .أما الفصل الثاني فقد خُصص للمُتعلّق الثاني لقضية الانطلاق الاقتصادي وهو الدول النامية حيث تم التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم، وبيان الوضعية الداخلية والدولية التي تحاول تحقيق نهضتها انطلاقا منها، مع بيان جهودها في محاولة بناء نهضتها الاقتصادية وأهم ما انتهجته من سياسات، وما يعترض سبيلها من عقبات. وتضمن الباب الثاني فصلين أيضا، خصص الأول إلى دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني وأهم مراحل تجربته في تحقيق انطلاقه الباهر، وكذا أهم المؤشرات الراهنة لأدائه بعد الانطلاق . أما الفصل القاني فقد خصص لبحث أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها أثر بارز في نجاح انطلاق اقتصاد الصين، مع التطرق أيضا لأهم المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق حتى يتم الاستفادة منها في تصور نموذج الانطلاق الاقتصادي المقترح لحالة الدول النامية. أما الباب الثالث فقد تضمن كذلك فصلين، الأول درس العوامل المستخلصة من التجربة الصينية بين الطرح النظري والواقع الفعلي لاقتصاديات الدول

السائرة في طريق النمو، وقد تميز بالطول مقارنة بالفصول الأخرى بسبب كونه الجزء المحوري في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد خصص للجوانب التي ينبغي أن تتضمنها الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي والتي تشكل رهان استمرار التنمية بعد الانطلاق.

سادساً- دراسة (محمد عطية محمد ريحان، 2012م) بعنوان: "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلة" (6).

تبحث هذه الدراسة في تجربة الصين الاقتصادية، وتحليل أبرز التحديات والمشكلات التي قد تؤثر على عملية النمو الاقتصادي في الصين ، في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها دول العالم . حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم ركائز الاقتصاد الصيني، وبيان مراحل تطور الاقتصاد الصيني: ما قبل تأسيس الجمهورية، وما قبل الانفتاح، وفي زمن الاصلاح والانفتاح، من خلال استعراض الخطط الخمسية التي بدأها ماو تسي تونغ، وصولاً إلى مراحل الإصلاح والانفتاح بقيادة دنغ شياو بينغ. ومن ثم تحليل معمق لأبرز علاقات الصين الدولية. كما هدفت الدراسة إلى حصر وتحليل أهم مقومات الاقتصاد الصيني، وبيان أثر الازمات المالية العالمية واثر الدولار على تحقيق معدلات النمو المرتفعة لأداء الاقتصاد الصيني. وبيان مدى الاستفادة من النموذج الصيني في تجارب الدول النامية. وتعتمد منهجية البحث في تحليل الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك مجموعة من المشكلات والتحديات التي قد تؤثر على مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه الصين، والتحدي الأكبر الذي سيواجه الصين هو كيفية إعادة توجيه النمو إلى مسار أكثر استدامة، خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ وتراجع فإن استعادة التوازن في الهياكل الإنتاجية لن تحدث من تلقاء نفسها، بل من خلال جهد يعتمد على السياسات النقدية، وتغير في سياسات الإنفاق الحكومية. ومن التحديات التي تواجه الصين أيضاً هو الضغط على العملة الصينية "اليوان" من أجل رفع قيمتها مقابل الدولار مما يؤدي إلى انخفاض

الصادرات الصينية وزيادة الواردات، وان ارتفاع الدولار بشكل كبير سيكون مضرا بالاقتصاد الصيني، مثلما يضر الانخفاض الكبير للدولار. وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: يجب أن تبذل الحكومة الصينية مزيداً من الإصلاحات الهيكلية والمالية والاجتماعية المصاحبة للتوزيع العادل. وأن تطور نظام الإصلاح الاقتصادي ليشمل الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد وعدم العودة إلى التخطيط المركزي، وفي ظل تراجع الطلب العالمي، يتعين علي الصين أن تدرك أن التنمية الاقتصادية المستدامة والآمنة تتطلب تأسيس قاعدة استهلاكية عريضة في الداخل، ومواصلة تقليص الفروق بين سكان الحضر والريف كل ذلك في ظل الدور القيادي الاقتصادي الذي تلعبه الصين. كما يتوجب على الصين أن تستبدل الدولار الامريكي كاحتياطي لعملتها المحلية "اليوان"، وأن تعمل جاهدة على حل مشكلاتها ومواجهة تحدياتها المستقبلية.

سابعاً- دراسة (عبد الحميد رضوان، 2009م) بعنوان: "التجربة الصينية في تنمية الصادرات" (7).

أشارت الدراسة إلى أن أعادة تقويم الاقتصاد بإعادة ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الإنتاج والتكنولوجيا. وان هناك مجموعة من العوامل التي ميزت الاقتصاد الصيني وادت به الى التنمية، وفي مقدمة ذلك، الاتجاه الجاد نحو تعزيز التجارة الخارجية، من خلال تقليل دور الدولة تدريجيا ثم جاءت سلسلة من الإصلاحات أهمها:

- تقليل دور خطة التجارة.
- نظام موجه نحو السوق تدريجياً، وتنويع التجارة.
- بدأت الحكومة تطبيق لا مركزية سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد.
- إزالة احتكار شركات التجارة الخارجية.
- تقليل السلع في النظام الإجباري للصادرات.
- إزالة خطة التصدير الإلزامية.

- إزالة إعانات التصدير.
- تم إلغاء نظام الحصص.
- تغيرات في نظام الضرائب في معاملة الصادرات تحت ضريبة القيمة المضافة.
- إصلاح نظام سعر الصرف.
- إلغاء الخطة الإلزامية للاستيراد.
- خفض مجموعات التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات.

ثامناً- دراسة (غادة سيد عبدالله سيد شعبان، 2008م) بعنوان: "تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الصين ومصر – دراسة مقارنة" (8).

تنحصر مشكلة البحث فى معرفة تجربة التنمية الاقتصادية فى الصين ورصد مؤشرات نجاح تلك التجربة فى التنمية الاقتصادية لأهم قطاعين فى الدولة وهما القطاع الزراعي والصناعي، ايضا معرفة أهمية الإصلاح الاقتصادي والتعرف على مكوناته ومراحله ومدى تأثيره في أحداث التنمية الاقتصادية فى الصين عن طريق مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية قبل وبعد الإصلاح، كما تم معرفة تجربة التنمية الاقتصادية في مصر بنفس الطريقة وذلك لسهولة المقارنة بين التجربتين، وذلك عن طريق نموذج قياسي لتوضيح أثر المتغيرات الاقتصادية المستقلة محل الدراسة على الناتج المحلى الإجمالي كأحد مؤشرات التنمية. ومن النتائج التي تم توصلت إليها الباحثة من هذا العرض ان مؤشرات تجربة التنمية الاقتصادية في كل من مصر والصين تدل على نجاح التجربتين، ولكن معدلات النمو لمؤشرات الصين جاءت افضل بكثير من مثيلتها في مصر، كما أن المواطن المصري لازال لا يشعر بتحسن هذه المؤشرات. واجهت مصر كدولة نامية أخذت في مطلع الستينات بتجربة التخطيط المركزي للاقتصاد مشاكل كثيرة كما تحملت ايضا كدولة اعباء كثيرة نتيجة للعديد من الصراعات المسلحة في الشرق الاوسط. وهذه الصعوبات تتصل بتطوير البنية الاساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو، هذا الي جانب الزيادة السكانية المطردة في مصر بما يفوق معدلات النمو الاقتصادي او يتناسب مع الموارد

الطبيعية والاقتصادية للبلاد وامام هذه المشكلات بدأت مصر في مطلع الثمانينات مراجعة شاملة لمنهج برامجها وخططها الاقتصادية بما يتلائم مع متطلبات الفكر الاقتصادي الحديث وتطبيق برامج الاصلاح علي نحو يتفق مع ظروفنا الخاصة واوضاعنا الاجتماعية واحتياجات المواطنين في مصر. ولا شك ان تحقيق الاستقرار في مصر وفي الشرق الاوسط يهيئ المناخ اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات اننا نجد تشابها غير قليل بين التجربة المصرية والتجربة الصينية برغم خصوصيات كل منهما إن الانتقال من منهاج التخطيط المركزي الي آليات السوق وإطلاق المبادرة الفردية والمشروع الخاص الي جانب الدور الهام للملكية الاجتماعية من القواسم المشتركة بين التجربتين.

ان تطوير القطاع العام وانشاء المناطق الحرة وسياسة تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتطوير الصناعات الصغيرة من ملامح التجربة الصينية التي نلمس نماذج مماثلة لها علي نطاق اصغر بطبيعة الحال في تجربة الاصلاح الاقتصادي في مصر، إن التجربة المصرية والتجربة الصينية جاءتا ثمرة لطبيعة ظروف التنمية الاقتصادية في مصر والصين وليست مجرد استجابة صماء لبعض الخطط او النصائح التي قد لا تتناسب بالضرورة مع الخصائص المميزة للتجربتين الاقتصاديتين. لقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات منها:

1 - بالرغم من إن الهدف النهائي للإصلاح هو تحقيق الرخاء المشترك لكل الشعب، إلا انه في سياق تحقيق هذا الهدف في الصين فإن النسبة الضئيلة من الأفراد ذوي القدرات التخصصية العالية والذين يديرون أعمالهم بأمانة وإخلاص أصبحوا أثرياء بعد أن تبنت البلاد سياسة الإصلاح والانفتاح في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وهذا حطم نظام توزيع الدخل المتساوي في ظل الاقتصاد المخطط الذي كان متبعا.
2 - لم تكن الكثافة السكانية الهائلة عبئا علي الحكومة الصينية فى تحقيق التنمية الاقتصادية، بل تميزت الحكومات الصينية في فن ادارة الموارد البشرية وحسن استغلالها لزيادة الانتاج ، فجعلت من الكثافة السكانية ميزة تتمتع بها وليست عائق امام التنمية.

3 - يجب أن تركز السياسات الصينية على زيادة دخل المجموعة المنخفضة الدخل لكي يحقق معظم أفرادها الحياة الميسورة، وهذا ما ينبغي أن يكون هدفها في المدى المتوسط والبعيد في سبيل وضع نظام جيد لتوزيع الدخل. ويجب في هذا تبنى آلية السوق، ويجب إصلاحها لتعترف بحق العمال في ملكية أعمالهم، ومن ثم يمكنهم استخدام هذا الحق للمشاركة في توزيع الدخل، وفي هذا عليها إعادة تقييم نظريات العمل وقيمة العمل. عوامل الإنتاج مثل رأس المال، التقنية والمعرفة الإدارية يجب أن يُعترف بها كعوامل لتوزيع الدخل.

4 - زيادة العمل على التنمية الاقتصادية في مناطق الزراعة وتربية المواشي، زيادة العمل على انتاج الحبوب باعتباره عملا رئيسيا في منطقة وسط التبت مع تنمية زراعة الغابات والاشجار المثمرة والخضروات، زيادة نسبة مناسبة من أعمال تربية المواشي في المناطق شبه الزراعية والرعوية، والسير على طريق الدمج بين الزراعة وتربية المواشي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض في أنتاج الحبوب واللحوم والالبان .

5 - يجب اتخاذ تطوير تربية المواشي وتصنيع منتجاتها عملا رئيسيا في مناطق المراعي، وفي مناطق الغابات والمناطق الحدودية يجب تنمية تصنيع منتجات الغابات بصورة دقيقة مع استغلالها استغلالا شاملا وتنشيط التجارة الحدودية وغيرها من النشاطات الاقتصادية الاخرى.

6 - يجب الاهتمام بزيادة بناء البنية الأساسية في الحقول الزراعية والمروج باعتبار مشروع الري قواما لها وزيادة مساحة الحقول المروية واصلاح الحقول المنخفضة والمتوسطة الانتاج مع إصلاح التربة وتحسينها .

7 - يجب التمسك بإنهاض الزراعة بالعلوم والتكنولوجيا. وتعميم استعمال التكنولوجيا التطبيقية والسلالة الممتازة، وفي الوقت نفسه يجب منح الدعم والمساعدة للمؤسسات الريفية ذات الحجم الكبير والمستوى العالي والفوائد الاقتصادية.

8 - يوجد تحسن فى معظم مؤشرات التنمية الاقتصادية ولكن معدلاتها ضعيفة وبطيئة بالمقارنة مع التجربة الصينية فى التنمية الاقتصادية بالرغم من ان بدايات الدولتين فى التنمية والإصلاح فى نفس الفترة تقريباً .

9 - برغم كل ما تحقق من انجازات وتحسن ملموس على مستوى معظم المؤشرات الاقتصادية المصرية فلم تصل نتائج هذه الاصلاحات لكل المواطنين في مصر واستفادت منها فئة قليلة هى فئة الخول المرتفعة فازدادت ارتفاعا، اى ان هناك عدم عدالة في توزيع الدخل .

10 -مازالت مستويات التعليم ضعيفة في مصر رغم زيادتها فهي لا تتناسب مع الزيادة السكانية، كما ان هناك ضعفا شديدا في المناهج الدراسية، وكيفية تدريسها، وبالنسبة للتعليم الجامعي فزاد التعليم الخاص زيادة كبيرة كماً، وكان في ادارته قصور شديد من حيث ضعف المناهج وغياب الرقابة عليه.

11 -التراجع الكبير في مستوى تنافسية الاقتصاد المصري، مشيراً لذلك أجمالي الصادرات المصرية التي تتزايد بمعدلات منخفضة، كما ان الترتيب العام لمؤشر تنافسية النمو تراجع ، وتراجع مؤشر تنافسية الأعمال.

تاسعاً- دراسة (ناهد محمد حسن طاهر، 2008م) بعنوان: "التجارة الخارجية وسعر الصرف، التجربة السعودية اليابانية- دراسة تطبيقية" (9).

مع بداية الثمانيات من القرن العشرين، شهد سوق الصرف الأجنبي تقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية، مما أدى الى إرباك خطط التنمية الاقتصادية لكثير من الدول النامية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة مع دول العملات الرئيسية، ففي عام 1987، مثلا كانت 72 ٪ من تجارة الدول النامية مع الدول الصناعية ذات العملات الرئيسية ومن هنا تزايد الاهتمام بالدور الذي يؤديه سعر الصرف في الاقتصاد العالمي، والسعي نحو رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف الى توجيه سعر الصرف نحو مستوي توازنه وفقا لنظم الصرف المتبعة من قبل الدول المختلقة. وتعد اليابان من أهم الدول التي تربطها بالمملكة العربية السعودية علاقات تعاون اقتصادي في كافة المجالات الحيوية نظرا للعديد من

الخصائص الدافعة لتوطيد دعائم التعاون الاقتصادي بين الدولتين، كما تعتبر اليابان شريكا رئيسيا في التجارة الدولية مع المملكة. فقد بلغت نسبة التجارة بين الدولتين نحو 34 ٪ في عام 1948 م مما استدعى إلقاء المزيد من الضوء على العوامل التي أدت الى تقلب سعر صرف الريال مقابل الين الياباني، وقد قامت عدة نماذج لدراسة سعر الصرف، أغلب هذه النماذج كانت نماذج قياسية للتنبؤ بسلوك العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض فيما ترمي هذه الدراسة الى تحقيق هدفين الأول تقدير دالة سعر صرف الريال السعودي مقابل الين الياباني، بإدخال الميزان التجاري السعودي كمتغير مستقل يؤثر في هذه العلاقة أما الهدف الثاني فهو تقدير دالة الميزان التجاري السعودي كمتغير تابع يعتمد على الدخل القومي والعرض النقدي السعودي، وبناء على نتائج النموذج القياسي لهذه الدراسة نجد أن كلا من العرض النقدي النسبي والدخل القومي النسبي وكذلك الميزان وكذلك الميزان التجاري السعودي فقد حظيت معاملاتهم بالقبول الإحصائي كعوامل مؤثرة في سعر الريال السعودي مقابل الين الياباني.

عاشراً- دراسة (هشام بن عبدالعزيز العمار، 2008) بعنوان: "مكانة الصين الدولية- دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)"[(10)].

هدفت الدراسة إلى البحث في المكانة المتميزة التي وصلت إليها الصين في الوقت الراهن، دون غيرها، وكذلك مستقبل الصين في إطار النظام الدولي الجديد، حيث لا تزال الصين مثاراً للجدل كقوة عالمية مستقبلية من الناحية العسكرية، والصناعية والاقتصادية إثر التطور السريع. توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: من حيث الثقافة، إن الثقافة الصينية التي بنيت على مفهوم الأخلاق في الفكر الكونفوشيوسي كانت عاملاً فعالاً في تطور الصين، حيث حفزت الفرد على بذل قصارى جهده من أجل تقدم المجتمع قبل تحقيق أهدافه الذاتي. ومن حيث الجغرافيا، الموارد والمعادن والثروات الطبيعية في الصين لم تكن العامل الوحيد للتطور ولكنها كانت أرضية خصبة للبروز. ومن حيث الاقتصاد، برزت الصين بالرغم من عدد السكان الكبير الذي وظفته لخدمة التنمية دون غيرها من

الدول التي يسبب عدد السكان فيها مشكلة مستعصية. ومن حيث السياسة، فقد حولت المرونة والدبلوماسية في الصين التوتر والتطاحن إلى التنافس.

أحد عشر- دراسة (محبوب، 1427هـ- 2006م) بعنوان: "علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" (11).

تناولت الدراسة الاستقرار الاقتصادي، باعتباره مطلباً ملحاً تسعى إليه الدولة يقود من خلاله نمو اقتصادي متنامي يساهم في تعزيز عملية تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، مستندة في ذلك إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة من أجل دعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المهمة. وفي إطار مواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تسريع معدلات النمو، تتوجه الدولة نحو القطاع الصناعي كقطاع مؤهل للإسهام بفاعلية في عملية التنويع. لذا كان هدف هذه الدراسة مدى إمكانية التقليل من اعتماد الدولة على دخل البترول، والبحث عن سبل رفع مساهمة صادرات القطاع الصناعي نسبة إلى الصادرات النفطية من أجل تنويع مصادر دخل الدولة. ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة استخدم فيها الباحث اختبار دوربون – واتسون لتحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات الصناعية ونمو الناتج المحلي غير النفطي من عام 1985- 2004م ومقارنتها بطبيعة العلاقة بين نمو الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي. وكانت النتيجة أن نمو الصادرات النفطية ذات أثر مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت النتيجة سلبية بالنسبة لأثر نمو الصادرات الصناعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وهذا ما تسعى إليه الدولة من أجل بناء قاعدة صناعية قوية تستفيد من الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة بجانب الاهتمام بالميزة التنافسية لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية لتساهم في تنويع مصادر دخل الدولة.

وقد حظيت الصناعة بالاهتمام منذ بداية مسيرة التنمية، وحققت تطورات عملية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، ويعول عليها مستقبلاً في تعزيز عملية تنويع قاعدة الاقتصاد

الوطني كأولوية كبيرة تستند إلى الميزة النسبية للملكة مع دعم القدرة التنافسية للصناعات الوطنية لكي تتمكن من المساهمة في تسريع معدلات النمو في بقية القطاعات المؤهلة للإسهام بفاعلية في عملية التنويع ويكون التركيز على القطاعات المؤهلة في إطار مواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية مثل الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات، والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وصناعة تكرير النفط ، هذا إضافة إلى الصناعات كثيفة الاستثمارات مثل الصناعات التعدينية، وقطاع الخدمات والصناعات الدوائية. وكذا الاهتمام بالصناعات الرأسمالية مثل الصناعات المعدنية لكونها من دعائم استدامه النمو ومجال خصب لتطوير التقنيات الوطنية وتجسيدها في سلع إنتاجية، مع توجيه خاص وتحويل مستهدف نحو (اقتصاد المعرفة) المتمثل في الصناعات الكثيفة الاستخدام لكل من التقنية ورأس المال والتي تتميز بالمقدرة على إعطاء دفعة قوية لصناعات أخرى عديدة وقادرة على أن تعزز من فاعلية الميزات التنافسية التي أصبحت ذات أهمية على الصعيد الدولي تفوق أهمية الميزات النسبية. كما ان الصناعات المتوسطة والصغيرة القائمة بحاجة إلى المزيد من إعادة هيكلة وزيادة ترابطها مع الصناعات الكبيرة لجعلها وسيلة أساسية في استقطاب واستيعاب اليد العاملة الوطنية من أجل القضاء على البطالة كهدف استراتيجي. فالثروة النفطية بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمالي وطني يتمثل في استغلالها الأمثل واستثمارها في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقق التنمية المستدامة، ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يستطيع أن يحول الإيرادات النفطية تدريجياً إلى أصول إنتاجية ورأسمال بشري فعال.

ثاني عشر- دراسة (خالد بن إبراهيم الدخيل، 2000م) بعنوان: "دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً (1968م – 1997م)" (12).

أشارت الدراسة الى ان توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية، والتجارية مع دول العالم المختلفة، كان وما زال من أولوية الأهداف الاستراتيجية التي سعت مختلف الخطط

الخمسية للتنمية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها، ويهدف البحث بصفة أساسية إلى إجراء دراسة تحليلية، قياسية لتطور الطلب من الواردات والصادرات السعودية، في المملكة العربية السعودية خلال الثلاثين عاماً (1968م-1997م) ، وتناول التحليل عدداً من الأهداف التفصيلية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. استعراض أهم المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية في المملكة، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو في الواردات والصادرات السعودية، ومقارنة هذه المعدلات بمثيلاتها في الدول المتقدمة، والنامية من جهة، وببعض المتغيرات الاقتصادية الهامة، مثل الدخل، والسكان من جهة أخرى.

2. معرفة الأهمية النسبية لواردات المملكة، وصادراتها في الاقتصاد السعودي، وكذلك في إجمالي الواردات والصادرات، على المستويين الإقليمي والعالمي، مع بيان الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في اقتصاد المملكة.

3. دراسة التوزيع الجغرافي، والتكوين السلعي ،والصادرات السعودية، مع تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، في جانبي الواردات والصادرات على وجه الخصوص، والتجارة الخارجية على وجه العموم.

4. مقارنة هيكل الواردات والصادرات للمملكة خلال فترتين زمنيتين هامتين في تاريخ الاقتصاد السعودي، والوقوف على ما طرأ في حجم وأنماط هذه الواردات، والصادرات، من تغيرات خلال فترتي الدراسة.

5. تقدير دالة الطلب الكلي لكل من الواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية، وكذلك تقدير الدوال الجزئية للطلب من الواردات حسب أهم الدول المصدرة، وكذلك الصادرات حسب الدول المستوردة، وسيتم ذلك من خلال بناء واختبار نماذج اقتصادية قياسية لتحديد أهم العوامل المؤثرة في واردات المملكة وصادراتها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. يعتبر الدخل القومي والأسعار النسبية للواردات، محددين هامين لإجمالي الطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية، خلال فترتي الرخاء والركود الاقتصاديين.

2. فاقت مرونات الدخل والأسعار لكل من الواردات والصادرات في الأجل الطويل، نظيرتها في الأجل القصير، كما أكدت المرونات الداخلية، للطلب من الصادرات والواردات في الأجل الطويل، على قوة الأداء للميزان التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

3. دالتا الطلب من الواردات والصادرات في المملكة، خضعتا لعملية تكيف جزئي خلال كامل فترة الدراسة، وعلى وجه التحديد فإن سلوك الواردات السعودية، قد تأثر بشكل أساسي بالدخول السابقة خلال فترة الرخاء الاقتصادي، بينما كان سلوك الصادرات أكثر تأثراً بالدخول السابقة في الدول الصناعية خلال فترة الركود الاقتصادي.

4. الطلب على الواردات في المملكة من أهم الشركاء التجاريين في الأجل القصير يعتبر مرن بالنسبة للدخل، ومرن بالنسبة للأسعار النسبية.

ثالث عشر- دراسة (عمر فيحان المرزوقي، 1409 هـ- 1992م) بعنوان: "التبادل التجاري بين الدول الإسلامية- دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عن الفترة 1395-1405هـ"[13].

هدفت الدراسة إلى تقديم وصف لوضع التبادل الخارجي بين الدول الإسلامية وتشخيص الأسباب والعوامل الكامنة وراء ضعف حجم ذلك التبادل، ومحاولة استكشاف وسائل تنميته مع إبراز دور المصارف الإسلامية في ذلك. فقد جاءت الرسالة في مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة أبواب وخاتمة. وتوصلت الدراسة الى أن إنتاج الدول الإسلامية يهيمن عليها قطاع الإنتاج الأولي، وهي تعاني من التبعية الاقتصادية. كما اقتصاديات الدول الإسلامية منفتحة على العالم الخارجي أكثر من انفتاحها على بعضها البعض .يضاف الى

ذلك أن هناك العديد من العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول الإسلامية منها عقبات هيكلية وعقبات نقدية واعتبارات سياسية إضافة إلى التبعية التجارية.

أما أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة فهي:

1 -العمل بنظام العشور الإسلامي لما يسهم به ذلك من توسيع التبادل التجاري.
2 -ممارسة العمل بأسلوب التجارة المكافئة لتفادي عقبات ندرة النقد الأجنبي.
3 -العمل على إيجاد نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية.
4 -تنمية النشاط الاقتصادي وتنويعه لتوسيع التبادل التجاري.

3.7- الدراسات الأجنبية

رغم الجهد والبحث عن الدراسات الأجنبية في الجامعات السعودية، وغيرها من الجامعات خارج المملكة، وفي مواقع الانترنت، بشأن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين، وعن الاقتصاد الصيني، فإن الباحث استطاع العثور والحصول على بعض من الدراسات، وليس كلها، وعلى ما يساعده من بحث علمي آني ولاحق، بيد أنه ميدانياً حصل على دراسة باللغة الصينية، في أثناء اتصاله بالسفارة الصينية في المملكة العربية السعودية، وقد ساعده في ترجمة مضمونها أحد موظفي السفارة المذكورة، تقديرا للباحث وبحثه، بيد أن الباحث سوف لن يتوقف عن مهمة البحث العلمي عن الدراسات العلمية التي تناولت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والصين، الآن وفي المستقبل، إن شاء الله تعالى، لتعميق تخصصه واهتماماته بالصين وعلاقاتها المتطورة مع المملكة العربية السعودية تخصيصاً، والدول العربية الخليجية تعميماً. وازاء الدراسة التي حصل عليها والمشار اليها آنفاً، فقد تصرّف الباحث بما يتلائم وصياغة مضمون الدراسة ومحتوى ما ورد فيها، وتصميم ما وجده مناسباً من مفردات اللغة العربية، وهذه الدراسة هي:

رابع عشر- دراسة (شوان لي جوو، 2014) بعنوان: "العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية" [14].

تناولت الدراسة واقع العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية، وأيضاً واقع الاقتصاد الصيني والتطورات المصاحبة له، فأكدت **أن** قيمة التجارة الخارجية ارتفعت (2266) ضعفا في عام 2008، وتحولت الصين من دولة مغلقة أو نصف مغلقة الى دولة منفتحة على العالم. وأن الصين ومنذ بداية تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح، أصبحت ثالث اكبر دولة في التجارة الخارجية. وازداد أجمالي قيمة الصادرات والواردات للبلاد من 1.13 مليار دولار أمريكي فى عام 1950 الى 2.5616 تريليون دولار أمريكي في عام 2008. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستخدمة فعليا 852.6 مليار دولار أمريكي منذ تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح. في حين بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة فى الخارج 40.7 مليار دولار أمريكي فى العام الفائت. وقد احتلت الصين المركز الأول بين دول العالم فى حجم احتياطي النقد الأجنبي. وكان حجم احتياطيها من النقد الأجنبي 139 مليون دولار أمريكي فى عام 1952، وبلغ الرقم1.946 تريليون دولار أمريكي فى عام 2008.

وثمنت الدراسة حرص السعودية على مواصلة تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الصين، إذ استثمرت المملكة 150 مليون دولار لبناء الجناح السعودي في (إكسبو شنغهاي الصين 2010)، حيث يُعدُّ الجناح السعودي أكثر من الأجنحة الأكثر زيارة وإقبالا وقتها. وفي عام 2013، وجهت الدعوة للصين كضيف شرف في مهرجان الجنادرية السعودي، حيث تلاقت الفعاليات الثقافية الصينية مع التراث السعودي وحظيت الفعاليات الصينية بإقبال كثيف. وبعد هذه الدعوة حضرت السعودية كضيف شرف في الدورة العشرين لمعرض الكتاب الدولي في بكين 2013، حيث عرضت للشعب الصيني الثمرات الإنسانية السعودية بما فيها الثقافة والآداب والطب.. إلخ. وأشارت الدراسة الى أن السعودية تُعدُّ من أهم شركاء الصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وأفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، شهدت العلاقة الاقتصادية والتجارية بين

البلدين تطورا ملحوظا ومستقرا، ويتوسع نطاق التعاون باستمرار. ووفقا لإحصاءات الجمارك الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 72.2 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت زيادة كبيرة في حجم مشاريع المقاولات للشركات الصينية في السعودية. وتولي الصين اهتماما بالغا للتعاون في مجال الطاقة مع السعودية وتتمتع الرياض وبكين بإمكانات التكامل القوية في هذا المجال.

وأشارت الدراسة أن الصين في عام 2013، استوردت 53.9 مليون طن من النفط الخام من السعودية، ما يمثل خُمس إجمالي واردات النفط في الصين. وإضافة إلى ذلك، لدى البلدين آفاق واسعة في التعاون في مجال الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الرياحية وغيرها. إن القدرة الإنتاجية للخلايا الكهروضوئية في الصين تبلغ 80 في المائة في العالم، وسترتفع في 2015 إلى ما فوق 35 غيغا واط، لتحتل المركز الأول في العالم. وأصبحت الصين أكبر دولة من حيث قدرة توليد الطاقة بالرياح، التي تبلغ 75.38 غيغا واط في نهاية عام 2012. وفي مجال البنية التحتية السعودية، تشارك الشركات الصينية في المقاولات بعقد مشاريع كبيرة في كل نشاط، وتأتي بالتقنيات والخبرات الناجحة من الصين، بينما تلتزم بسياسة السعودة لتقديم فرص عمل أكثر محليا. الصين بنت عشرة آلاف كيلومترات من خطوط سكك حديدية عالية السرعة، وستبلغ خطوطها قبل نهاية العام الحالي 12 ألف كيلومتر، وهي الأطول في العالم. كما تحتل الصين مقاما متقدما من حيث التقنيات وسرعة البناء في هذا الصدد، علما بأن السعودية وضعت الخطة الضخمة لبناء شبكة السكك الحديدية وترقيتها، ويمكن للطرفين تعزيز التعاون في هذا المجال. إن الصين على استعداد لتبادل تجارب التنمية مع السعودية، وتشجيع شركات صينية ذات قدرة عالية وسمعة جيدة على الاستثمار والمشاركة في بناء المملكة، وتقديم المنتجات والخدمات ذات الجودة والتقنية العالية، بما يعزز ويعمق التعاون الثنائي.

خامس عشر- دراسة (Clem Tisdell, 2009) بعنوان: Economic Reform and Openness in China: China's Development Policies in the Last 30 Years.[15]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأحداث السياسية التي قادت الصين إلى اتخاذ قرارها في بدء الاصلاحات الاقتصادية عام 1978، وكذلك الطريقة التي قاد فيها دنغ شياو بينغ التطور الجديد. كما تناقش مؤشرات التقدم الاقتصادي في الصين منذ عام 1978، وتسلط الضوء على مفهوم اشتراكية السوق الصينية مع تحليل خصائصها، وتحليل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين حالياً نتيجة الركود الاقتصادي العالمي والطريقة التي تمكن الصين في مواجهة هذه التحديات، إضافة إلى مناقشة مستقبل الصين السياسي والاقتصادي ومكانتها الدولية المتنامية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها:

1. أن المؤسسات السياسية ليست هي الوحيدة صاحبة النفوذ الاقتصادي في إدارة شؤون الدولة، بل تلعب الخلفية الثقافية والتفاعلات الاجتماعية للمجتمع الصيني دورها في التأثير على المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والتي قد تكون مرتبطة مع الكونفوشيوسية التي تدعم احترام السلطة وتقدر الاستقرار الاجتماعي.
2. يجب أن يتطور نظام الإصلاح الاقتصادي ليشمل الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد وعدم العودة إلى التخطيط المركزي.
3. أن دنغ شياو بينغ كان زعيم حكيم وشجاع، حيث استطاع بحكمته أن يدرك دور الإصلاح والانفتاح لاستغلال المزايا التي تتمتع بها الصين، وكان يدرك أيضا أن الإصلاحات يجب أن تتم على مراحل بوتيرة تدريجية ومنتظمة، ولكن كما هو متوقع، لم يستطع التنبؤ بتقديم الحلول لجميع قضايا التنمية التي من شأنها أن تنشأ في نهاية المطاف بالنسبة للصين ، مثل عدم المساواة المتزايد في الدخل، ومشكلات البيئة، والأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف حاليا بالصين.
4. أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في السنوات ال 30 الماضية يرجع إلى قيادة حكيمة وقوية وذات حنكة سياسية واقتصادية عالية، وأن الاستمرار في تحسين رفاهية الشعب الصيني يعتمد على نوعية القيادة التي يجب الحفاظ عليها، وتحسينها، في الوقت الذي أصبحت التنمية الاقتصادية فيه أكثر تعقيدا.

5. عملت التنمية الاقتصادية خلال فترة الإصلاح على توسيع السوق المحلية بشكل كبير، في حين أن الصين ليست محصنة ضد آثار الركود الاقتصادي العالمي، والمزيد من التوسع في السوق المحلية الصينية يخفف من أثر الركود العالمي على اقتصادها
6. أن الأهداف الأساسية للسياسة الصينية لا تزال دون تغيير، وستستمر الصين في ضبط توازنها بين العدالة في توزيع الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية ، والحفاظ على البيئة والتنمية الثقافية والتنمية المستمرة.

سادس عشر- دراسة (Institute of World Economics and Politics,2006) بعنوان: "CHINA'S ECONOMIC REFORM: SUCCESS, PROBLEMS AND CHALLENGES"[16].

هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عن الاقتصاد الصيني منذ عام 1949 حتى الوقت الحاضر، وتحليل انجازات الاصلاح الاقتصادي في الصين، وتحديد العناصر الأساسية لنجاح الإصلاح في الصين، ومن ثم التعرف على التحديات الرئيسية والقيود التي تواجه الصين في المستقبل. توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها:

1. لم يحقق الاقتصاد المخطط التنمية المستدامة للصين ، حيث وجدت الحكومة الصينية أنه كان يشكل صعوبة كبيرة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما جعلها تخطو نحو الإصلاح واتباع نهج تدريجي في صعود القطاع الخاص الذي أسهم اسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي للصين.
2. استخدمت اللامركزية كعنصر فعال في التحول الاقتصادي للصين، حيث تمتعت حكومات المناطق المحلية بالحكم الذاتي الذي كان حاف ا زً قويا في تشجيع ونجاح تجارب الاصلاح الاقتصادي، ولكن في الوقت نفسه ظهرت بعض المشكلات العميقة الجذور في النظام الاقتصادي للصين مثل الحماية المحلية، وتفاقم عدم

المساواة، واتساع التفاوت بين المحافظات المختلفة ومشكلات الفساد والفوضى المالية وغيرها.

3. إن قنبلة النمو السريع في الصين سوف تنفجر في أي وقت لظهور العديد من المشكلات التي ظهرت في مرحلة الاصلاح والتحول إلى نظام السوق مثل، زيادة عدم المساواة والتلوث البيئي ونظام المالية الهش ومشكلة الطاقة والاصلاح السياسي ولا يمكن للصين تفكيك قنبلة النمو لإصلاح تلك المشكلات.
4. دخلت الصين حقبة جديدة من عملية التنمية الاقتصادية مع مجموعة من التحديات، والتي تختلف إلى حد كبير عما كانت عليه في الماضي القريب، الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان الصين زخمها من النمو الاقتصادي، والتحدي الأكبر الذي سيواجه الصين هو كيفية إعادة توجيه النمو إلى مسار أكثر استدامة.
5. هناك ارتفاع في الادخار المحلي للصين بشكل أسرع من الاستثمار، والفائض التجاري الصيني، والذي يعادل فائض الادخار الذي يتم استثماره في الخارج، لا سيما في سندات الخزينة الامريكية، مما يقلل من تحفيز الاستهلاك المحلي والذي بدوره يدعم زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي للصين.
6. إن المزيد من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يعرض التجارة الخارجية للصين لمزيد من المخاطر.
7. من التحديات التي تواجه الصين هو الضغط على العملة الصينية من أجل رفع قيمتها مقابل الدولار، مما يؤدي الى انخفاض الصاد ا رت الصينية وزيادة الواردات وبالتالي الحد من الفائض التجاري بصورة مباشرة، الامر الذي سيكون له تأثير قوي على الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي.

سابع عشر- دراسة (Jinglian Wu, 2004) بعنوان: Contemporary Reform "China's Economic"[17].

هدفت الدراسة إلى كشف وتحليل عمق العوامل الأساسية التي أدت إلى إقامة النظام الاقتصادي في الصين، مع اجراء مسح عام وشامل لعملية الإصلاح الاقتصادي، ويشمل

كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الصيني، وبيان المشكلات الاجتماعية ومشكلات الاقتصاد الكلي، والكشف عن المهام التي لم تنته من إصلاح بناء اقتصاد السوق وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء المشترك. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها:

1. أن النظم الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الشرقية مركزيا لم تعمل على النحو المنشود.
2. يجب أن يتطور نظام الإصلاح الاقتصادي ليشمل الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد وعدم العودة إلى التخطيط المركزي.
3. لا بد أن يستند اقتصاد السوق على سيادة القانون والشفافية وأن يقوم النظام السياسي على الديمقراطية بشكل أفضل.
4. يجب أن تبذل الحكومة الصينية مزيداً من الإصلاحات الهيكلية والمالية والاجتماعية المصاحبة للتوزيع العادل.

ثامن عشر- دراسة (Wang Mengku ، 2004) بعنوان: " China's Economy"[18].

هدفت الدراسة إلى التعرف على انجازات الإصلاح الاقتصادي في الصين والانفتاح والتنمية الاقتصادية في مناطق الصين الريفية والحضرية، وبيان أثر التغيرات الاقتصادية في حياة أفراد المجتمع الصيني، وتحليل الوضع الحالي والمستقبلي للصناعة التحويلية في الصين، وبيان أثر الإصلاح الزراعي في اقتصاد الصين، وأثر الاستراتيجية الاقتصادية في بروز الصين عالمياً، وتغير نمط العيش لدى الشعب الصيني، والتعرف على التعليقات الغربية المختلفة على النموذج الصيني. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها:

1. منذ أن تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح استطاعت الصين أن تحافظ على معدلات نمو مرتفعة بمتوسط قدره 7% ، الأمر الذي خلق من الصين معجزة في تاريخ العالم الاقتصادي، وأصبحت الصين القوة الدافعة للاقتصاد العالمي.

2. هناك حاجة للصين في إعادة هيكلة الاقتصاد بصورة أكبر نحو اقتصاد السوق، او اصلاح وتطوير المناطق الريفية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
3. إن مشكلة تحديث الصين تقع في الغرب وليس في الشرق، والجولة الأخيرة من تحديث الصين قد تكون في الغرب الصيني، ولذلك فإن حملة تنمية المناطق الغربية هي استراتيجية التنمية طويلة الأجل للصينيين.
4. تنمية المناطق الغربية يحتاج إلى تخطيط دقيق ضمن عملية تحديث تدريجية وعبر مراحل.

تاسع عشر- دراسة (Justin Yifu Lin , Fang Cai , and Zhou Li, 1992) بعنوان: "THE LESSONS OF CHINA'S TRANSITION TO A MARKET ECONOMY"[19].

هدفت الدراسة إلى تحليل عملية التحول في الاقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من أجل تقديم العبر والدروس للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع بيان المشكلات التي مرت بها الصين مقارنة مع طبيعة وأسباب المشكلات للدول التي تمر بمرحلة انتقالية ومدى التشابه بينها، ونناقش هذه الدراسة أيضاً استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين قبل الإصلاحات وتقدم تحليل للمشكلات المرتبطة بتلك الاستراتيجية، وكذلك تحليل للمشكلات في فترة الاقتصاد المخطط مثل انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، وانخفاض الكفاءة الفنية المتمثلة في فشل توزيع الموارد، وانخفاض جهد العمال في التعاونيات الزراعية لانخفاض أو شبه انعدام للحوافز والأجور، وهذه العوامل مجتمعة كانت سبباً في معظم المشكلات الاقتصادية التي ظهرت من خلال الإصلاحات .وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها:

1. تعود الإصلاحات الاقتصادية بالنفع على غالبية الناس داخل الصين، وحافظت على معدلات نمو قوية في جميع مراحلها.

2. تم تحسين كفاءة مؤسسات الدولة من خلال إنشاء مناطق الحكم الذاتي وتلبية المنافسة من القطاعات غير حكومية، او انشاء المشاريع الصغيرة وغير الحكومية، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي.
3. استخدمت الصين النهج التدريجي في الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال إصلاح مؤسسات الدولة والاهتمام بالمناطق الأكثر قدرة على التطور والتقدم، ولكن الصين دفعت ثمن ذلك، فقد تخلفت الإصلاحات للمؤسسة الصغيرة والإدارة، وآلية تخصيص الموارد، وأصبحت الترتيبات المؤسسية في النظام الاقتصادي غير متناسقة داخليا، نتيجة لعدم التوافق المؤسسي، وظهرت مشاكل عدة مثل ارتفاع معدلات التضخم وغيرها، وللتخفيف من هذه المشاكل، تلجأ الحكومة في كثير من الأحيان إلى تدابير إدارية تقليدية والتي تتسبب في نمو القطاعات الحيوية في الاقتصاد الصيني دون التوصل إلى التنمية المستدامة.
4. مع كل المشاكل التي ظهرت في الصين، فإن تجربة التنمية الصينية قد تقدم درسا مفيدا لتصميم سياسات الإصلاح في اقتصادات أخرى، حيث تم اعتماد استراتيجية الصناعات الثقيلة أو غيرها من استراتيجيات التنمية المماثل، رغم أن مراحل التنمية، والنظم السياسية، والتراث الثقافي تختلف من اقتصاد إلى آخر.

4.7- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، أنها ركزت في جلهّا على أن تجربة الصين توفر المختبر المثالي لبحوث الاقتصاد والتنمية، حيث أن دراسة الاقتصاد الصيني لا تسلط الأضواء فقط على أسباب وكيفية هذا النمو الهائل، ولكن أيضا تعمل على إثراء فهمنا للإصلاح والتطورات المؤسسية وطبيعة النهج التدريجي الذي جنبَّ وأبعد الصين عن العديد من الأزمات، بل أن التجربة التنموية الصينية تقدم نموذجاً على إمكانية السير بشكل محدد ومضمون في ظل التطورات الدولية والاقليمية. وعلى هذا الأساس لا تختلف دراستنا الحالية عما ذهبت اليه الدراسات الآنفة الذكر، باستثناء أن الدراسة التي أعدها الباحث قد تخصصت وتعمقت بالعلاقات الثنائية، الاقتصادية والتجارية بين المملكة

العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، من نواحي عدة، حيث أنها تطرقت إلى مراحل تطور هذه العلاقات وتناميها، حتى وصلت الى مستواها العالي، الذي يتطلب المزيد من البحث والدراسة العلمية لإدامة صرح الأسس التي جاءت بها من جهة، ولكي يستفيد الاقتصاد السعودي من الاقتصاد الصين، وبخاصة من كيفية انتقال الصين من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح منذ بداية القرن العشرين، من خلال استخدام سياسات الإصلاح والانفتاح، وبيان أهم المقومات التي يرتكز عليها نجاح التجربة الاقتصادية الصينية، كما أن الدراسة توضح أهم المجالات والعلاقات التي بنّت وطوّرت العلاقات السعودية الصينية، سعياً منها لإبراز أهم التحديات والمشكلات التي قد تواجه مستقبل العلاقات بين البلدين، الاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية، وسواها من حقول وميادين، تصّب في صالح كل من البلدين، مع التوضيح المبرّر لدور المملكة العربية السعودية على مستوى الاقتصاد العالمي، ودور الصين المتميز على مستوى مساحة الكرة الأرضية، والتي كان له تأثيره على مسيرة النمو الاقتصادي للصين وبروز المنافسات الحادة بين الدول، خاصة المتقدمة منها، لضمان الأسواق وكسب المستقبل في لحظة الحاصر.

مراجع الفصل السابع

1. كايد الركيبات. قراءة في العلاقات الثنائية الأردنية السعودية.- عمان: مؤسسة الحوار المتمدن، 2015م.
2. عثمان ميرغني المكاشفي. الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية 2004-2012م.- الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م.
3. نورة زيد العثمان. أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.- الرياض: جامعة الملك سعود، 2013م.
4. دلال خالد الغملاس. أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.- الرياض: جامعة الملك سعود، 2013م.
5. عبد الرحمن بن سانية. الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية.- الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013م.
6. محمد عطية محمد ريحان. التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلة.- فلسطين: غزة، جامعة الأزهر، 2012م.
7. عبد الحميد رضوان. التجربة الصينية في تنمية الصادرات.- القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والسياسية، 2009م.
8. غادة سيد عبدالله سيد شعبان. تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الصين ومصر- دراسة مقارنة.- القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه، 2008م.
9. ناهد محمد حسن طاهر. التجارة الخارجية وسعر الصرف، التجربة السعودية اليابانية- دراسة تطبيقية.- جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 2008م.
10. هشام بن عبدالعزيز العمار. مكانة الصين الدولية- دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006).- الرياض: جامعة الملك سعود، 2008.

11. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، 1427هـ- 2006م. علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.- مكة الكرمة: جامعة أم القرى، 1427هـ- 2006م.
12. خالد بن إبراهيم الدخيل. دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً (1968-1997م).- الرياض: مجلة الإدارة العامة، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الرابع ، 2000م.
13. عمر فيحان المرزوقي. التبادل التجاري بين الدول الإسلامية- دراسة تطبيقية عن الفترة 1395-1405هـ .- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1409هـ- 1992م.
14. شوان لي جوو. العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية.- بكين: وكالة الأنباء الصينية (شنخوا)، 2014.
15. Clem Tisdell. Economic Reform and Openness in China. China's Development Policies in the Last 30 Years"2009.
16. Institute of World Economics and Politics" CHINA'S ECONOMIC REFORM: SUCCESS, PROBLEMS AND "CHALLENGES, 2006.
17. Jinglian Wu. Contemporary China's Economic Reform , 2004.
18. Wang Mengkuo . China's Economy ،2004.
19. Justin Yifu Lin , Fang Cai , and Zhou Li. THE LESSONS OF CHINA'S TRANSITION TO A MARKET ECONOMY , 1992.

الفصل الثامن

المفاهيم والمصطلحات الاجرائية

الفصل الثامن
المصطلحات والمفاهيم

- **العلاقات الاقتصادية**

أصبح موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية حاجة ملحة لدراسات تنظم شتات الفروع والجوانب الاقتصادية المختلفة والتشابك الاقتصادي بين الدول، وهدفه دراسة بنية وتحليل أثر التدفق للسلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول على رفاهية المستهلكين المحليين، ودراسة طبيعة السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لتنظيم هذه التدفقات بما يتماشى ومصلحة الاقتصاد الوطني. فالاقتصاد الدولي في الوقت الحاضر موجود بحجم وبقوة وكثافة أكثر من أي وقت مضى، لقد أصبح لزاما على جميع الدول أن تشارك في التبادلات الدولية، وأن تشارك في مؤسسات اقتصادية دولية لتفيد وتستفيد، وأصبح التوطن الصناعي وانتقال رؤوس الاموال لا تحده حدود. وانطلاقا من هذا الاعتماد المتبادل الذي يتزايد باضطراد لم يعد هناك مجال لدولة تستطيع ان تضع سياساتها الاقتصادية الداخلية دون أن تأخذ في الاعتبار، وبصورة جدية الاتجاهات الاقتصادية العالمية. ولا شك ان التجارة الخارجية تعتبر العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وإن المبادلات الدولية التي تترجم من خلال ميزان المدفوعات تكون نتيجتها النهائية، حقوقا والتزامات مالية تجاه الدول الأخرى.

- **الميزان التجاري**

بيان قيمة الصَّادرات والواردات، أي بيان يتمّ به المقارنة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات لإحدى الدول، وفيه يظهر الرصيد الدائن أو المدين، وفرق القيمة الكليَّة للصادرات والواردات في فترة معيّنة، إذ أنه تكافئ بين ما تنفقه دولة على الاستيراد وقيمة ما تقوم بتصديره، وأحسن ميزان تجاري هو الميزان الذي تكون فيه عائدات التصدير أكبر من نفقات الاستيراد، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق، وإذا رجحت كفة الواردات على كفة

الصادرات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق. ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات [1].

- **العجز في الميزان التجاري**

يكون العجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة معينة أقل من حجم الاستيراد، أو لا يغطي حجم المستوردات لهذه الدولة، وهو ما يحدث عنه عجز في الميزان التجاري للدولة [2].

- **ميزان المَدْفوعات**

ميزان المدفوعات هو وثيقة تبيِّن المبادلات الجارية من مدفوعات وموصولات مستلمة بين المقيمين في البلد والدول الأجنبيّة خلال فترة زمنيّة محدّدة [3].

- **التِّجارة البينيَّة**

التجارة البينية هي تجارة تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول، تحرص فيها الدَّولة على دعم التجارة البينيّة مع دول بعينها مثل الدول العربيّة أو الاوربية أو الأجنبيّة الأخرى مع بعضها البعض الآخر [4].

- **الميزان الحسابيّ**

الميزان الحسابي هو بيان ما للدولة وما عليها من الدُّيون قِبَل الدُّول الأخرى.

- **ميزان المدفوعات**

ميزان المدفوعات هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم، خلال فترة معينة من الزمن، بين بلد ما ومختلف البلدان الأجنبية، وتشمل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وحركة الذهب. وبكلمة أخرى فإن ميزان المدفوعات هو البيان السنوي الإجمالي الذي يمثل إيرادات الدولة من الخارج [5].

- **الأزمة الاقتصادية**

هي حالة حادة من الضيق ومن المسار السيء للاقتصاد للدولة. وترافق الأزمة ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي عامة. وفي اقتصاديات ما قبل المرحلة الصناعية كانت الأزمات على الأخص أزمات قحط ومحل. وفي الاقتصاديات الصناعية تستثار الأزمات بظاهرة إنتاج مفرط نسبيا بسبب زيادة في الطلب يؤدي إلى التوسع في عملات الإنتاج حيث تقوم القطاعات الإنتاجية بتوظيف المزيد من رؤوس الأموال بغرض زيادة الإنتاج ، ثم تتلوها فترة ينخفض فيها الإنتاج- قصور الطلب مع زيادة في العرض- فتنخفض المبيعات، وتنقص الأرباح، وتضيق سوق العمل، وتنخفض الأجور وتظهر حالات الإفلاس والبطالة. وأسباب الأزمات الاقتصادية عديدة ومعقدة، وهي تعود إلى جميع الظاهرات الطبيعية التي تجعل النشاط الاقتصادي في مجمله يفلت من التنظيم العام، ومن عقلانية التكامل [6].

- **الحماية التجاريَّة**

الحماية التجارية هي اتِّجاه يدعو إلى تدخُّل الدول لتوجيه الاقتصاد الخارجيّ لتحقيق أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة مُعيَّنة من أهمّها تشجيع الصناعات الوطنيّة وحمايتها.

- **احتياطيات النقد الأجنبي** Foreign Exchange Reserves

هي الأصول السائلة بحوزة حكومة الدولة أو بنكها المركزي بغرض التدخل في سوق النقد الأجنبي. ويتضمن ذلك الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل، كالدولار الأمريكي بالنسبة للدول بخلاف الولايات المتحدة أو الدويتش مارك بالنسبة للدول بخلاف ألمانيا على سبيل المثال، وكذلك الأوراق المالية الحكومية المشتراة بهذه العملات. كما يمكن أن تتضمن احتياطيات النقد الأجنبي أيضا الأرصدة لدى المؤسسات الدولية، وأهمها صندوق النقد الدولي. ولكنها لا تشمل الأرصدة الفعلية من العملات الأجنبية أو الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها بنوك

الدولة أو المشروعات الأخرى. ولكن في حالة الطوارئ يزيد احتمال إضافة بعض هذه البنود إلى احتياطيات النقد الأجنبي لدى الدولة [7].

- **الاقتصاد الدولي**

الاقتصاد الدولي يمثل الإطار الذي يجمع المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، فيهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية. ويسعى الاقتصاد الدولي لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج. ويمكن القول انه يهتم بدراسة العولمة بمفهومها الاقتصادي [8].

- **التجارة الدولية**

ممثلة ب(نظرية التجارة الدولية) والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي، ومتغيرات السياسة التجارية مثل معدلات الرسوم الجمركية والحصص التجارية [9].

- **الشركة المتعددة الجنسيات** Multinational Corporation

هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries. ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها

وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته [10].

- **الاستثمار**

الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة. و يمكن تعريفة أيضا علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة [11].

- **الدخل الإجمالي** Gross income

يعرف الدخل الإجمالي بأنه دخل الشركة أو دخل شخص قبل الضريبة و قبل حسم تكاليف الصنع والبيع . أي أنه بالنسبة للشركة المبالغ التي تحصل عليها من جميع المصادر قبل حسم تكاليف التصنيع والبيع والتوزيع. وتعتبر جميع المبالغ التي يقبضها شخص والتي دخلت في حوزته وله الحق في التصرف فيها هي الدخل الإجمالي له [12].

- **التضخم الاقتصادي**

التضخم الاقتصادي، هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ضمن هذا الاطار، ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في أتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية. وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم [13].

- **التكامل الاقتصادي**

التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. في الاقتصاد الدولي، هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كل البلدين، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة. كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين

الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. وبشكل عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض أو الغاء التعرفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولا إلى الاندماج الاقتصادي الكامل [14].

- **السلع الاستهلاكية**

السلع الاستهلاكية، هي المنتجات والخدمات ذات الإنتاج الضخم، وقد يكون أو لا يكون فيها مميزات التي تميزها عن غيرها من المنتجات المشابهة. اما بالنسبة للسلع الاستهلاكية للمنتجات والخدمات ينطوي على المسوقين وتجار التجزئة وتجار الجملة الذين يحاولون أن يجعلوا تبادلاً مربحاً من هذه السلع أو الخدمات مع الزبون أو الزبائن. وهناك تعريف اخر هو أن المنتجات والخدمات يكون بها نفس المميزات ولكن الاختيار يكون على أساس السعر. وأصبحت الآن السلع الاستهلاكية في تزايد وخاصة مع تجار التجزئة الكبيرة الذين حفزوا هذا المجال ومع تزايدها وتشابه المنتجات في فئة معينه وبالتالي يؤدي إلى خفض الأسعار لهذه المنتجات فهذه تعتبر فائدة للزبائن لحصولهم على السلع التي يريدونها بأسعار مناسبه لهم. كذلك سرعة الوصول إلى هذه المنتجات والخدمات والمعلومات عنها عن طريق الدخول إلى الإنترنت ويستطيع من خلاله الزبون عمل مقارنة بين الأسعار فهذا يزيد من المنافسة بين المسوقين والبائعين في أنهم يحاولون دائما إلى خفض أسعارهم لجذب الزبائن لهم. والأن أصبحت معظم الشركات تحول خطط أعمالها على وجه السرعة للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها شبكة الأنترنت خوفاَ من أنها تفقد حصتها في السوق لصالح المنافسين، وعلى ذلك لابد أن نعلم أن السلع الاستهلاكية تباع على أساس السعر وليس على أساس العلامة التجارية. وهي تعتبر من الاستراتيجيات التي يتبعها المسوق أو البائع للحصول على أكبر قدر من الزبائن ولكي تربح تجارته [15].

- **السلع الأساسية**

السلع الأساسية هي السلع والأشياء ذات القيمة، وذات النوعية الموحدة، والتي تنتج بكميات كبيرة من قبل منتجين كثيرين ومختلفين. وتشمل المواد الطبيعية والموارد الأساسية والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية مثل خامات الحديد والنفط الخام

والفحـم، والإيثـانول والملـح والسـكر والـبن وفـول الصـويا ومنتجـات الألومنيـوم والنحاس، والأرز والقمح والذهب والفضة والبلاتين والحبوب، والمعادن. وهي قابلة للتبادل مع منتج آخر من نفس النوع، وتتيح هذه السلع للمستثمرين الشراء أو البيـع بها، وبالنسبة لأسعار هذه السلع فهي تخضع للعرض والطلب. حيث يتقلـب سـعرها يوميا على أساس العرض والطلب العـالميين. وفي بعـض الـدول يكـون هنـاك نظـام اقتصادي يأمر بوضع تسعيرة جبرية لهذه السـلع الأساسـية والمنتجـات الاسـتراتيجية، مثل زيت الزيتون والسكر والأرز، والأسمدة، والحديد والإسمنت. حيث أن واحـدة من الخصائص المميزة للسلعة الجيدة هي أن يتم تحديد سعرها من السوق ككـل. وقـد تم تعريف السلعة الأساسية على أنها أي سلعة أو خدمة تنتجها اليد العاملـة البشـرية وتعرض كمنتج للبيع في السوق عموماً. كما أن بعض السلع الأخـرى المسـعرة أيضـا تعامل كسلع أساسية، مثل قوة العمل البشرية، والأعمال الفنية، حتى على الرغم من أنها قد لا تكون منتجه خصيصاً للسوق، أو قد تكون هذه السلع غـير قابلـة للإنتـاج أصلاً. وبشكل عام، فإن ما يحرك سوق السلع الأساسـية هـو نمـو الاقتصـاد العـالمي. وكلما تقدم الاقتصاد، كلما زاد الطلب على السلع الأساسية. إن توجهات الاقتصـاد العالمي تتوقع بأن يتوجه المزيـد مـن النـاس نحـو المـدن والاسـتفادة مـن التكنولوجيـا الحديثة. وهذا يزيد من الحاجة إلى البنـى التحتيـة، مثـل: الميـاه، الإسـكان، المكاتـب، المصانع والمواصلات. وكل هذا يؤدي إلى المزيد مـن الطلـب علـى السـلع الأساسـية (16).

- **التجارة الدولية** International trade

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمنـاطق المختلفـة، وتشـكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان (17).

- **التجارة الخارجية** Foreign Trade

التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقـال رأس المـال بـين أقطـار العـالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى (18).

- **التنمية** Development

التنمية هي عملية التقدم في كافة مجالات الدولة، مثل التعليم وارتفاع الدخول وارتفاع الناتج المحلي ونسبة الفرد منه وحقوق الانسان وتوصيل الكهرباء والمياه والخدمات الاخرى ومستويات الامية واستخدام التكنولوجيا والحالة الصحية وغيرها. فالتنمية هي التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع [19].

- **الدخل القومي**

الدخل القومي القيمة الإجمالية الصافية للسلع التي ينتجها جميع أفراد الأمة وللخدمات التي يؤدونها خلال فترة من الزمن معينة هي عادة سنة واحدة. ويتمثل الدخل القومي في مجموع دخول عناصر الإنتاج (العمل (أجور) + رأس المال (فائدة) + الأرض (ريع) + عائد خدمات المنتج أو المشروع (ربح). أي أن الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار [20].

- **العرض والطلب** Supply and Demand

العرض والطلب، هي آلية و ظاهرة تحدد اشياء كثيرة، اهمها قيمة سلعة او خدمة ما. كلما زاد الطلب على شيء ما مع استمرار المعروض منه بنفس الكمية او ارتفاعه بصورة اقل، كلما ارتفع سعره، والعكس صحيح. وكلما زاد المعروض من منتج مع بقاء الطلب عليه بنفس القدر او ارتفاعه بصورة اقل، كلما انخفض سعره، والعكس. وكلما ارتفعا العرض والطلب معا او انخفضا معا بنفس المقدار، بقت قيمة الشيء كما هي [21].

- **معدل النمو** Growth Rate

معدل النمو هو معدل زيادة او انكماش الناتج الاجمالي المحلى عن السنة الماضية او فترة مقابلة، مثلا: ممكن مقارنة الربع او النصف الاول من هذا العام مقارنة بالربع/ النصف الاول من العام الماضي، وهكذا [22].

- **القوة الشرائية** Purchasing Power

القوة الشرائية هي قدرة العملة على شراء الخدمات و السلع. مثلا، اذا كان الجنيه كان يستطيع شراء ١٠ علب حلوى عام ٢٠٠٠، بينما يستطيع شراء علبة واحدة هذا العام، فبالتالي فقد انخفضت القدرة الشرائية للجنيه بهذا المقدار [23].

- **التحسين المستمر**

تؤكد فلسفة إدارة الجودة الشاملة على أهمية التحسين المستمر للمنشآت التي ترغب في عملية التطوير، ويرتكز هذا المبدأ على أساس فرضية مفادها أن العمل هو ثمرة سلسة من الخطوات والنشاطات المترابطة والتي تؤدي إلى محصلة نهائية ومن الضروري أن تلقى كل خطوة من هذه الخطوات ما تحتاجه و تستحقه من اهتمام مستمر حتى يمكن تقليص احتمالات تغيير تلك المحصلة النهائية، وكذلك لتعزيز ثقة وإمكانية الاعتماد على إجراءات ونظم العمل، إن فكرة التحسين المستمر تنطلق من مبدأ لتطوير المعرفة لأبعاد العملية الإدارية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك التطوير. ويعد التحسين المستمر عنصراً مهماً لتخفيض الانحرافات بأنواعها الخاصة والعامة التي تحدث في العملية الإنتاجية مما يساعد في الحفاظ على جودة الأداء وزيادة الإنتاجية من أهداف التحسين المستمر للجودة وجود نظم عمل وعمليات يوثق بها ويعتمد عليها في تحقيق النتائج المرجوة في كل مرة دون حدوث اختلافات في تلك النتائج [24].

- **تدريب العاملين وتأهيلهم**

يعّد تدريبُ العاملين وتأهيلهم نقطة أساسية ضمن تنمية الموارد البشرية، إذ ينظر إلى التدريب والتأهيل المستمر على أنه وسيلة لتنمية إمكانات العاملين كل ضمن وظيفته بما يحقق الإنجاز الأمثل، والتدريب يحتل أهمية متميزة لأنه سلسلة من الأنشطة المنظمة المصمّمة لتعزيز معرفة العاملين وما يتصل بوظائفهم ومهاراتهم وفهم تحفيزهم. وهذا يؤكد أن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعتمد على الاهتمام بإكساب المديرين والعاملين في المنظمات المهارات اللازمة لذلك. ويقصد بالتدريب على أنه عملية مخططة ومنظمة ومستمرة، تهدف إلى إكساب العاملين المعارف والقدرات والمهارات الجديدة المتخصصة والمرتبطة بالعمل، أو تغيير بعض اتجاهات العاملين وسلوكياتهم

بشكل يضمن تحسين الأداء وتحقيق أهداف المنظمة. وأن تـدريب العـاملين وتأهيلـهم يتطلب معرفة الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال عملية التـدريب، مثـل تطـوير مهـارات العـاملين، أو تعـريفهم الأسـاليب الضـرورية لتحقيـق الجـودة في الخدمات، أو تشجيعهم على اتخاذ القرارات والعمـل الجمـاعي، كمـا يتطلـب تحديـد النتائج المتوقعة للتدريب على مستوى أداء العاملين المتدربين وكفاءتهم، حيث يتوقـع أن يؤدي تدريب العاملين في المنظمة إلى تأهيلهم على الأداء الفعال، ومساعدتهم على حل المشاكل المتعلقة بالجودة، وبالتالي تحسين إنتاجيتهم [25].

- **الخدمة**

الخدمة هي منتوجٌ غيرُ ملموس، يقدّم فوائدَ ومنافعَ مباشرة للزبون، كنتيجة لتطبيق أو استخدام جهد أو طاقة بشرية أو آلية فيـه، علـى أشـخاص أو أشـياء معينـة ومحـددة، والخدمة لا يمكن حيازتها أو استهلاكها مادياً، كذلك هـي النشـاطات أو المنـافع الـتي تعرضُ للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة.

- **القدرة على الاتصال الفعال**

تعد القدرة على الاتصال الفعال أحد الوظائف الإدارية الأساسية التي بدونها لا يمكن لبرامج إدارة الجودة الشاملة أن تكتمل، إذ يقصد بالقدرة على الاتصال، تلك العملية الديناميكية التي تهدف إلى نقل الحقائق والآراء والمعاني، وهي تتطلب الاسـتمرارية في مزاولتها مع إظهار علاقات التأثير والتأثر بين طرفي الاتصال. وترتكز عملية الاتصال الفعال على تعريف جميع العاملين بأهـداف المنظمـة ورسـالتها، وتعريـف كـل عامـل بدوره لتحقيق هذه الأهداف، واهتمام الإدارة بإيجـاد وسـائل اتصـال فعالـة مـا بـين العاملين والزبائن المحليين والخارجيين، واهتمام الإدارة بوسائل اتصال فعالـة مـا بـين المنظمة والموردين وجعله جزءاً من العملية، وسـهولة وصـول العـاملين إلى أصـحاب القرار وشرح موقفهم، يعد من أساسيات إدارة الجودة الشاملة والتي تدعو إلى سـهولة فهم المعلومات ووصولها من شخص إلى أخر. والاتصال مهم ليس فقط خلال مرحلة

التطبيق فهو عملية مستمرة بلا نهاية، وهو ضروري لخلق الوعي بالإدارة الحديثة، والاهتمام والرغبة لتوفير وتحقيق النتائج بطريقة مستمرة [26].

- **البيانات والقرارات الرشيدة**

تمتاز المنشآت الناجحة، بأن قراراتها مبنية على حقائق وبيانات صحيحة، وليست مجرد تكهنات فردية أو افتراضات أو توقعات مبنية على أراء شخصية، فليس بمقدور المنظمة صناعة وإصدار القرارات الارتجالية المبنية، على أساس ممكن أن تنجح فيه، في عالم يتغيرُ بخطوات متسارعة. فالقرارُ الذي يتم التوصلُ إليه يجب أن يكون سريعاً ودقيقاً، إذ تمثلُ عملية صناعة واتخاذ القرارات اعتماداً على البيانات والمعلومات، أحد المكونات التي يرتكز عليها العقل الرشيد، ويتطلبُ تطبيقه الاعتماد على تقنيات وموارد تهيئة القنوات اللازمة لتمكين العاملين وإيصال ما يمتلكونه من معلومات، تتحدث عن الحقائق، إلى حيث يجبُ أن تصل هذه المعلومات للاستفادة منها في تحقيق الجودة، وعليه فإن عملية صناعة واتخاذ القرارات هي لحظة اختيار بديل معين، بعد تقييم بدائل، على أساس توقعات معينة لصانع ومتخذ القرار. وأن تبنيّ نهج جمع البيانات لتحقيق الوفرة في المعلومات يعطي رؤية واضحة لصانع ومتخذ القرار عن الظروف المحيطة به، وبالتالي يساعده على اتخاذه للقرارات في ضوء تلك البيانات، وبذلك تشكل المعلومات أساساً مهماً في فلسفة الادارة المعاصرة والقرارات الرشيدة، وإن طبيعة العمل المتطور يتطلب توافر المعلومات الضرورية لمختلف العاملين بما يوسع آفاقهم وتطلعاتهم.

- **الأداء التنظيمي**

يُعّد الأداءُ التنظيمي من المتغيرات المثيرة للاهتمام والتي شغلت الكثير من الكتاب والباحثين إذ إنه "تحقيق المنظمة لأهدافها التي قامت بتحديدها في رسالتها من خلال إنفاق مستوى مقبول من الموارد التنظيمية، وذلك من أجل تحقيق هدف الاستمرارية والبقاء في الأجل الطويل للمنظمة". وهو يعكس كلاً من أهداف التنظيم والوسائل

اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة. وفي المعنى ذاته فقد عرفّ مفهوم الأداء التنظيمي بأنه إنجاز للأهداف التنظيمية باستخدام واستثمار كامل الموارد والأصول بكفاءة وفاعلية فيما يشير المعنى ذاته، أي الأداء التنظيمي على أنه محصلة أداء جميع الأفراد وفرق العمل في المهام والوظائف المختلفة في المنظمة، لذلك فإن نجاح المنظمة بصفة عامة يتأثر بشكل كبير بما يبذله هؤلاء الأفراد من جهد داخل العمل.

- **معايير الأداء التنظيمي**

هناك معايير ترتبط بسلوك وأداء الأفراد والمنظمات، كمعايير أساسية لتقييم الأداء التنظيمي مثل (المنتجات الجديدة، درجة جودة المنتج أو الخدمة، درجة رضا المستفيدين، درجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والنمو، مقدرة التنظيم على التعلمّ والاستفادة من الخبرات السابقة)، كما جرى في الوقت نفسه، تصنيف مقاييس الأداء التنظيمي المرتبطة بأداء الموارد البشرية في المنظمات الى اتجاهات العاملين (الرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي، الدافعية، الثقة)، سلوكيات العاملين (الغياب، معدل دوران العاملين)، واعتماداً على الأدبيات والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، فقد قام الباحث ضمن دراسته الحالية، بقياس الأداء التنظيمي كتابع، بالاعتماد على المقاييس المرتبطة بمعايير ادارة الجودة الشاملة وبأداء الموارد البشرية، وهي (رضا الزبون، الالتزام التنظيمي، مهارات التفكير الابتكاري، الكفاءة، الجهد المضاف....الخ) [27].

- **التقييم المقارن**

التقييمُ المقارنُ او المقارنة المرجعية كما يسمّيها البعضُ، هي عمليةُ تحسينٍ تقومُ بموجبها المنظمة، بمقارنة أدائها مع الشركات او المنظمات الأفضل في نفس الصناعة Best-in-class، ومعرفة كيفية تحقيق هذه الشركات او المنظمات لمستويات عالية من الأداء، واستخدام هذه المعلومات في تحسين وتطوير الأداء في الشركات والمنظمات التي تقوم بعملية التقييم المقارن. والهدفُ من التقييم المقارن هو تحسين

العمليات والمنتجات لتلبية احتياجات ورغبات المستهلك بشكل أفضل. ومن الموضوعات التي تتضمنها عملية المقارنة: الاستراتيجيات، المنتجات، البرامج، الخدمات، العمليات التشغيلية، سير العمليات والإجراءات.

- **الخدمات**

الخدمات ليست وحدات مستقلة ولا يمكن تحديد حقوق الملكية عليها ولا يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها. وفي الوقت الذي يكتمل إنتاجها لا بد وأن تكون قد قدمت إلى المستهلكين. إلا أن هنالك صناعات التي تصنف بصورة عامة على أنها صناعات خدمات تنتج مخرجات لها العديد من خصائص السلع، أي أن هذه الصناعات تعنى بتوفير وتخزين ونقل وتوزيع المعلومات والنصح والترفيه بأوسع ما تحمله هذه المصطلحات من معاني، ومخرجات هذه الصناعات، التي يمكن إثبات حق ملكيتها، تخزن غالباً على أشياء مادية ويمكن الاتجار بها كما يتجر بالسلع العادية. كما يمكن أن تصنف هذه المنتجات كسلع أو خدمات حسب السبل التي تم انتهاجها لإنتاج هذه المخرجات.

- **الاتفاقيات التجارية**

هي عبارة عن اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف ما بين دولتين أو أكثر تحدد فيها الشروط التجارية فيما بينهما. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: اتفاقية التجارة الحرة ما بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتفاقيات الثنائية العربية [28].

- **الأنظمة التجارية**

في الاستعمال الشائع يوجد نوعان من نظم التجارة يتم بواسطتهما تجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وهما نظام التجارة العام ونظام التجارة الخاص. في نظام التجارة العام يتطابق الإقليم الإحصائي لبلد ما مع إقليمه الاقتصادي، أما في نظام

التجارة الخاص فهو عندما لا يشمل الإقليم الإحصائي سوى منطقة التداول الحر أي الجزء الذي يمكن للسلع داخله أن يتم التصرف فيها دون قيود جمركية [29].

- **البلدان الشريكة تجارياً**

البلد ذات منشأ السلع وبلد الشراء ضمن المعاملات التجارية للسلع على النطاق العالمي[30].

- **السلعة**

عبارة عن مادة معينة أو مادة خام قد تستخدم كمدخل في عمليات الإنتاج، والتي تخضع لتعاملات الأسواق بما في ذلك من عمليات البيع والشراء، وذلك بعكس الخدمات[31].

- **الصادرات السلعية وقيمها**

هي تلك السلع التي تعبر حدود الإقليم الإحصائي لبلد ما. حسب نظام التجارة العام، يتطابق الإقليم الإحصائي لبلد ما مع إقليمه الاقتصادي، وذلك عكس نظام التجارة الخاص والذي يتطابق فيه الإقليم الإحصائي مع جزء معين فقط من الإقليم الاقتصادي، وبالتحديد "منطقة التداول الحر"، وهي تلك المنطقة التي يمكن التصرف بالسلع داخلها دون أية قيود جمركية[32].

- **المناطق الحرة**

هي منطقة ما ضمن الدولة (قد تكون ميناء بحري، أو مطار، أو مستودع، أو أي منطقة تم تصنيفها كمنطقة حرة)، تعتبر خارج الحدود الجمركية، بحيث يمكن للمستورد إدخال بضاعة أجنبية دون دفع أية رسوم استيراد أو ضرائب، في انتظار عملية بيعها النهائية ، أو إعادة شحنها، أو إعادة تصديرها[33] .

- **إجمالي تكوين رأس المال**

يقاس إجمالي تكوين رأس المال بمجموع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات واحتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها. أنظر كذلك، إلى المصطلح في أدناه: "إجمالي تكوين رأس المال الثابت"[34].

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت**

يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة، مخصوماً منه قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية[35].

مراجع الفصل الثامن

1. قاموس المصطلحات الاقتصادية، 2015، موقع الكتروني، الانترنت.
2. المرجع السابق نفسه.
3. د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي.– بغداد: مطبعة الاديب البغدادية، 1977، ص 102.
4. منتديات الجغرافيين العرب، مفاهيم اقتصادية، موقع في الانترنت.
5. المرجع السابق نفسه.
6. منتدى التمويل الاسلامي، موقع في الانترنت.
7. صيد الفوائد. موسوعة المصطلحات الاقتصادية، موقع في الانترنت.
8. ويكيبيديا الموسوعة الحرة. موقع في الانترنت.
9. المرجع السابق نفسه.
10. المرجع السابق نفسه.
11. د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي، مرجع سابق، ص 132.
12. قاموس المصطلحات الاقتصادية، 2015، موقع في الانترنت.
13. خالد عبد الرحمن البسام. المصادر الداخلية والخارجية للتضخم. الرياض: كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1999.
14. د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي، مرجع سابق، ص 112.
15. قاموس المصطلحات الاقتصادية، موقع في الانترنت.
16. خالد المناصرة. أساسيات تجارة السلع الأساسية- مقالات فوركس وشرح تجارة العملات. موقع ديلي فوركس.
17. د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي، مرجع سابق، ص 134.
18. المرجع السابق نفسه، ص135.
19. منتدى التمويل الإسلامي. موقع في الانترنت.
20. المرجع السابق نفسه.
21. مواطن عربي – An Arab Citizen موقع في الانترنت.

22. المرجع السابق نفسه.
23. المرجع السابق نفسه.
24. د. سلمان زيدان. ادارة الجودة الشاملة.- عمان: دار المناهج للطباعة والنشر، ج1، 2010، ص49.
25. المرجع السابق نفسه، ص 51.
26. Menon, H.G. TQM in New product Manufacturing .USA: MCGraw Hill Tnc. New York,1992.
27. د. سلمان زيدان. ادارة الجودة الشاملة.- عمان: دار المناهج للطباعة والنشر، ج2، 2010، ص31.
28. جي، أي، أ. القاموس التجاري لمصطلحات التجارة الدولية.
29. المرجع السابق نفسه.
30. الأمم المتحدة (ب 1998). إحصاءات التجارة السلعية الدولية، مبادئ وتعاريف، قسم الإحصاءات، السلسلة ف، رقم 52، التنقيح الثاني (منشور الأمم المتحدة، رقم البيع أي 98، 1716)، 1998.
31. الأمم المتحدة. فهارس السلع للتصنيف المعياري للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، قسم الإحصاءات، السلسلة م، رقم 38، 1994.
32. المرجع السابق نفسه.
33. يورو-ستات. الدليل المنهجي لتصميم وتنفيذ مسوحات السياحة الجماعية.- لوكسمبورغ: مكتب المنشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، 2000.
34. إحصاءات التجارة الدولية للبضائع-المفاهيم والتعاريف.- الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، السلسة ميم، العدد 52، التنقيح 2.
35. المرجع السابق نفسه.

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1-2	المبادلات التجارية (الصادرات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى	50
2-2	المبادلات التجارية (الواردات) بين المملكة العربية السعودية والصين ودول أخرى	51
3-2	تبادل العملات بين الدول، قياساً بالدولار الأمريكي ليوم 24/ 9/ 2015	58
1-3	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية	88
2 -3	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي	93
3-3	متوسط الأسعار السنوية لبعض المواد الإنشائية للأعوام 2012- 2014م	95
4 -3	متوسط الإنتاج العالمي من النفط	100
5-3	متوسط الطلب العالمي على النفط	103
6 -3	استهلاك المملكة العربية السعودية من المنتجات المكررة والنفط الخام والغاز الطبيعي	106
7 -3	مصافي النفط والطاقات التكريرية برميل/ يوميا	112
8-3	المصانع المنتجة الوطنية والمشتركة حتى نهاية الربع الثالث 2013م	113
9 -3	التجارة الخارجية (الصادرات الصناعية) التي تحققت للمملكة العربية السعودية للفترة (1992- 2014م)	115
10 -3	التجارة الخارجية (الصادرات السلعية الأساسية) للمملكة	117

	العربية السعودية (مليون ريال)	
3- 11	أهم خمس دول تستورد من المملكة العربية السعودية	119
3- 12	الواردات السلعية للمملكة للعامين2014-2015م	122
3- 13	أهم خمس دول تستورد منها المملكة العربية السعودية	123
3- 14	السكان السعوديين داخل وخارج قوة العمل	124
3- 15	قوة العمل السعودية حسب المستوى التعليمي	131
3- 16	المشتغلين السعوديين حسب القطاعات الاقتصادية	135
3- 17	السكان السعوديين خارج قوة العمل حسب الحالة	139
3- 18	معدل البطالة للسعوديين	140
4- 1	واردات الصين من النفط من بعض البلدان عام 2015	186
4- 2	معدل الصادرات الصينية (٪ من اجمالي الناتج المحلي) للفترة (2001-2013)	188
4- 3	العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية	197
5-1	تطور الصادرات غير النفطية والواردات السعودية خلال العام 2014(مليون ريال)	240
5-2	المبادلات التجارية بين السعودية والصين للسنوات (2003- 2012) مليار دولار	242

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1-2	التقسيمات أو الفروع الأساسية للاقتصاد	44
2-2	العناصر أو الموارد الانتاجية	47
3-2	الصادرات والواردات من وإلى المملكة العربية السعودية من الصين ودول أخرى	52
4-2	مضامين خطة الأعوام (1975- 2000م) للحكومة الصينية	68
1-3	تأثير تغيير سنة الأساس على المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية والأنشطة الاقتصادية	81
2-3	تأثير تغيير سنة الأساس على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه	83
3-3	حلقة تدفق الدخل- الناتج في الاقتصاد المحلي	85
3 -4	أسعار الحديد والإسمنت للعامين 2013- 2014م	95
3 -5	يوضح الإنتاج العالمي من النفط	101
3 -6	نمو إنتاج النفط في دول مختارة من دول أوبك وأمريكا	102
3 -7	استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط	105
3 -8	التجارة الخارجية (الصادرات السلعية الرئيسية) للمملكة العربية السعودية والتغيير فيها للربع الأول من عام 2015م (٪من الاجمالي)	118
3 -9	أهم خمس دول تستورد من المملكة العربية السعودية	119
3 -10	أهم خمس دول تستورد منها المملكة العربية السعودية	120
3 -11	التغيير في الواردات من الشركاء الرئيسيين للمملكة العربية السعودية	124

3- 12	معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين	129
3- 13	قوة العمل السعودية حسب الفئة العمرية في عام 2014م	132
3- 14	أعداد المشتغلين والمتعطلين السعوديين للمستوى التعليمي الثانوي والجامعي فما فوق	132
3- 15	المشتغلين من غير السعوديين حسب المستوى التعليمي	134
3-16	التوزيع النسبي للداخلين الجدد في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص لعام 2014 م	136
3- 17	التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين وغير السعوديين حسب المهنة لعام 2014م	137
3- 18	معدل البطالة للسعوديين	141
4-1	الأهداف الرئيسة للخطة الخمسية الثانية عشرة	164
4- 2	العوامل الثلاثة الحيوية لضمان الأمن النفطي الصيني	182
5-1	الصادرات السعودية الى الصين وفائض الميزان التجاري (مليار ريال)	235
5-2	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية	236
5-3	تبوء الصين المرتبة الأولى في قائمة أهم الدول التي تصدر اليها المملكة العربية السعودية خلال شهر ديسمبر من العام 2014م	238

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب باللغة العربية

1. أحمد السيد النجار. الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة.- القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة 19، العدد 189، سبتمبر 2009.
2. أوديد شينكار. العصر الصيني. ترجمة: سعيد الحسينية.- بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.
3. الأمم المتحدة (ب 1998). إحصاءات التجارة السلعية الدولية، مبادئ وتعاريف، قسم الإحصاءات، السلسلة ف، رقم 52، التنقيح الثاني (منشور الأمم المتحدة، رقم البيع أي 98، 1716)، 1998.
4. الأمم المتحدة. فهارس السلع للتصنيف المعياري للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، قسم الإحصاءات، السلسلة م، رقم 38، 1994.
5. إحصاءات التجارة الدولية للبضائع-المفاهيم والتعاريف.- الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، السلسة ميم، العدد 52، التنقيح 2.
6. الكتاب الازرق للصناعة عن عام2010.- بكين: دار النشر لوثائق العلوم الاجتماعية، 2011.
7. د. بسام الحجار. العلاقات الاقتصادية الدولية.- بيروت: الدار العلمية، 2003م.
8. جي، أي، أ. القاموس التجاري لمصطلحات التجارة الدولية، 2005..
9. دلال خالد الغملاس. أثر النقل الجوي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.- الرياض: جامعة الملك سعود، 2013م.
10. هشام بن عبدالعزيز العمار. مكانة الصين الدولية- دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006).- الرياض: جامعة الملك سعود، 2008.

11. د. زكي المسير. مقدمة في اقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود.- عمان: دار النهضة العربية، 1983.
12. د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي.- بغداد: مطبعة الاديب البغدادية، 1996.
13. يورو- ستات. الدليل المنهجي لتصميم وتنفيذ مسوحات السياحة الجماعية.- لوكسمبورغ: مكتب المنشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، 2000.
14. كايد الركيبات. قراءة في العلاقات الثنائية الأردنية السعودية.- عمان: مؤسسة الحوار المتمدن، 2015م.
15. محمد عطية محمد ريحان. التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية.- فلسطين: غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012.
16. محمد فايز فرحات. الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية.- القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998.
17. د. محمد السيد سليم. الصين في ظل نظام القطبية الثنائية. في كتاب: العرب في الاستراتيجيات العالمية.- عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994.
18. معهد الاقتصاد الصناعي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. الكتاب الازرق للصناعة عن عام2010.- بكين: دار النشر لوثائق العلوم الاجتماعية، 2011.
19. مكتب الدولة للتنمية الزراعية الشاملة. الزراعة الحديثة والأمن الغذائي الوطني. كتاب وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 2015.
20. ناهد محمد حسن طاهر. التجارة الخارجية وسعر الصرف: التجربة السعودية اليابانية- دراسة تطبيقية.- جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 2008م.
21. نورة الرشيد. الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي.- المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية إدارة الاعمال، 2010.
22. نورة زيد العثمان. أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.- الرياض: جامعة الملك سعود، 2013م.

23. د. سلمان زيدان. ادارة الجودة الشاملة.- عمان: دار المناهج للطباعة والنشر، ج1، 2010.
24. د. سلمان زيدان. ادارة الجودة الشاملة.- عمان: دار المناهج للطباعة والنشر، ج2، 2010.
25. د. سلمان زيدان. ادارة التدريب وتكنولوجيا الأداء البشري.- صنعاء: النهاري للطباعة والنشر، 2007.
26. د. سلمان زيدان. القيادة الادارية واستراتيجية التعامل مع الازمات.- صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2005.
27. عبد الرحمن بن سانية. الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية.- الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013م.
28. د. عبدالرحمن الحميد. الأساس النقدي ونظام المحاسبة الحكومي.- الرياض: المجلة الاقتصادية، 2011.
29. د. عبد الرضا الطعان. الايديولوجية والنظام الدولي الجديد اراء ومواقف.- بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.
30. عبد الحميد رضوان. التجربة الصينية في تنمية الصادرات.- القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والسياسية، 2009م.
31. د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب. علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1427هـ/ 2006م.
32. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز. التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية.- مكة المكرمة: جامعة ام القرى، 1997.
33. عثمان ميرغني المكاشفي. الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية 2004-2012م.- الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م.

34. د. فليح حسن خلف. العلاقات الاقتصادية الدولية.- عمان: مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001م.
35. خالد عبد الرحمن البسام. المصادر الداخلية والخارجية للتضخم. الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، 1999.
36. خالد بن إبراهيم الدخيل. دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً (1968-1997م).- الرياض: مجلة الإدارة العامة، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الرابع ، 2000م.
37. خريطة البلدان حسب احتياطات النقد الأجنبي والذهب منقوصاً منها الدين الخارجي حسب كتاب المخابرات المركزية لعام 2010.
38. غادة سيد عبدالله سيد شعبان. تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الصين ومصر- دراسة مقارنة.- القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة والاقتصاد، 2008م.

ثانياً- التقارير الرسمية

1. تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014م.- الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015م.
2. التقرير النفطي الاحصائي لعام 2014م.- الرياض: وزارة البترول والثروة المعدنية، 2015م.
3. التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء.- الرياض: دائرة الاحصاء، 2015م.
4. التقرير الاحصائي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.- الرياض: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2015.
5. التقرير السنوي لوزارة العمل.- الرياض: وزارة العمل، 2015م.
6. الإحصائيات السنوية. مؤسسة النقد العربي السعودي.- الرياض: القسم السابع، الجدول رقم 3، 2014م.
7. مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي، 2013م.

ثالثاً- المواقع الرسمية والمراكز البحثية

1. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية. الاقتصاد السعودي والصناعة. موقع الكتروني، 01/ 09/ 2013.
2. التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.- مركز الخليج لدراسات التنمية: موقع الكتروني.
3. التنمية المستدامة والبيئة.- الرياض: وزارة التجارة والصناعة، الموقع الالكتروني للوزارة.
4. المركز العربي للمعلومات. كيف يمكن للصين ان تضمن امنها النفطي؟. موقع الكتروني. الانترنت.
5. الموسوعة العربية، موقع الكتروني، الانترنت.
6. وزارة الأراضي والمصادر القومية.- بكين: الموقع الالكتروني للوزارة. الانترنت.
7. سفارة المملكة العربية السعودية في الصين.- وزارة الخارجية: الموقع الالكتروني للوزارة، الانترنت.
8. قراءة في العلاقات الخليجية- الصينية.- مركز حمورابي، موقع الكتروني، الانترنت.

رابعاً- البحوث والمقالات في الصحف والانترنت

1. د. أحمد عبد الرحمن فريقي. أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.- منتديات ستار تايمز. الانترنت.
2. إبراهيم الغامدي. تطلع صيني للمشاريع والاستثمارات البترولية والمدن الاقتصادية.- الرياض: صحيفة الرياض، النسخة الإلكترونية، الانترنت.
3. ابوظبي. دنيا الوطن، موقع الكتروني، الانترنت.
4. الوضع الاقتصادي. عرض للمملكة العربية السعودية، موقع الكتروني، الانترنت.

5. العربيـــة نـــت، فـــاتورة الـــدعم تكلـــف الاقتصـــاد الســـعودي. http://tinyurl.com/pwdb7co
6. التطور الزراعي الصيني يسهم في عملية بناء التحديث الزراعي. وكالة الأنباء الصينية شينخوا؛ ومجلة الشعب الصينية اليومية، اولاين.
7. العلاقات بين السعودية والصين من طريق الحرير إلى بوابة النفط. جريدة الشرق الأوسط، العدد 1288، الاربعاء 10 جمادى الاولى 1435 هـ 12 مارس 2014م.
8. العلاقات الصينية- الإفريقية: الاستراتيجية الصينية (بالفرنسية)، من خلال الرابط: http://terangaweb.com/les-relations-chine-afrique-2-la-strategie-chinoise-2 /
9. الشيخ باي الحبيب. الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟. بحث منشور في الانترنت.
10. المبادلات بين الصين وإفريقيا (بالفرنسية) من خلال الرابط التالي: http://www.insee.fr/fr/insee-statistique-publique/connaitre/stateco/stateco100/stec100p.pdf
11. الصين وإفريقيا جنوب الصحراء: التداعيات والتحديات والعلاقة المتنامية (بالإنجليزية) من خلال الرابط التالي: http://www.sais-jhu.edu/sites/default/files/The-Impact-of-China-on-Sub-Sahara-Africa.pdf
12. البورصات. اليوان الصيني: لعبة سياسة أم ضغوط اقتصادية ؟.- موقع الكتروني، الانترنت.
13. الميزان التجاري واقتصاد المقاومة. صحيفة الثورة السورية. موقع الكتروني، الانترنت.
14. إبراهيم الغامدي. تطلع صيني للمشاريع والاستثمارات البترولية والمدن الاقتصادية.- صحيفة الرياض: النسخة الإلكترونية، الانترنت.

15. إكرامي عبد الله. المبادلات التجارية بين السعودية والصين خلال 10 سنوات.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 7461، الأحد 15 جمادى الأول 1435 هـ. الموافق 16 مارس 2014، موقع الكتروني، الانترنت.
16. العربية CCTV، بكين. موقع الكتروني، الانترنت.
17. العربية CNBC ، موقع الكتروني، الانترنت.
18. بحث في الاقتصاد، موقع عيون العرب في الانترنيت.
19. بيزنيس، 2005، موقع الكتروني، الانترنت.
20. جريدة الجماهير، حلب، سورية، موقع الكتروني، الانترنت.
21. هشام المهنا. الصادرات السعودية غير النفطية تسجل في ديسمبر ثاني أدنى مستوى في 2014.- الرياض: صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت.
22. ويكيبيديا الموسوعة الحرة. موقع الكتروني، الانترنت.
23. وزير المالية السعودي: حجم التبادل بين السعودية والصين وصل في 2013م الى 74 مليار دولار.- الرياض: صحيفة الوئام، النسخة الالكترونية، الانترنت.
24. وكالة الانباء السعودية.- الرياض: 24 رجب 1436 هـ الموافق 13 مايو 2015م.
25. وكالة الأنباء الصينية شينخوا. بكين 8 سبتمبر 2015. arabic.china.org.cn 2015-09-08.
26. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 21/ يونيو/ 2015.
27. وكالة الانباء الصينية شينخوا، 15/ ابريل/ 2015.
28. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 28 / مارس/ 2015.
29. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 23/ اغسطس/ 2014.
30. وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 22/ ابريل/ 2014.
31. وكالة الانباء الصينية شينخوا، 19/ اكتوبر/ 2012.
32. وكالة الانباء الصينية شينخوا، 12/ مايو/ 2012.

33. طلال الصياح. التبادل التجاري بين السعودية والصين في 10 سنوات.- الرياض: صحيفة الاقتصادية، النسخة الالكترونية.
34. يوان صيني. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانترنت.
35. يوسف المحيميد. لماذا السعودية والصين؟.- موقع الجزيرة: الانترنت، 18/ 3/ 2014.
36. لعبة الأرقام الاقتصادية: الصين تتجاوز الولايات المتحدة في عام 2016. بحث في الانترنت.
37. منير البعلبكي. الميزان التجاري. موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، الانترنت.
38. د. محمد إبراهيم السقا. بيئة الأعمال أهم مشاكل تنافسية السعودية.- صحيفة الاقتصادية السعودية، النسخة الالكترونية، الانترنت، 2015.
39. محمد نبيل الشيمي. قراءة في الميزان التجاري المصري.- الحوار المتمدن، الانترنت.
40. منتديات الجغرافيين العرب، مفاهيم اقتصادية، موقع في الانترنت.
41. منتديات بو زكري، موقع الكتروني، الانترنت.
42. منتدى التمويل الاسلامي، موقع في الانترنت.
43. مواطن عربي - An Arab Citizen موقع في الانترنت.
44. منتدى التمويل الإسلامي. موقع في الانترنت.
45. عبدالرازق خشبه. تجربة الصين الاقتصادية وكيف نستفيد منها ؟.- الحوار المتمدن، العدد 2722، 29/ يوليو / 2009، موقع الكتروني، الانترنت.
46. عباس جواد كديمي. بزوغ نجم الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين. المركز العربي للمعلومات، موقع في الانترنت.
47. صلاح نيّوف. ميزان المدفوعات "الميزان التجاري". ايلاف، موقع الكتروني، الانترنت.

48. صحيفة الاقتصادية السعودية. الصين ثاني أكبر شريك للمملكة في 2012 بـ 262 ملياراً.- النسخة الالكترونية، الانترنت.
49. صيد الفوائد. موسوعة المصطلحات الاقتصادية، موقع في الانترنت.
50. صحيفة الوئام الاسبوعية الالكترونية، 25 ديسمبر 2015. موقع الكتروني، الانترنت.
51. صحيفة الشعب الصينية اليومية، الإنترنت،7/ يوليو/ 2005.
52. صحيفة الشعب الصينية اليومية. الموقع الالكتروني للصحيفة، 16/ مايو/ 2014.
53. صحيفة الشعب الصينية اليومية، 30/ يونيو/ 2013، اونلاين.
54. صحيفة الشعب الصينية اليومية، أونلاين، بتاريخ 25/ ابريل/ 2013.
55. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، في 22/ مايو/ 2014.
56. صحيفة الرياض الالكترونية. العدد 14841، الثلاثاء 15 صفر 1430هـ - 10 فبراير2009م .
57. صحيفة الوئام السعودية. 778مليار ريال فائض الميزان التجاري بين المملكة ودول العالم في 2013م.النسخة الإلكترونية للصحيفة، في 1 فبراير 2015، الانترنت.
58. خالد المناصرة. أساسيات تجارة السلع الأساسية- مقالات فوركس وشرح تجارة العملات. موقع ديلي فوركس، موقع الكتروني، الانترنت.
59. شوان لي جوو. العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية.- بكين: وكالة الأنباء الصينية (شنخوا)، 2014.
60. شبكة الصين، arabic.china.org.cn 20. 10. 2015 ، الانترنت.
61. شبكة الصين، arabic.china.org.cn ، 08-09-2015 ، الانترنت.
62. قاموس المصطلحات الاقتصادية، 2015، موقع الكتروني، الانترنت.

خامساً- المراجع والكتب الأجنبية

70. Barboza ،David (26 July 2012). "China Surpasses U.S. in Number of Internet Users". NY times .
71. China have set a Renewable Energy Target of 10% of Electric Power Capacity by 2010". Reuters. 11 March 2008.
72. china to keep one-child policy -CNN.com". CNN. 10 Mar. 2008
73. Clem Tisdell. Economic Reform and Openness in China. China's Development Policies in the Last 30 Years"2009.
74. Institute of World Economics and Politics" CHINA'S ECONOMIC REFORM: SUCCESS, PROBLEMS AND "CHALLENGES, 2006.
75. Justin Yifu Lin , Fang Cai , and Zhou Li. THE LESSONS OF CHINA'S TRANSITION TO A MARKET ECONOMY , 1992.
76. Jinglian Wu. Contemporary China's Economic Reform , 2004.
77. Menon, H.G. TQM in New product Manufacturing .USA: MCGraw Hill Tnc. New York,1992.□
78. Muldavin ،Joshua (9 Feb. 2006). "From Rural Transformation to Global Integration: The Environmental and Social Impacts of China's Rise to Superpower". Carnegie Endowment for International Peace.
79. M. Al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFI Pamphlet Series 24 (Vienna: Austria, 2006).
80. Super Rich have Craze for luxury goods China Daily (3 March 2010). Retrieved on 4 March 2010.
81. The Globe and Mail: Bumper to bumper, all the way to Beijing

82. Wade, Mark. (30 March 2005)Project 921-2. Retrieved 16 April 2005.
83. Wang Mengkuo . China's Economy ،2004.
84. World Economic Outlook Database International Monetary Fund (April 2008). Retrieved on 27 July 2008.
85. Global 500 CNN Money.com. Retrieved on 27 July 2008.

سادساً- مواقع الكترونية أخرى

1. http://www.project-syndicate.org/commentary/ten-reasons-why-china-is-different/arabic.
2. http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/china-chine/studycomp-etude.aspx .
3. http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm
4. http://arabic.cri.cn/other/china_geography/1-3.htm.
5. http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm